تيم نبلوك
Tim Niblock

صراع السُّلطة والثَّروة في السُّودان
منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة

The Struggle for Power and Resources in Sudan: from Indepaendence to the Uprising

ترجمة
الفاتح التجاني
محمد علي جادين

المصورات
2019

صراع
السلطة والثروة
في السّودان
منذ الاستقلال
وحتى الانتفاضة

تيم نبلوك

ترجمة
الفاتح التجاني
محمد علي جادين

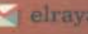
يحوي **هذا الكتاب** دراسة جادة وموثقة لحركة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في السودان، منذ إعلان الاستقلال في 1956م حتى انتصار انتفاضة مارس ـ أبريل 1985م. وقد نتفق أو نختلف مع مؤلفه: بروفيسور «تيم نبلوك»، ولكن يكفيه جدارة أن يطرح القضية برمتها للمناقشة العامة والمفتوحة: لماذا فشلت الحكومات الوطنية المتعاقبة، مدنية وعسكرية، في استكمال إنجاز أهداف مرحلة ما بعد الاستقلال المتمثلة في تدعيم الاستقلال السياسي بالاستقلال الاقتصادي، والتنمية الشاملة والمتوازنة، وتعزيز الوحدة الوطنية، وتوطين الديمقراطية، وتوسيع قاعدة الحريات العامة، والتكامل السياسي والاقتصادي مع بلدان الوطن العربي والبلدان الإفريقية المجاورة؟. ما هو السبيل إلى الخروج من هذه الحلقة المفرغة والخبيثة التي ظل يدور فيها السودان طوال السنين التي تلت شنيله الاستقلال وحتى الآن؟.
يجيب الكتاب عن هذه الأسئلة وغيرها، من خلال المتابعة الدقيقة والمعلومات الغزيرة والتحليل العلمي الصارم.

تيم نبلوك

باحث ومؤرّخ مختص في دراسات السياسة والاقتصاد والعلاقات الخارجية في بلدان العالم العربي والإسلامي. من مؤلفاته:

- **العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط : العراق .ليبيا. السودان، بيروت 2001م.**
- **صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة، جامعة الخرطوم 1995م.**
- **الطبقة والسُلطة في السودان: ديناميات السياسة السودانية (1898 . 1985)م، لندن 1987م.**
- **ميلاد الطبقة العاملة الصناعية في السودان في حقبة الحكم الثنائي، 1984م.**
- **الدولة، المجتمع والاقتصاد في المملكة العربية السعودية، لندن 1981م.**
- **دور الاتحاد الاشتراكي السوداني في نظام الحكم في السودان، لندن 1981م.**
- **النموّ الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة العربية، لندن 1980م.**



للنشر والطباعة والتوزيع
الخرطوم غرب،
شارع الشريف الهندي
المتفرع من شارع الحرية
ت: 912294714 249+
 elrayah1995@gmail.com



صراع
السلطة والثروة
في السّودان

تيم نبلوك

صراع السلطة والثروة في السّودان

منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة

ترجمة

الفاتح التجاني

محمد علي جادين



دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع

2019م

الكتاب: صراع السلطة والثروة في السودان

الكاتب: تيم نبلوك

ترجمة : الفاتح التجاني

محمد علي جادين

تاريخ النشر: الطبعة الثانية 2019م

الناشر : دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع

رقم الإيداع :{ 2006/20608م}

الخرطوم: غرب

شارع الشريف الهندي

المتفرع من شارع الحرية

ت:+249912294714

banaga1985@yahoo.com

المدير المسؤول : إسامة عوض الريح

تصميم الغلاف : محمد الصادق الحاج

إهداء

إلى روح فقيد الصحافة السودانية الراحل المقيم ... الفاتح التيجاني ... الذي شارك في ترجمة هذا الكتاب وأعداده للنشر في منتطف ١٩٨٩ ، كخطوة أولى في مشرَوع ثقافي طموح. ولكن الأقدار لم تمهله لمواصلة المشوار.

هذا الإهداء عهد منا لأحياء ذكراه والعمل الجاد لتحقيق مشروعه.

مقدمة المترجمين

لماذا نقدم هذا الكتاب للقارئ السوداني خاصة ، والقارئ العربي عامة ؟؟ هناك كتب عديدة ، كتبها اكاديميون بريطانيون وسودانيون وغيرهم باللغة الانجليزية ، تتناول مختلف جوانب التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في السودان ـ والمؤسف ان غالبيتها لم يترجم للغة العربية حتى تصل الي ايدي آلاف القراء الذين لا يجيدون اللغة الانجليزية ـ وذلك بسبب ضعف نشاط الترجمة في بلادنا ونتيجة لاحجام العديد من الاكاديميين السودانيين عن ترجمة اعمالهم وعن الكتابة باللغة العربية ـ وقد يكون لكل ذلك اسبابه وظروفه الموضوعية التي لا نرى المجال مناسبا لمناقشتها هنا لكن المهم ان هناك تقدم ملموس في هذا المجال خلال السنوات القليلة الماضية ـ يهمنا ، هنا ، تأكيد اهمية قضية الترجمة ، وطرحها للمناقشة من جديد وسط الاكاديميين وجمهرة المثقفين ، انطلاقا من ضرورات تطوير الثقافة الوطنية ونشر المعرفة وربط حركة التأليف والترجمة باحتياجات حركة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في بلادنا ـ وذلك لقناعتنا باهمية ارتباط حركة الثقافة ، وحركة المثقفين ، بعموم حركة الشعب والمجتمع الذي يعيشون داخله .

من هذا المنطلق كان حماسنا لترجمة هذا الكتاب وتقديمه للقارئ السوداني العادي ـ وذلك كمساهمة منا في تنشيط حركة الترجمة خاصة ترجمة الكتب والدراسات المتعلقة بقضايا المجتمع السوداني ـ هذا اولا ، وثانيا لان الكتاب يستحق ـ فالمؤلف ، تيم نبلوك ، استاذ جامعي ، عمل في كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بجامعة الخرطوم لفترة غير قصيرة ومعلوماته عن الحركة الوطنية السودانية واسعة وغنية ـ

وهذا الكتاب عبارة عن دراسة جادة وموثقة لحركة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في السودان منذ اعلان الاستقلال في ١٩٥٦ حتى انتصار انتفاضة مارس / ابريل ١٩٨٥ ـ وقد نتفق معه او نختلف ، لكن يكفيه ان يطرح القضية برمتها للمناقشة العامة والمفتوحة ... لماذا فشلت الحكومات الوطنية ، المدنية والعسكرية ، المتعاقبة في استكمال انجاز اهداف مرحلة مابعد الاستقلال المتمثلة في تدعيم الاستقلال السياسي بالاستقلال الاقتصادي ، التنمية الشاملة والمتوازنة ، وتعزيز الوحدة الوطنية ، توطين الديمقراطية وتوسيع قاعدة الحريات العامة ، والتكامل السياسي والاقتصادي مع بلدان الوطن العربي والبلدان الافريقية المجاورة ؟؟ ماهو السبيل للخروج من هذه الحلقة المفرغة والخبيثة التي ظل يدور فيها السودان طوال الثلاثين عاما الماضية ؟؟

الكتاب يجيب علي هذه الاسئلة وغيرها من خلال المتابعة الدقيقة والمعلومات الغزيرة والتحليل العلمي الصارم ـ وبدون الدخول في تفاصيل اكثر نترك القارئ مع الكتاب ليحكم عليه بنفسه .

في الختام نشكر كل الذين ساعدوا في اخراج هذا الكتاب ـ ونخص بالشكر مؤلفه الاستاذ تيم نبلوك الذي سمح لنا بترجمته الي اللغة العربية ، وكل الاصدقاء الذين وجدنا منهم كل تشجيع .

الخرطوم ، فبراير ١٩٩٠

مقدمة المؤلف

مرة اخرى تدخل السياسية السودانية في منعطف تاريخي خطير ـ فسقوط نظام نميري يعيد طرح السؤال القديم والملح في اي اتجاه تسير الاحداث في هذا القطر الواسع والغني بامكانياته الاقتصادية وبموقعه الاستراتيجي الهام ؟؟

صحيح ان التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي سار فيه السودان خلال الثلاثين عاما الماضية لا يختلف عن الاطار العام لنمط التطور الذي شهدته البلدان العربية والافريقية الاخرى ، بشكل خاص ، والبلدان النامية بشكل عام ـ ولكن للسودان خصوصيته وظروفه الخاصة ـ فهو من اكبر البلدان الافريقية ، حيث تبلغ مساحته المليون ميل مربع ـ ومن هذه المساحة الواسعة هناك ٨٠ مليون فدان من الاراضي الخصبة القابلة للزراعة ـ وبالاضافة الي ذلك تتوفر في البلاد كميات هائلة من مياه الامطار والانهار مثل النيلين الازرق والابيض ونهر النيل وغيرها ـ وعند اعلان الاستقلال في مطلع عام ١٩٥٦ كانت المساحة المزروعة لا تتجاوز الـ ٥٪ من جملة المساحات القابلة للزراعة ـ وكان الامل ان يستكمل السودان قوته ومنعته عن طريق التوسع في زراعة القطن والمحاصيل الغذائية علي السواء ـ وفي الوقت الراهن ، اي بعد مرور ثلاثين عاما علي اعلان الاستقلال ، نجد ان السودان يعيش ازمة اقتصادية خانقة ـ فقد تراجع الانتاج الزراعي في السنوات الاخيرة ، وفشل في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية ، ناهيك عن تحقيق فائض للتصدير ـ وهناك اكثر من اربعة ملايين من السكان ، البالغ عددهم ٢٠ مليونا ، يواجهون المجاعة وجها لوجه ـ ومع ان السودان يمثل حالة بارزة ، فان العديد من البلدان النامية تعيش ظروفا مشابهة ـ وهكذا ، بدلا من تحقيق المنعة والقوة تتدهور الاوضاع وتفشل الحكومات الوطنية المتعاقبة في تحقيق الامال والاهداف التي فجرها اعلان الاستقلال عام ١٩٥٦ ـ ومن هنا تنبع ضرورة الدراسة الموضوعية والمتأنية لتجربة الثلاثين عاما الماضية لمعرفة العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي اوصلت البلاد الي اوضاعها المتردية الراهنة ، وبالتالي فهم حقيقة عمليات التنمية والتخلف الجارية في السودان والبلدان العربية والافريقية الاخرى ، وذلك رغم الامكانيات الاقتصادية والبشرية والفنية الواسعة .

علي اي حال ، ان امكانيات التنمية لا تشكل الا بعدا واحدا من المميزات التي يتمتع بها السودان ـ فالحركة السياسية السودانية تعكس ، هي الاخرى ، تنوعا وغنى لا حدود له ، وذلك رغم محاولات الحكومات المتعاقبة لتقييد نشاطها وشل حيويتها او اعادة صياغتها في اطر بيروقراطية تحت اشراف السلطة ووفق افكارها وبرامجها ـ ومع كل ذلك ظل الوعي السياسي وسط جماهير الشعب محتفظا بتوقده وحيويته ـ وهذا ما يعكس نفسه في تنوع الحركات السياسية وارتباطها بالمشاكل التي واجهت البلاد في نصف

القرن الاخير - وهي حركات تتمحور حول ايديولوجيات سياسية متطورة ومتماسكة .

هذه الحيوية السياسية تقوم علي قاعدة متينة من المتعلمين ، وعلي حركة نقابية نشطة وقوية ، وفي وسط مجتمع يتميز بالتنوع الثقافي والانفتاح علي التأثيرات الثقافية الخارجية - وخلال الخمسين عاما الماضية ظل السودان يتميز بتقاليد سياسية متميزة وفريدة - فالاحزاب المسيطرة علي الساحة السياسية ، طوال فترة الخمسينات والستينات والتي تستعيد نفوذها الان ، كانت ، ولا تزال تؤمن بالديمقراطية الليبرالية وتتمسك بها ، والاحزاب اليسارية ظلت مقتنعة بالعمل في اطار النظام الديمقراطي ومناخ الحريات العامة - وبالاضافة الي ذلك ظل التفاعل مستمرا بين المفاهيم الاسلامية (بعضها مستمد من تقاليد الطرق الصوفية المحلية) واشكال العمل والتنظيم السياسي الحديث - ومع ان حركة الاخوان المسلمين كانت رائدة في هذا المجال ، الا انها لم تكن الوحيدة - وفي الفترات التي تفتقد فيها الحياة السياسية في العديد من البلدان العربية الاخرى الحيوية والمبادرة ، كانت الحركة السياسية السودانية ، بتقاليدها العريقة ، تقف صلبة وشامخة ، وقد تؤثر في الاوضاع السياسية العربية بشكل عام .

هذا الكتاب يحاول استكشاف العوامل المؤثرة في الحركة الوطنية السودانية وفي تطور المجتمع السوداني منذ اعلان الاستقلال (١٩٥٦) انطلاقا من التركيب الاقتصادي والاجتماعي الذي صنعه الاستعمار البريطاني (١٨٩٨ - ١٩٥٦)

وقد يلومنا البعض في تركيزنا علي فترة ما قبل ١٩٥٦ - ولكننا نعتقد ان هذا التركيز يمثل ضرورة ومدخلا هاما لفهم ديناميات التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في فترة مابعد الاستقلال - ومن جهة اخرى قد يقول البعض ان مفهوم (الطبقة) ، المرتبط بالمجتمعات الصناعية الغربية ، لا يصلح لتحليل المجتمعات العربية والافريقية - هذا صحيح - ولكن الواضح ان ظاهرة التفاوتات الاقتصادية موجودة في السودان وفي بقية بلدان المنطقة العربية والافريقية ، وان هذه التفاوتات لها تأثيراتها السياسية - والتركيب الطبقي ، الذي نشير اليه هنا ، يعني التفاوتات الاقتصادية في الدخول والثروة في اطار موارد الدخل المرتبطة بالتركيب الاقتصادي والاجتماعي السائد - وحتى مع افتراض غياب الوعي الطبقي فالمؤكد ان النشاط السياسي للافراد يعكس مصالحهم الاقتصادية المتفاوتة - ومن هنا فان وجود الوعي الطبقي يتكشف من خلال الطريقة التي تعمل بها الحركات الاجتماعية والاحزاب والمؤسسات السياسية .

ان التقسيمات الطبقية البارزة في البلدان الرأسمالية النامية قد لا تظهر في الاقتصاديات التي تشمل انماط انتاج مختلفة ومتنوعة - وفي هذه الحالة يتميز التركيب الطبقي بدرجة عالية من التعقيد والتداخل - ففي وسط سكان الريف في السودان ، مثلا ، هناك اختلافات كبيرة في طريقة الحياة الاقتصادية وطريقة تنظيمها - هناك التمايز الواضح بين الذين يعتمدون في حياتهم علي الزراعة المستقرة والذين

يعتمدون علي الرعي ـ ففي ضفاف النيل في شمال البلاد ، وجبال النوبة وبعض اجزاء وسط كردفان ، وفي المناطق الجبلية في دارفور ، وحول المناطق الجبلية في الجنوب ، وفي بعض مناطق السهول الطينية الوسطى ، يعتمد السكان ، بشكل رئيسي ، علي الزراعة المستقرة ـ وفي المناطق الاخرى تقوم حياة السكان علي الرعي ، كما هو الحال وسط القبائل النيلية في الجنوب ، والبقارة في جنوب كردفان ودارفور ، والكبابيش في شمال كردفان ، ورفاعة الهوي في الجزيرة ، والشكرية في شرق نهر النيل حتي الحدود المصرية ـ وهنالك ، ايضا ، التمايز بين الذين ينتجون بهدف الاكتفاء الذاتي والذين يرتبطون بالسوق بدرجات متفاوتة ـ وعلي العموم فاقتصاديات السوق تشمل معظم المناطق النيلية في السودان الشمالي .

وفيما يتعلق بالزراعة المستقرة هناك تمايز آخر يرتبط بادوات الانتاج التي يستخدمها المزارعون ـ وفي هذا الخصوص ، فان الاحصائيات الحكومية تقسم الاقتصاد السوداني الي قطاعين ، هما : القطاع الحديث والقطاع التقليدي ـ القطاع الاول يشمل الاقتصاد الحضري والاقتصاد الزراعي الذي يستخدم ادوات الانتاج الحديثة مثل التراكترات ، والطلمبات ، والري الانسيابي ـ وفي داخل القطاع التقليدي نفسه هناك تمايزات عديدة ترتبط بدرجة الاعتماد علي ادوات الانتاج الحديثة .

وهناك عدة تمايزات اخرى ، ترتبط بطريقة تنظيم الانتاج في مناطق الزراعة المستقرة ـ ففي الحالات التي تكون فيها الارض مملوكة ملكية جماعية ، وفي المناطق التي تتوفر فيها الاراضي بمساحات واسعة ، من حق كل فرد في المجتمع الحصول علي قطعة ارض كافية لزراعتها ـ وفي هذه الحالة تنعدم الحاجة للعمل المأجور ـ اما في المناطق التي تعاني من ضيق الاراضي ، خاصة في المناطق التي تستخدم الادوات الزراعية الحديثة ، فان اصحاب المشاريع يعتمدون علي العمل المأجور بشكل رئيسي .

وفي حالات اخرى ، حيث تسود الملكيات الخاصة للاراضي ، تتنوع اشكال الزراعة وتشمل الحيازات الصغيرة ، المزارع الكبيرة او الصغيرة التي يديرها اصحابها ، والمشاريع التي تقسم الي حواشات متعددة ـ والمشاريع نفسها تختلف فيما بينها ـ ففي بعضها يقوم المزارعون بدفع ايجار ثابت مقابل الارض والمياه ـ وفي بعضها الاخر يوزع الانتاج بين المزارعين وملاك الاراضي ـ وعندما يكون اصحاب الارض من رجال الدين او زعماء القبائل البارزين ، فان العلاقة بين الطرفين تتحول الي نوع من العلاقات الاقطاعية .

هذه الاختلافات والتمايزات التي توثر ، بالضرورة ، علي شكل وطبيعة الانتاج في المناطق الريفية المختلفة هي السبب في تعقيد وتداخل التركيب الاقتصادي الاجتماعي في السودان ـ فهناك مجموعات متعددة ومتنوعة داخل عملية الانتاج ـ واذا اخذنا في الاعتبار قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات بجانب القطاع الزراعي ، فان الصورة العامة تصبح اكثر تعقيدا وتشابكا ..

يتمثل المجرى العام لهذا الكتاب في ان الحكومات الوطنية المتعاقبة منذ عام ١٩٥٦ ظلت تحافظ على التركيب الاقتصادي الاجتماعي الموروث من سلطات الحكم الثنائي ، بل ان سياساتها قد ادت الي تعميق واقع التفاوت الاجتماعي والاقليمي ـ وفي فترة ما قبل ١٩٦٩ كانت الدولة السودانية تخضع ، لحدود كبيرة ، لنفوذ المجموعات المستفيدة من التركيب الاقتصادي والاجتماعي السائد ـ اما بعد ١٩٦٩ فقد ضعف نفوذ هذه المجموعات ، واصبح جهاز الدولة مستقلا عنها لحدود كبيرة ـ ولكنه سرعان ما تراجع ليقع تحت النفوذ المتزايد لرأس المال العالمي .

الفصل الاول

تطورات الاقتصاد السوداني حتي عام ١٩٣٠

١- بعد هزيمة قوات دولة المهدية ، بقيادة الخليفة عبد الله ، في معركة كرري عام ١٨٩٨، وخضوع البلاد لسيطرة الحكم الثنائي البريطاني المصري ، ادخل السودان في مرحلة جديدة - وقد وصف البعض هذا التغيير الاقتصادي بإنه تحول من مرحلة الاقتصاديات التقليدية ، اقتصاديات الاكتفاء الذاتي، الي مرحلة اقتصاديات السوق - ولكن ، ورغم ان هذا الوصف يعكس الحقيقة بعض الشئ ، الا انه يتسم بالغموض وعدم الوضوح - فقد شهدت العديد من مناطق السودان اقتصاديات السوق قبل قرون عديدة من ذلك التاريخ واكثر من ذلك ، فمع نهاية الحكم الثنائي في عام ١٩٥٦، كان قطاع الاقتصاديات التقليدية يمثل ثقلا كبيرا في نشاطات الاقتصاد السوداني ..

والواقع ان التطورات الاقتصادية السابقة لفترة الحكم الثنائي كانت لها تأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية الهامة في فترة مابعد ١٨٩٨ - فقد شهد السودان ، منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي ، وجود شبكات تجارية كبري (١) تحت ظل حكم سلاطين الفونج في دولة سنار - فمنذ ان بسطوا نفوذهم علي معظم مناطق السودان الشمالي في عام ١٥٠٤ ، قاموا بتطوير نظام تجاري يربط البلاد بالعالم الخارجي ويقوم علي سيطرة الدولة المركزية . وهذا النظام يشير الي التشكيلة التجارية ما قبل الرأسمالية، حيث يقوم الحكام ، اكثر من الطبقة التجارية ، بتنظيم العمليات التجارية والسيطرة عليها (٢) - واهداف الحكام في مثل هذا النظام تتمثل في الحصول علي السلع والمواد الاجنبية من البلدان الاخري وذلك للاستهلاك والاستعمال الشخصي، او لتقديمها كهدايا بغرض كسب التأييد وتوسيع النفوذ ، او لاعادة بيعها في الاسواق بهدف تحقيق الربح . ولذلك، ظل سلاطين سنار، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، يقومون بتنظيم القوافل التجارية لاستيراد السلع الكمالية من البلدان الاخري .. وكان لهم {الحق المطلق في رعاية وتنظيم القوافل التجارية وارسالها للبلدان الاخري ، خاصة مصر ... وكان وكلاء السلطان في مصر وغيرها ، وهم غالبا من الاقرباء ، يرسلون الي سنار العديد من الافراد المحملين بالتحف النادرة والسلع الغالية - وهؤلاء كانوا يلتحقون بالقوافل التجارية السلطانية في رحلة عودتها للسودان - وعندما تصل هذه القوافل الي العاصمة سنار تعرض اولا سلع السلطان في الاسواق قبل غيرها، وتباع بأعلي الاسعار (٣) ..}

قلنا ان السلطان كان يلعب دورا مركزيا في التجارة الخارجية لسلطنة الفونج في الفترة المذكورة .. وهذا ما تؤكده طبيعة السلع المصدرة مثل الذهب والرقيق، حيث يتحكم السلطان في الجزء الرئيسي من المعروض من هاتين السلعتين داخل السلطنة (٤) .. فالكميات الكبيرة من الذهب المستخرج تؤول تلقائيا ، الي ملكية السلطان ، بينما تذهب الكميات الصغيرة الي ملكية موظفي الدولة - وبالنسبة للرقيق ، فالسلطان له وحده الحق في ادارة ورعاية حملات الرقيق السنوية في مناطق جبال النوبة والنيل الابيض وجنوب الفونج - وبعد نهاية الحملة. يستحوذ السلطان علي نصف مجموعات الرقيق التي تم الحصول عليها - اما النصف الباقي فيقسم علي المشاركين في الحملة - وبذلك يتضح ان السلطان يتحكم في سلع التصدير الرئيسية وعلي رأسها الذهب والرقيق والسلع الاخري التي تشمل الصمغ العربي ، العاج، سن الفيل، ريش النعام ، وحيد القرن ، والروائح (٥) - وفي بعض الاوقات تباع الجمال والحبوب في المناطق المجاورة لسلطنة سنار - اما السلع المستوردة فتشمل البهارات ، الصابون، الروائح ، السكر، والمنسوجات القطنية - وتتم التجارة عن طريق ميناء سواكن في البحر الاحمر الي الجزيرة العربية والهند وشرق الهند، وعن طريق القوافل التجارية عبر الصحراء الي مصر ..

وبجانب التجارة الخارجية التي كان يتحكم فيها السلطان، يبدو ان القرنين السادس عشر والسابع عشر قد شهدا ، ايضا ، نموا وتطورا ملحوظا في التجارة الداخلية وتبادل السلع الضرورية (٦) - فالمحاصيل الرئيسية التي كانت تنتجها المناطق النيلية في تلك الفترة تشمل الحبوب (الذرة والدخن) في اراضي الزراعة المطرية ، والقطن والبلح والقمح في اراضي الزراعة الصناعية واراضي الفيضانات (٧) - وبعيدا عن المناطق النيلية ، تقوم القبائل البدوية برعي الجمال (في الشمال) والماشية (في الجنوب) - وفي القري يقوم السكان ببعض الانتاج السلعي الصغير مثل صناعة النسيج (الدمور) والمصنوعات الجلدية (٨) - ومع هذا الانتاج المتنوع كان طبيعيا ان تنمو التجارة الداخلية وتزدهر في القرنين السادس عشر والسابع عشر ..

لقد كان النظام التجاري في سلطنة سنار ، في تلك الفترة ، يستند علي اوقية الذهب كعملة لتسهيل التبادل - وقيمة اوقية الذهب يمكن التحكم فيها بواسطة السلطان وذلك لانه يسيطر علي انتاج الذهب في البلاد - ولذلك [فان التحكم في تدفق كميات الذهب من الخزينة السلطانية حسب طلب السوق ، يمكن السلطان من التحكم بكفاءة في قيمة اوقية الذهب ... فقيمة الاوقية تظل مرتفعة بالمقارنة مع سعر معظم السلع التجارية في سنار ، والتداول الفعلي للذهب ينحصر في المبادلات الكبيرة نسبيا - وبالنسبة للوضع الاقتصادي العام ، فان الوظيفة الاكثر اهمية للذهب تتمثل ، تقريبا ، في اعتباره عملة وهمية او كمقياس لتقييم السلع المختلفة اثناء عملية التبادل (٩) .]

وفي دارفور كانت سلطنة الكيرا تمارس نفس النظام التجاري ـ وهنا نلاحظ ان التجارة بدأت هناك في فترة متأخرة ، اي في منتصف القرن السابع عشر (١٠) ، ومع مصر ، بشكل رئيسي ، عن طريق درب الاربعين الذي يربط عاصمة السلطنة ، الفاشر ، بمدينة اسيوط في مصر ـ وكانت الصادرات الرئيسية تشمل الدقيق ، العاج ، سن الفيل ، ريش النعام ، والتمر الهندي ، والنطرون (١١) ـ اما الواردات فتشمل البهارات الصابون ، المنسوجات الرفيعة ، الاسلحة ، السروج ، المجوهرات ـ ومن هنا ، فالمحتمل ان تكون نهاية القرن الثامن عشر قد شهدت توسعا ملحوظا في النشاط التجاري ـ فالرحالة البريطاني و.ج . براون الذي زار دارفور خلال الفترة ١٧٩٣-١٧٩٦ ، يقدر حجم السلع التي كانت تحملها القافلة التي رجع معها الي مصر بحوالي الـ ١١٥,٧٠٠ جنيه استرليني (١٢) ـ والمعروف ان بعض القوافل تتكون من ٥٠٠٠ جمل ..

الملاحظ ان التجارة الخارجية لسلطنتي سنار والكيرا كانت تعتمد علي تصدير سلع ومواد تستجلب من خارج حدودهما الادارية ـ فالرقيق والعاج ، وبعض السلع الاخري ، كانت تستجلب من المناطق الجنوبية - من جبال النوبة ، التلال الاثيوبية ، واقليم جنوب السودان الحالي ـ وبما ان هذه السلع والمواد كانت تنتزع بالقوة ، بشكل رئيسي ، فقد كانت لهذه العملية تأثيراتها السلبية علي المناطق المذكورة والتي لم تكن تجن منها اي فوائد تذكر ..

وفي السنوات الاخيرة من القرن السابع عشر ، والسنوات الاولى من القرن الثامن عشر ، حدث تغيير اجتماعي واقتصادي هام في سلطنة سنار ـ فقد بدأ نظامها التجاري يتفكك ويتحلل ، واصبح دور السلطان في هذا النظام يضعف بصورة متسارعة لمصلحة التجار الباحثين عن زيادة ارباحهم (١٣) ـ وهذا التطور كان لحدود بعيدة ، نتاجا لتأثيرات العوامل الخارجية التي فتح لها الطريق النظام التجاري السناري نفسه خلال القرنين السابقين ـ فالتجار والحرفيون الاجانب ، الذين جاءوا الي السودان مع القوافل التجارية السلطانية ، استوطنوا في سنار واصبحوا يمارسون التجارة هناك ـ وفي نهاية القرن السابع عشر كان هناك التجار المصريون ، الاتراك ، الاثيوبيون ، اليهود ، البرتغاليون ، اليونانيون ، الارمن ، ومن الجزيرة العربية ـ وهؤلاء التجار والحرفيون كان من المفترض ان يمارسوا نشاطهم التجاري في اطار النظم والاجراءات التي تجعلهم تحت ادارة وسيطرة السلطان بشكل من الاشكال ـ وكان ذلك يتطلب منهم ان يقوموا بعرض سلعهم المستوردة في الاسواق بعد نفاذ السلع التابعة للسلطان ، وان يقوموا بشراء الرقيق والذهب وبعض السلع الاخري بالاسعار التي يحددها هو ـ ولكن مجرد وجود هؤلاء التجار والحرفيين الاجانب ساعد علي توسيع النشاط التجاري في البلاد ، واعطى السكان المحليين نموذجا حيا في كيفية الحصول علي ارباح كبيرة من المساهمة في التجارة الخارجية ـ وبعض هؤلاء السكان المحليين ،

الذين جذبهم نشاط التجارة الخارجية ، كانوا من صغار التجار الذين كانوا يعملون في مجال التجارة الداخلية والسلع المحلية ـ وآخرون منهم كانوا يعملون كموظفين في بلاط محكمة السلطان ـ وبما ان هؤلاء التجار الطموحين الجدد كانوا جزءا من المجتمع السناري ، فقد كان من الصعب السيطرة علي نشاطهم بالمقارنة مع التجار الاجانب ـ وكان في مقدور العديد منهم تسهيل وتوسيع نشاطهم من خلال علاقاتهم مع موظفي محكمة السلطان والمسئولين في الاقاليم ـ ومن هنا ، كان هؤلاء التجار الجدد هم الذين دخلوا مجال التجارة الخارجية منذ نهاية القرن السابع عشر الميلادي ..

لقد وجد هذا النمو والتطور المتسارع والمستقل لمجموعة التجار الجدد قوة دفع اضافية تمثلت في دخول وسائل تبادل جديدة هي العملات التي ادخلها التجار الاجانب بهدف تمكينهم من الفكاك من سيطرة السلطان الاقتصادية المطلقة ـ ففي نهاية القرن السابع عشر كانت هناك عدة عملات اجنبية يتم تداولها داخل سلطنة سنار ـ وفي خلال القرن الثامن عشر اصبح الدولار الاسباني العملة الاساسية في التبادل ـ وتداول هذه العملات كان ، بالطبع ، وسط فئة محدودة من المجتمع ، ولكن تأثيرها كان يسير في اتجاه تقويض سيطرة السلطان علي النشاط الاقتصادي وتعزيز نفوذ وموقع التجار الباحثين عن زيادة ارباحهم ـ وبذلك لم يعد السلطان قادرا علي التحكم في الاسعار عن طريق التحكم في كميات الذهب التي تصل الاسواق ..

لقد كان صعود طبقة التجار الجدد سببا ونتيجة لتفكك الدولة السنارية في نفس الوقت ـ فقد كانت السلطنة تشهد في تلك الفترة عمليات تفتت وانقسام داخلي في الاقاليم ووسط الاسرة الحاكمة علي السواء ـ ونتيجة لحدوث تمرد في عام ١٦٥٩ ، وتمرد آخر ، اكثر خطورة ، في عام ١٧٠٦/٥ ، تمكنت منطقة الشايقية من الانفصال عن سلطة السلطنة ـ وبعد ذلك حاولت بعض المناطق الشمالية الاخري التمرد والاستقلال عن نفوذ سلطان سنار ـ وفي داخل سنار العاصمة نفسها ، ادت صراعات الاسرة الحاكمة الي اضعاف نفوذ السلطان وسلطته علي البلاد ـ وقد ادي هذا التفكك والتحلل في السلطة القائمة وقتذاك الي تمكين طبقة التجار من تعزيز نفوذهما وتوسيع نشاطهما علي حساب الامتيازات التي كان يتمتع بها السلطان ـ وبذلك اصبحت طبقة التجار نفسها عاملا مساعدا في تسارع تفكك وتحلل الدولة السنارية ..

والواقع ان امتيازات السلطان في التجارة الخارجية لم تستول عليها طبقة التجار وحدها ـ ففي بعض الحالات قام حكام المناطق والاقاليم المستقلة وشبه المستقلة عن نفوذ السلطان بالاشراف والسيطرة علي النشاط التجاري في تلك المناطق والاقاليم وادارته لمصلحتهم ـ وفي بعض الاحيان تم ذلك بالتعاون والاشتراك مع مجموعة من التجار المحليين ..

ان دخول اعداد متزايدة من التجار في مجال التجارة الخارجية كان يمثل جانبا واحدا لبروز ظاهرة اجتماعية واقتصادية واسعة وكبيرة ، هي ظهور الطبقة التجارية المحلية وتطورها وتوسعها . فقد بدأت، وقتها ، ايضا ، اعداد متزايدة من التجار في الدخول في مجال التجارة الداخلية وتجارة السلع المعيشية الضرورية ـ وهنا ، يشرح لنا اوفاهي OFAHY واسبولدنق SPAULDING العلاقة بين التجار العاملين في مجال التجارة الخارجية والتجارة الداخلية ، بالاضافة الي خلفيات هذه الطبقة الجديدة وخصائصها ، وذلك في الاتي :-

كان اساس الجماعة التجارية يتكون من التجار السودانيين العاملين في مجال توزيع السلع البسيطة والذين كانوا يتلهفون للتعامل مع التجار الاجانب وتوسيع تجاربهم لتشمل السلع التي ظل يحتكرها السلطان في السابق .. وكان العديد من هؤلاء ينحدر من المجموعات البدوية ، وعلي رأسها المجموعة البجاوية وذلك بحكم موقعها الاستراتيجي بين نهر النيل والبحر الاحمر . وبفضل تقاليدها وتجاربها الطويلة في مجال العمل التجاري ، فقد استوطن التجار البجاويون في المناطق النيلية ، وسيطروا علي المراكز التجارية الجديدة هناك ، مثل بربر ، شندي ، وكذلك علي مدينة اربجي القديمة ..

... كان اسلوب حياة هذه الطبقة الوسطي واضحا وجليا في المراكز التجارية مثل مدينتي شندي واربجي ، حيث احتلت المنازل المستطيلة مكان المباني المخروطية الشكل ـ وكانت منازل اغنياء التجار تتميز باسقفها الجميلة ، وبوجود حمام خاص ، وفي بعض الحالات يوجد اكثر من طابق واحد[١٤] ..}

ويؤكد أوفاهي وسبولدنق ان صعود هذه الطبقة يمثل احد العاملين الهامين (العامل الآخر هو انتشار نفوذ الطبقة الصوفية) اللذين اديا الي تفكك وتحلل سلطنة سنار وانهيارها في النهاية[١٥] ـ وهذا ما يتطلب منا شرح بعض مظاهر القوة والنفوذ التي كانت تتمتع بها هذه الطبقة ..

في بداية القرن الثامن عشر كان هناك حوالي خمسة عشر مركزا تجاريا داخل السلطنة ، وكانت تشمل شندي ، اربجي ، بربر ، الدامر ، سواكن ، ودمدني ، وسنار العاصمة نفسها[١٦] ـ وفي كل مركز من هذه المراكز كان التجار ينظمون انفسهم بطريقة دقيقة تحت قيادة (سر التجار) الذي يتم اختياره من بينهم[١٧] ـ ومع ان انهيارالسلطنة السنارية قد ادى الي حالات من الفوضي في بعض المناطق الا ان ذلك لم يؤثر علي طبقة التجار التي استطاعت المحافظة علي وضعها ونفوذها القوي المتماسك ..

ومع ظهور وصعود طبقة التجار شهدت المناطق النيلية في السودان الشمالي تطورا

اجتماعيا واقتصاديا هاما هو ظاهرة التملك الخاص للاراضي بما في ذلك حق الشراء والبيع والايجار والوراثة ـ ففي السابق كانت الاراضي تعتبر ملكية جماعية(١٨) ـ ومع ان السلطان كان لايزال يتمتع بسلطاته ونفوذه الا انه اصبح يصدر الوثائق بتمليك وتخصيص بعض الاراضي الزراعية لبعض الاشخاص(١٩) ـ واصبح من الممكن ان يرث أبناء هؤلاء هذه الاراضي ، وان يعاد توزيعها الي مساحات زراعية متعددة ، ولكن دون التصرف فيها بالبيع في تلك الفترة ـ وعندما بدأ تفكك وتحلل السلطنة ، اصبح من الممكن التصرف في تلك الاراضي بالبيع والشراء وغيره ـ وفي بعض المناطق النيلية قام الاثرياء واصحاب النفوذ الاجتماعي بالاستحواذ علي مساحات واسعة من الاراضي ليقوموا بزراعتها بواسطة العبيد ـ وفي المناطق الاخري ، قام ملاك الاراضي بتقسيمها الي مساحات صغيرة . وعرضها للايجار عن طريق المشاركة في الانتاج وهكذا ، تحولت حقوق استغلال الاراضي الي ملكية خاصة حقيقية ..

وفي مايخص العلاقة بين التجار والزراع الذين يقومون باستغلال تلك الاراضي ، فقد كان يحكمها ، في حدود كبيرة ، نظام استغلالي يسمى نظام (الشيل) ـ ويقوم علي الطريقة الآتي شرحها :-

كان المزارع ، في العادة ، يواجه نقصا حادا في موارد الغذاء خلال الفترة التي تسبق موسم الحصاد في كل عام ـ ولذلك يضطر لاقتراض كميات معينة من الحبوب يكون المزارع في وضع يمكنه من سداد القرض ـ ولكن اسعار الحبوب تتدهور كثيرا في فترة الحصاد مقارنة بالفترة السابقة بحكم توفر كميات كبيرة منها في الاسواق ـ ولذلك فعلي المزارع تسليم التاجر كميات اكبر من تلك التي اقترضها منه لكي يتمكن من الوفاء بالتزامه (٢٠)

والمزارعون الذين يفشلون في سداد ديونهم عليهم ان يتحملوا عقوبات رادعة من المحاكم المحلية ـ وذلك لان المسئولين عن تلك المحاكم كانوا يتمتعون بعلاقات طيبة مع التجار او ربما كانوا يخضعون لسيطرتهم ونفوذهم ـ والواقع ان بعض هؤلاء المسئولين كانوا يعملون في النشاط التجاري ..

ان ظاهرة صعود طبقة التجار في سلطنة سنار ، والتطورات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لذلك ، لم تمتد الي سلطنة الكيرا في دارفور في غرب السودان ـ فقد ظل النظام التجاري السابق هو السائد هناك حتي منتصف القرن التاسع عشر ـ صحيح انه كانت هناك مجموعات من التجار في المراكز التجارية الرئيسية ، مثل كوبي والفاشر ، ولكنها لم تتمكن من الاستقلال عن نفوذ السلطان كما حدث في سلطنة سنار ..

وفي فترة الحكم التركي ـ المصري ١٨٢١ - ١٨٨٥ ، الذي استولى علي بقايا السلطنة السنارية ، شهدت البلاد تغييرات اقتصـــادية واجتماعية كبيرة ـ فقد كانت اهداف محمد علي باشا ترتبط بما يمكن الحصول عليه من ثروات وامكانيات السودان[٢١] ـ اذ ان الباشا كان مهتما بالحصول علي مجموعات من الرقيق لكي يوظفها في مشاريعه الزراعية والصناعية العديدة التي اقامها في مصر ، ولكي يجندها في مشروعه لبناء جيش قوي يمكنه من حماية وتوسيع نفوذه ومن مواجهة السلطان العثماني ـ وكان ، ايضا ، يأمل في الحصول علي الذهب بالاضافة الي الموارد الاخرى ـ وهكذا فقد كان الطبيعي ان تؤدي فترة الحكم التركي المصري ، باهدافه هذه ، الي المزيد من توسيع تجارة البلاد مع مصر وبقية بلدان العالم ..

قامت سلطات الحكم التركي بتطوير وتحسين شبكة المواصلات الضرورية لتوسيع النشاط التجاري ، رغم ان ذلك لم يتم بالسرعة والحجم المطلوبين[٢٢] ـ ومع ذلك فقد ادى ادخال اسطول البواخر النيلية الحكومي (كان يشمل ١٥ باخرة في عام ١٨٧٠) ، الي توسيع النشاط التجاري داخل السودان ، وبينه وبين مصر في نفس الوقت ـ وبالاضافة الي ذلك ، فقد تم ، في سبعينات القرن التاسع عشر ، بناء خط السكة حديد من مصر السفلى حتي مصر العليا . وفي نفس ذلك الوقت ، تم بناء خط محلي قرب مدينة وادي حلفا ـ وهذا ما ادي الي تجاوز عقبة الشلال الثاني وتسهيل الحركة التجارية بين السودان ودلتا مصر ـ ومن جهة اخري ، تم تحسين ميناء سواكن الامر الذي ادي الي تزايد اعداد السفن التي تطلب خدماتها . وبذلك وجد السودان منافذ جديدة للاتصال بالعالم ـ ومع التوسع في خدمات التلغراف (في عام ١٨٨٠ كان خط التلغراف يمتد اكثر من ٣٠٠٠ ميل) تحت اشراف ادارة خدمات تلغراف السودان ، تحسنت الاتصالات بين العاملين في النشاط التجاري ، وتطورت ، في الوقت نفسه ، التسهيلات التجارية ـ واكثر من ذلك ، فقد كانت ادارة الجيش التركي المصري قادرة علي فتح طرق المواصلات التي تعطلت بعد تفسخ السلطنة السنارية ، وعلي اعادة ترميمها وحمايتها ..

ادت هذه التغييرات والتطورات الاقتصادية ، وغيرها ، الي تشجيع وتوسيع النشاط التجاري ـ فقد تم بناء احواض جديدة[٢٣] علي طول النيل . وهذا ما ساعد علي زيادة مساحات الاراضي الصالحة للزراعة ، وبالتالي زيادة كميات المحاصيل الزراعية في الاسواق[٢٤] ـ وبالاضافة الي ذلك بدأت طريقة الري التقليدية (الشادوف) تتراجع امام (الساقية) التي تجرها الثيران ـ وذلك ما ساعد علي التوسع في المناطق الزراعية بحكم الكفاءة العالية لطريقة الري بالساقية مقارنة بالشادوف ـ ونتيجة للنجاح الذي حققته

تجارب المحاصيل الجديدة ، فقد تم التوسع في زراعة قصب السكر في مزارع كبيرة في محافظات بربر وسنار ـ كما ادخلت محاصيل جديدة اخري بحجم اقل ـ اما القطن ، الذي كان يزرع في وادي النيل فقط ، فقد تم ادخاله في دلتا القاش وبركة في مساحات قليلة ـ ومن جهة اخري ، تم بناء المخازن في المراكز الرئيسية علي طول الطريق الي مصر وذلك بهدف تسهيل عمليات تجميع وترحيل المحاصيل الي هناك ـ كما تم ، ايضا ، توفير مياه الشرب في تلك المراكز لتسهيل الحركة التجارية بشكل عام وتصدير الماشية بشكل خاص ..

في الفترة ١٨٢١ – ١٨٣٨ كانت تجارة السودان الخارجية محتكرة بواسطة الدولة المصرية التي تحصلت علي معظم الارباح الضخمة الناتجة عن نشاط الاقتصاد السوداني ـ ومع ذلك ، كانت هناك مجموعة من التجار تحصلت علي قدر كبير من الارباح من خلال عمليات البيع والشراء مع مؤسسات الدولة ، بالاضافة الي عمليات التجارة الداخلية ـ وهؤلاء كانوا يتحدرون من مصدرين مختلفين : فالمجموعة الاولي كانت تمارس النشاط التجاري قبل مجئ الحكم التركي عام ١٨٢١ ، اي انها تمثل التجار الذين ناقشنا ظهورهم وصعودهم كطبقة في السطور السابقة .. ومع هذه المجموعة ، بالتحديد ، بدأت مؤسسات الدولة تعاملها التجاري في المناطق التي سيطرت عليها ـ وذلك عن طريق الاتصال بـ (سر التجار) في كل مركز من المراكز التجارية . ومن خلال هؤلاء تتم العمليات التجارية مع التجار الاخرين ـ اما التجار الاخرون فقد جاءوا الي البلاد بعد الفتح التركي المصري في عام ١٨٢١ ـ وكان معظمهم من التجار المصريين ، بالاضافة الي مجموعات من اليونانيين ، والاتراك وغيرهم ..

بعد عام ١٨٣٨ بدأت الدولة تتخلى ، تدريجيا ، عن احتكارها لعمليات التجارة الخارجية . وفي عام ١٨٤١ رفعت يدها بشكل كامل ، وذلك نتيجة لضغوط القوي التجارية الاوربية التي كانت تنظر للسودان كمجال لنشاط التجار التابعين لها .. ونتيجة لهذه الخطوة دخلت النشاط التجاري نوعيات جديدة من التجار هم التجار الاوربيون من بريطانيا ، النمسا ، ايطاليا ، وغيرها ، الذين استوطنوا في مدينة الخرطوم العاصمة الجديدة لسلطات الحكم التركي المصري ، وكان العديد من هؤلاء يعملون كوكلاء لشركات تجارية في بلدهم الام ـ اما الاخرون فقد كانوا يعملون لمصلحتهم الخاصة ـ وكان اهتمامهم الرئيسي ، منذ البداية ، يتركز في الحصول علي العاج ، الصمغ العربي ، وريش النعام .. وبدأ نفوذ هذه المجموعة يتزايد من خلال قيام قنصليات الحكومات الاوربية في الخرطوم .. وهذه القنصليات لم يقف نشاطها في

حدود حماية مصالح التجار الاجانب فقط ، بل كانت تمارس النشاط التجاري في بعض الاحيان ..

كانت تجارة العاج تمثل السبب الرئيسي الذي جذب هؤلاء التجار للسودان(٢٥) ـ وبما ان العاج كان يتوفر بكميات كبيرة في جنوب البلاد ، حيث كانت سلطة الحكم التركي في بداياتها الاولي ، وحيث كانت الادارة المسئولة لا تهتم كثيرا برعاية مصالح الاهالي وتطويرهم ، لذلك لم تكن هناك اي اجراءات او ضوابط حكومية تحدد كيفية الحصول علي العاج ـ ومع تزايد صعوبات الحصول علي هذه السلعة ، اصبح التجار يقومون بحملات عسكرية مشتركة علي القبائل الجنوبية ويستولون علي بعض الرهائن لاجبارهم علي توفير كميات من العاج ـ وعندما لا يتحقق ذلك كانوا يتعاملون في تجارة الرقيق ـ ومع ان الباشا المصري كان قد حرم تجارة الرقيق في داخل دولته في عام ١٨٥٤ ، الا ان نشاط هؤلاء التجار لم يتوقف . وكانوا يهربون مجموعاتهم من الرقيق عن طريق البحر الاحمر والجزيرة العربية ..

وفي خمسينات وستينات القرن التاسع عشر وصل نشاط التجار الاجانب الي قمته ـ ففي تلك الفترة ، بالتحديد ، قاموا بتكوين الغرفة التجارية في الخرطوم بهدف حماية مصالحهم ـ كما حاولوا ، ايضا ، انشاء مصرف تجاري تحت اسم بنك السودان Banque du Sudan (٢٦) وفي عام ١٨٧٣ تكررت المحاولة ، مرة اخري ، لكنها لم تنجح ـ وفي سبعينات القرن التاسع عشر ادت حالة الفوضي التي كانت سائدة في الجنوب ، والتي تسبب فيها التجار الاجانب لحدود كبيرة ، الي تعسر النشاط التجاري هناك ـ وهذا مادفع بعض التجار الي الانسحاب والبحث عن مناطق آمنة ..

وفي فترة السبعينات ادي هذا النشاط التجاري الواسع للتجار الاوربيين الي ظهور بعض التجار المحليين الكبار ـ وكان الكثيرون من هؤلاء قد بدأوا نشاطهم كوكلاء وعملاء للتجار الاجانب او كقيادات لجيوشهم الخاصة ـ وبعد ذلك تمكنوا من الاستقلال وممارسة نشاطهم الخاص ، ولكن بنفس الطرق والاساليب التي كان يتبعها التجار الاوربيون ـ وكان ابرز هؤلاء الزبير رحمة منصور ، الذي اقام مركزه التجاري في غرب بحر الغزال ، تحت حماية جيش خاص ـ وكان يفرض سيطرته علي مناطق واسعة من الجنوب ..

كان للمصالح التجارية المتزايدة والمتمركزة في الخرطوم (الاجنبية والمحلية علي السواء) تاثيراتها الهامة في عموم البلاد ـ وكانت ابرز هذه التاثيرات تتمثل في تقويض النظام التجاري القديم الذي ظل سائدا في سلطنة الكيرا في دارفور خلال فترة الحكم التركي ـ وكما سبق ان شرحنا ، فقد كانت صادرات السلطنة الي مصر تتكون من

مجموعة سلع هامة تأتي من حدودها الجنوبية ـ وعندما قام تجار الخرطوم بتوسيع نشاطهم داخل مناطق بحر الغزال ، كان من الطبيعي ان تتأثر سلطنة الكيرا ، وذلك بحكم ان هذه المنطقة كانت تمثل المصدر الرئيسي لصادراتها ـ وهذا ما ادى الي اضعافها ، ومن ثم الي سقوطها ، عام ١٨٧٤ ، تحت قبضة قوات الحكم التركي(٢٧) ..

هذه التطورات في المجال التجاري كانت مصحوبة بتغييرات هامة في بعض جوانب الاقتصاد السوداني ـ فتداول النقد (العملة المصرية) اصبح اكثر اتساعا من الفترات السابقة ـ وفي المناطق النيلية الشمالية انتشر نظام التملك الخاص للاراضي الزراعية علي حساب نظام التملك الجماعي الذي كان سائدا في السابق ـ وفي بعض المناطق قام البكوات المصريون بشراء مساحات واسعة من الاراضي من زعماء القبائل المحلية ـ واكثر من ذلك ، فقد اصبح الانتاج الاقتصادي في السودان ، لاول مرة ، يمثل حاجة هامة لبعض اجزاء الاقتصاد العالمي ـ فقد شهد القرن التاسع عشر توسعا كبيرا في صناعة الورق والحلويات في اوربا ـ وفي كلتا الصناعتين كان الصمغ العربي يمثل عنصرا هاما .. لذلك بدأ انتاج الصمغ في السودان يتزايد بمعدلات عالية خلال القرن التاسع عشر ـ وفي ١٨٨٠ اصبح السودان المصدر الرئيسي للصمغ العربي ، واصبحت المملكة المتحدة ، المستهلك الرئيسي لهذه السلعة ، تعتمد عليه بشكل تام ..

وبسقوط الحكم التركي وانتصار الثورة المهدية في ١٨٨٥ شهدت التجارة الخارجية للسودان تدهورا ملموسا(٢٨) ـ فبالرغم من ان الحكومة المصرية لم تفرض اي قيود علي التبادل التجاري مع سودان الثورة المهدية ، الا ان ظروف العداء والشكوك بين الطرفين ادت ، عمليا ، الي توقف التعامل التجاري بينهما ـ ومع ان ميناء سواكن في البحر الاحمر ظلت تحت السيطرة البريطانية (تحت اسم وعلم الخديوية المصرية) الا ان ظروف الصراع والعداء المشار اليها لم تمكنها من القيام باي دور في نشاط التجارة الخارجية ـ ومع ذلك كانت بعض عمليات التهريب والتجارة غير المشروعة تتم عن طريق ميناء سواكن والصحراء الشمالية الغربية ـ ونفس التدهور شهدته عمليات التجارة الداخلية وذلك نتيجة للاضطرابات وظروف عدم الاستقرار التي سببها استمرار الحرب لاكثر من اربع سنوات ، وبسبب ظروف الجفاف التي شهدتها البلاد في تلك الفترة ـ ومع ذلك ، فهناك شواهد عديدة تدل علي استمرار اقتصاديات السوق ـ وابرز هذه الشواهد نجدها في خريطة لسوق مدينة ام درمان عام ١٨٩٠ ، رسمها احد سجناء الخليفة عبد الله من الاوربيين(٢٩) . والخريطة توضح ان السوق كان يتكون من ٣٠ قسما ، وان البضائع المعروضة كانت تشمل : الاحذية ، الملابس ، الجواهر وبعض السلع المعدنية بالاضافة الي مجموعة من السلع الغذائية(٣٠) ـ وهناك ، ايضا

اماكن مخصصة لبائعي الملابس ، الصيدليات ، الخضروات ، الاملاح ، اللحوم ، الذهب والفضة ، الحدادين ، النجارين ، الترزية ، الحلاقين ، المقاهي ، المطاعم ، حطب الوقود ، البنائين ، صانعي الاحذية الخ ... وفي هذا الخصوص ، فقد وصف رودلف سلاطين بعض جوانب اقتصاديات السوق في تلك الفترة ، خاصة في مجال الانتاج السلعي الصغير - فهو يقول بوجود صناعات كثيرة تنتج الحراب ، الركاب ، لجام الخيل والحمير ، السكاكين ، ادوات الزراعة ، سروج الخشب ، تجليد الاحجبة ، اغمدة السيوف ، والخناجر ، وسيطان جلد فرس البحر الخ (٣١) ...

اذن من الواضح ان اقتصاديات السوق وعمليات التجارة الداخلية والخارجية كانت تمثل جزءا هاما من النشاط الاقتصادي في السودان قبل ١٨٩٨ - وكان هناك ، ايضا وجود معقول للانتاج السلعي الصغير - ومن الطبيعي ان ترتبط هذه التطورات بنمو وتطور طبقة التجار وبعض الحرفيين - ومع ذلك فان الجزء الاكبر من النشاط الاقتصادي في البلاد كان يرتبط فقط بانتاج ضروريات المعيشة والاكتفاء الذاتي ..

٢- اتجاهات التطور الاقتصادي بعد ١٨٩٨ :

قامت القوي الاستعمارية ، تماما كما فعلت في كل البلدان التي استعمرتها ، بإعادة صياغة الاقتصاد السوداني انطلاقا من احتياجاتها ومصالحها هي - ومع ان السودان كان ، اسميا ، تحت الحكم الثنائي البريطاني المصري طوال السنوات ١٨٩٨ - ١٩٥٦ ، الا ان الواقع الفعلي يقول ان المصالح البريطانية هي التي كانت تهيمن علي البلاد - وذلك لان مصر نفسها كانت تحت قبضة النفوذ البريطاني طوال تلك الفترة - وكان القطن يمثل عنصرا هاما في احتياجات بريطانيا الاقتصادية في بداية هذا القرن - فقد كانت صناعة القطن في لانكشير ، التي ظلت ، حتي نهاية القرن التاسع عشر ، تحتل مكانة مرموقة في صناعة النسيج في عموم العالم ... كانت ، في تلك الفترة ، تواجه منافسة حادة ومتزايدة من المانيا والولايات المتحدة(٣٢) - ووجدت انه من الصعب عليها الاستمرار في المنافسة خاصة في مجال انتاج المنسوجات القطنية الخشنة - ولذلك قررت التركيز علي انتاج الاقمشة الرقيقة ، التي تعتمد علي القطن طويل التيلة - وكان في ذلك الوقت يزرع في مصر ، بيرو ، والولايات المتحدة - ولكن الانتاج المصري كان يشهد تدهورا متواصلا وذلك بسبب الضرائب الباهظة التي كانت تثقل كاهل الفلاحين - وهذا ما جعل صناعة القطن البريطانية تعتمد ، بشكل كبير ، علي مصادر خارج الامبراطورية البريطانية - ولذلك كان من الضروري والهام ان تجد

صناعة لانكشير مصدرا جديدا يضمن توفير احتياجاتها من القطن طويل التيلة(٣٣) ـ وذلك يعني ، بوضوح ، ان يكون المصدر داخل المستعمرات البريطانية ـ ولتحقيق هذا الهدف تم انشاء جمعية منتجي القطن البريطانية في عام ١٩٠٢ وذلك بهدف ضمان الحصول علي كميات متزايدة من القطن من داخل مناطق الامبراطورية .. وعندما تأكد ان ظروف السودان تسمح بزراعة القطن طويل التيلة ، اصبح الطريق ممهدا لتطوير زراعة القطن هناك ..

كان الموقف الاقتصادي لحكومة السودان يساعد علي تحقيق اهداف صناعة لانكشير ـ ففي مواجهة مشكلات الادارة في بلد واسع ومليئ باحتمالات الانفجار والانتفاضات ، كانت الحكومة في حاجة ملحة لمصدر مضمون يمكنها من الحصول علي الموارد الضرورية لبناء وتطوير جهازها الاداري ـ وبحكم اعتماد الاقتصاد السوداني ، في تلك الفترة ، علي الانتاج التقليدي ، انتاج الضروريات المعيشية ، لم يكن من الممكن الحصول علي هذه الموارد عن طريق الضرائب وذلك بسبب ضعف القاعدة الانتاجية . واكثر من ذلك ، فقد كان الاداريون البريطانيون علي دراية تامة بان فرض الضرائب الباهظة علي الاهالي خلال فترة الحكم التركي كان يمثل احد العوامل الهامة التي ادت الي سقوطه في ايدي المهدي ـ وبالاضافة الي ذلك لم يكن من المتوقع ، وقتها ، وصول اي مساعدات مالية من الحكومة البريطانية ، لانها كانت تلتزم سياسة اعتماد المستعمرات علي نفسها في كل ما يتعلق بتكلفة اجهزتها الادارية الاساسية ـ صحيح ان الحكومة المصرية كانت تقوم بتغطية عجز الميزانية حتي عام ١٩١٣ ـ وفي الوقت نفسه قامت بتقديم قروض لانشاء السكة حديد وبتغطية معظم مصروفات الامن والدفاع(٣٥) ـ ومع ذلك ، فان هذا المصدر لم يكن مريحا حسب وجهة نظر الاداريين البريطانيين الذين كانوا علي رأس ادارة الحكم الثنائي ـ وذلك لانهم لا يقبلون الاستمرار في الاعتماد علي مصر لاسباب سياسية ..

وبجانب ذلك ، فقد كان للالتزامات القائمة ، وقتها ، تأثيراتها السلبية علي الحكومة المصرية ، ولذلك كان من الصعب توقع مساهمتها باي مساعدات اضافية لمواجهة متطلبات اي توسع في الجهاز الاداري ـ لذلك اصبح من الضروري خلق قاعدة اقتصادية داخل السودان نفسه لتمكين الحكومة من الحصول علي احتياجاتها من الموارد الضرورية لبناء وتوسيع جهازها الاداري ـ وبما ان ادارة الحكم الثنائي لم تكن تملك المال الكافي لذلك ، فانها لم تتردد في فتح الطريق امام المستثمرين البريطانيين الذين كانوا يريدون تطوير انتاج القطن في السودان وبدعم وسند مباشر من الحكومة

البريطانية - ومن خلال مثل هذا الاستثمار كان من الممكن بناء قاعدة اقتصادية تضمن للحكومة موردا ثابتا وذلك دون ان تتحمل اي عبء مالي - ونتيجة لذلك امكن الحصول علي بعض القروض بضمان من الحكومة البريطانية لمواجهة تكلفة البنيات الهيكلية لواحد او اكثر من المشاريع الرئيسية في هذا المجال - اما المستثمرون انفسهم فقد تكلفوا بتوفير القوي العاملة الماهرة وتحمل المخاطر المالية المتوقعة في مثل هذه المشاريع - وبالاضافة الي ذلك كان سوق الانتاج مضمونا ومؤكدا - وهكذا وجدت مطالب صناعة القطن البريطانية قبولا واسعا ، واصبح انتاج القطن مظهرا رئيسيا للتطور الاقتصادي في السودان خلال فترة الحكم الثنائي ..

لقد كان للبداية الاولى في خطط التوسع في زراعة القطن في السودان تأثيرها الكبير علي اشكال التنظيم التي رافقت ذلك التوسع - فقد كانت الاهداف المعلنة تتمثل في تلبية احتياجات السوق البريطاني من القطن ، توفير مصدر ثابت ومضمون للايرادات الحكومية ، وخلق اطار ملائم لجذب الاستثمارات للسودان الخ ... ولا شك ان كل هذه الاهداف كانت لها تأثيراتها المحددة علي اختيار اشكال التنظيم المناسبة - ومن هنا ، فبدلا من التوسع في انتاج القطن في حيازات صغيرة علي ضفاف النيل ، كان الاتجاه الرئيسي يركز علي المشاريع التي يمكن ادارتها ادارة مركزية ، وبالتالي الاشراف الدقيق علي كافة العمليات الزراعية - وبهذه الطريقة كان من السهل ضمان زيادة الانتاج ، وتمكين المستثمرين من تحقيق عائدات مجزية في مناخ استثماري ملائم ، وضمان نصيب معقول من الانتاج لادارة الحكم الثنائي . وهكذا ، فقد يكون مثل هذا التنظيم ناجحا من ناحية الكفاءة الاقتصادية ، ولكنه ، بالقطع ، لم يساعد في تحسين وتطوير شروط حياة الملايين من صغار المزارعين خارج نطاق تلك المشاريع وتؤكد ذلك تجربة المشاريع الكبيرة في البلدان المتخلفة[٣٦] ..

٣- ادخال مشاريع القطن في السودان :

اذن منذ السنوات الاولي لهذا القرن بدأ انتاج القطن في السودان في شكل استثمارات كبيرة - ففي ١٩٠٤ تم انشاء شركة السودان الزراعية التجريبية ، وهي شركة مسجلة في لندن - وفي وقت لاحق تغير اسمها الي شركة السودان الزراعية - وفي ١٩٠٦ قامت الشركة بانشاء مشروع في منطقة الزيداب علي نهر النيل بالقرب من مدينة الدامر[٣٧] .. وفي ١٩١٠ بدأ المشروع يعمل بنجاح رغم بعض الصعاب التي اعترضته في البداية - وكان يغطي مساحة تبلغ الـ ١١,٠٠٠ فدان[٣٨] ، ويعتمد علي

الري بالطلمبات من النيل ـ وفي ١٩١١ بدأت ادارة الحكم الثنائي نفسها مشروعا تجريبيا في طيبة ، قرب ودمدني ، يعتمد ايضا علي الري بالطلمبات ، وتبلغ مساحته الـ ٦٠٠ فدان ـ وبعد ان اثبت المشروع نجاحه قامت بتسليمه لشركة السودان الزراعية لتقوم بادارته ـ ومع نجاحها في تجاربها في الزيداب وطيبة قامت الشركة بانشاء مشاريع جديدة في منطقة الجزيرة : في بركات (١٩,٥٠٠ فدان ، بدأ في ١٩٢٢/٢١) ، ود النو (٣٠,٠٠٠ فدان ، بدأ في ١٩٢٤/٢٣) ..

وعلي اي حال كان التوسع الرئيسي في زراعة القطن يعتمد علي الري الانسيابي وليس علي الري بالطلمبات . ففي ١٩١٣ قامت الحكومة بطرح قرض بمبلغ ٦ مليون جنيه استرليني ، بضمان من الحكومة البريطانية ، في السوق المالية في لندن ـ وكان هدف القرض هو تمويل خزان سنار علي النيل الازرق ، والذي كان يتطلب انشاء شبكة قنوات في جزء كبير من منطقة الجزيرة الشرقية ـ وفي عام ١٩١٤ بدأ العمل في بناء الخزان ولكنه توقف اثناء اندلاع الحرب العالمية الاولي ـ ثم استؤنف العمل بعد ذلك ليكتمل في عام ١٩٢٥ ـ وفي فترة العشرينات وبداية الثلاثينات طرحت الحكومة قروضا اضافية (٣ - ١,٥ - ٢ مليون جنيه استرليني) في الاسواق المالية اللندنية وذلك بهدف التوسع في المشروع ـ وبذلك يمكن القول ان تلك القروض قد قامت بتغطية معظم تكلفة البنيات الاساسية لمشروع الجزيرة ، والبالغة ١٣ مليون جنيه استرليني ـ وعلي اساس نجاح شركة السودان الزراعية في المشاريع السابقة ، فقد قررت الحكومة تسليمها المشروع الجديد (مشروع الجزيرة) علي اساس حقوق امتياز تستمر حتي ١٩٥٠ ـ وبناءا علي ذلك تم دمج مشاريع الطلمبات في منطقة الجزيرة في هذا المشروع الجديد ـ وبذلك بلغت المساحة المروية في مشروع الجزيرة حوالي الـ ٢٤٠,٠٠٠ فدان وذلك في عام ١٩٢٥ ، ثم ارتفعت الي ٣٠٠,٠٠٠ فدان في عام ١٩٢٦ ، وحوالي الـ ٦٦٧,٠٠٠ فدان في عام ١٩٣١ ، وحوالي الـ ٨٥٢,٠٠٠ فدان في عام ١٩٣٨ ، وحوالي المليون فدان في عام ١٩٥٦ ..

لقد ظل تنظيم مشروع الجزيرة يوصف ، في معظم الاحيان ، باعتباره شراكة بين الحكومة ، التي قامت بتشييد الجزء الرئيسي من البنيات الاساسية ، وشركة السودان الزراعية ، التي كانت تقوم بمهام ادارة المشروع ، وآلاف المزراعين ، الذين يقومون بالجزء الرئيسي من العمليات الزراعية في الحواشة المخصصة لكل منهم ـ وكان توزيع عائدات المشروع يتم وفق الاتي :(٤٠)

ـ عائدات اي بالة من القطن وبذرة القطن يخصم منها ما يسمى بـ (الحساب المشترك) ، ويشمل تكلفة الحلج ، الجوالات ، الترحيل والشحن ، الرسوم ، والتسويق ..

- ما يتبقى من ارباح توزع علي اساس ٢٥٪ للشركة ، ٣٥٪ للحكومة ، ٤٠٪ للمزارع ..

- اما عائدات المحاصيل الاخري ، غير القطن ، فانها تعود كلية للمزارع - ولكن ، كما سنشرح لاحقا ، يجب ان نعرف ان المساحات المخصصة لمثل هذه المحاصيل تعتبر محدودة جدا مقارنة بالمساحات المخصصة للقطن ..

هناك قضية اخري تستحق الوقفة وهي قضية الكيفية التي استولت بها الحكومة علي اراضي المشروع وطريقة توزيع الحواشات علي المزارعين - واهمية شرح هذه القضية تأتي من انها كانت تعكس التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في المنطقة قبل انشاء المشروع[٤١] - فكبار ملاك الاراضي (معظمهم من القيادات القبلية) كانوا قادرين علي الحصول علي مساحات كبيرة وهامة في المشروع اكثر من صغار الملاك او المعدمين - ففي البداية كان حجم الحواشة الواحدة ٣٠ فدانا ، ثم رفعت الي ٤٠ فدانا - وكان المبدأ ان كل شخص كان يملك ٤٠ فدانا او اكثر يمكنه ان يمتلك حواشة واحدة - واذا كان يملك ٨٠ فدانا او اكثر فيمكنه ان يمتلك حواشتين - ومثل هؤلاء كانوا يعرفون بـ (اصحاب الحق) - واذا كان الشخص يمتلك ١٦٠ فدانا فيمكنه ان يرشح شخصا أخر ، واذا كان يملك ٢٠٠ فدانا فله ان يحدد ثلاثة اشخاص - والمزارعون الذين تخصص لهم حواشاتهم بهذه الطريقة يعرفون بـ (المرشحين) - وهكذا ، فقد كان في امكان اي من كبار الملاك الاستيلاء علي ٢٤٠ فدان من الاراضي المروية ، وذلك من خلال ترشيح الأقرباء والمعارف - المهم ، بعد توزيع الحواشات علي (اصحاب الحق) وفق الاسس المذكورة اعلاه يأتي دور الاخرين - وفي مقدمة هؤلاء يأتي الذين كانوا يملكون اقل من ٤٠ فدانا اذا ما كانت هناك حواشات كافية في المنطقة - وما يتبقي بعد ذلك يتم توزيعه علي المزارعين الاخرين الذين لا يملكون اي اراضي زراعية ..

لقد ادت هذه الطريقة في توزيع الحواشات ، في الواقع ، الي المحافظة علي التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة بين السكان قبل انشاء المشروع ، ومن ثم تدعيمها وتعميقها - وذلك نتيجة للاجراءات والاسس التي اتبعت في تحديد حقوق ملكية الاراضي الزراعية وفي تقدير التعويضات .. فالاراضي التي قام عليها المشروع كانت تشمل الاراضي التي اشترتها الحكومة مباشرة او تلك التي تم استئجارها من اصحابها - وكانت الحكومة تستولي علي كل الاراضي التي يفشل الاهالي في اثبات ملكيتها[٤٢] ، وفي هذه الحالة ليس هناك اي نوع من الايجار او التعويض - والواقع ان معظم اراضي الجزيرة كانت تخضع لنظام الملكية الجماعية بواسطة القبائل وسكان

القري ، ويشرف علي ادارتها زعماء القبائل والاعيان . وعندما بدأت عملية التسجيل قبيل انشاء المشروع ، قام هؤلاء بمحاولات لتسجيلها كملكية خاصة بهم ـ اما اغلبية السكان فانهم لم يتمكنوا من مجرد محاولة الاد عاء وذلك لانهم لا يملكون اي سند لذلك ـ وبهذه الطريقة ، اذن ، تمكن زعماء القبائل واعيان القري من الحصول علي حقوق ملكية مساحات واسعة (وصل بعضها الي آلاف الافدنة) من الاراضي ، لم تكن اصلا جزءا من ملكياتهم الخاصة ـ وعلي اساس هذه الحقوق ، استطاع هؤلاء الحصول علي عدد كبير من حواشات المشروع ، وهو ، في الواقع ، اكثر من ماكانوا يستحقونه فعلا ..

وفي الحقيقة ، كان الحصول علي حقوق ملكية مساحات واسعة من الاراضي يعني ، ايضاً ، الحصول علي دخل اكبر من ايجاراتها ـ فقد كانت شركة السودان الزراعية تدفع عشرة قروش مقابل الفدان في العام(٤٣) ـ وهو السعر الفعلي الذي كان سائدا وقتها ـ ولذلك كان الدخل الذي يتحصل عليه كبار الملاك من الايجارات يمثل دخلا كبيرا ـ وذلك مقارنة باسعار ودخول تلك الفترة ـ ولكنه كان يتدهور عاما بعد عام ـ وبما ان عقد الايجار كان لمدة اربعين عاما ، دون تغيير في قيمته ، فقد ظلت قيمته الحقيقية تتدهور بمرور السنين مقارنة بارتفاع الاسعار والدخول ـ ومع ذلك ، فقد كان للمبالغ التي استلمها ملاك الاراضى(٤٤) دورها في تمييزهم عن زملائهم من المزارعين المعدمين ـ وكما سيتضح لاحقا ، فقد تمكن العديدون من اثرياء المزارعين ، الذين استفادوا من عائدات الايجار ومن الحصول علي اكثر من حواشة واحدة ، من تجميع قدر معقول من رأس المال هو الذي دفعهم الي اعادة استثماره في التجارة وفي شراء المعدات والالات الزراعية ..

المهم ، لقد كان هذا الاتجاه يمثل ضرورة سياسية بالنسبة لادارة الحكم الثنائي وذلك لانها كانت تخاف من قيام زعماء القبائل واعيان القري بتحريك الاهالي لمقاومة انشاء المشروع الجديد ـ ولذلك اتجهت الي المحافظة علي وضعهم الاقتصادي المتميز وتدعيمه وتقويته لاجل ضمان مستقبل المشروع ..

كان تنظيم مشروع الجزيرة متميزا في جانب آخر ، ايضا ـ فقد كانت عملية تشغيله تشبه عملية تشغيل المصنع الي حدود كبيرة ـ وهذا ما نلاحظه في دور المزارع الذي كان يشبه ، في جوانب عديدة ، دور العامل في المصنع اكثر من دور صغار الفلاحين ـ وكانت الادارة تصدر الكثير من التوجيهات المركزية المسنودة بالقهر والقمع ـ فقد اصدرت الشركة توجيهات ادارية محددة تلزم المزارعين بقبولها وتنفيذها حرفيا ـ وفي عامي ١٩٢٧ و ١٩٣٩ اصدرت ، ايضا ، العديد من الاوامر واللوائح وذلك بهدف اجبار المزارعين علي تنفيذ اجراءات محددة تشمل تحديد المحاصيل الواجب زراعتها ،

ولوائح تنظم وجود الحيوانات في المشروع ، وتوجيهات حول حجم وطبيعة الجداول الخ (٤٥) ... كما شملت ، ايضا ، عقوبات السجن والغرامة في حالة عدم الالتزام بتنفيذ اي من بنودها - وكان اهم جانب في هذه الاجراءات والتوجيهات هو مايتعلق بالمحاصيل المسموح بزراعتها . ففي حواشة الـ ٤٠ فدان ، ١٠ منها تزرع قطنا ، ٥ للذرة او اللوبيا ، والباقي يترك بورا

وفي هذا التنظيم المحكم يصبح المزارعون ، في الكثير من جوانب نشاطهم ، اقرب الي العمال الصناعيين اكثر من الفلاحين اصحاب الحيازات الصغيرة - وهذا الوضع ينطبق ، بشكل خاص ، علي فقراء المزارعين الذين لا يمتلكون اي امكانيات تساعدهم علي ممارسة نشاطات تجارية اخري بجانب الحواشة - وهنا يجب أن لا ننسى ان هؤلاء المزارعين يقومون في بعض الاحيان (موسم لقيط القطن(٤٦) مثلا) باستخدام العمل المأجور - لذلك ينبغي ان لا نبالغ في وصف وضعهم الاقتصادي الكادح الشبيه بوضع العمال الصناعيين - ومع ذلك ، فانهم ، مثل العمال ، يقومون بتنظيم انفسهم في اتحاد عام يدافع عن مصالحهم الاقتصادية في مواجهة الشركة الزراعية ويطالب بتحسين اوضاعهم ويلجأ الي سلاح الاضراب عن العمل اذا دعت الضرورة الي ذلك - ويبدو ان معظم المزارعين ينظرون لانفسهم كمستخدمين وليس كمزارعين مستقلين بذاتهم

لقد قمنا ، بالتوسع في شرح تأثيرات الوضع التنظيمي للمشروع نتيجة للدور المركزي الذي ظل يلعبه في مجمل التركيب الاقتصادي والاجتماعي في البلاد ، ولان مشاريع القطن الاخرى ، التي سيأتي ذكرها لاحقا ، سارت علي نفس الطريق . ولذلك شهدت تأثيرات مشابهة مع اختلافات بسيطة ..

وعندما كان العمل جاريا في مشروع الجزيرة ، كانت زراعة القطن تشهد توسعا وتطورا ملحوظا في شرق السودان - وهناك كانت تكلفة انشاء البنيات الاساسية اقل من منطقة الجزيرة وذلك لانه لم تكن هناك حاجة لبناء خزان او لتركيب طلمبات (كما في مشروع الزيداب) - فالمشاريع في الشرق كانت تعتمد علي الري بالفيضانات في دلتا القاش وبركة وذلك منذ القرن التاسع عشر - وفي السنوات الاولي للحكم الثنائي قامت الحكومة بحفر عدد من القنوات بهدف تجميع مياه الفيضانات الموسمية - ولكن التطور الرئيسي في مشروع القاش حدث في عام ١٩٢٤ عندما تسلمت شركة كسلا للقطن ادارة مشاريع المنطقة علي اساس امتياز يستمر لثلاثين عاما ..

كانت شركة كسلا المسجلة في لندن والتي كانت تتمتع ببعض العلاقات مع شركة السودان الزراعية ، تشرف علي حفر مجموعة من القنوات في منطقة القاش لتجميع مياه الفيضانات الموسمية وتوزيعها علي الاراضي المعدة للزراعة(٤٧) - ومع ان

السنوات الثلاث الاولي شهدت تطورات كبيرة الا ان المشروع كان ، وقتها ، يواجه صعوبات خطيرة ، حيث فشلت الشركة في وضع الاعتبار الكافي لمصالح واحتياجات السكان المحليين ، وذلك بحكم نظرتها التجارية الضيقة ـ فقبائل الهدندوة البدوية كانت ، في السابق ، تستغل دلتا القاش لري الزراعات الصغيرة ـ ومن هنا برز الصراع حول حقوق استغلال اراضي المنطقة ، خاصة عندما اتجهت الشركة الي توزيع الحواشات لابناء غرب السودان ، والفلاته في بعض الاحيان(٤٨) ، علي حساب اهالي المنطقة الذين كانت تعتبرهم كسالي وغير مستعدين لممارسة الزراعة . وفي ١٩٢٧ اضطرت الحكومة لالغاء امتياز الشركة واستلام المشروع وادارته تحت ادارة مستقلة ـ وفي مقابل ذلك منحت شركة كسلا امتيازا آخر في منطقة الجزيرة ..

كانت مساحة الاراضي الزراعية في مشروع القاش محكومة بحجم الفيضان في كل عام ، ولكن حفر القنوات ساعد علي توسيعها بعد ١٩٢٤ ـ فقد ارتفع المتوسط من ٩١٠٠ فدان في الفترة ١٩٢١/٢٠ ـ ١٩٢٥/٢٤ الي حوالي الـ ٢٩،٤٠٠ فدان في الفترة ١٩٢٦/٢٥ – ١٩٣٠/٢٩ ـ وفي عام ١٩٥٧/٥٦ وصلت المساحة الي ٦٨،٦٠٠ فدان ـ وتماما كما في مشروع الجزيرة ، كانت العائدات توزع علي اساس الشراكة في الانتاج بين ادارة مشروع القاش (او شركة كسلا للقطن قبل الغاء الامتياز) ، والحكومة ، والمزارعين وذلك بنسبة ٣٠٪ ، ٢٠٪ ، ٥٠٪ للاطراف المذكورة علي التوالي ..

اما مشروع نهر بركة ، بالقرب من مدينة طوكر ، فقد تطلب استثمارات اقل من مشروع القاش ـ ولذلك قامت الحكومة بتنظيم وتطوير المشروع من مواردها الخاصة ـ ونتيجة لعنف الفيضانات لم يكن من الممكن بناء شبكة قنوات كما حدث في مشروع القاش ـ ولذلك اصبح المشروع يقوم علي الاراضي التي يغطيها الفيضان كل عام ، والتي توزع الي حواشات لا يتطلب تنظيمها سوى استثمارات قليلة ـ وكما سبق الذكر ، فقد ظل القطن يزرع في دلتا بركة منذ ستينات القرن التاسع عشر ـ لذلك لم تجد الحكومة صعوبات تذكر في هذا المجال ـ ومنذ ١٩١٠ ظل المشروع يغطي مساحة تتراوح بين ٣٠ الي ٤٠ الف فدان سنويا وذلك حتي الان تقريبا ـ وكانت عائدات الانتاج بنسبة ٢٥٪ للحكومة و٧٥٪ للمزارعين ..

وخارج اطار مشاريع القطن الرئيسية ، السابق ذكرها ، لم تقم الحكومة باي مجهودات اخري لتطوير زراعة القطن في البلاد ـ اي انها تجاهلت تماما صغار المزارعين في اراضي الزراعة المطرية وعلي ضفاف النيل ، وذلك اذا ما استثنينا منطقة جبال النوبة التي وجدت بعض اهتمام الحكومة في العشرينات من هذا القرن بهدف تطوير زراعة القطن قصير ومتوسط التيلة .

٤- التطورات الاقتصادية الاخرى :

كان التوسع في انتاج القطن ، في مشاريع كبيرة ، بادارات مركزية ، يمثل التطور الرئيسي الذي احدثه الحكم الثنائي في سنواته الاولى ، اما التطورات الاقتصادية الاخري ، فقد كانت اقل اهمية - وعلي اي حال ، فان بعضها يستحق المتابعة ..

قامت الحكومة بانشاء سبعة مشاريع لزراعة المحاصيل الغذائية وعلف الحيوانات وذلك علي ضفاف النيل في المديرية الشمالية - وكانت تلك المشاريع تعتمد علي الري بالطلمبات ، وكل واحد منها يغطي مساحة تتراوح بين ٢٠٠٠ الي ٤٠٠٠ فدانًا (٥٠) - وكان انشاء هذه المشاريع ، خلال الحرب العالمية الاولي ، يستهدف تلبية احتياجات البلاد من الغذاء ، واحتياجات فرق الخيالة العسكرية البريطانية في مصر من علف الحيوان في نفس الوقت - وكان تنظيمها الداخلي شبيها باوضاع مشاريع القطن ، حيث يقسم كل مشروع الي مجموعة حواشات يديرها مزارعون يخضعون لتوجيهات محددة وصارمة - وبدلا من توزيع عائدات الانتاج علي اساس الشراكة الثلاثية ، فقد اكتفت الحكومة في هذه المشاريع بفرض ضريبة مياه محددة علي كل مزارع - وبالتالي كان المزارع يستحوذ علي كل الدخل بعد دفع رسوم مياه الري ، والتي كانت تصل في المتوسط الي ٥٠٪ من العائدات[٥١] ..

ومن جهة اخري ، فقد ساعدت استثمارات الحكومة في مجال المواصلات علي تطوير وتوسيع نشاطات التجارة الداخلية والخارجية علي السواء - وكان اهم جانب في هذا المجال هوبناء شبكة خطوط السكة حديد التي ارتبطت بداياتها باغراض عسكرية - ففي ديسمبر ١٨٩٩ ، وصل خط السكة حديد من مدينة حلفا ، في الحدود الشمالية ، الي مدينة الخرطوم بحري - وبعد فترة قصيرة تم بناء خط أخر يربط مدينة عطبرة بالبحر الاحمر[٥٢] - وبعد بناء كوبري النيل الازرق في الخرطوم امتد خط الشمال الي سنار ، ثم الي مدينة كوستي في النيل الابيض ومدينة الابيض في كردفان (وصلها في عام ١٩١٢) - وهكذا تم ربط منطقة انتاج الصمغ العربي في اواسط كردفان بشواطئ البحر الاحمر عن طريق خط السكة حديد - وفي الشرق ، أكتمل بناء خط آخر يربط مدينة كسلا ومنطقة مشروع القاش بمدينة بورتسودان ، وذلك بهدف تسهيل عملية تصدير القطن من هناك - وفي عام ١٩٢٩ امتد هذا الخط حتي مدينة القضارف ، ومدينة سنار ليلتقي بخط الجزيرة والغرب . ومعظم تكلفة بناء الشبكة تحملتها الحكومة المصرية بشكل من الاشكال - فبدايات الخطوط ، التي فرضتها ضرورات عسكرية ، تحملها الجيش المصري - اما الخطوط الاخري فقد تم تمويلها عن طريق بعض

المساعدات والقروض من الحكومة المصرية والبنك الاهلي المصري ..

وفي ١٩٠٩ اكتمل انشاء ميناء بورتسودان لتربط السودان بالعالم الخارجي ولتقوم بدور رئيسي في التجارة الخارجية ـ وذلك لان ميناء سواكن ، الميناء القديم ، لم تكن مناسبة لاستقبال السفن الكبيرة التي اصبحت تشق البحر الاحمر(٥٣) ـ وتم تمويل الميناء الجديد من موارد ادارة الحكم الثنائي مباشرة ـ وفي هذا الاثناء قامت الحكومة بانشاء اسطول من البواخر النيلية(٥٤) ، ليعمل في نهر النيل وروافده العديدة ـ وهذا ماساعد علي توسيع سبكة المواصلات الداخلية وتنشيط التجارة المحلية في نفس الوقت

لقد ادت هذه التطورات الي انتشار التعامل النقدي في مختلف مناطق البلاد وذلك بالاضافة الي تأثير السياسات الحكومية المباشرة في هذا الاتجاه ، مثل فرض ضرائب نقدية علي الاهالي ، ودفع منح وتسهيلات نقدية لزعماء القبائل في بعض الاحيان ـ كما اتجهت الحكومة ، ايضا ، الي اقامة معارض زراعية في مختلف المديريات وذلك بهدف نشر المعرفة باساليب الزراعة الحديثة ، وجذب المزارعين لشراء المعدات الجديدة وزراعة المحاصيل النقدية(٥٥) ـ وفي تلك الفترة ، كان نشوء المراكز الحضرية يساعد ، ايضا ، في انتشار التعامل النقدي من خلال الاسواق الكبيرة التي تعرض المواد الغذائية ، الفواكه ، الحبوب ، اللحوم ، الخضروات ، ومنتوجات الالبان ـ وكان اهم هذه المراكز يتمثل في العاصمة المثلثة (الخرطوم ، الخرطوم بحري ، امدرمان) التي بلغ تعداد سكانها حوالي ٨١,٨٨٠ نسمة في عام ١٠٩٤ ، ثم ارتفع الي ٢٠٢,٣٨١ في عام ١٩٣٠ ، والي ٢٤٥,٧٣٦ في تعداد عام ١٩٥٦(٥٦) ـ وكان هذا التوسع السكاني المتزايد نتيجة لتزايد الطلب للعمالة لمقابلة التوسع في ادارة الحكم الثنائي ، ولتنفيذ مشروعاتها الاجتماعية والاقتصادية ـ فقد كان حجم القوي العاملة في العاصمة المثلثة حوالي الـ ١٥,٠٠٠ في عام ١٩٠٨ ، ومنذ ذلك الوقت ظل يرتفع حتي وصل الي ٩٠,٠٠٠ عام ١٩٥٦(٥٧) ـ وكان من الطبيعي ان تلعب هذه القوي ، التي تتحصل علي مرتبات نقدية كل شهر ، دورا هاما في جذب صغار المنتجين في الارياف الي نطاق اقتصاديات السوق والتعامل مع المراكز الحضرية مثل الخرطوم الكبيرة ، بورتسودان ، عطبرة ، مدني ، والابيض وغيرها ـ ومع توسع النشاط التجاري وانتشار التعامل النقدي ، تمكنت طبقة التجار ، التي سبقت الاشارة اليها ، من تحقيق ارباح وفوائد كبيرة ..

لقد ادت التطورات التي شهدها السودان خلال الفترة ١٨٩٨-١٩٣٠ الي زيادة الانتاج المحلي وتوسيع النشاط التجاري الداخلي والخارجي ـ ومن خلال كل ذلك بدأ السودان يبرز كواحد من البلدان الرئيسية المنتجة للقطن ـ وفي عام ١٩٣٠ اصبح المصدر الرئيسي في العالم لانتاج الصمغ العربي ـ وذلك بسبب تطوير المواصلات التي

ادت الي تسهيل تصدير الصمغ من اواسط كردفان الي ميناء البحر الاحمر - ورغم ان ٩٠٪ من صادرات البلاد كانت تتكون من القطن ، بذرة القطن والصمغ في تلك الفترة ، فقد كانت تشمل ايضا : الجلود ، الماشية ، الجمال ، حب البطيخ ، الفول السوداني الخ (٥٨) ... وكان الطلب العالمي علي هذه السلع والمحاصيل يتزايد عاما بعد الاخر - ومع ذلك ، فان تاثير هذه التغييرات الاقتصادية علي سكان البلاد بشكل عام لايمكن تضخيمه - ففي عام ١٩٣٠ كان حوالي الـ ٧٥٪ من اجمالي الناتج المحلي يعتمد علي قطاع الانتاج المعيشي التقليدي - وذلك يعني ان غالبية السكان ظلت ، حتي تلك الفترة ، بعيدة عن تاثيرات النتائج المباشرة وغير المباشرة للتغييرات الاقتصادية المذكورة ..

الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية خلال السنوات ١٩٣٠ - ١٩٥٦

١- اعادة استثمار الاموال المتراكمة :

في هذا الفصل سنحاول التركيز علي الطريقة التي تمت بها عملية اعادة استثمار رأس المال المتراكم ، خلال التطورات السابقة ، في الفترة ١٩٣٠ - ١٩٥٦ .. ومن الواضح ان متابعة هذه العملية ستكشف لنا العوامل الرئيسية التي كانت تؤثر في مجري تطور الاقتصاد السوداني بشكل عام ، وفي القطاع غير الحكومي بشكل خاص .

ان متابعة عملية اعادة استثمار رؤوس الاموال المتراكمة هذه لا تغطي بالطبع كل تطورات الاقتصاد السوداني في الفترة المذكورة (١٩٣٠-١٩٥٦) . ففي القطاع الحكومي استمرت القروض والمنح ، التي ظلت تقدمها الحكومتان المصرية والبريطانية ، لتمويل بعض المشروعات الهامة . وفي القطاع الخاص تدفقت بعض الاستثمارات الاجنبية الخاصة وذلك لانشاء مشروعين صناعيين هما : مصنع الاسمنت في مدينة عطبرة (١٩٣٩) ، الذي كانت تملكه شركة بورتلاند للاسمنت البريطانية ، ومصنع البيرة في الخرطوم بحري الذي كانت تملكه المصانع البريطانية العاملة في مجال التقطير . وكان لرأس المال الاجنبي الخاص ، ايضا ، دور هام في مجال انشاء وتطور البنوك والشركات التجارية (كانت في الواقع فروعا لمؤسسات بريطانية) . وبدرجة اقل ساهم التجار السوريون والمصريون واليونانيون في بعض استثمارات الفترة المذكورة .

والواقع ان رأس المال المتراكم خلال الفترة السابقة (١٨٩٨-١٩٣٠) لم يكن كله قابلا للاستغلال واعادة الاستثمار في داخل السودان . فبعضه هرب الي خارج البلاد في شكل ارباح للمؤسسات الخاصة . وكان الجزء الرئيسي من الاموال المهربة بهذه الطريقة يتمثل ، بالطبع ، في ارباح مشروع الجزيرة ، اكبر المشاريع الخاصة في البلاد . فمعظم الارباح التي حققتها شركة السودان الزراعية تم تحويلها الي خارج البلاد في شكل عائدات لاصحاب الاسهم . وتفاصيل هذه الارباح والعائدات يعكسها لنا الجدول رقم (أ-١) في الملاحق . ومن الجدول نلاحظ ، مثلا ، ان اجمالي ارباح الشركة في السنوات الاربع الاخيرة (١٩٤٧-١٩٥٠) من عمرها في السودان كانت

اكثر من ٩,٥٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني ـ اما الارباح الخاصة بالاستثمارات الاجنبية الاخري داخل البلاد (مثل مصانع الاسمنت والبيرة وغيرها) فقد كانت تمثل جزءا يسيرا بالنسبة لارباح شركة السودان الزراعية ..

رغم ان الشواهد تؤكد ان التطور الاقتصادي في السودان لا ينحصر فقط في عملية اعادة استثمار رأس المال المتكون من خلال المشاريع التي شهدتها الفترة الممتدة من ١٨٩٨ الي ١٩٣٠ ، الا انه من المفيد ان نتابع هذه العملية كجانب رئيسي في مجمل التطورات الاقتصادية ـ فمثل هذه المتابعة ستكشف لنا الي اي مدي كانت التطورات الاقتصادية ، في ربع القرن الاخير من فترة الحكم الثنائي ، تمثل نتاجا للتطورات التي شهدتها الفترة الاولي (١٨٩٨-١٩٣٠) ـ وفي القطاع الخاص ، نلاحظ ان الاشخاص الذين تمكنوا من تكوين بعض رؤوس الاموال في الفترة الاولي كانوا قادرين علي اعادة استثمارها ، وبالتالي تقوية مركزهم الاقتصادي ، في الفترة الثانية ، وذلك بجانب النتائج الاخري الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الهامة ـ من الصعب تقدير حجم رأس المال الخاص المتكون في عام ١٩٣٠ ومابعده ، ولكن رأس المال المتكون في القطاع الحكومي يمكن الحصول علي حجمه من الحسابات الحكومية ـ فقد ارتفعت ايرادات الحكومة من ٢٤٢,٣٠٩ جنيها مصريا عام ١٩٠١ الي حوالي ١,٨١٤,٠٩٨ جنيها عام ١٩١٨ ـ وفي عام ١٩٢٨ وصلت الي ٤,٦٨٠,١٨٩ جنيها ، ثم الي ٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيها في عام ١٩٢٩ ـ وفي الثلاثينيات تأثر السودان ، كغيره من البلدان ، بالازمة الاقتصادية الكبري ، وذلك بحكم اعتماد قطاع الاقتصاد النقدي علي تصدير محصول وحيد هو القطن ، الذي شهد الطلب العالمي عليه ، وقتها ، هبوطا حادا ـ ولذلك انخفضت ايرادات الحكومة في ١٩٣٨ الي حوالي ٥,١٣١,٦٣٥ جنيها مصريا وهو حجم يقل كثيرا عن ايرادات ١٩٢٩ ـ وفي السنة المالية للعام ١٩٥٦/٥٥ وصلت الايرادات الي ٣٣,٦٣٠,٠٠٠[١] جنيها مصريا ..

ان هذه الزيادات الكبيرة في الايرادات الحكومية تعود ، في الواقع ، بشكل رئيسي ، الي مشروع الجزيرة ومشاريع القطن الاخري ، كما تعكس ذلك الاحصائيات الرسمية ـ ففي عام ١٩٤٢ وصلت الايرادات الي ٥٨٩٤٩٥١ جنيها مصريا ـ ومن هذا المبلغ كانت مساهمات المشاريع الزراعية كالاتي :[٢]

مشروع الجزيرة	١,٣٦٩,٨٢٩	جنيه مصري
مشروع النيل الابيض	١٥٥,٤٩٢	جنيه مصري
مشروع القاش	٥٠,٧٩٣	جنيه مصري

مشروع بركة	٢١,٢٢٤	جنيه مصري
مشاريع الطلمبات	٥١,٥٥٥	جنيه مصري
مشاريع الزراعة المطرية	١٠,٠٠٠	جنيه مصري
الجملة	١,٦٥٨,٨٩٣	جنيه مصري

فبالاضافة الي ماتحصلت عليه الحكومة بشكل مباشر (نصيب الحكومة من عائدات المشاريع المختلفة) ، هناك ، ايضا ، ايرادات الضرائب المفروضة علي صادرات القطن - ففي ١٩٤٢ وصلت القيمة الاجمالية لهذه الضرائب حوالي المليون جنيه مصري[٣] - ولذلك ، يمكننا ان نقول ان ٥٠٪ من ايرادات الحكومة في عام ١٩٤٢ جاءت من المشاريع وصادرات القطن ، وذلك دون الاخذ في الحسبان الايرادات الغير مباشرة الاخري - وفي النصف الثاني من الاربعينات والنصف الاول من الخمسينات ارتفعت هذه النسبة وذلك بسبب ارتفاع اسعار القطن في السوق العالمي[٤] - وفي العام المالي ١٩٥٦/٥٥ تدهورت هذه النسبة الي ٣٣٪ نتيجة لانخفاض أسعار القطن في ذلك الوقت[٥] ..

٢- قطاع الحكومة : الادارة والخدمات :

لقد كانت اهداف الحكومة ، في الفترة الاولي ، تتمثل في الحصول علي ايرادات تمكنها من حماية وتوسيع جهازها الاداري - ولذلك انفقت معظم ايرادات الحكومة في بناء الجهاز الاداري وتوسيعه بالاضافة الي الخدمات المرتبطة به - ولا شك في ارتفاع تكلفة الجهاز الاداري اذا ما وضعنا في الاعتبار المخصصات العالية التي كان يتقاضاها الموظفون الاستعماريون - ومع ان الاحصائيات الحكومية لا تساعد في تقدير حجم ونسبة هذه المخصصات ، فان بعض المؤشرات يمكن استخلاصها من حجم المبالغ التي خصصت للمعاشات - ففي عام ١٩٣٨ ، مثلا ، كانت معاشات الموظفين تساوي الـ ٦,٩٪ من اجمالي النفقات الحكومية[٦] - وكانت مصروفات الدفاع تعتبر نفقات اضافية - وبما ان الحكومتين المصرية والبريطانية كانتا تتحملان في البداية تكلفة كل ذلك ، متضمنا الوحدات العسكرية في السودان التابعة لها ، فقد كان عليهما ادارة الحكم الثنائي ان تتحمل انشاء وتطوير قوة دفاع السودان التي تم تكوينها بعد

المواجهة المصرية البريطانية في عام ١٩٢٤ ـ وفي عام ١٩٣٨ كانت نفقات الدفاع تساوي الـ ٨,٩٪ من اجمالي نفقات الحكومة[٧] .. وهي نسبة شهدت تغيرا طفيفا في عام ١٩٥٦/٥٥[٨] .. وفي الوقت نفسه كان علي الحكومة القيام بسداد القروض الخاصة بمشروع الجزيرة بالاضافة الي فوائدها ـ وفي عام ١٩٣٨ بلغت سدادات هذه القروض وفوائدها حوالي الـ ١٣٪ من اجمالي النفقات الحكومية[٩] ..

في منتصف الثلاثينات بدأت الحكومة (لاول مرة في شكل مترابط) في الانفاق علي الخدمات الاجتماعية ـ ففي تلك الفترة بدأ التوسع التدريجي في برامج الرفاهية والصحة والتعليم ـ وبلغ الانفاق في هذا المجال الـ ٩٪ من الانفاق الحكومي في عام ١٩٣٨[١٠] ـ ثم ارتفع الي ٢٥٪ عام ١٩٥٦/٥٥[١١] ـ وتركيب خدمات الصحة والتعليم حتي عام ١٩٥٦/٥٥ يعكسه لنا الجدول رقم ٢/١ ورقم ٢/٢ ..

٣- قطاع الحكومة : الاستثمارات الانتاجية :

اما استثمارات الحكومة في قطاعات الانتاج المختلفة ، فقد كانت تمثل جزءا يسيرا من اجمالي ايراداتها ـ فالانفاق في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية ، النقل والمواصلات ، والصناعة والتجارة كان يمثل حوالي الـ ٢٠٪ من اجمالي الانفاق الحكومي طوال فترة الثلاثينات والاربعينات وبداية الخمسينات[١٢] ... وفي العام المالي ١٩٥٦/٥٥ ، عام اعلان الاستقلال ، ظلت النسبة ، ايضا ، في حدود الـ ٢٠٪ فقط[١٣] .

في هذه الفترة قامت الحكومة بتوسيع الخدمات الزراعية والبيطرية ، بشكل معقول ، خاصة في قطاع الزراعة التقليدية ـ كذلك قامت ، بدرجة اقل ، بتحسين المواصلات عن طريق بناء خط السكة حديد الذي يربط مدينة سنار بمدينة الروصيرص في جنوب النيل الازرق (بدأ العمل فيه في ١٩٥٤ واكتمل عام ١٩٥٦) ، وانشاء مصلحة الخطوط الجوية السودانية في عام ١٩٥٠ ـ وفي قطاع الطاقة تم تشييد عدد من محطات الطاقة الحرارية في المراكز الحضرية الرئيسية ، وذلك بجانب محطة توليد الكهرباء في سنار (مع شبكة خطوط توصيل الكهرباء للعاصمة المثلثة) ..

كان الاهتمام الرئيسي للحكومة ، في مجال التنمية الاقتصادية ، يتركز في قطاع المشاريع الزراعية ، تماما كما في الفترة السابقة ، وذلك تحت اشرافها وادارتها المباشرة او كشريك مع اطراف اخري ـ وفي هذا المجال ، تم توسيع مشروع الجزيرة باضافة حوالي الـ ٣٠٠,٠٠٠ فدان جديدة ، لتصل مساحته الكلية الي المليون فدان تقريبا في عام ١٩٥٧/٥٦[١٤] .. وفي الوقت نفسه شهد مشروع القاش تطورا

الجدول رقم ٢/١ احصائيات التعليم الحكومي ١٩٥٦م

** عدد التلاميذ المستوعبين في المدارس :

* المدارس الفنية ١٠٢٧
* المدارس الصغري ٦٦٠٣٦
* المدارس الاولية ١٣٧١٥٠
* المدارس الوسطى ١٠٣١٤
* المدارس الثانوية ٣٧٩٠
* كليات تدريب المعلمين ٧١٢
* جامعة الخرطوم ٨٠٢
* الاجمالي ٢١٩٨٣١

** اجمالي انفاق وزارة المعارف :

* الانفاق الجاري ٤٤٣٦٢٤٦
* الانفاق الرأسمالي ٢٠٠٢٥٦٠
* الاجمالي ٦٤٣٨٨٠٦

** ملحوظة :

ليست كل المدارس تتبع للحكومة او تتمتع بالدعم الحكومي ـ فالمدارس الصغري كانت مستقلة ، وكذلك بعض المدارس الاولية ـ وهناك اكثر من ٦٥٪ من تلاميذ المدارس الاهلية (الخاصة + التابعة للبعثة التعليمية المصرية) ، وفي المدارس الثانوية تصل النسبة الي حوالي الـ ٥٠٪ ..

* المصدر :

جمهورية السودان الاحصائيات الداخلية ١٩٦٠ و ١٩٦١ (مصلحة الاحصاء ، الخرطوم ، ١٩٦١) ص٦٩

الجدول رقم ٢/٢ الاحصائيات الطبية

عدد المستشفيات	عدد السرائر	عدد المرضي داخل المستشفيات	عدد المرضي في العيادات الخارجية	عدد الشفخانات نقاط الغيار	اجمالي انفاق مصلحة الصحة
٤٠	٧٧٦٥	١٤٠٥١١	٩٨٢٠٣٠٤	٣٤٦	٨٩٥٤١٩
٤٠	٧٦٨٧	١٥١٠١١	١٠١٨٦٦٦٨	٣٦٧	١٠١٥٧٤٥
٤٠	٨٢٥٤	١٦٨٢٥١	١٢١٨١٩٣١	٣٨٣	٢٠١٣٧٧٣
٤٠	٨٣٥٥	١٦٤٣٣١	١٣٩٦٦٣٩٠	٣٩٥	٢١٨٩٠٩٩
٤٠	٨٣٨٣	١٧٢٦٧٥	١٤٤٨٣٣٦٦	٤١٧	٢٥٨١٨٧٣
٤٤	٨٧٦٠	١٧١٠٩٢	١٥٤٥٣٨٩٥	٤٣٨	٢٨٠٦٢٩٠
٤٧	٨٧٣٧	١٥٤٩٠٣	١٧٦٩٤٥٥٠	٤٥٨	٢٦٦٢٢٠٤

المصدر : جمهورية السودان / الاحصائيات الداخلية ١٩٦٠، و ١٩٦١ (مصلحة الاحصاء التربوي / ١٩٦١) ص ٧٠

مماثلا لتصل مساحته في عام ١٩٥٧/٥٦ الي ٦٨,٦٠٠ فدان بالمقارنة مع متوسط الفترة ١٩٢٦/٢٥-١٩٣٠/٢٩ الذي كان في حدود الـ ٢٩,٤٠٠ فدان(١٥) وبجانب ذلك اكتمل انشاء عدد من مشاريع الطلمبات الصغيرة تحت الادارة المباشرة للحكومة وذلك علي ضفاف النيل الابيض بين الخرطوم وكوستي ، وعلي النيل الازرق بين الخرطوم وسنجة ، ونهر النيل شمال الخرطوم ..

في النصف الثاني للثلاثينات وبداية الاربعينات اكتمل انشاء مشاريع حكومية رئيسية اخري في منطقة النيل الابيض ـ وكانت تغطي مساحة قدرها ٢٥,٠٠٠ فدان في عام ١٩٤٤(١٦) ـ وكان الهدف أن تقوم بتوفير ضروريات المعيشة للمزارعين الذين فقدوا اراضيهم الزراعية نتيجة انشاء خزان جبل الاولياء في عام ١٩٣٦ ، وذلك كتعويض عن ما اصابهم من ضرر ـ وانشاء هذا الخزان ، علي بعد ٢٤ كم جنوب الخرطوم ، كان لخدمة المصالح المصرية اكثر من مصالح السودان وذلك عن طريق تنظيم تدفق مياه النيل بشكل يضمن وصول كميات اكبر منها الي مصر في فصل الصيف ولهذا السبب قامت الحكومة المصرية بدفع مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيها مصريا لادارة الحكم الثنائي وذلك كتعويض للمزارعين الذين فقدوا اراضيهم الزراعية بسبب انشاء الخزان[١٧] .. وبالاعتماد علي هذا التعويض قامت حكومة السودان بانشاء المشاريع التي سبق ذكرها ـ وبعد اكتمالها ، اصبحت هذه المشاريع تحت اشراف ادارة شبه مستقلة ، هي ادارة مشاريع الاعاشة بمنطقة النيل الابيض[١٨] .. وكان القطن هو محصولها الرئيسي ..

وفي منطقة النيل الازرق كان مشروع الجنيد ، هو المشروع الكبير الوحيد الذي تم انشاؤه هناك ـ وهذا المشروع ، الذي يعد من اكبر مشاريع الطلمبات في البلاد ، كان يغطي مساحة قدرها ٣٠,٠٠٠ فدان ـ وفي عام ١٩٥٥ بدأ تشغيله ، وظل يركز بشكل كلي ، علي انتاج القطن طوال سنواته الثلاث الاولي ـ وعلي ضفاف نهر النيل الرئيسي بدأ العمل في مشروعين جديدين آخرين ، وتم توسيع بعض المشاريع القائمة هناك ـ وبذلك تضاعفت مساحات المشاريع الحكومية في المديرية الشمالية ـ وفي عام ١٩٤٤ اصبحت تلك المشاريع تغطي مساحة تقدر بحوالي الـ ٣٢,٢٢٠ فدان . وظلت كذلك حتي عام ١٩٥٦/٥٥(١٩) ـ وكان انتاجها الرئيسي يتمثل في العلف والمحاصيل الغذائية

من الواضح ، اذن ، ان مساحة المشاريع الحكومية كانت تتزايد بشكل منتظم طوال الفترة من ١٩٣٠ الي ١٩٥٦ ـ ففي عام ١٩٣٠ كانت جملة المساحة في حدود الـ ١٧,٠٠٠ فدان ، وكانت كلها تقريبا في المديرية الشمالية ـ وفي عام ١٩٤٤ وصلت الي ٥٨,٠٠٠ فدان(٢٠) بالاضافة الي المشاريع الصغيرة في مديرية الخرطوم ، اعالي

النيل ، الاستوائية(١٢) ، وكانت مساحتها تبلغ مابين ٥٠٠ الي ٦٠٠ فدان - وفي عام ١٩٥٠ وصلت مساحة هذه المشاريع الي ٨٠,٠٠٠ فدان ، ثم الي ١٢٠,٠٠٠ فدان في عام ١٩٥٥(٢٢) ..

اما التنظيم الداخلي لهذه المشاريع ، فقد كان شبيها بالاشكال التي سبقت مناقشتها - فالمشروع يوزع ، كالعادة ، الي حواشات ، والعلاقة بين الحكومة والمزراعين تقوم علي اساس (الشراكة) واسس توزيع عائدات الانتاج بين اطراف الشراكة تختلف باختلاف المنطقة - وهنا نلاحظ ان مشاريع المديرية الشمالية كانت تعتمد اشكال التنظيم التي سبق شرحها ، حيث يتحصل المزارعون علي كل عائدات الانتاج بعد دفع ضريبة المياه السنوية - وفي النيلين الابيض والازرق كانت العائدات توزع علي اساس نظام الشراكة ، الشبيه بنظام مشروع الجزيرة ، اي ٤٠٪ من عائدات انتاج القطن للمزارع ، و٦٠٪ للحكومة - اما عائدات المحاصيل الاخري فانها تعود كلها للمزارعين . ولكن المساحات المخصصة لمثل هذه المحاصيل هي مساحات صغيرة جدا مقارنة بمساحات القطن - وكما كان الحال في المشاريع السابقة ، فقد ظلت ادارة المشاريع الجديدة تقوم بدور كبير في توجيه الانتاج الزراعي وذلك خلال التوجيهات المركزية واللوائح المنظمة للعمليات الزراعية

ومن جهة اخري ، نجد ان نمط ملكية الارض والاشراف علي الحواشات ، في المشاريع الجديدة ، يختلف في بعض الحالات ، عن ما سبق شرحه عند الحديث عن مشروع الجزيرة - ففي المديرية الشمالية نلاحظ ان الملكيات الخاصة تمثل حوالي ٨٪ فقط من اراضي المشاريع الجديدة(٢٣) ، وذلك عكس مشروع الجزيرة حيث كانت الملكيات الخاصة تمثل نسبة كبيرة من مساحة المشروع - وهذا الاختلاف يعود الي طبيعة الاراضي المستغلة في المديرية الشمالية ، وهي الاراضي التي تقع خلف اراضي السلوكة والساقية علي طول نهر النيل. ونسبة لقلة الامطار ، وصعوبات الري الصناعي ، لم يكن من الممكن زراعتها بواسطة الاهالي. ونتيجة لذلك كان توزيع الحواشات في هذه الاراضي علي اساس حواشة واحدة لكل فرد - وذلك لانه لم يكن هناك من يدعي امتيازا عليها - فالملكيات الخاصة في مشاريع المديرية الشمالية كانت تنحصر في المناطق القريبة من النيل - وهذه ظلت تحت سيطرة اصحابها - ولم تلجأ الادارة الي توزيعها الي حواشات منفصلة ، ولا الي استئجارها او الاستيلاء عليها مقابل تعويض مناسب كما انه لم يكن لاصحاب هذه الاراضي اي حق في الحصول علي حواشات في مناطق اخري في المشروع - ومع ان اصحاب هذه الملكيات كانوا يعتبرون (مستأجرين)(٢٥) فانه لم يكن من الممكن طردهم من اراضيهم او السيطرة عليهم

بواسطة ادارة المشروع ـ وكان بعض اصحاب الملكيات الكبيرة يقومون ، بانفسهم ، بتوزيع اراضيهم الي حواشات صغيرة ، وتوزيع عائدات الانتاج (بعد دفع ضريبة المياه) بينهم وبين المستأجرين (المزارعين) الذين يعملون معهم ـ وفي مشروع الجنيد ، علي النيل الازرق ، ومشاريع النيل الابيض ، ظلت الاوضاع شبيهة باوضاع مشروع الجزيرة ـ فالحواشات كانت تخصص علي اساس حقوق ملكية الارض قبل انشاء المشروع ، سواء كان ذلك في المنطقة نفسها او في مناطق النيل الابيض التي غمرتها المياه بعد بناء خزان جبل الاولياء ـ وكان تخصيص الحواشات ياخذ في عين الاعتبار التفاوت في حجم الحيازات بين الافراد في فترة ما قبل المشروع بحيث يكون من حق اصحاب الملكيات الكبيرة حيازة اربع حواشات وترشيح افراد آخرين من الاقرباء لهم حق الحيازة[٢٦] ـ وحجم الحواشة نفسها يختلف حسب المشروع ـ ففي المديرية الشمالية لا يتجاوز الـ ٤,٥ فدان[٢٧] ، وفي النيل الابيض يبلغ حجم الحواشة ٢٤ فدانا . اما في الجنيد فهو ١٥ فدان فقط[٢٨] ..

وبجانب المشاريع الزراعية التي سبق ذكرها ، هناك مشروع آخر له طبيعته المختلفة ، هو مشروع الزاندي ـ وهو مشروع رئيسي له اهدافه الزراعية والصناعية في نفس الوقت ـ وبهذه الابعاد فانه يتميز عن معظم المشاريع والتطورات الاقتصادية الاخري التي شهدتها فترة الحكم الثناني في السودان ، بل عن معظم التطورات الاقتصادية الاخري في القارة الافريقية باكملها طوال فترة الحكم الاستعماري ـ وكان هدف المشروع يتمثل في تنمية المنطقة الجنوبية الغربية للقطر (وهي منطقة تسكنها قبيلة الزاندي) علي اساس الاكتفاء الذاتي[٢٩] ـ وفي اطار استراتيجية شاملة للمنطقة كان الهدف ان يقوم الانتاج بتلبية احتياجات التصنيع المحلي ، وليس التصدير للخارج ، الذي يشمل تصنيع السلع الاستهلاكية الضرورية للسكان ـ واذا ماتم تصدير مثل هذه السلع من المنطقة ، فان المواد المصدرة ستكون في شكل منتجات مصنعة وليس في شكل مواد خام ـ وحسب الخطة كان من المفترض ان يشمل المشروع كل سكان المنطقة كعاملين ومستهلكين في نفس الوقت .. وكان المأمول ان يقوم المشروع بانتاج المنسوجات القطنية ، الصابون ، السكر ، والبن ـ ولكن الصعوبات الفنية ادت الي التخلي عن انتاج المحصول الاخير ..

ومن جهة اخري ، فقد تم تمويل الجزء الرئيسي من البنيات الاساسية للمشروع عن طريق منحة من الحكومة البريطانية تبلغ المليون جنيه استرليني ـ وهي منحة قدمتها للسودان تقديرا منها للدور الذي لعبه في الحرب العالمية الثانية ـ وفي عام ١٩٤٨ بدأ تشغيل المشروع تحت ادارة شبه مستقلة هي ادارة مشاريع الاستوائية . وكانت لها

نشاطاتها الاخري بالاضافة الي مشروع الزاندي . واهمها انشاء وادارة مناشير الاخشاب في مختلف انحاء المديريات الجنوبية ، وذلك بهدف انتاج مجموعة متنوعة ومتميزة وبالتالي جذب الاهالي الي انتاج المحاصيل النقدية ـ وهكذا اصبح مشروع الزاندي ، في وقت وجيز ، اهم مشاريع ادارة مشاريع الاستوائية ـ ومن اجل تطوير خدمات المشروع ، واعادة توزيع الاراضي الزراعية الي حيازات تترواح بين ٢٥ الي ٤٠ فدانا (حسب نوع التربة وتوفر المساحات) ، كان من الضروري اعادة توطين السكان في قري جديدة ـ ومع مطلع عام ١٩٥١ تم بناء الف قرية جديدة لتشمل حوالي الـ ...,..٢ نسمة اي ٥٠٠ اسرة في كل قرية ..

كان لكل فرد الحق في حيازة حواشة واحدة فقط (٢٥ - ٤٠ فدان) ، وذلك لان الملكيات الخاصة لم تكن معروفة في مجتمع الزاندي بشكل واسع ـ ورغم ان حقوق استغلال الارض كانت سائدة الا ان حجم الارض المسموح له لا يتجاوز حدود قدرات الفرد واسرته ـ ومع عدم وجود ملكيات خاصة في مناطق واسعة ، لم تكن هناك حاجة لتعويض بعض الاشخاص كما حدث في مشروع الجزيرة مثلا ـ ولذلك كان في مقدور كل راغب في العمل الحصول علي حواشة مناسبة ، وذلك بحكم توفر الاراضي الزراعية والامطار الكافية لريها وزراعتها ..

وفي الجانب الاخر ، كان لتنظيم وطريقة تنفيذ المشروع عيوبه العديدة ، واهمها ما يتصل باعادة توطين السكان ـ فقد حول السكان من قراهم التقليدية الي القري الجديدة بطريقة وحشية ومن خلال توجيهات ادارية قاسية ـ وهذا ماجعل الاهالي ينظرون الي تلك القري كمعسكرات اعتقال(٣٠) ـ وعلي اي حال ، فقد كانت للمشروع اهدافه النبيلة ، والتي بدأت نتائجها تظهر في بداية الخمسينات . حيث كان الانتاج في عام ١٩٥٥/٥٤ كما يلي : (٣١)

* المنسوجات القطنية .... ١٦٣٥٨٦٨ ياردة
* امباز بذرة القطن .... ٥١٠ طن
* زيوت بذرة القطن .... ١٢٢ طن
* الصابون .... ١١٨ طن
* السكر .... ٢١٦ طن

ان المشروع لم يحقق اي ارباح تذكر ، ولكن ذلك لم يكن من بين اهدافه الاساسية ـ فقد اعترفت الحكومة ، منذ البداية ، بانها لا تأمل في اي ارباح خلال السنوات الاولي

للمشروع ـ ومع كل ذلك ، كان فشل المشروع ، بشكل كامل ، بعد ١٩٥٥ ، ليس بسبب العيوب المتأصلة فيه ، وانما بسبب تدهور الوضع الامني في المنطقة بعد تمرد ١٩٥٥(٣٢) ـ

اذن ، كان الاستثمار في المشاريع السابق ذكرها يشكل اهم استثمارات الحكومة في الفترة من ١٩٣٠ الي ١٩٥٦ ـ وبالاضافة الي ذلك كانت هناك استثمارات اخري في مشاريع الزراعة المطرية التجارية ، ولكنها لم تستمر طويلا ـ فقد تخلت الدولة عن الاستثمار في هذا المجال وتركته كلية للقطاع الخاص ـ وبجانب مشروع الزاندي ، كانت اهم المشاريع الصناعية الحكومية في تلك الفترة تشمل ثلاث محالج كبيرة للقطن في بورتسودان وعطبرة وسنار ، وستة محالج صغيرة في منطقة كردفان(٣٣) ـ وكان الهدف من انشائها يتمثل في تلبية الاحتياجات المحلية وتشجيع صادرات القطن الذي يعتبر اهم محاصيل البلاد ..

٤- القطاع الخاص : مشاريع الطلمبات :

يبدو ان طريقة اعادة استثمار رأس المال الخاص المتكون خلال الفترة السابقة ، تعكس اهمية اكبر في المدي البعيد مقارنة بما حدث في القطاع الحكومي وذلك من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية علي السواء ـ فقد تمت اعادة استثمار رأس المال الخاص في خمسة مجالات مختلفة هي : مشاريع الطلمبات ، الزراعة المطرية التجارية ، العقارات ، التجارة ، والصناعات الخفيفة . وفي هذه المجالات ، بالتحديد ، كان في مقدور اصحاب رأس المال المتكون في الفترة السابقة ، القيام باعادة استثمار اموالهم والحصول علي عائدات كبيرة ، وبالتالي تدعيم موقعهم الاقتصادي المتميز ـ ومن خلال عملية التراكم واعادة الاستثمار هذه اكتملت الشروط الموضوعية لبروز ظاهرة التفاوت الاقتصادي المتزايد بين القطاعات السكانية المختلفة والافراد ..

كان مجال الاستثمار الاول ، والرئيسي ، الذي جذب رأس المال الخاص ، هو مشاريع الطلمبات ـ ففي النصف الثاني من العشرينات تم انشاء عدد من مشاريع الطلمبات الخاصة في جزيرة ابا علي النيل الابيض بالقرب من مدينة كوستي . وفي النصف الثاني من الثلاثينات انتشرت المشاريع الخاصة (بحجم اقل) في معظم مناطق النيل الابيض بين جبل الاولياء وكوستي ـ وفي خلال الاربعينات قامت عدة مشاريع مماثلة علي طول نهر النيل في المديرية الشمالية ـ وفي تلك الفترة ، ايضا ، قامت شركة السودان الزراعية ببيع مشروع الزيداب الذي سبق ذكره ، لبعض المولين المحليين(٣٤)

وفي عام ١٩٥٥ كان هناك حوالي الألف من مشاريع الطلمبات الخاصة ، وكانت تغطي مساحة تبلغ في جملتها حوالي الـ ٦٢٠٠٠٠ فدانا[٣٥] - وكان التوزيع الجغرافي لهذه المساحة الكبيرة علي النحو التالي : ثلثا المساحة في مديرية النيل الازرق (تشمل منطقة النيل الابيض) ، خمسها في المديرية الشمالية ، والباقي موزع بين مديريات الخرطوم وكسلا واعالي النيل[٣٦] - واهمية هذه المشاريع تنبع من حقيقة انها كانت تشكل حوالي ثلث مساحة اراضي الزراعة المروية في السودان في عام ١٩٥٦ ..

ان ظاهرة انتشار مشاريع الطلمبات الخاصة ترجع بشكل رئيسي ، الي بدايات الاستثمار الحكومي في هذا المجال في الفترة السابقة - فقد كشفت تلك البدايات ان الاستثمار في هذا المجال يحقق ويسمح بزراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل ، ويضمن توفر مدخلات الانتاج الضرورية بالاضافة الي منافذ التسويق - وهكذا ، وجد القطاع الخاص في هذا المجال فرصته الذهبية لتحقيق ارباح كبيرة وسهلة - وتماما كما حدث في المشاريع الحكومية ، كانت معظم المشاريع الخاصة في مديرية النيل الازرق تركز علي انتاج القطن ، بينما كانت المشاريع الخاصة في مديريتي الشمالية والخرطوم تركز ، بشكل رئيسي ، علي انتاج المحاصيل الغذائية - وبالاضافة الي ذلك ، كانت المشاريع الخاصة (خاصة الكبيرة منها) تتبع خطوات المشاريع الحكومية في توزيع المشروع الي حواشات ، وطريقة العائدات بين المستثمرين[٣٧] والمزارعين - وعلي اي حال ، فقد كانت هناك بعض المشاريع التي يمكن اعتبارها مجرد مزارع ، حيث يقوم المستثمر بادارة المزرعة بنفسه ، وقد يضطر الي استخدام العمل المأجور في بعض الاحيان ..

وفي مديرية النيل الازرق كان توزيع عائدات الانتاج بين صاحب المشروع والمزارعين يقوم علي اسس شبيهة بالطريقة التي كانت سائدة في المشاريع الحكومية هناك - اي ٦٠٪ من عائدات القطن لصاحب المشروع و٤٠٪ للمزارع - وفي المديرية الشمالية كان اصحاب المشاريع الخاصة يشاركون في عائدات كل المحاصيل المزروعة بنسبة تحددها عدة عوامل مثل : شخصية صاحب المشروع ، ضغوط المزارعين ، نوعية تربة الارض ، ونوع المحاصيل المزروعة - وهي طريقة تختلف كثيرا عن طريقة ضريبة المياه المتبعة في المشاريع الحكومية وقتها - ومع ذلك ، فقد كان المتبع ، في الغالب ، هو المناصفة في عائدات الانتاج بين صاحب المشروع والمزارع[٣٨] - وعندما يكون صاحب المشروع هو مالك الارض (او استأجرها من الحكومة) ففي امكانه فرض ايجار محدد للارض علي المزارعين ، او زيادة نصيبه في عائدات المحاصيل الي ٥٥٪ وربما ٥٦٪ - وفي الاراضي الخصبة (تعرف في الشمالية بالارض القرير) يمكنه رفع النسبة الي

٥٦,٢٥٪ ، بينما لا يمكنه طلب اكثر من ٥٥٪ في الاراضي الاقل خصوبة (تعرف بالكرو او الجردقة) ـ وعندما يكون المزارعون هم الذين يملكون الاراضي الزراعية ، يصبح في امكانهم رفع نصيبهم الي ٥٥٪ او ٥٦,٢٥٪ حسب نوعية التربة ..

ان هذه الطريقة في توزيع عائدات الانتاج ، التي سبق شرحها ، لم تكن ثابتة في مشاريع المديرية الشمالية ـ فقد كانت سائدة في بعض المشاريع القديمة وذلك لان نصيب صاحب المشروع كان يصل الي ٦٠٪ من العائدات والنسبة الباقية للمزارع ـ وكانت هناك حالات يتدني فيها نصيب المزارع ليصل الي ٢٥٪ فقط ـ والافراد الذين يضطرون لقبول هذه النسبة المتدنية هم احد فئتين مختلفتين : الاولي فئة سلالة العبيد السابقين الذين يجدون انفسهم في ادنى السلم الاجتماعي بحكم الواقع ـ والفئة الثانية هي فئة رعاة الضأن والماشية المنحدرين من المناطق البدوية البعيدة عن النيل ، والذين يرغبون في الحصول علي قطعة ارض تمكنهم من توفير مايحتاجون اليه من علف لحيواناتهم ـ ورعاة الضأن والماشية يعملون ، في العادة ، علي خلق علاقات طيبة مع زعماء المجتمعات المستقرة . ولذلك لا يرغبون في طرح مطالب مزعجة ـ ومن جهة اخري ، فقد يصل نصيب بعض المزارعين الي ٦٦,٧٪ ـ وذلك ، في الغالب ، في مشاريع انتاج الخضروات ، التي تتطلب مساهمة اكبر من العمل المبذول اكثر من المحاصيل الاخري ـ وهذا يعتمد ، علي اي حال ، علي حجم ضغوط المزارعين علي صاحب المشروع ، وعلي تحفيز المزارعين لزيادة الانتاج ..

ومع ان طريقة توزيع عائدات الانتاج في المشاريع الخاصة (خاصة في مديرية النيل الازرق) كانت مماثلة للطريقة السائدة في المشاريع الحكومية ، الا ان اوضاع المزارعين كانت اسوأ من اوضاع زملائهم في القطاع الحكومي ـ وذلك لانهم كانوا محرومين من مزايا الخدمات الاجتماعية ، والمساعدات في حالات الكوارث ، ومن حق الحصول علي قروض وتسهيلات مناسبة وغيرها من المزايا والفوائد التي كان يتمتع بها مزارعو المشاريع الحكومية[٣٩] ـ والواقع انهم ، في بعض الحالات ، كانوا يفشلون في المحافظة علي نصيبهم في عائدات الانتاج ..

وبجانب ذلك ، فان هذه المشاريع تتفاوت في حجمها من منطقة الي اخري ـ فاكبرها حجما ، في منطقة الجزيرة ابا ، يغطي مساحة قدرها ٣٠,٠٠٠ فدان ـ وبعض المشاريع الاخري في منطقة النيل الابيض تصل مساحتها الي اكثر من ١٠,٠٠٠ فدان[٤٠] ـ وفي المديرية الشمالية هناك بعض المشاريع الكبيرة التي تزيد مساحتها عن الـ ١,٠٠٠ فدان ، ولكن غالبيتها من المشاريع الصغيرة ـ وفي منطقة النيل الازرق تشكل المشاريع الكبيرة (١,٠٠٠ فدان او اكثر) حوالي ٨٠٪ من مشاريع المنطقة مقارنة

باقل من ٥,٠٪ في المديرية الشمالية ـ وفي ادني السلم هناك عدد قليل من المشاريع لا تتجاوز مساحتها الـ ٢٠ فدانا ـ ومع ان اكثر من نصف المشاريع تقل مساحتها عن الـ ٧٥ فدانا ، الا انها ، في مجموعها ، تشكل ٥٪ من اجمالي مساحة المشاريع الخاصة المروية ..

ان اكثر من ثلاثة ارباع الاراضي التي تقوم عليها هذه المشاريع هي ، في الواقع ، اراضي حكومية مستأجرة بسعر اسمي لا يتجاوز القرش[٤٢] الواحد للفدان في السنة ـ اما بقية الاراضي ، فان معظمها يمتلكه اصحاب المشاريع انفسهم والقليل منها يمتلكه المزارعون ـ والواقع ان اراضي الملكيات الخاصة تقع في الغالب ، بالقرب من ضفاف النيل وكانت في السابق تروي عن طريق الساقية والشادوف ـ اما الاراضي الحكومية فانها تقع خلف اراضي السواقي ، وكانت لاتزرع ، في الغالب ، نتيجة لصعوبات الري ـ وبالاضافة الي ايجار الاراضي الحكومية كان علي صاحب المشروع القيام بدفع رسوم الترخيص بانشاء المشروع.[٤٣] ومدة عقد ايجار الاراضي ترتبط ، في العادة ، بمدة سريان رخصة المشروع ، وهي عشر سنوات في الغالب

هناك اربعة انواع مختلفة من المشاريع الزراعية الخاصة [٤٤] ـ النوع الاول يشمل المشاريع الخاصة بالافراد . وهذا هو النوع السائد تقريبا ، اذ انه يشكل اكثر من ثلثي المشاريع التي كانت قائمة في عام ١٩٥٦ ـ والنوع الثاني يشمل مشاريع الشراكة ، حيث يقوم عدد قليل من الافراد بانشاء وادارة المشروع ، ويشكل حوالي ربع المشاريع في تلك الفترة ـ وبالاضافة الي ذلك هناك عدد قليل من المشاريع تمتلكها شركات مسجلة ـ والفرق بين هذه الانواع الثلاثة ليس كبيرا . وذلك لان الشراكات ، في الغالب ، تتم من بين افراد العائلة او بين الاقرباء ـ اما الشركات فقد كانت تقوم عن طريق شخص وصلت نشاطاته الاقتصادية الي مستويات معينة[٤٥] ..

وبالاضافة الي هذه الانواع الثلاثة هناك نوع رابع يختلف بعض الشئ عن النماذج المذكورة ويشمل مشاريع الجمعيات التعاونية التي تشكل حوالي الـ ٥٪من مجموع المشاريع في عام ١٩٥٦ ـ وتقوم مثل هذه المشاريع علي اساس مشاركة سكان المنطقة في الملكية والادارة وعائدات الانتاج ـ ومعظمها كان في منطقة دنقلا ـ مروي علي ضفاف نهر النيل بالمديرية الشمالية ـ وكانت نظم هذه الجمعيات تلزم المزارع بتسليم الجمعية ما يعادل الـ ٦٠٪ من انتاجه ، وذلك لتمكينها من مقابلة نفقات صيانة الطلمبات ، وقنوات الري بالاضافة الي الاحتياطي ـ واذا ما تبقي اي قدر من المال من العائدات يتم توزيعه مرة اخري ، علي اعضاء الجمعية ..

ومع ان مشاريع الجمعيات التعاونية هذه تختلف عن اشكال الملكية الاخري ، فانه

لايمكن النظر اليها كجمعيات تعاونية حقيقية ، حيث يتحصل المزارع علي كامل عائدات جهده ، او حيث المساواة الكاملة بين الاعضاء(٤٦) ـ فالواقع ان اعضاء هذه الجمعيات ليسوا كلهم من المزارعين ـ وهذا يرجع الي سبب بسيط ـ فاذا ما اعتمدت هذه الجمعيات علي اشتراكات الاعضاء الملتزمين بالعمل في المشروع ، فانها ستجد نفسها عاجزة عن توفير التمويل اللازم لبناء التجهيزات الاساسية للمشروع(٤٧) ـ وبما انه من الصعب الحصول علي تسهيلات مالية باي طريقة اخري ، لذلك يلجأ المزارعون الي

مشاركة بعض التجار واصحاب المال في المنطقة ، بالاضافة الي بعض ابناء المنطقة العاملين في القاهرة والخرطوم وغيرها من المدن(٤٩) وذلك كأعضاء مساعدين او كأعضاء غير مقيمين ـ وهؤلاء هم الذين يقومون بتمويل الجمعية مقابل المشاركة في عائدات الانتاج ..

وبالاضافة الي ذلك ، فان الاعضاء لا يحملون اسهما متساوية في الجمعية ، وبالتالي لا يتحصلون علي نصيب متساوي من عائدات الانتاج (اي بعد خصم تكلفة الطلمبات ، الصيانة الخ ..) ـ ففي الفترة الاولى لم تكن هناك اي حدود لعدد الاسهم التي يمكن ان يحصل عليها الشخص الواحد ـ وفي بعض الاحيان كان في امكان الشخص الواحد الحصول علي اسهم تفوق اسهم بقية الاعضاء ـ ومثل هؤلاء كان من حقهم ، بالطبع ، الاستحواذ علي معظم عائدات الانتاج ـ وفي عام ١٩٤٨ ، فقط جاء قانون الجمعيات التعاونية ليمنع أي شخص من الحصول علي اكثر من ٢٠٪ من اسهم الجمعية(٥٠) ـ ومع ان هذا القانون قد ادي الي تصحيح بعض العيوب الكبيرة الا انه نص علي شرعية قدر كبير من عدم المساواة بين الاعضاء ـ فاصحاب الاسهم الكبيرة هم ، دائما ، نفس الاعضاء المساعدين والاعضاء غير المقيمين ـ واكثر من ذلك ، فقبل عام ١٩٤٨ لم تكن هناك اي قيود علي حجم الارباح التي توزع علي الاعضـــاء ـ وكانت نسبة الارباح الموزعة تصل الي ٤٠٪(٥٠) في بعض الاحيان ـ لذلك كان من الطبيعي ان يعمل التجار واصحاب المال والمقتربون علي الحصول علي اي اسهم في الجمعيات التعاونية . وذلك بسبب ماتدره من ارباح مضمونة وكبيرة ـ وبعد ١٩٤٨ تم تقييد نسبة الارباح الموزعة في حدود الـ ١٢٪ فقط ـ ومع ذلك ، كانت هذه النسبة كافية لتشجيع المستثمرين وجذبهم تجاه الجمعيات التعاونية ـ وفي بعض الجمعيات كان هؤلاء يشكلون ٥٠٪ من عموم اصحاب الاسهم وذلك في فترة الخمسينات ـ وفي جمعيات اخري كانت تصل النسبة الي ٢٠٪(٥٢) ـ والواقع ان تقييد نسبة الارباح الموزعة في حدود الـ ١٢٪ لم يمنع اساليب التحايل لزيادتها ـ ففي حالات كثيرة كان اصحاب

الاستثمارات يفرضون علي الجمعية قبول اجراءات معينة تؤدي الي زيادة الارباح من خلال موقعهم في الجمعية ، وعن طريق دورهم الهام في توفير التمويل الضروري لتسيير العمل(٥٣) ..

اذن ، كانت مشاريع الطلمبات الخاصة تمثل مجالا حيويا وهاما لاعادة استثمار رأس المال في الفترة ١٩٣٠-١٩٥٦ ـ فحتي الجمعيات التعاونية كانت تمثل مجالا مغريا للاستثمار ـ وهذا مادفع اصحاب المال للمشاركة فيها ونسبة ارباح الاستثمار في مجال المشاريع تختلف حسب طبيعة المشروع وفترة الاستثمار ـ وبشكل عام كان هذا المجال مصدر ارباح كبيرة في فترة الاربعينات والخمسينات ـ وبالاضافة الي ذلك فالمشاريع التي تنتج الخضروات ذات القيمة العالية كانت تشكل مصدر ربح كبير قد يغطي رأس المال المستثمر في سنة واحدة فقط . وكانت مشاريع القطن في مديرية النيل الازرق ، هي الاخرى ، مصدرا لارباح كبيرة في تلك الفترة عندما كانت الاسعار العالمية مرتفعة ، خاصة في الاربعينات والخمسينات ..

٥- القطاع الخاص : الزراعة التجارية المطرية :

لم تكن الزراعة المطرية التجارية تمثل المجال الثاني في الاهمية بالنسبة للاستثمار في الفترة ١٩٣٠-١٩٥٦ ـ فقد كانت هناك مجالات اخري اكثر اهمية منها هي العقارات والتجارة والصناعات الخفيفة ـ ومع ذلك كانت الزراعة المطرية التجارية مجالا له اهميته الكبيرة خاصة في فترة مابعد الاستقلال ـ فبعد عام ١٩٥٦ ، اصبحت اهميتها الاقتصادية اكبر من قطاع مشاريع الطلمبات ـ المهم ، ان الاستثمار الخاص لم يدخل هذا المجال الا في الخمسينات ـ ومع ذلك ، كان تاثيره واضحا وملموسا في عام ١٩٥٦ ـ وفي تلك السنة قامت الحكومة بتحديد الموجهات الاساسية التي ستحكم التطور الاقتصادي في البلاد ..

بدأت الزراعة المطرية التجارية في السودان ، اول مابدأت ، في قطاع الدولة(٥٤) ـ ومن خلال مجموعة من التحولات والتغيرات اصبح القطاع الخاص ، اخيرا ، هو المسيطر علي استثمارات هذا المجال ـ فخلال الحرب العالمية الثانية كانت البلاد تعاني من نقص كبير في المخزون من الحبوب ـ وبما ان مثل هذا النقص لايمكن تغطيته عن طريق الاستيراد نتيجة لظروف الحرب ، كان لابد من اتخاذ الخطوات الضرورية لتشجيع انتاج الحبوب ـ وفي عام ١٩٤٣ قامت ادارة الحكم الثنائي بتسفير بعض

العمال ، العاطلين عن العمل في امدرمان والخرطوم ، واجبارهم علي العمل في منطقة انتاج الذرة بالقرب من القضارف ـ وكان نجاح التجربة ضعيفا وذلك لان انتاجية العمال كانت متدنية ـ ولذلك لم تتكرر التجربة في عام ١٩٤٤ ..

ومع وضع الاعتبار لفشل التجربة الاولى تحولت الحكومة الي اساليب الزراعة الالية بهدف زراعة الحبوب في السهول غير المستغلة والمتوفرة في السودان(٥٥) ـ وقد جاءت هذه الفكرة بعد اتصالات ومداولات كثيرة مع هيئة امدادات الشرق الاوسط (البريطانية) ـ وكانت الهيئة مهتمة بالنقص المتوقع في الزيوت النباتية بعد نهاية الحرب ـ ولذلك قامت ، في عام ١٩٤٣ ، بالاتصال بادارة الحكم الثنائي وناقشت معها امكانية التوسع في انتاج زيوت الطعام ، واقترحت انتاج السمسم عن طريق الزراعة الآلية الواسعة ـ ولكن حكومة السودان رفضت الفكرة ، بحجة ان محصول السمسم يتطلب حصاده بسرعة معقولة ـ وذلك يحتاج الي عمالة كبيرة ليس من السهل توفيرها ـ وبدلا عن ذلك اقترحت الحكومة انتاج محصول الذرة وذلك لانه يمكن توفير العمالة المطلوبة لمثل هذا الانتاج ولانتاج السمسم بالطريقة التقليدية في نفس الوقت . ووجدت الخطة موافقة الهيئة ليبدأ تنفيذها في الحال ..

في عام ١٩٤٥ بدأت هيئة امدادات الشرق الاوسط انتاج الذرة عن طريق اساليب الزراعة الآلية ـ وكان المشروع ، الذي سمي مشروع الزراعة الآلية ، في منطقة القدمبلية شرق مدينة القضارف ـ وتم اختيارتلك المنطقة بسبب توفر الارض الواسعة ، وتاريخ المنطقة الطويل في زراعة الذرة ـ فمن ١٠٠,٠٠٠ طن من النرة التي كانت معروضة في اسواق السودان في نهاية الحرب العالمية الثانية ، كانت مساهمة منطقة القضارق حوالي ٣٠,٠٠٠ طن ـ المهم ، قامت هيئة امدادات الشرق الاوسط بزراعة ١٢,٠٠٠ فدان في عام ١٩٤٥ ، وارتفعت المساحة الي ٢١,٠٠٠ طن في السنة التالية ـ وفي عام ١٩٤٧ انسحبت الهيئة من العمل ، وذ سبب صعوبات توفير العمالة ، وضعف فرص التوسع في انتاج السمسم ـ وهد حملت الحكومة مسئولية ادارة المشروع ـ وفي سبيل حل مشكلة النقص في العمالة ، وخلق صلات قوية بين الاهالي وادارة المشروع ، قامت الحكومة بتغييرات هامة في طبيعة وشكل الاستثمار ـ وذلك باعتماد اسلوب (الشراكة مع المزارعين) وهو نظام شبيه للنظام الذي كان سائدا في مشروع الجزيرة ـ وكانت هذه الشراكة تقوم علي تخصيص ٢٨ فدانا لكل مزارع (في المناطق الجافة) او ٢٠ فدانا (في المناطق الرطبة) ، مع تحديد واضح لدور المزارعين وادارة المشروع ـ وفيما يخص واجبات الادارة ، فقد تحددت في توفير الارض ، تحضير الارض للزراعة بآلات الحرث ، بذر البنور ، عمليات الحش الاولي ، البنور ،

والمبيدات ، والمياه ، اخشاب المنازل ، اجراءات التسويق ، وجنينة خاصة بالمزارع من ٣ الي ٥ فدان ـ اما واجبات المزارع ، فقد تحددت في اعادة بذر البذور في المناطق التي تحتاج الي ذلك ، تنظيف الارض من الحشائش ، حماية المحصول من الحشرات ، الشلخ ، وحصاد المحصول ـ وبناءا علي ذلك توزع عائدات الانتاج بنسبة ٥٠٪ لكل من المزارع وادارة المشروع ..

علي اساس هذا التنظيم ظل مشروع الزراعة الالية يعمل طوال الفترة ١٩٤٧ - ١٩٥٢ . وكان يعمل فيه اكثر من ١,٠٠٠ مزارع ، ويغطي مساحة تبلغ ٢٥,٠٠٠ فدان ـ ومع ذلك لم يحقق النجاح الذي كان متوقعا ـ فالتنظيم الجديد كانت له مشاكله واهمها

ان فكرة الشراكة لم تجد قبولا[٥٦] واسعا وسط المزارعين وذلك لانها لم تكن معروفة في المنطقة كما كان الحال في المناطق النيلية ـ واكثر من ذلك فقد كان المزارعون يقومون بتهريب كميات من المحصول خارج المشروع وبيعها لمصلحتهم الخاصة ـ وفي نفس الوقت قام سائقو التراكترات باضراب عن العمل كانت له تأثيراته علي سير العمليات الزراعية ـ ولكن ، هذه المشاكل لم تكن هي السبب الرئيسي في اتجاه الحكومة للتخلي عن المشروع ـ فبالاضافة الي ذلك ، كانت هناك ضغوط سياسية واقتصادية من قبل دوائر القطاع الخاص ، واصحاب الاموال ـ وفي عام ١٩٥٢ ، وبدايات عام ١٩٥٣ ، قام عدد من اعضاء الجمعية التشريعية بتقديم طلب للحكومة بالسماح للقطاع الخاص بالاستثمار في قطاع الزراعة المطرية الالية ـ ولم تتردد الحكومة في قبول الطلب فقامت بالغاء نظام الشراكة واستبداله بنظام ايجار الارض للافراد القادرين علي ادارة مثل هذا النشاط ..

كان هدف القطاع الخاص هو السيطرة الكاملة علي نشاط الزراعة المطرية الالية ، وليس فقط التوسع في مناطق جديدة ـ ولهذا السبب كان من الضروري الاتصال بالحكومة قبل الدخول في اي خطوات عملية ، وذلك لمناقشة القيود المفروضة علي المعدات الالية مثل التراكترات والحاصدات . فقد كان القانون ينص علي استعمال هذه المعدات في الاراضي الزراعية التي تحددها الحكومة للزراعة الالية ـ وكان هدفها هو حماية البيئة ، وذلك لان استعمال تلك المعدات قد يؤدي الي ازالة جزء كبير من الغابات التي تحافظ علي تماسك التربة وخصوبتها ـ لقد وضع هذا القانون في فترة الحكم الثنائي وظل سائدا بعد اعلان الاستقلال عام ١٩٥٦ـ وفي الفترة اللاحقة كان واضحا

ان التوسع غير القانوني في المشاريع الزراعية (وبالتالي استعمال التراكترات في مناطق خارج المساحات التي تحددها الادارة الحكومية) كان هو السبب الرئيسي في التخريب الذي حدث خلال الستينات والسبعينات ..

في عام ١٩٥٤ ، اذن قامت الحكومة بتقسيم منطقة مشروع الزراعة الآلية السابق الي حيازات متعددة ، تبلغ مساحة كل منهما الـ ١٠٠٠ فدان في المتوسط ـ وتم توزيع عقد ايجار محدد وبهدف استغلالها عن طريق الزراعة الالية ـ وفي الفترة قبل ١٩٥٤ كان هناك عدد قليل من هذه الحيازات ، وذلك لان ادارة مشروع الزراعة الالية كانت تقوم باختبار وتجريب الفكرة ـ وربما كانت تلك التجارب المبكرة هي التي دفعت افراد القطاع الخاص الاخرين الي طلب السماح بدخول الاستثمار الخاص في الزراعة الالية ـ وبعد ١٩٥٤ اصبح تخصيص الحيازات الزراعية من مسئولية سلطات منطقة القضارف ـ وكان الاتجاه السائد هو ان لا يمنح اي فرد اكثر من مشروع واحد ، ولكن الواقع العملي يقول بغير ذلك ..

وعلي اساس هذا التنظيم الجديد بدأت الزراعة المطرية التجارية تسير بخطوات سريعة وذلك منذ ١٩٥٤ ـ وفي عام ١٩٥٦ كانت المشاريع الخاصة تغطي مساحة تبلغ الـ ٣٨٨,٠٠٠ فدان وكانت كلها في منطقة القدمبلية بالقرب من القضارف ـ وكانت رخصة المشروع في تلك الفترة تمتد لمدة ثماني سنوات، رغم ان بعضها كان لمدة سنة واحدة (في حالة اختبار صلاحية الارض لاستعمال المعدات الزراعية)[٥٧] ..

كان دور الحكومة في هذا المجال محددا في تقديم الاستشارات ، الاشراف علي الادارة وطرق استثمار الاراضي ، بالاضافة (حتي عام ١٩٦٠) لتوفير خدمات صيانة المعدات والآلات ـ وكان (الاشراف علي الادارة وطرق استثمار الاراضي) يشمل اصدار اللوائح والاجراءات الخاصة بكيفية استغلال الاراضي وذلك بهدف المحافظة علي خصوبتها لاطول فترة ممكنة ـ وحددت الدورة الزراعية باربع سنوات ، اي اربع سنوات للذرة او السمسم ثم ترك الارض بورا لاربع سنوات ايضا ـ وبالطبع ، هناك شكوك قوية حول التزام اصحاب المشاريع بتنفيذ توجيهات واجراءات اللوائح المذكورة ـ فهؤلاء لا يفضلون البقاء في منطقة واحدة لمدة طويلة ومصالحهم كانت محددة في تحقيق اكبر قدر من الارباح في اقل وقت ممكن ولو كان علي حساب المحافظة علي خصوبة الارض وتماسكها ـ ويبدو ان الموظفين المسئولين لم يكونوا في موقف يمكنهم من فرض تنفيذ اللوائح المذكورة ، وذلك بسبب الضغوط الاجتماعية وفساد بعضهم ..

كانت معظم المشاريع مملوكة لافراد ، وبعضها لشراكات وشركات مسجلة . وحتي

عام ١٩٥٦ لم يتم تسجيل اي مشروع كجمعية تعاونية ـ وكان المفترض ان يجد سكان المنطقة ، والمشتغلين بالزراعة ، اسبقية خاصة عند توزيع الحيازات والمشاريع ولكن الواقع يقول ان معظم اصحاب المشاريع هم من خارج مناطق الزراعة ، ولا يملكون اي خبرة سابقة في العمل الزراعي .. وهم ، في الواقع ، مجموعة من رجال الاعمال الحريصين علي الاستثمار المجزي ، وليسوا مزارعين بالمعنى الدقيق للكلمة ـ والقليل منهم كان يقيم داخل المشروع او في منطقة قريبة ـ وكانت ادارة هذه المشاريع تسند في العادة ، الي مديرين متفرغين مقابل مرتب محدد ـ اما العمل الزراعي فيقوم به العمال الموسميون ..

ان فشل السكان والمزارعين المحليين في الحصول علي المشاريع ، رغم الاسبقية المحددة لهم ، يمكن فهمه بسهولة ـ فالمشروع يتطلب توفير رأس مال كبير . وذلك يعني ان مثل هذا الاستثمار لايمكن ان يقدم عليه سوي المقتدرين علي تشغيله ـ ورغم ان مشاريع الزراعة الآلية لا تتطلب رأس مال كبيرا ، بالمقارنة مع مشاريع الطلمبات مثلا الا ان معظم المزارعين في منطقة القضارف لم يكونوا في وضع يمكنهم من توفير الموارد المطلوبة ـ ففي السنوات الاولى كانت الموارد المطلوبة لانشاء المشروع تتراوح بين ٢,٠٠٠ الي ٣,٠٠٠ جنيه ، بما في ذلك شراء تركتر وبعض المعدات الاساسية الاخري ـ ولكن دون مصروفات التشغيل ، والتي كان من الممكن توفيرها بسهولة عن طريق القروض[٥٨] ـ واذا لم يكن بوسع الشخص توفير هذه الموارد ، فان السلطات المختصة لاتكلف نفسها مجرد النظر في طلب الحصول علي المشروع ـ ولذلك فان الاسبقية التي يفترض ان يجدها سكان المنطقة والمشتغلين بالزراعة لم تكن تعني شيئا في الواقع العملي ..

٦- القطاع الخاص .. الاستثمار في العقارات ، التجارة والصناعات الخفيفة :

كان الاستثمار في مجالات العقارات ، والتجارة ، والصناعات الخفيفة يمثل نشاطا هاما في الفترة ١٩٣٠-١٩٥٦ ـ فقد كان حجم الاستثمار في مجال العقارات والتجارة اكبر من حجم الاستثمار في مشاريع الطلمبات او مشاريع الزراعة الآلية ، وذلك طوال سنوات الفترة المذكورة في المجال الاول وبعض السنوات في المجال الثاني ـ ومع ذلك فان الاهمية الاقتصادية في المدي البعيد للاستثمار في مشاريع الطلمبات او الزراعة الآلية ، كانت هي الاكبر دون شك ..

لقد كانت العقارات تمثل نسبة ضعيفة من اجمالي الناتج المحلي (٣٪ فقط) في عام ١٩٥٦/٥٥ . ولكن نصيب القطاع الخاص من التكوين الرأسمالي داخل هذا الشكل من اشكال الاستثمار كان يمثل قدرا كبيرا وصل الي ٨٣٪ في عام ١٩٥٦/٥٥(٥٩) ـ وهذه النسبة تعتبر ، في الحقيقة ، امرا شاذا تسببت فيه عدة عوامل ، هي :

- الترقيات الواسعة داخل الخدمة المدنية التي حدثت بعد خروج الموظفين البريطانيين (اي السودنة ١٩٥٤/٥٣) وشملت العديد من السودانيين اصبحت تمتلك مداخل هامة للحصول علي قروض بناء المنازل ..
- اقتراب اعلان استقلال البلاد ادي الي خلق نوع من الخوف وتوقع حالة اضطراب وعدم استقرار ـ وهذا ما شجع المستثمرين للتوجه الي مجالات الاستثمار المضمونة ..
- ارتفاع اسعار القطن ، في تلك الفترة ، نتيجة للحرب الكورية ، ادي الي وجود كميات كبيرة من المال في ايدي عدد كبير من المزارعين والتجار الذين كانوا لا يطمحون في اكثر من تحسين شروط سكنهم .

وعلي اي حال ، فقد ظل نصيب القطاع الخاص من التكوين الرأسمالي داخل قطاع العقارات يمثل قدرا كبيرا وذلك رغم انه كان في عام ١٩٥٦/٥٥ اعلي من كل السنوات السابقة واللاحقة ، ورغم تدهوره من ٨٣٪ عام ١٩٥٦/٥٥ الي ٣٨٪ فقط عام ١٩٥٨ ..

في حدود المعلومات المتوفرة ، من الصعب تحديد الذين قاموا ببناء العقارات بهدف الاستعمال الشخصي(٦٠) ، والاخرين الذين كانوا يستهدفون تحقيق الارباح من خلال عائدات الايجارات ـ ولكن ، الامر الذي لا شك فيه ان غالبية المباني لغرض استعمال الملاك ـ وهناك ، ايضا ، مايؤكد التوسع في ايجار المنازل في تلك الفترة ـ فالمسح الاسكاني والسكاني في مدينة ام درمان عام ١٩٦٥/٦٤ ، مثلا يكشف لنا ان ٣٤٪ من سكان المدينة يسكنون في منازل مستأجرة(٦١) ـ ويبدو ان نفس النسبة هي التي كانت سائدة في منتصف الخمسينات ..

والواقع ان المنازل والمباني الفاخرة هي التي تدر العائدات الكبيرة ـ فبعد اعلان الاستقلال كانت السفارات تتنافس علي المباني الفاخرة المتوفرة وقتها ـ وذلك ما ادى الي ارتفاع ايجاراتها ـ وبشكل عام فان الاستثمار في العقارات يمثل مجالا مريحا ومربحا بالنسبة لاصحاب رؤوس الاموال الصغيرة الذين يدخلون مجالات الاستثمار لاول مرة وذلك لانه مجال مضمون ولان الانسان يعمل علي تحسين شروط سكنه .. وبالاضافة الي ذلك ، فقد كان موظفو الخدمة المدنية ، وبعض النافذين في القطاع

الخاص ، قادرين علي الحصول علي قروض ، باسعار فائدة رمزية ، لتمويل بناء منازلهم(٦٢) - وهذا العامل الاخير يساعدنا في توضيح خاصية هامة للاستثمار في هذا المجال ، وهي الدور الكبير لموظفي الخدمة المدنية - فتمويل الاستثمار بمثل هذه القروض لم يكن ، بالطبع ، نتيجة لتراكم راسمالي سابق وانما عن طريق رأس مال لم تكتمل عملية تراكمه بعد ..

وخلال هذه الفترة شهد النشاط التجاري ، ايضا ، دخول استثمارات كبيرة - وسنتابع تطورات مجال التجارة مع خدمات المواصلات الخاصة وذلك بحكم الارتباط الحميم بين النشاطين - ففي عام ١٩٥٦/٥٥ كانت المواصلات والتوزيع تشكلان حوالي الـ ١٣ ٪ من اجمالي الناتج المحلي - وما يقارب نصف هذه النسبة تقريبا تعود الي مساهمة القطاع الخاص(٦٣) - وكان التكوين الرأسمالي الخاص في هذا القطاع في حدود الـ ٣٪ عام ١٩٥٦/٥٥ - وفي السنوات القليلة اللاحقة ارتفعت هذه النسبة الي مابين ٦-١٠٪(٦٤) - وعلي كل ، فان حجم واهمية هذا القطاع يعكسها لنا حجم السكان الذين يعتمدون عليه في معاشهم - فاحصاء السكان لسنة ١٩٥٦ - يقول ان هناك حوالي الـ ٥٥,٠٠٠ نسمة يتحصلون علي دخلهم الرئيسي من قطاع التجارة(٦٥) - ومن الواضح ان غالبية هؤلاء يعملون في مؤسسات القطاع الخاص ، وذلك بحكم محدودية النشاط الحكومي في المجال التجاري - وقد احتل القطاع الخاص هذه المكانة الهامة في مجال التجارة نتيجة للتقاليد التجارية العريقة في السودان ، كما سبق وشرحنا ، وبفضل وجود العديد من الاسر التي ظلت تمارس النشاط التجاري جيلا بعد جيل ..

ومن جهة اخري ، فان الاحصائيات الرسمية لاتمكننا من التمييز بين النشاطات التجارية الكبيرة والصغيرة (الدكاكين الصغيرة) - ويبدو ان معظم المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي تعود الي الآلاف من صغار التجار المنتشرين في مدن وقري البلاد - ومع ذلك ، فمن الواضح ان عددا من المؤسسات التجارية الكبيرة كان موجودا في عام ١٩٥٦ - ففي تلك الفترة ، قام عدد من رجال الاعمال بشراء بعض وسائل المواصلات ومن ثم انشاء شبكة تجارية واسعة - وعن طريق اساطيل كبيرة من اللواري استطاع هؤلاء تجميع المحاصيل من المزارعين بهدف بيعها في الاسواق الحضرية او اعدادها

للتصدير - ويمكن تكوين فكرة عن تطور المؤسسات التجارية عن طريق احصائيات تسجيل وسائل المواصلات ، وذلك لان بنيانها الاساسي كان يتكون من اللواري والشاحنات - وهنا تقول الاحصائيات ان اللواري والشاحنات المسجلة في داخل القطر في عام ١٩٣٩ كانت حوالي الـ ٢,٠٩٩ ، وارتفعت عام ١٩٤٥ الي حوالي الـ ٢,٧١٨ ،

ثم الي ١٠,٧٩٨ في عام ١٩٥٦(٦٦) وفي كل سنة من تلك السنوات كان نصيب القطاع الخاص يصل الي ثلثي العدد المسجل من اللواري والشاحنات ـ وتفاصيل عام ١٩٥٦ يعكسها لنا الجدول رقم ٢-٣ ادناه ..

الجدول ٢-٣ عدد اللواري والشاحنات المسجلة عام ١٩٥٦

	القطاع الخاص	الحكومة	الجملة
اللواري	٦,٢٤٧	٢,١٣١	٨,٣٧٨
الشاحنات	١,٦٣٣	٠,٧٨٧	٢,٤٢٠
الجملة	٧,٨٨٠	٢,٩١٨	١٠,٧٩٨

المصدر : جمهورية السودان ، حسابات الدخل القومي ١٩٦١/٦٠ ، مصلحة الاحصاء ، الخرطوم ١٩٦٣ بالانجليزية ، ص ٣٥ ..

وبما ان معظم اللواري والشاحنات المملوكة للقطاع الخاص ، كانت تتبع لبعض التجار والمؤسسات التجارية(٦٧) ، فان ذلك يعني ان التجارة الكبيرة كانت مؤسسة وقائمة في تلك الفترة ـ والواقع ان بعض التجار والمؤسسات كانوا يملكون اعدادا من البصات وعربات التاكسي(٦٨) ـ ففي عام ١٩٥٦ ، ايضا ، كان هناك حوالي الـ ٣٥٢ بصا وحوالي الـ ١٧٨٤ من عربات التاكسي المملوكة للقطاع الخاص ..

وعلي اي حال ، كانت تجارة الصادرات والواردات تمثل اهم مجالات النشاط التجاري ـ ففي عام ١٩٥٦ كانت هناك حوالي الـ ٣٠ من الشركات المحلية تعمل في هذا المجال(٦٩) ـ ولكن الجزء الرئيسي من تجارة الصادر والوارد كان لا يزال تحت هيمنة الشركات الاجنبية ـ والواقع ان عددا كبيرا من الشركات المحلية كان مملوكا لسودانيين من اصل اجنبي (يونانيين ، لبنانيين ، ومصريين بشكل رئيسي) ..

واخيرا نأتي لقطاع الصناعات الخفيفة ـ وهنا نلاحظ انه بالرغم من وجود عدد قليل من الصناعات الكبيرة ، فان الغالبية العظمي هي عبارة عن صناعات صغيرة ـ واكثر من ذلك ، فان اكبر وحدتين من المؤسسات الكبيرة كانتا تتبعان المصالح البريطانية ، وتمويلها لم يتم عن طريق رأس مال متكون من داخل السودان ـ وهكذا ، كان من الطبيعي ان يتجه رأس المال المحلي في تلك الفترة الي الصناعات الصغيرة ..

وكانت المجالات الرئيسية للاستثمار الصناعي تتمثل في تكرير البترول ، المياه المعدنية ، مطاحن الدقيق ، الورش الهندسية ، صناعة الصابون ، مصانع الحلويات ، الطباعة ، ورش النجارة ، وصناعة الصفيح .. وارقام الانتاج الصناعي في عام ١٩٥٦/٥٥ حسب نوع الصناعة ، يعكسها لنا الجدول رقم ٢-٤ ادناه ..

جدول رقم ٢-٤ الانتاج الصناعي في السودان ١٩٥٦/٥٥

نوع الصناعة	جملة الانتاج (آلاف الجنيهات)
* تكرير البترول	١٠٠٠
* صناعة المياه المعدنية	٣٤٧
* مطاحن الدقيق	٣٤٠
* صناعة الاسمنت	٢٢٨
* الورش الهندسية	١٥٢
* صناعة التقطير	١٣٧
* صناعة الصابون	١٣١
* صناعة الثلج	١٠٦
* صناعة الحلويات	٨٤
* صناعة الطباعة	٧٧
* ورش النجارة	٦٧
* صناعة الصفيح	٣٨
* الجملة	٢٧٣٦

المصدر : الدخل القومي للسودان ، كليفي وهارفي (مصلحة الاحصاء الخرطوم ، ١٩٥٩ بالانجليزية ، ص ٢١

المهم ، ان مساهمة هذه الصناعات كانت في حدود الواحد في المائة من اجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٥٦/٥٥(٧١) ـ وكان التكوين الرأسمالي الخاص لا يتجاوز الـ ٥٪ من جملة التكوين الرأسمالي للقطاع الخاص(٧٢) ـ اذ ان جملة رأس المال المستثمر

في قطاع الصناعات كان اكثر قليلا من نصف مليون جنيه سوداني في عام ١٩٥٦/٥٥[٧٣] ..

كانت المميزات الرئيسية لقطاع الصناعات تتمثل في صغر حجمه الكلي وصغر وحداته الانتاجية الفردية ، والتي يعكسها لنا نمط الاستخدام داخل القطاع - ففي عام ١٩٥٦/٥٥ كانت الصناعات تستخدم حوالي الـ ٩٥٠٠ من القوي العاملة ، و٩٠٪ من هذه القوي كانوا يعملون في وحدات تستخدم اقل من عشرة افراد[٧٤] - وبالاضافة الي ذلك ، كانت اكبر مجموعة من المستثمرين في هذا القطاع من التجار - ففي مسح تم في النصف الثاني من الخمسينات اتضح ان مايقارب الـ ٥٠٪ من مجموع المستثمرين المحليين في الصناعات كانوا من التجار - ومن المحتمل ان تكون النسبة اكثر من ذلك في بداية الخمسينات[٧٥] ..

اضافة الي مجالات العقارات ، التجارة ، والصناعات الخفيفة ، هناك مجالين آخرين لايمكن ربطهما مع اي من المجالات الثلاث السابقة - وهما : اولا : ملاحات بورتسودان (لانتاج ملح الطعام) التي انشئت في عام ١٩٣٤ - وفي عام ١٩٥٦/٥٥ وصلت قيمة انتاجها الي حوالي الـ ١١٣,٠٠٠ جنيه[٧٦] ورغم ان هذا الانتاج كان يمثل نسبة ضعيفة جدا من اجمالي الناتج المحلي ، الا ان الملاحات كانت تمثل نشاطا هاما لوجود العمال المحليين .. ثانيا : شركات البناء والتشييد - فقد ادت الاستثمارات المتزايدة في مجال العقارات ، بالضرورة ، الي نشوء الشركات والمقاولين المتخصصين في البناء والتشييد - ففي عام ١٩٥٦/٥٥، كانت مساهمة قطاع البناء والتشييد (القطاع الخاص) حوالي الـ ٥٪ من اجمالي الناتج المحلي[٧٧] ؛ وكان التكوين الراسمالي في هذا المجال لا يتجاوز الواحد في المائة من اجمالي التكوين الرأسمالي الخاص[٧٨] - ولسوء الحظ ليست هناك احصائيات حول عدد وحجم الشركات والمقاولين المرتبطين بهذا النشاط - ولكن يبدو ان المجال يشمل عددا قليلا من الشركات المتوسطة بجانب عدد كبير من الاعمال الصغيرة[٧٩] ..

٧- الموقف الاقتصادي العام في ١٩٥٦ :

يبقي لنا الان ان نسلط الضوء علي بعض الاتجاهات الاقتصادية الملازمة لنمط التنمية الذي سبق شرحه

اولا : كان القطاع الصناعي في عام ١٩٥٦ قطاعا ضعيفا جدا فالصناعة كانت تساهم باقل من ١٪ من اجمالي الناتج المحلي ، وتستخدم حوالي الـ ٠,٣٪ من عموم

القوي العاملة في البلاد ـ والواقع ان مساهمة الصناعة الحديثة في اجمالي الناتج المحلي كانت تساوي اقل من ثلث مساهمة الصناعة الحرفية التقليدية (مثل صناعة الحصائر ، الحبال ، النجارة ، الغزل ، النسيج ، الملابس ، الطواقي ، الاواني ، المريسة[٨٠] ، الجلود ، الاحذية ، الجلادة ، التنباك ، منتجات العاج ، واشغال الذهب الخ ..)[٨١] ان فشل القطاع الخاص او الحكومة في توجيه حجم كبير من الاستثمارات في قطاع الصناعة توضحه لنا مجموعة عوامل ـ فقد كانت سياسة الحكومة تقوم علي اساس ان التنمية الزراعية تشكل مفتاح المستقبل ، وعلي اعتبار الاستثمار الصناعي نوعا من الترف والتبذير بالاضافة الي اضراره الاجتماعية ـ ولذلك ، فان امكانية توسع الحكومة في الاستثمار الصناعي لم تخضع لاي محاولة جادة ـ اما القطاع الخاص ، فقد كانت التسهيلات المطلوبة للاستثمار في هذا القطاع اكبر من الامكانيات المتاحة لعموم المستثمرين المحليين. ولمواجهة هذه العقبة المتأصلة التي ظلت تعترض الاستثمارات الخاصة في المجال الصناعي ، لم تبذل الحكومة اي مجهودات تذكر لتذليلها او حتي تخفيف وطأتها ـ والواقع ان سياسات حكومة الاحتلال كانت تؤدي الي خلق المزيد من العقبات ـ فالسياسة التجارية في فترة الحكم الثنائي كانت تسير في اتجاه تسهيل عمليات التبادل بين منتجات السودان الزراعية والسلع الصناعية البريطانية (وبقدر اقل السلع المصرية المصنعة) ـ وفي هذا الخصوص كانت الضرائب الجمركية متدنية ، تماما كما هو الحال في البلدان المستعمرة الاخري ، ولم ترفع نسبتها الا بعد الحرب العالمية الثانية ـ ومع ذلك ظلت متدنية ، فقد كانت النسبة العامة لرسوم الواردات حتي عام ١٩٥٠ في حدود الـ ١٥٪ فقط ، بجانب نسب اعلى اخري للمشروبات الكحولية ، التبغ ، الحرير ، والملابس الصناعية[٨٢] ـ وفي الوقت نفسه كانت السلع المستوردة من مصر عن طريق ميناء وادي حلفا معفاة من الرسوم في معظم الاحيان ـ لذلك لم تكن الصناعة المحلية تتمتع باي نوع من الحماية الجمركية ـ ولذلك تعرضت الصناعة المحلية الجديدة لمنافسة شديدة من قبل السلع المستوردة ـ وهي منافسة غير متكافئة بحكم التفاوت الكبير بين الصناعات الاجنبية الكبيرة الحجم والصناعات المحلية الصغيرة الحجم ـ وهذا ماجعل من الاستثمار الصناعي مغامرة لا تستحق مجرد المحاولة ..

ثانيا : هناك مظهر هام آخر من نتائج نمط التنمية المذكور ، ويتمثل في بقاء الجزء الاكبر من قطاعات الاقتصاد في الحالة التي كان عليها قبل فترة الحكم الثنائي وذلك رغم كل التطورات الاقتصادية التي سبق ذكرها . وبكلمات اخري ، ان الجزء الاكبر من الاقتصاد السوداني لم يشهد اي تغيير جدي ـ المهم ظلت الاحصائيات الرسمية في

السودان تميز بين القطاع الاقتصادي الحديث والقطاع الاقتصادي التقليدي ـ والقطاع الحديث يقصد به ذلك الجزء من الاقتصاد المحلي الذي يعتمد علي اساليب ومعدات الانتاج الحديث اي اقتصاديات المناطق الحضرية بشكل عام ـ اما القطاع التقليدي ، فيقصد به ذلك الجزء من الاقتصاد الذي لايزال يعتمد علي ادوات ومعدات الانتاج التقليدي والبسيط ، وحيث يقوم الاقتصاد بشكل اساس لانتاج ضروريات المعيشة[٨٣] ـ وعلي اساس هذا التميز ، فان الاحصائيات الرسمية تقول ان القطاع الحديث كان يساهم بحوالي ٤٣,٦٪ من اجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٥٦/٥٥ ، بينما كان القطاع التقليدي يساهم بـ ٥٦,٤٪[٨٤] ـ وبما ان انتاجية القطاع الحديث تفوق بكثير انتاجية القطاع التقليدي ، فمن الواضح ، اذن ، ان نسبة السكان المرتبطة بالقطاع التقليدي يجب ان تكون اكثر من ٥٦,٤٪ من مجموع السكان ـ والواقع انها كانت تمثل اكثر من ٩٠٪ من سكان البلاد ، كرعاة ومزارعين بسطاء ..

صحيح ان البلاد شهدت ، في فترة الحكم الثنائي ، تقدما ملموسا في مجالات الزراعة المروية[٨٥] ، الزراعة الآلية ، المواصلات والتوزيع ، البناء والتشييد ، وفي مجالات حديثة اخري ـ وصحيح ، ايضا ، ان الخدمات الحكومية شهدت بعض التوسع ، وان المراكز الحضرية النامية شهدت نموا متزايدا في اعداد الحرفيين يلبي احتياجات السكان الحضريين . ولكن برغم كل ذلك ، ظل الجزء الرئيسي من السكان مسجونا في اطار القطاع الزراعي التقليدي الذي يعتمد علي اساليب الزراعة التقليدية وتربية الثروة الحيوانية ـ ووجود القطاع الاقتصادي الحديث لا يعني ، بالضرورة ، ان مستوى معيشة السكان المرتبطين به كانت في مستوي معقول ـ فالواقع ، ان العكس هو الصحيح ، وذلك لان اجور العمال غير المهرة وشبه المهرة في القطاع الحكومي وقطاعات الصناعة والتجارة ، ومتوسط عائدات المزارعين ، كانت ، في معظمها ، متدنية الى درجة انها لا توفر لاصحابها سوى مستوي معيشة قريب من حد الكفاف[٨٦] .. ورغم ان عمليات الانتاج لم تتغير في اطار القطاع التقليدي ، الذي ساهم بـ ٥٦,٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، الا ان ظاهرة التعامل النقدي وتبادل السلع في داخل القطاع ظلت تنمو بدرجة معقولة طوال الفترة المذكورة ـ ويبدو ان تطور المواصلات ، ونشاط الشركات التجارية المتزايد ، هو السبب ، الرئيسي ، في ذلك ـ فلواري الشركات التجارية تجوب الان في كل انحاء القطر لشراء المحاصيل . وهذا ما يؤدي الي جذب اعداد متزايدة من المزارعين ، اكثر من ما كان حادثا من قبل ، الي داخل اطار السوق الوطني المركزي . وعلي اي حال ، فان الاحصائيات الرسمية لا

تساعد في معرفة مساهمة الاقتصاد النقدي في اجمالي الناتج المحلي ..

ثالثا : والمظهر الثالث هو اعتماد الاقتصاد السوداني علي التجارة الخارجية(٨٧) - ففي عام ١٩٥٦/٥٥ كان مجموع الصادرات والواردات يعادل حوالي الـ ٤٠٪ من اجمالي الناتج المحلي(٨٨) ، ويشكل القطن وحده حوالي الـ ٨٠٪ من الصادرات - وهذا الوضع هو الذي جعل الاقتصاد السوداني يخضع لتأثيرات التقلبات الخارجية - فاي هبوط في اسعار القطن العالمية (كما حدث في النصف الثاني للخمسينات) يؤدي ، تلقائيا ، الي حرمان القطر من الحجم المتوقع من عائدات العملات الصعبة - وبما ان القطاع الصناعي لم يتطور كثيرا ، واحتياجات البلاد لا تزال تتم تغطيتها عن طريق الواردات ، فان اي هبوط في حجم عائدات الصادرات من العملات الصعبة يؤدي ، تلقائيا ، الي انخفاض في حجم الواردات من السلع المصنعة - واذا كانت مشاريع التنمية تعتمد علي استيراد السلع الرأسمالية ، فانها تتأثر بذلك لا محالة(٨٩) - وفي ظل هذا الوضع تصبح عملية التخطيط امرا صعبا ..

وبالاضافة الي ذلك ، فان الاساس الذي تقوم عليه تجارة السودان ، اي تبادل المنتجات الزراعية (القطن بشكل رئيسي) مع المنتجات المصنعة ، اصبح في غير صالح البلاد بعد عام ١٩٥٦ - فمنذ منتصف الخمسينات وحتي اخريات الستينات ، ظلت حدود التبادل التجاري في تدهور مستمر - واذا ما اخذ ١٩٦٨ كسنة اساس ، مثلا ، فان ذلك يعني تدهور حدود التبادل من ١٢٥ عام ١٩٥٦ الي ٩٥ في عام ١٩٦٧ ، قبل ان ترتفع الي ١٠٠ في عام ١٩٦٨(٩٠) ..

لقد كانت تجارة السودان الخارجية ، بشكل رئيسي ، مع البلدان الغربية المتقدمة - فحوالي الـ ٧٥٪ من الصادرات تتجه الى اوربا الغربية وامريكا الشمالية ، وحوالي الـ ٥٠٪ من الواردات تأتي من تلك البلدان نفسها(٩١) - وباقي الصادرات والواردات تستولي عليه مصر ، الهند ، واليابان - ولذلك كان الاقتصاد السوداني في ارتباط وثيق مع الرأسمالية العالمية ككل ..

رابعا : والمظهر الرابع لنمط التنمية المذكور يتمثل في تدفق دخول كبيرة للحكومة من مؤسسات القطاع العام - وهذه ظاهرة ايجابية لاشك - وهي ، بالطبع ، نتيجة مباشرة لخطط ادارة الحكم الثنائي في سنواتها الاولى ، كما سبق وشرحنا ، فمشروع الجزيرة كان يمثل اكبر مصدر لايرادات الدولة من عائدات المؤسسات العامة - وفي ١٩٥٠ ، في نهاية امتياز شركة السودان الزراعية ، قامت الحكومة باستلام المشروع وادارته لمصلحتها - ولذلك ارتفع نصيبها من ٣٥٪ الي ٤٠٪ ، وانخفضت النسبة التي كانت تتحصل عليها الشركة من ٢٥٪ الي ٢٠٪ واصبحت من نصيب الادارة الجديدة

لمشروع الجزيرة ـ اما نصيب المزارعين فقد ظل كما كان اي ٤٠٪ ـ وفي بداية الخمسينات وصلت جملة عائدات الحكومة من المشروع حوالي الخمسة ملايين من الجنيهات[٩٢] ـ وفي الوقت نفسه كانت المؤسسات العامة الاخرى (مشاريع القطن الاخرى ، المحالج ، السكة حديد ، الخطوط الجوية الخ ..) تساهم بمساهمات متفاوتة .

لذلك كانت حكومة السودان في وضع لا يجعلها تعتمد في ايراداتها علي الضرائب ، بشكل كبير ، كما كان حال معظم حكومات الدول الافريقية[٩٣] ـ ففي تلك البلدان كانت الضرائب تشكل الـ ٩٠٪ من ايرادات الدولة ، اما في السودان فقد كانت الضرائب تمثل ٦٤٪ فقط من الايرادات الحكومية في عام ٥٥/١٩٥٦[٩٤] ـ وذلك لان عائدات المؤسسات العامة كانت تصل الي ٢٠٪ ، بالاضافة الي ارباح الاحتكارات المالية التي كانت تغطي ما يتبقي من الايرادات ـ وفي السنوات اللاحقة ظلت هذه العائدات في ارتفاع مستمر ـ وهذا لا يعني ، بالطبع ، ضعف مساهمة الضرائب في ايرادات الحكومة السودانية ـ فقد كانت جملة الايرادات الضريبية تعادل الـ ١٢٪ من اجمالي الناتج المحلي ، وهذه النسبه تساوي متوسط البلدان الافريقية ـ والواقع ان المقصود هو ان حكومة السودان تملك قدرا كبيرا من الايرادات يفوق امكانيات معظم الحكومات الافريقية ، وذلك مع وضع الاعتبار الكافي لحجم اقتصاد البلاد ..

اذن ، لقد تركت ادارة الحكم الثنائي للسودان مصدرا هاما لتدفق الايرادات الحكومية ـ والموارد التي تحققت عن هذا الطريق هي الاساس التي اعتمدت عليه حكومات مابعد الاستقلال في وضع وتنفيذ برامجها التنموية ـ اما السؤال حول طريقة استغلال هذه الموارد .. هل استغلت ، فعلا ، في مجالات التنمية ؟ ام في الانفاق علي مرتبات بيروقراطية الدولة المتضخمة ؟ الاجابة علي هذه الاسئلة نتناولها في الفصل القادم ..

الفصل الثالث

٣- القوي الاجتماعية في فترة الحكم الثنائي

١- مقدمة :

الان نعود الي الطريقة التي ادت الي صياغة تركيب القوي الاجتماعية داخل السودان خلال فترة الحكم الثنائي من خلال عمليات التراكم واعادة الاستثمار كما شرحنا في الفصلين الاول والثاني - وهذا سيمثل حجر الاساس لمحاولة شرح الديناميات السياسية للحركة الوطنية كما تطورت بالفعل في البلاد ، بالاضافة للديناميات السياسية لسودان فترة مابعد الاستقلال فبينما يمكن القول من النظرة السريعة ان نمط السياسة السودانية قد فرضه الصراع بين المجموعات الطائفية والاثنية ، وبين المؤيدين لوحدة وادي النيل (الوحدة مع مصر) والمعارضين لها ، فان اهتمامنا سيتركز في العوامل التي ادت الي خلق الاطار العام الذي ظلت السياسة السودانية تتحرك في داخله .. لماذا ، مثلا ، اصبحت المجموعات الطائفية والاثنية في موقع يمكنها من القيام بدور سياسي هام ؟

هناك مظهران لعدم المساواة ، او الاختلالات ، الملازمة لتركيب الاقتصاد السوداني في فترة الحكم الثنائي ،لهما اهميتهما في فهم بذور هذه الديناميات السياسية والاجتماعية في البلاد - المظهر الاول يتمثل في الانقسام الحاد بين الافراد الذين كانوا في وضع يمكنهم من الاستفادة من اقتصاديات الحكم الثنائي ثم اعادة الاستثمار في مجالات انتاجية ادت ، بدورها ، الي تقوية وتدعيم موقعهم الاقتصادي ، من جهة ،وبين مجموع السكان من الجهة الاخري - والمظهر الثاني يتمثل في الانقسام بين مناطق القطر التي شهدت بعض مظاهر التقدم الاقتصادي والاجتماعي خلال فترة الحكم الثنائي ، من جهة ، وبين المناطق الاخري التي لم تجد اي اهتمام يذكر ، من جهة اخري - فقد كانت جهود ادارة الحكم الثنائي في مجال التنمية تتركز في منطقة تشبه حرف T وتتكون من المناطق النيلية شمال الخرطوم ، مناطق النيل الازرق والابيض جنوب الخرطوم ، وسط كردفان وجنوب مديرية كسلا - وكانت النتائج الاجتماعية والاقتصادية لهذين المظهرين ذات تاثير هام وحاسم - فهذان المظهران ، معا ، هما اللذان حددا الديناميات الخاصة للسياسة السودانية ..

٢- اعادة الاستثمار والصفوة الاقتصادية : (١)

في هذا القسم سنحاول تحديد العناصر الاجتماعية التي كانت في وضع يمكنها من الاستفادة من اقتصاديات الحكم الثنائي ، واعادة استثمار مدخراتها - ومع ان الشركات ، والمؤسسات ، والافراد الاجانب كانوا يمثلون المستفيدين الرئيسيين ، فاننا ، هنا ، سنركز ، بشكل كامل ، علي العناصر المحلية - وبما ان هذه العناصر ستلعب دورا حاسما في السياسة السودانية خلال فترة مابعد الاستقلال ، فمن الضروري تحديد خلفياتها واصولها التاريخية ، وعلاقاتها ببقية سكان السودان - فالدور السياسي الذي لعبته العناصر المكونة للصفوة الاقتصادية ، لم يكن يستند الي موقفها الاقتصادي فقط - وذلك لان الثروة تساعد في تدعيم مواقع النفوذ او السيطرة الاجتماعية القائمة اصلا - المهم ، كانت الصفوة الاقتصادية تتكون من مجموعة افراد يرتبطون باربع فئات اجتماعية مختلفة ، هي : القيادات الدينية ، القيادات القبلية ، التجار وكبار موظفي الخدمة المدنية (السياسيون) - وبالطبع ، لم يكن في استطاعة كل افراد هذه الفئات الاستفادة الكبيرة من سياسات الحكم الثنائي ومن اعادة الاستثمار - وذلك لان هناك عوامل اخري لابد من وضعها في الاعتبار عند الحديث عن المستفيدين وغير المستفيدين من تلك السياسات ..

(أ) القيادات الدينية :

كانت الاسر القيادية في الطرق الصوفية وحركة الانصار (المهدية) ، باستمرار ، في وضع يمكنها من مراكمة الثروة[٢] - ومثل هذا التراكم كان يجئ ، بشكل رئيسي ، من الاتاوات والمساهمات التي يقوم المريدون بدفعها من تلقاء انفسهم (كواجبات) او كخدمات معينة - والمساهمات الدينية (الزكاة) كانت تمثل ، في الغالب ، حوالي الـ ١٠٪ من دخل المريد ، بينما كانت الخدمات تتضمن القيام بالعمل في الاراضي الزراعية الخاصة بالقيادات الدينية - وقد يكون هذا العمل تطوعيا اذا كان في اوقات الفراغ او بمقابل اذا كان بشكل دائم - وفي بعض المناسبات كان المريدون يهبون اراضيهم لقياداتهم الدينية ، وفي احيان اخري يتطوعون بالعمل مقابل توفير ضروريات الحياة .. ومن جهة اخري فان امكانية قيام هذه القيادات بعمليات التراكم واعادة الاستثمار تعتمد علي مجموعة من العوامل هي :

- طبيعة التنظيم الداخلي للطريقة الصوفية - هل هو مركزي بالقدر الكافي الذي يمكن من تدفق كل مساهمات واتاوات المريدين الي المركز كما هو حال الانصارية

ام هو لا مركزي ، وبالتالي لا تصل المساهمات الي المركز وانما الي القيادات المحلية كما هو حال السمانية ؟؟

- حجم الطريقة او الحركة ..

- هل القيادات الدينية المعنية تمارس النشاط الاقتصادي ام انها تحصر دورها في الجانب الديني فقط ؟

- مناطق المريدين ... في منطقة دخول مرتفعة حيث يمكن ان يتحمل السكان مساهمات اكبر ؟ ام في منطقة دخول منخفضة ؟

ان قدرة بعض القيادات الدينية (او الاسر) علي اكتساب مواقع اقتصادية قوية ، لا ترجع الي العوامل الدينية الخاصة بالطريقة فقط - وذلك لان سلطات الحكم الثنائي كان لها دور نشط في تمكين بعض هذه القيادات من تقوية مركزها الاقتصادي - وذلك كمكافأة علي ولائها واخلاصها لسلطات الحكم ، او بهدف ايقاف الخطر المتوقع من حركة منظمة تنظيما محكما ومعبأة في اتجاهات دينية متعصبة ، وذلك عن طريق مساعدة قياداتها وتمكينها من الظهور كرجال اعمال بارزين ، كما في حالة السيد عبد الرحمن المهدي(٣) - وعلي اساس هذه المساعدات تمكن السيد عبد الرحمن من توسيع دوره الاقتصادي بسرعة ملحوظة - ففي عام ١٩٠٨ منحته الحكومة اذنا بزراعة بعض الاراضي في منطقة الجزيرة ابا - وبعد خمسة اعوام تحولت الي جزء من ممتلكاته الخاصة(٤) - وفي فترة لاحقة قدمت له المزيد من المنح والمساعدات - والواقع ان هذه المساعدات ، وقدرة السيد عبد الرحمن علي الادارة الكفوءة ، هي التي ادت ، فيما بعد الي النتائج المعروفة : ففي عام ١٩٢٥ تمكن ، هو والسيد عبد الله الفاضل والسيد محمد الخليفة شريف ، من الحصول علي عقد ايجار ٦٠٠ فدان في منطقة قندال لزراعة القطن - وفي وقت لاحق منح قرضا قيمته ٤,٥٠٠ جنيه ، ثم تحول القرض الي منحة ، وذلك في عام ١٩٢٦ - وفي عام ١٩٣٣ كان السيد يقوم بزراعة ما يقارب الـ ١٢٠٠ فدان من الاراضي في الجزيرة ابا ، الفونج ، النيل الابيض ، ومديرية كسلا - وكان دخله السنوي يقدر بـ ١٥٠٠٠ الي ٤٠٠٠٠ جنيه - وفي الجزيرة ابا وحدها كان يعمل معه حوالي الـ ٤٥٠٠ من الزراع والعمال - وبحلول عام ١٩٣٦ ، اصبح من ابرز الاثرياء والسياسيين المؤثرين(٥) ..

ويبدو ان السيد عبد الرحمن قد استفاد من الدعم الحكومي في مجال المقاولات ، ايضا - ففي ظروف الحرب العالمية الاولي وما احدثته من انقطاع في امدادات البترول ، قامت الحكومة بمنحه عطاء بامدادات حطب الوقود للبواخر النيلية الحكومية - و كان الحطب من غابات الجزيرة ابا - وكذلك ، ايضا ، منح عطاءات المواد الخاصة ببناء

خزان سنار في بداية العشرينات(٦) ـ وفي كل هذه النشاطات الاقتصادية كان السيد عبد الرحمن يعمل علي تكامل دوره الديني مع دوره الاقتصادي ـ فمعظم القوي العاملة في مشاريعه كانت من مريديه (الانصار) الذين هاجروا الي الجزيرة ابا من كردفان ودارفور بهدف الحصول علي (بركاته)(٧) ـ وكان هؤلاء الانصار لا يتحصلون علي اي اجر او مرتب ، وانما يكتفون فقط باحتياجات المعيشة الضرورية التي توفر لهم ـ وهكذا نلاحظ ان دوره الديني قد ادي الي تقوية مركزه المالي وكفاءته الاقتصادية . والعكس ، ايضا ، صحيح ـ فقد كان لموقعه الاقتصادي المتميز دور هام في بناء القوة الدينية والاقتصادية لحركة الانصار ..

وبالاضافة للسيد عبد الرحمن ، فقد قامت الحكومة بتقديم الدعم والمساعدات ، ولكن بدرجة اقل ، لكل من السيد علي الميرغني(٨) زعيم طائفة الختمية ، والسيد الشريف الهندي(٩) زعيم الطائفة الهندية ـ وكان الدعم في شكل تسهيلات كبيرة منذ بداية الحكم الثنائي ـ فالسيد علي منح بعض الاراضي في مديريتي البحر الاحمر والشمالية وذلك لاستغلالها في نشاطه الزراعي(١٠) . والشريف الهندي منح بعض الاراضي في منطقة الجزيرة ، وذلك علي اساس ان كلا من الشريف الهندي والسيد عبد الرحمن كان يطالب باعتباره من المؤثرين في مديرية النيل الازرق الذين يستحقون وضع اعتبار خاص لهم عند توزيع الاراضي هناك(١١) ـ ومع ذلك ، لم يتمكن السيد علي ، ولا الشريف الهندي ، من النجاح ، كما فعل السيد عبد الرحمن بفضل مهارته في ادارة الاعمال التجارية ..

اما الاسرالاخري ، التي كانت قادرة علي الانطلاق من مواقعها الدينية لتوسيع دورها الاقتصادي (بدون مساعدة بريطانية مباشرة) فانها تشمل اسرة المجذوب ، شيوخ الطريقة المجذوبية (كانت لهم مشاريع زراعية في منطقة الدامر) ، اسرة نور الدائم ، شيوخ الطريقة السمانية (لهم مشاريع طلمبات في النيل الابيض) ، اسرة سوار الدهب ، شيوخ القادرية ، (مشاريع طلمبات في دنقلا) ، واسرة المكي ، شيوخ الطريقة الاسماعيلية (كان لهم نشاط تجاري مربح في كردفان ودارفور) ..

(ب) القيادات القبلية :

كانت الزعامات القبلية في مناطق السودان الشمالي ، قبل الحكم الثنائي ، في وضع يمكنها من الحصول علي جزء من الفائض الاقتصادي من الانتاج الزراعي في المناطق التي تقع تحت سيطرتها وذلك من خلال السيطرة علي حقوق الرعي وموارد

المياه (الابار ، الحفائر الخ ..) ، وعلي سلطة تخصيص جنائن الصمغ العربي(١٢) ـ وفي ذلك الوقت كان الفائض الاقتصادي محدودا بالضرورة ، ولذلك كان من النادر ان تتمكن الزعامات القبلية من اعادة استثمار ثرواتها المتراكمة بهذه الطريقة في مناطق خارج اطار القطاع الزراعي التقليدي ..

وفي فترة الحكم الثنائي ازداد وزن هذه الزعامات ودورها الاقتصادي والسياسي .. وذلك نتيجة لسياسة الحكومة في مجالات الادارة ـ فقد كانت سلطات الحكم الثنائي ، وقتها ، لا تملك الموارد الكافية ، ولا الجهاز الاداري المقتدر علي فرض سلطة الحكم في كافة مناطق القطر ـ ولذلك اعتمدت ، منذ البداية ، علي الزعامات والقيادات القبلية ، وقدمت لها المساعدات الضرورية من اجل القيام بمهام ادارة مناطقها المختلفة(١٣) ـ وفي اعقاب ثورة ١٩٢٤ قامت السلطات الحكومية بتدعيم وتقوية دور القيادات ـ ففي تلك الفترة كانت سلطات الحكم الثنائي قد فقدت الثقة في فئة المتعلمين السودانيين وفي الاعتماد عليهم في بناء جهازها الاداري . ومع الاجراءات التي ادت الي اضعاف الدور المصري في السودان ، اصبحت السياسة الرسمية للحكومة تقوم علي الثقة في القيادات والزعامات القبلية ، ومنحها اكبر قدر ممكن من السلطات الادارية المحلية ـ وبذلك اصبح من الممكن ان تمتد سلطاتها الي المناطق شبه الحضرية المجاورة لمناطق سلطاتها القبيلة التقليدية وهي مناطق كانت في السابق تشكل جزءا لا يتجزأ من دائرة السلطات القبلية ، ولكنها استطاعت ، منذ فترة طويلة ، بناء تكوينها الخاص واستقلالها الاداري عن تلك السلطات ـ فالتكوين القبلي لتلك المناطق شبه الحضرية كان يختلف عن تكوين المناطق المجاورة لها ـ وذلك لان سكانها كانوا من التجار الذين هاجروا اليها من مناطق اخري . وفي الغالب كانت تضم الشايقية ، الجعليين ، الدناقلة الذين هاجروا من المديرية الشمالية الي القري والمدن الصغيرة في انحاء السودان المختلفة ..

وجدت القيادات القبلية في فترة الحكم الثنائي ، اذن ، فرصا واسعة لمراكمة الثروة واعادة استثمارها في نشاطات اقتصادية مجزية ـ فالدعم الرسمي الذي وجدته من الحكومة المركزية المهيمنة علي البلاد ادي الي تطوير امكانياتها في تحصيل رسوم استغلال جنائن الصمغ العربي التي كانت تشكل جزءا هاما من سلطاتها التقليدية (١٤). وتوسيع نفوذها الي داخل المناطق الحضرية مكنها من الاشراف علي الرخص التجارية وبعض جوانب النشاط التجاري الاخري ـ وكما سبق ان شرحنا عند الحديث عن مشروع الجزيرة(١٥) ، فقد ادت عملية تسجيل الاراضي في السنوات الاولى للحكم الثنائي الي قيام هذه القيادات بتحويل اراضي القبيلة الي ملكيتها الخاصة ـ وفي

بعض المناطق وجدت بعض هذه القيادات فرصة الدخول في استثمارات مشاريع الطلمبات ..

ومن جهة اخري ، كانت السلطات الادارية الممنوحة للقيادات القبلية تشمل بعض الاجراءات الحكومية التي تؤثر علي مصالحها واوضاعها الخاصة ـ ولذلك كان من السهل عليها القيام بالتحايل الضروري لحماية نشاطاتها الخاصة ـ فعملية تسجيل الاراضي ، تحت قانون الاراضي لسنة ١٨٩٩ ، مثلا ، كانت تتم تحت اشراف لجنة خاصة تتكون من بعض مسئولي المديرية والمراكز التابعة لها ـ وكانت تضم ثلاثة من ضباط الجيش المصري ، واثنين من الوجهاء السودانيين في المنطقة (من شيوخ اقوى قبيلة في المنطقة)[١٦] .. بالاضافة الي ذلك ، كانت هذه القيادات تقوم بالاشراف علي الاراضي الحكومية في منطقة نفوذها ، وبالمشاركة في الهيئة الحكومية المسئولة عن التصديق برخص مشاريع الطلمبات ـ ولذلك ، كان في امكانية بعض القيادات القبلية تسهيل اجراءات تسجيل الاراضي القبلية وكذلك استئجار الاراضي الحكومية ، واستخراج رخص مشاريع الطلمبات لمصلحتها الخاصة وغيرها من التسهيلات . وذلك بحكم موقعها الهام في جهاز الدولة ، ومكانتها الكبيرة وسط ادارة الحكم الثنائي بشكل عام ..

وكانت اسرة آل هباني ، التي تمثل القيادة التقليدية لقبيلة الحسانية علي النيل الابيض في منطقة الدويم ، من الاسر العديدة التي استطاعت تنمية قدراتها وامكانياتها الاقتصادية من خلال الاجراءات السابق شرحها ـ ففي خلال فترة الحكم الثنائي ، استطاعت هذه الاسرة انشاء حوالي الخمسة عشر مشروعا زراعيا (مشاريع طلمبات) في منطقة النيل الابيض ، وكانت تغطي مساحة تقدر بـ ١٥,٠٠٠ فدان[١٧] ـ وفي المديرية الشمالية ، استطاعت اسرة الملك الزبير (من القيادات القبلية في منطقة دنقلا) انشاء عدد من مشاريع الطلمبات بالقرب من مدينة دنقلا . وقامت اسرة سرور رملي (من قيادات قبيلة الجعليين) بانشاء عدد من المشاريع قرب مدينة شندي ـ وفي النيل الازرق قامت اسرة محمد احمد ابو سن (زعيم قبيلة الشكرية) بانشاء مشاريع عديدة في منطقة النيل الازرق ـ ومعظم هذه المشاريع كانت تركز علي انتاج محصول القطن وكانت عائداتها كبيرة خاصة في فترة الاربعينات وبداية الخمسينات نتيجة لارتفاع اسعار القطن وقتها ..

(ج) طبقة التجار :

في الفصل الاول من هذا الكتاب ناقشنا تاريخ طبقة التجار في السودان منذ

سلطنة الفونج ، مرورا بالعهد التركي وفترة المهدية ، وحتي عهد الحكم الثنائي - وفي القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين دخلت السودان مجموعات جديدة من التجار الاجانب الذين استوطنوا في المناطق والمدن المختلفة ، واصبحوا ، بمرور الزمن ، جزءا من الجماعة التجارية(١٨) - ففي العهد التركي كان معظم المهاجرين العاملين في النشاط التجاري من المصريين ، وذلك خلاف التجار الاوربيين الذين سبق ذكرهم . وفي فترة الحكم الثنائي دخلت البلاد مجموعات من بلدان الشرق الاوسط خاصة من اليونان ، سوريا ، لبنان بالاضافة الي مصر - ونشط هؤلاء في التجارة الكبيرة والصغيرة علي السواء ، في بورتسودان ، حيث كانوا يلعبون دورا هاما في مجالات الشحن وتجارة الصادر والصناعات الخفيفة ، مثل اسرة البربري . وكذلك في مدينة الخرطوم والمدن الاخري ..

كانت تجارة الصادرات والواردات ، التي تمثل اهم المجالات المربحة ، تحت سيطرة الشركات الاجنبية - فتجارة الواردات كانت في معظمها تحت سيطرة الشركات البريطانية او اليونانية (مثل شركات مركنتايل ومتشل كوتس ، وكونتوميخالوس ، وشيفاقلو) بشكل رئيسي - وكانت هذه الشركات تتعامل مع مجموعة كبيرة من الممولين الاجانب(١٩) .. اما تجارة الصادرات فقد كانت مجالا مفتوحا للتجار الاجانب والمحليين علي السواء - وفي كثير من الاحيان ، كانت الشركات الاجنبية تقوم بالاجراءات الرسمية المطلوبة للتصدير ، وتترك عمليات شراء المحاصيل للتجار السودانيين ..

كانت اهم صادرات السودان في فترة الحكم التركي تشمل الصمغ ، الثروة الحيوانية ، الحبوب الزيتية (السمسم ، الفول السوداني ، بذرة القطن) والقطن - ومن خلال محاولة شرح مستوي وتركيب هذه المحاصيل يمكننا تقدير الارباح التي كان يجنيها التجار السودانيون وقتها - لقد برز السودان كأكبر منتج للصمغ العربي في العالم منذ فترة الحكم التركي - وكانت الاسعار في ارتفاع مستمر خلال السنوات الاولي من هذا القرن . وكان لامتداد خطوط السكة حديد حتي مدينة الابيض (مركز منطقة انتاج الصمغ) ، في عام ١٩١٢ ، دور هام في تنشيط وتوسيع الصادرات - ففي عام ١٩٠٠ تم انشاء اول سوق للصمغ في منطقة تسرا ، وفي ١٩٠٣ و ١٩٠٤ تم انشاء اسواق اخري في كوستي ، الدويم وقوز ابو قوما(٢٠) . وعندما وصلت خطوط السكة حديد الي مدينة الابيض في ١٩١٢ تم انشاء سوق آخر هناك - وفي فترة وجيزة اصبحت مدينة الابيض اكبر اسواق الصمغ في العالم - والجدول رقم ٣-١ يوضح لنا تطور صادرات السودان من الصمغ خلال الفترة ١٩٢٦-١٩٥٦ ، وموقعها في صادرات العالم ..

جدول رقم ٣-١ صادرات العالم من الصمغ (بالاف الاطنان * نسبة مئوية بين القوسين)

	السودان	افريقيا الغربية الفرنسية	نيجيريا	تنزانيا	الجملة
١٩٢٦ - ١٩٢٩	٢٠٨٩٠ (٧٩,٢)	٤٨٥٠ (١٨,٤)	٧٥ (٠,٣)	٥٧٥ (٢,٢)	٢٦٣٩٠
١٩٣٠ - ١٩٣٣	١٩١٧٥ (٧٦,٨)	٤٧٠٥ (١٨,٩)	٣٧٥ (١,٥)	٧٠٠ (٢,٨)	٢٤٩٥٥
١٩٣٤ - ١٩٣٧	٢١٤٨٥ (٧٦,٤)	٥٣٣٠ (١٩,٠)	٢٢٥ (١,٩)	٧٧٥ (٢,٨)	٢٨١١٥
١٩٣٨ - ١٩٤١	٢٢٠٠٥ (٧٢,٠)	٦٧٦٥ (٢٢,١)	٥٧٥ (١,٩)	١٢٠٠ (٣,٩)	٣٠٥٤٥
١٩٤٢ - ١٩٤٥	١٤٩٨٠ (٧٢,١)	٣٠٣٥ (١٤,٦)	١٤٥٠ (٧,٠)	١٣٠٠ (٦,٣)	٢٠٧٦٥
١٩٤٦ - ١٩٤٩	٣١٣٦٥ (٧٨,٢)	٦١٠٠ (١٥,٢)	١٤٥٠ (٣,٦)	١٢٠٠ (٣,٠)	٤٠١١٥
١٩٥٠ - ١٩٥٣	٣٧٩٥٠ (٨٤,٠)	٣٩٩٠ (٨,٨)	١٧٦٠ (٣,٩)	١٤٨٥ (٣,٣)	٤٥١٨٥
١٩٥٤ - ١٩٥٧	٤٣٢٢٠ (٨٥,٠)	٥٠٥٠ (٩,٩)	١٠٩٠ (٢,١)	١٤٧٠ (٢,٩)	٥٠٨٣٠

المصدر : بشاي .. الصاد رات والتنمية الاقتصادية في السودان

[كان تنظيم تجارة الصمغ يقوم علي سلسلة من صغار التجار والوسطاء ، هي التي تربط بين كبار التجار والمنتجين .. ثم يقوم هؤلاء التجار ، بدورهم بتسليم المحصول لشركات التصدير التي كان يسيطر عليها رأس المال البريطاني بشكل رئيسي(٢١) ..

وفي خلال هذه الفترة ، ايضا ، تطورت صادرات الثروة الحيوانية .. وكانت تحت سيطرة التجار السودانيين بشكل كامل ، حيث يتم تصدير الماشية والضأن الي مصر عن طريق وادي حلفا ، والي الجزيرة العربية عن طريق بورتسودان وسواكن ـ والجدول رقم ٣-٢ يوضح لنا تطورات صادرات الثروة الحيوانية في الفترة ١٩٠٤-١٩٥٦ ـ ومن الواضح ان هذه الصادرات قد لعبت دورا كبيرا اثناء الحرب العالمية حيث كانت تشكل مصدرا هاما لاحتياجات الجيوش البريطانية ، وجيوش الحلفاء ، في شمال افريقيا ، من اللحوم(٢٢)

جدول رقم ٣-٢ صادرات الثروة الحيوانية في بعض السنوات

	الضأن	الماشية	الجمال
١٩٠٤	٧,٨٤٦	١,٦٦١	....
١٩١٠	٦٧,٣٨٧	....	....
١,٩٢٦-٢١	٢٥,٠٠٠	١٦,٠٠٠	....
١٩٤٢	١٥١,٧٨٢	٥٠,٨٩٠	....
١٩٥٦	١٠٧,٠٠٠	٥٣,٠٠٠	٣٨,٠٠٠
اجمالي قيمة الصادرات في عام ١٩٥٦ كانت ١٤٩٦٠٠٠٠ جنيها			

المصدر : مصادر مختلفة

* ليست هناك ارقام حول صادرات الجمال حتي نهاية الحكم الثنائي ـ وبما ان معظم عمليات تصدير الجمال كانت تتم عن طريق الصحراء الغربية الشمالية ، فقد كان من الصعب الحصول علي معلومات حولها ـ والواقع ان دور زعماء القبائل البدوية في تنظيم هذا النشاط كان اكبر من دور التجار ..

كان تنظيم تجارة الثروة الحيوانية يضم ، كما في تجارة الصمغ ، سلسلة من الوكلاء والوسطاء وصغار التجار ، وكبار التجار - وتقوم هذه السلسلة الطويلة بربط المنتجين في المناطق المختلفة مع اسواق التصدير في المدن الكبيرة.وكان الدور الرئيسي في تنظيم هذا النشاط يرجع الي مجموعة صغيرة من كبار التجار(٢٣) - فقبل الحرب العالمية الثانية كان محمد احمد البرير من ابرز المشهورين بالعمل في هذا المجال - وفي بداية الاربعينات قام ، بالتعاون مع ثلاثة آخرين من تجار الثروة الحيوانية (سعد ابو العلا ، عبد الحميد المهدي ، احمد كردمان) بانشاء شركة جديدة تحت اسم(الشركة الرباعية) وقد نجحت هذه الشركة في الهيمنة علي صادرات الثروة الحيوانية خلال معظم فترة الاربعينات والخمسينات - وبالتالي الحصول علي ارباح هائلة ..

اما تطور تجارة الحبوب الزيتية ، خلال فترة الحكم الثنائي ، فيوضحه لنا الجدول رقم ٣-٣ ادناه رغم ان ارقام الجدول لا تكشف التوسع الكبير في صادرات السمسم والفول وبذرة القطن في النصف الاول من الخمسينات(٢٤)

الجدول رقم ٣-٣ صادرات الحبوب الزيتية في بعض السنوات
(بآلاف الاطنان)

	١٩١٤	١٩٢٥	١٩٣٤	١٩٤٤	١٩٥٢
بذرة القطن	٣	١٨	٥٦,٤	١٣٦,١	٩٢,٣
السمسم	-	٩	١٣	-	١٤
الفول السوداني	-	٢,٧	٣,٩	-	٢٨,٨

المصدر : بشاي ، مصدر سابق ، ص ١٤٧ ، ٢١١&١٧٧ ، ٢١٧

وتنظيم تجارة الحبوب الزيتية يضم ، هو الاخر ، سلسلة من صغار التجار مع مجموعة صغيرة من كبار التجار الذين ظلوا يسيطرون علي هذا النشاط طوال الاربعينات والخمسينات . وذلك كوكلاء لشركات الاستيراد والتصدير الاجنبية او كمصدرين - وهناك ارتباط قوي بين تجارة الحبوب الزيتية وقطاع الصناعات التحويلية - فمنذ فترات بعيدة ظل التجار يبيرون المعاصر التقليدية في كردفان ودارفور - وفي فترة الحكم الثنائي كان التجار يقومون ، ايضا ، باعادة استثمار ارباحهم من تجارة الحبوب الزيتية في معاصر ومصانع الزيوت بشكل رائع.ففي عام ١٩٥٦ كانت صناعة

الزيوت تساهم بحوالي الـ ٣٦٪ من جملة الانتاج الصناعي في البلاد(٢٥) ـ ولذلك كان تجار الحبوب الزيتية في مقدمة الذين دخلوا النشاط الصناعي في السنوات الاخيرة من عهد الحكم الثنائي ..

وفي مجال تجارة القطن ، كان دور التجار المحليين اقل شأنا من دورهم في تجارة الصمغ والحبوب الزيتية والثروة الحيوانية ـ وذلك لان انتاج القطن بشكل واسع في السودان ، الذي فرضته المصالح البريطانية ، كان يستهدف تلبية احتياجات مصانع النسيج البريطانية بشكل رئيسي ـ ومن هنا لم يكن من المستغرب ان تقوم الشركات البريطانية نفسها بالسيطرة علي تصدير هذه السلعة طوال فترة الحكم الثنائي ـ ومع ذلك ، فقد كان هناك عدد قليل من التجار السودانيين العاملين في هذا المجال ـ وفي معظم الاحيان كان هؤلاء من اصحاب مشاريع الطلمبات .. اي انهم كانوا من منتجي القطن . ونذكر علي سبيل المثال سعد ابو العلا ، عبد المنعم محمد ، عثمان صالح ، ودائرة المهدي ـ وهنا ، ايضا ، نلاحظ وجود علاقة قوية بين النشاط التجاري والصناعي . فالتجار والشركات التي سبق ذكرها كانت لها استثماراتها في مجال محالج القطن مثلا ـ وبهذه الطريقة تزداد الارباح ، ليس فقط من عائدات القطن المنتج في مشاريعهم الخاصة ، وانما ايضا من اقطان المشاريع الاخري ـ والواقع ان المشاريع الصغيرة كانت ، علي الدوام ، تخضع لنفوذ وتأثيرات اصحاب المشاريع الكبيرة ـ وذلك لان الاخيرين يقومون بتوفير خدمات كحلج القطن لاصحاب المشاريع الصغيرة ، وتقديم بعض القروض والتسهيلات الضرورية ..

من هذا العرض الموجز ، نلاحظ ان التجار السودانيين استطاعوا ، خلال فترة الحكم الثنائي ، مراكمة ثروات كبيرة من النشاط التجاري ومن ثم اعادة استثمارها في توسيع نشاطهم التجاري ، وفي اعداد بعض المحاصيل وتجهيزها للتصدير ، او في مجالات الصناعة التحويلية ، مثل : مطاحن الدقيق ، الطباعة ، صناعة الصابون ، المشروبات ، الحلويات ، وصناعة الثلج الخ ... ومن الواضح ان معظم التجار كانوا قد بدأوا نشاطهم التجاري في الاقاليم ، خاصة في مديريات دارفور وكردفان والبحر الاحمر والنيل الازرق ، ثم انتقلوا ، في بداية الخمسينات ، الي الخرطوم(٢٦) ..

(د) كبار موظفي الخدمة المدنية والمهنيين :

كان كبار موظفي الخدمة المدنية والمهنيين (الاطباء ، المحامون ، المهندسون الخ ...) من بين الفئات التي تمكنت ، في فترة مابعد الاستقلال ، من مراكمة بعض الثروات

واعادة استثمارها في مجال الزراعة ، العقارات ، المقاولات ، التجارة ، والصناعات الخفيفة ـ وفي فترة ما قبل عام ١٩٥٦، كان هناك عدد قليل منهم قد نجح في هذا الاتجاه ـ لان السودانيين لم يصعدوا الي الوظائف العليا في الدولة ، بشكل واسع ، الا بعد الحكم الذاتي في عام ١٩٥٤ ـ ففي عام ١٩٤٦ قامت سلطات الحكم الثنائي بتكوين لجنة خاصة للنظر في سودنة الوظائف الحكومية التي كان يتولاها الموظفون الاجانب وفي عام ١٩٤٨ وضعت هذه اللجنة خطة لسودنة ٦٢,٢٪ من الوظائف في فترة اربع سنوات(٢٧) ـ وفي تلك السنة نلاحظ ان نسبة الوظائف التي كان يتولاها السودانيون ، كانت كما يلي :

الموظفون الاداريون	١٤,٣٪
الزراعيون	٨,٥٪
المهندسون المدنيون	٢٥,٥٪
الاطباء	٣٩,٠٪
وظائف خدمات التعليم	١٧,٤٪
القضاة والمستشارون	٤٤,٤٪
الوظائف العلمية (٢٨)	٤,٦٪

ورغم ذلك ، فالواضح ان هذا الوضع لم يشهد تغييرات اساسية حتي تكوين لجنة السودنة في عام ١٩٥٣ ، وذلك في اعقاب الاتفاقية المصرية البريطانية ـ فقد قامت اللجنة المذكورة بسودنة ٦٤٧ وظيفة من جملة ١١١١ وظيفة كان يحتلها البريطانيون ، و٨٧ وظيفة من جملة ١٠٨ وظيفة كان يحتلها المصريون(٢٩) ـ وتم ذلك بالفعل في عام ١٩٥٤ ـ وفي وقت لاحق قام حوالي الـ ٢٠٠ من الموظفين البريطانيين بتقديم استقالاتهم عن العمل ـ وبذلك ارتفع عدد الوظائف العليا التي تمت سودنتها ..

ان غالبية الوظائف الادارية العليا ، في عام ١٩٥٤ وكان يحتلها موظفون سودانيون نتيجة لسياسة السودنة التي نصت عليها اتفاقية الحكم الذاتي ـ وقبل ذلك كان هناك عدد قليل من السودانيين في هذه الوظائف العليا ـ ففي ١٩٥٢ كان هناك حوالي الـ ١١٩ سودانيا في الخدمة السياسية ، اي الجهاز الادراي ، في فترة الحكم الثنائي ، الذي كان يتحمل المسئوليات العليا في الحكومة المركزية والمجالس المحلية(٣٠) ـ اما الوظائف المهنية فقد كان عدد السودانيين فيها ضعيفا ، رغم انه ليست هناك احصائيات رسمية حولها ـ

المهم ، لم يكن كل الموظفين والمهنيين ، السابق ذكرهم ، في وضع يمكنهم من مراكمة الثروة واعادة استثمارها في تلك الفترة ـ فالواقع ، ان معظمهم كان لا يزال في ادني سلم الخدمة المدنية ، وفي بداية تعاملهم مع مواقعهم الجديدة ـ ومع كل ذلك ، ففي بداية الخمسينات ، بدأ الموظفون والمهنيون في امتلاك العقارات في المراكز الحضرية ـ كما بدأت مجموعة صغيرة منهم الدخول في استثمارات مشاريع الطلمبات والمقاولات ـ وكانت العقارات تمثل المجال الرئيسي لاستثمارات موظفي الحكومة ـ وذلك لان الدولة كانت تمنحهم قروضا ميسرة بهدف بناء منازلهم بالاضافة الي السكن في المنازل الحكومية مقابل ايجار بسيط ـ ومع انه كان من المفترض ان يخلي هؤلاء المنازل الحكومية بعد اكتمال بناء منازلهم الخاصة ، الا ان العديد منهم ظلوا في المنازل الحكومية واستأجروا منازلهم الخاصة باسعار عالية ـ وكانت العائدات كبيرة ، في تلك الفترة التي شهدت اعلان الاستقلال وفتح العديد من السفارات الاجنبية في الخرطوم ..

(ه) تركيب اجهزة اتخاذ القرار : تمثيل الصفوة الاقتصادية في الجمعية التشريعية والبرلمان الاول

هناك عدة جوانب للدور الذي كان علي الصفوة الاقتصادية ان تلعبه في الحركة الوطنية السودانية وفي فترة مابعد الاستقلال ـ وهذا سيتضح من خلال تحليلنا ، في الفصول القادمة ، لديناميات السياسة السودانية. ومن بين هذه الجوانب يهمنا ان نركز علي ظهور عدد من افراد الصفوة الاقتصادية في مؤسسات المجلس الاستشاري والجمعية التشريعية التي انشئت في السنوات الاخيرة للحكم الثنائي ـ وفي هذا الخصوص ، فان تحليل الخلفيات والاصول الاجتماعية لاعضاء هذه المؤسسات ، يكشف لنا ان معظمهم كان ينتمي للفئات الاجتماعية الاربع التي ناقشنا اوضاعها في الصفحات السابقة ـ والجداول ٣-٤ ، ٣-٥ ، ٣-٦ تمدنا بمعلومات كافية لتاكيد هذه الحقيقة ـ فكل اعضاء المجلس الاستشاري كانوا ينتمون لهذه الفئات وكذلك نصف الاعضاء الجنوبيين ـ وفي البرلمان الاول ، كما هو واضح في الجدول رقم ٣-٧ ، كان مابين ٧٠٪ الي ٧٥٪ من اعضاء مجلس النواب من هذه الفئات نفسها ، وكذلك مابين ٧٥٪ الي ٨٥٪ من اعضاء مجلس الشيوخ ـ وبما ان الاحزاب الشمالية كانت تمثل القوة المؤثرة في البلاد ، فقد كان الجنوبيون يمثلون اغلبية ممثلي المناطق الاقل تطورا ـ ففي المجلسين معا ، كان هناك ١٥ من الاعضاء الجنوبيين يمثلون تلك المناطق ..

اذن ، في الوقت الذي كان السودان يشق فيه طريقه نحو الاستقلال السياسي ، من خلال فترة الحكم الذاتي ، كانت اغلبية اعضاء المجلس التشريعي من تلك الفئات التي كانت قادرة علي مراكمة الثروة واعادة استثمارها ـ وهذا لا يعني ، بالطبع ، ان كل هؤلاء قد تمكنوا من تحقيق ذلك ـ فقد نجح البعض وفشل آخرون . ولكن ، المهم ان الموقع الاقتصادي المؤاتي الذي كانت تتمتع به هذه الفئات هو الذي وضع بصماته علي كافة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اصدرتها الاجهزة التشريعية المذكورة ..

جدول رقم ٣-٤ الاصول الاجتماعية لاعضاء المجلس الاستشارى لشمال السودان ١٩٤٤- ١٩٤٧

الاسم	الاصل الاجتماعي
(١) بابو عثمان نمر	- ناظر المسيرية
(٢) يحيي احمد عمر	- نائب ناظر الجوامعة
(٣) عبد الله بكر	- ناظر دار بكر
(٤) محمد محمود الامين ترك	- ناظر الهندندوة
(٥) محمد احمد ابو سن	- ناظر الشكرية
(٦) ابراهيم موسى مادبو	- ناظر الرزيقات
(٧) محمد بحر الدين	- سلطان دار مساليت
(٨) ايوب عبد الماجد	- مسئول الادارة الاهلية في بحر الغزال
(٩) الزبير حمد الملك	- مسئول الادارة الاهلية فى دنقلا
(١٠) حسن عدلان	- مك منطقة الفونج
(١١) فحل ابراهيم	- شيخ خط الحاج عبد الله
(١٢) احمد يوسف علقم	- ناظر جنوب وسط الجزيرة
(١٣) ادريس عبد القادر صالح	- ناظر الحصاحيصا
(١٤) سرور محمد رملي	- شيخ خط في المديرية الشمالية
(١٥) خليل عكاشة	- تاجر بارز بالابيض
(١٦) عثمان عبد القادر	- تاجر بارز بوادي حلفا
(١٧) حسن شقلاوي	- من كبار موظفي الحكومة
(١٨) حامد السيد	- رئيس الكتبة فى مديرية دارفور
(١٩) مكي عباس	- مفتش تعليم الكبار
(٢٠) ميرغني حمزة	- مهندس في مصلحة الاشغال
(٢١) محمد على شوقى	- نائب مسجل الاراضي

المصدر : محمد هاشم عوض ، الاستغلال وفساد الحكم فى السودان ، بدون تاريخ ، ص ١١٧-١١٨

جدول رقم ٣-٥

الاصول الاجتماعية لاعضاء الجمعية التشريعية (١٩٤٨-١٩٥٣)

(أ) الانتخابات المباشرة :

(١) عمر عجباني	- تاجر بارز في عطبرة
(٢) احمد يوسف هاشم	- رئيس تحرير السودان الجديد ، من اسرة الهاشماب المعروفة بارتباطاتها مع القيادات الدينية في شمال السودان ..
(٣) زين العابدين عبد التام	- طبيب ، الخرطوم غرب
(٤) عبد الله الفاضل المهدي	- قريب السيد عبد الرحمن المهدي ، وكان يشرف علي بعض مشاريعه الزراعية ..
(٥) محمد الحاج الامين	- موظف ، عضو في محكمة ام درمان
(٦) محمود ادم ادهم	- طبيب
(٧) محمد عبد الرحمن نقد الله	- تاجر ، يملك اعمال تجارية وزراعية ، له علاقات قوية بالسيد عبد الرحمن (ودمدني)
(٨) صالح عبد القادر مبارك	- موظف حكومة ، الخرطوم بحري
(٩) عمر كشة	- تاجر بارز ، بورتسودان
(١٠) الزين عبيد احمد	- تاجر بارز ، الابيض

(ب) الانتخابات غير المباشرة :

(١١) محمد صالح ضرغام	- موظف و وادي حلفا
(١٢) الزبير حمد الملك	- الادارة الاهلية ، دنقلا

(١٣) محمد طه سورج - شيخ خط الشايقية ، رئيس محكمة مروي

(١٤) عبد الله ايوب - عضو محكمة بربر ، ابن مسئول الادارة الاهلية في بربر

(١٥) محمد ابراهيم فرح - ناظر منطقة شندي

(١٦) سرور محمد رملي - شيخ خط الجيلي ، ريفي الخرطوم شمال

(١٧) محمد ناظر - شيخ خط ، ريفي الخرطوم شمال

(١٨) احمد الجد الشيخ العباس - رجل دين ، الكاملين

(١٩) محمد احمد ابو سن - ناظر الشكرية ، رئيس محكمة الشكرية ، رفاعة

(٢٠) محمد مساعيد - ناظر منطقة المسلمية ، الحصاحيصا

(٢١) امان دفع الله محمود - رجل دين ، الحلاوين

(٢٢) احمد يوسف علقم - ناظر منطقة جنوب وسط الجزيرة ، يملك عدد من الحواشات في مشروع الجزيرة ، ودمدني ..

(٢٣) قسم السيد عبد الله النور - شيخ خط الكواهلة ، رئيس المحكمة ، ودمدني

(٢٤) احمد عبد الباقي محمد - نائب رئيس محكمة المناقل

(٢٥) عثمان علي - شيخ خط منطقة سنار

(٢٦) يوسف العجب - شيخ رفاعة شرق (نظارة الفنج)

(٢٧) حسن عدلان - مك منطقة الفونج ، سنجة

(٢٨) محمد الخليفة شريف - رجل دين ، من عائلة الخليفة شريف ، كوستي

(٢٩) مكي احمد عساكر - ناظر البقارة ، كوستي

(٣٠) محمد عبد القادر هباني - من اسرة هباني ، قبيلة الحسانية ، الدويم

(٣١) يوسف ادريس آدم هباني - نائب ناظر الحسانية ، الدويم

(٣٢) مصطفي احمد انور - نائب ناظر الهندندوة ، طوكر

(٣٣) جعفر علي شقلاوي - ناظر الحلنقة ، كسلا

(٣٤) محمد محمد الامين ترك - ناظر الهدندوة

(٣٥) محمد كرار كجور - ناظر مدرسة ، محكمة البشاريين والامرار (البحر الاحمر)

(٣٦) احمد حمد ابو سن - نائب ناظر الشكرية ، القضارف

(٣٧) عبد الله بكر - ناظر دار بكر

(٣٨) محمد تمساح سماوي - ناظر دار حامد

(٣٩) فضل الله علي التوم - ناظر الكبابيش

(٤٠) منعم منصور - ناظر دار حمر

(٤١) بابو عثمان نمر - ناظر المسيرية

(٤٢) الامين علي عيسى - مك جبال النوبة

(٤٣) نوال محمد رحال - رجل دين ، جبال النوبة

(٤٤) الطيب ادم الجيلي - رجل دين ، تقلي

(٤٥) سعيد علي مطر - ناظر الجوامعة ، شرق كردفان

(٤٦) ميرغني حسين زاكي الدين - ناظر البديرية

(٤٧) ابو القاسم علي دينار - من الاسرة التقليدية الحاكمة في دارفور ..

(٤٨) ابراهيم ضو البيت - شرتاي ، شرق دارفور

(٤٩) الملك رحمة الله محمود - الادارة الاهلية الفاشر ، رئيس المحكمة

(٥٠) ابراهيم موسي مادبو - ناظر الرزيقات ، جنوب دارفور

(٥١) عبد الحميد ابوبكر ابراهيم - عمدة غرب دارفور

(٥٢) ابو عبد الرحمن محمد بحر الدين - سلطان دار مساليت

منتخبون بواسطة

مجالس المديريات الجنوبية

(٥٣) اندريا فور ـ زعيم الباريا

(٥٤) بنجامين لوكي ـ ناظر مدرسة

(٥٥) كروكونجوا حسن ـ زعيم المورو

(٥٦) سرسرو ايرو ـ موظف ، بدأ محاسبا وترقي الي ان وصل مأمور

(٥٧) يونا كاكا ـ موظف

اعالي النيل :

(٥٨) بوث ديو ـ موظف

(٥٩) ادوارد اودوك ـ موظف

(٦٠) محمد عبد الله ـ تاجر بارز

(٦١) لوال دينق كاك ـ زعيم الدينكا

(ج) بحر الغزال :

(٦٢) عبد الله أدم ـ ضابط في القوات المسلحة

(٦٣) سير ريحان ـ زعيم الدينكا

(٦٤) خميس مرسال ـ موظف

(٦٥) ستانسلاوس بياساما ـ موظف

(د) المعينون :

(٦٦) عبد الكريم محمد ـ موظف كبير في الاستوائية

(٦٧) عبد الله خليل ـ ضابط ، اول سوداني وصل رتبة الاميرالاي

(٦٨) احمد الهاشم دفع الله ـ شيخ معهد ، محكمة رفاعة الهوى

(٦٩) فضل بشير ـ رئيس تحرير العامل

(٧٠) جيمس طمبرة	ـ موظف
(٧١) ابراهيم قاسم مخير	ـ صيدلي
(٧٢) ابراهيم يوسف الهندي	ـ رجل دين بارز ، الطريقة الهندية
(٧٣) محمد احمد البرير	ـ تاجر بارز
(٧٤) محمد احمد المحجوب	ـ قاضي ، ثم اصبح محاميا ، من اسرة مرتبطة بالطريقة الشاذلية
(٧٥) محمد صالح الشنقيطي	ـ قاضي المحكمة العليا

المصدر : مكتب السكرتير الاداري ، سودان المناخ ١٩٥٠ (حكومة السودان : الخرطوم) ص ٤٩ـ٥٠)

جدول رقم ٣/٦
الاصول الاجتماعية لاعضاء البرلمان الاول ١٩٥٤-١٩٥٨

مجلس النواب (٩٢ دائرة جغرافية ، ٥ دوائر للخريجين)

(١) عبد الله بكر مصطفي	- ضابط سابق ، ناظر دار بكر ، امة ، جنوب القضارف
(٢) عبد الله خليل	- انظر رقم ٦٧ الجدول ٣-٦ ، امة ، شرق دارفور
(٣) عبد الله محمد التوم	- شيخ خط العركيين ، من اغنياء المزارعين ، اتحادي ، مدني
(٤) عبد الحميد موسي مادبو	- شقيق ناظر الرزيقات ، امة ، نيالا ، بقارة شرق
(٥) عبد النبي عبد القادر	- موظف ، اتحادي ، الرنك ، وملكال
(٦) عبد الرحمن محمد ابراهيم	- طبيب بيطري ، شقيق ناظر بني هلبة ، امة ، نيالا : بقارة غرب
(٧) عبد الرحمن عمر عبد الله	- موظف في دائرة المهدي ، امة ، دار حمر شمال وشرق
(٨) ابوبكر بدوي ابكر	- ناظر مدرسة ، مستقل ، دار مساليت شمال
(٩) ابو فاطمة باكاش	- موظف سابق ، رئيس محكمة وقر وشيخ خط القاش ، اتحادي ، الهدندوة
(١٠) احمد الامير محمود	- ضابط سابق ، صاحب مشروع زراعي (طلمبات) امة ، سنار والكواهلة
(١١) احمد ادريس ابو الحسن	- ضابط سابق ، اتحادي ، مروي
(١٢) اكيل خميس رزق الله	- موظف ، اتحادي ، اويل غرب
(١٣) الفرد برجول	- موظف ، مستقل ، غرب بحر الغزال
(١٤) علي عبد الرحمن	- قاضي شرعي ، اتحادي ، الخرطوم بحري

(١٥) امين السيد - طبيب ، اتحادي ، دنقلا

(١٦) ارباب احمد شينا اسحق - شرتاي ، رئيس محكمة ، اتحادي ، زالنجي جنوب شرق

(١٧) بانقا محمد التوم - من اغنياء المزارعين في الجزيرة ، امة ، ود الحداد

(١٨) بانجامين لونق جور - زعيم الدينكا ، مستقل ، نهر الجور شمال

(١٩) بنجامين لوكي - ناظر مدرسة ، حزب الجنوب ، ياي

(٢٠) بولين الير - موظف (مامور) اتحادي ، بور

(٢١) بوث ديو - انظر رقم ٥٨ في الجدول ٣-٥ ، حزب الجنوب

(٢٢) دال داي - موظف ، مستقل ، شرق وسط النوير

(٢٣) ادوارد اودوك - موظف ، حزب الجنوب ، الشلك

(٢٤) ارياكوز - مدرس ، حزب الجنوب ، الزاندي شرق

(٢٥) الفاضل البشري - طبيب ، من اسرة المهدي ، امة ، دار حمر

(٢٦) الفاضل محمد عبد الكريم - صاحب مشاريع ، من اسرة المهدي ، امة المسيرية الحمر

(٢٧) فضل الله علي التوم - زعيم قبلي ، ابن ناظر الكبابيش ، اتحادي

(٢٨) فردنانو اديانق - مدرس ، الاحرار ، الاستوائية شرق

(٢٩) قسم السيد عبد الله النور - انظر رقم ٢٣ في الجدول ٣-٥ ، امة ، الحوش

(٣٠) حماد ابو سدر - مدرس ، شقيق مك جبال النوبة ، اتحادي ، الجبال الشرقية

(٣١) حماد محمد دفع الله - مدرس ، عمدة طقت ، وابن ناظر المسيرية الزرق ، امة

(٣٢) حماد توفيق - موظف ، اتحادي ، المسلمية

(٣٣) هاشم محمود سعد - تاجر بارز ، اتحادي ، بورتسودان

(٣٤) حسن عبد القادر الحاج احمد - تاجر وصحفي ، اتحادي ، الابيض

(٢٥) حسن عوض الله - موظف ، اتحادي ، امدرمان غرب

(٢٦) حسن جبريل سليمان - قاضي ، عمدة الجنينة ، مستقل ، دار مساليت

(٢٧) حسن محمد زكي - موظف ، اتحادي ، جنوب الفونج ..

(٢٨)حسن الطاهر زروق - مدرس ، الجبهة المعادية للاستعمار ، خريجين

(٢٩) ابراهيم المحلاوي - موظف بالسكة حديد ، اتحادي ، عطبرة

(٤٠) ابراهيم الحسن ابو المعالي - موظف ، اتحادي ، ريفي الخرطوم جنوب

(٤١) ابراهيم ادريس هباني - مساعد ناظر الحسانية ، امة ، الدويم شمال شرق

(٤٢) ابراهيم المفتي - محامي ، اتحادي ، خريجين

(٤٣) ابراهيم الطيب بدر - من اغنياء المزارعين بالجزيرة ، اتحادي ، الكاملين

(٤٤) ادريس الزيبق الجيلي - عمدة العباسية ، سليل مك تقلي ، اتحادي ، تقلي شمال

(٤٥) ابراهيم دفع الله ابن ناظر الحلاويين ، من اغنياء المزارعين ، امة الحلاويين

(٤٦) اسماعيل الازهري - موظف ، اتحادي امدرمان شمال

(٤٧) جون ماجوك - مدرس ، مستقل ، رمبيك

(٤٨) جون ملوال - موظف ، مستقل ، النوير الغربية

(٤٩) كمال الدين عبد الله الفاضل - حفيد المهدي ، امة ، الدويم

(٥٠) كاميوتشوكوما - مك هيبان ، مستقل ، النوير وسط

(٥١) خضر حمد - موظف ، اتحادي ، خريجين

(٥٢) كوزموس ريابو - مدرس ، حزب الجنوب ، غرب الزاندي

(٥٣) ليوا تومبي لاكو - موظف ، حزب الجنوب

(٥٤) مجذوب ابو علي موسى - صاحب مشاريع في طوكر ، اتحادي

(٥٥) مجذوب ابراهيم فرح - شقيق ناظر الجعليين ، تاجر اتحادي ، شندي

(٥٦) مجذوب الطيب صالح	ـ شرتاي ، امة ، كتم شرق
(٥٧) الملك رحمه الله محمود	ـ انظر ٤٩ في الجدول ٣-٥ ، امة ، دارفور وسط
(٥٨) المرضي محمد رحمة	ـ تاجر وصناعي ، اتحادي ، بربر
(٥٩) مشاور جمعة سهل	ـ موظفي ، تاجر ، ابن ناظر المجانين غرب ، اتحادي ، دار حامد غرب
(٦٠) مايكل سانتي	ـ موظف ، ابن زعيم الدنكا ، حزب الجنوب ، غرب النوير
(٦١) ميرغني حمزة	ـ موظف ، اتحادي ، امدرمان جنوب
(٦٢) ميرغني حسين زاكي الدين	ـ ناظر البديرية ، امة
(٦٣) محمد عبد الباقي المكاشفي	ـ تاجر ، امة ، المناقل
(٦٤) محمد احمد ابو سن	ـ انظر ١٩ في جدول ٣-٥ ، رفاعة
(٦٥) محمد احمد محجوب	ـ انظر ٧٤ في الجدول ٣-٥ ، مستقل ، خريجين
(٦٦) محمد جبارة العوض	ـ مدرس ، اتحادي كسلا
(٦٧) محمد حمد ابو سن	ـ ناظر الشكرية كسلا ، اتحادي
(٦٨) محمد هرون تيمة	ـ مدرس ، اتحادي ، الجوامعة غرب
(٦٩) محمد هرون كجور	ـ انظر ٢٥ في الجدول ٣-٥ ، اتحادي ، البشاريين والامرار
(٧٠) محمد محمود محمد	ـ موظف ، تاجر ، اتحادي ، ريفي كسلا
(٧١) محمد نجومي احمد	ـ تاجر كبير في منطقة نهر الجور ، مستقل
(٧٢) محمد نور الدين	ـ موظف بنك ، اتحادي ، حلفا
(٧٣) محمد الصديق طلحة	ـ زعيم البطاحين ، اتحادي ، ريفي الخرطوم شرق
(٧٤) محي الدين الحاج محمد	ـ اغنياء المزارعين ، اتحادي ، تقلي جنوب
(٧٥) مبارك زروق	ـ محامي ، اتحادي ، خريجين
(٧٦) مدثر البوشي	ـ قاضي شرعي ، اتحادي ، ودمدني

(٧٧) مصطفي حسن محمد - تاجر ، امة ، نيالا

(٧٨) نصر الله سارمين - موظف ، اتحادي ، الجبال الشمالية غرب

(٧٩) عمر حمزة محمد احمد - موظف ، اتحادي ريفي الخرطوم شمال

(٨٠) عثمان اسحق ادم - تاجر ، امة ، كتم وسط

(٨١) فيلمون ماجوك - مدرس ، الجنوب ، يرول

(٨٢) رحمة الله محمود - الادارة الاهلية في الفاشر ، امة

(٨٣) سانتنيو دينق - موظف ، مستقل ، لويل

(٨٤) الشاذلي الشيخ برير - شيخ الطريقة السمانية ، اتحادي ، الجوامعة شرق

(٨٥) الشريف السيد الفكي - نائب ناظر منطقة كوستي ، امة ، كوستي جنوب

(٨٦) الصديق عبد الرحمن المهدي - مدير دائرة المهدي ، امة ، كوستي شمال

(٨٧) سايمون ماكواك - مدرس اتحادي ، النوير الشرقية

(٨٨) سمبليكيو اناكسا - مدرس ، الجنوب ، توريت

(٨٩) طيفور محمد شريف - عمدة العالياب ، ريس محكمة ، اتحادي ، الدامر

(٩٠) التجاني ابراهيم - تاجر ، عمدة ، اتحادي ، دار حامد

(٩١) شيمون بيرو - موظف ، الجنوب ، مورو

(٩٢) الوسيلة الشيخ السماني - من اغنياء المزارعين ، اتحادي ، الدويم غرب

(٩٣) يعقوب حامد بابكر - تاجر كبير ، امة الفونج شمال

(٩٤) يعقوب كادوقلي - موظف ، اتحادي ، كادوقلي

(٩٥) يحيي الفضلي - موظف ، اتحادي ، الخرطوم جنوب

(٩٦) يوسف عبد الحميد ابراهيم - موظف ، اتحادي ، زالنجي

(٩٧) يوسف العجب - انظر ٢٦ في الجدول ٢-٥ ، مستقل ، نظارة الفونج

* مجلس الشيوخ (٥٠ مقعدا ، ٣٠ بالانتخاب و٢٠ بالتعيين)

(١) عباس العبيد الشهينابي ـ مدرس ، صاحب مشروع ، اتحادي ، الخرطوم
(٢) عبد الله ميرغني ـ موظف ، تاجر ، مستقل ، معين
(٣) عبد الماجد احمد حتيلة ـ موظف ، تاجر ، اتحادي ، مستقل ، معين
(٤) عبد الرحمن عبدون ـ موظف (وكيل مصلحة الري) ، امة ، معين
(٥) عبد السلام الخليفة ـ موظف (وكيل الداخلية) ، امة ، معين
(٦) احمد ابو القاسم ـ تاجر كبير ، في شمال دارفور ، امة
(٧) احمد الجيلي ـ موظف كمندان بوليس ، اتحادي ، معين
(٨) احمد محمد صالح ـ مدير مصلحة المعارف ، شاعر ، مستقل ، معين
(٩) احمد سيد حاج احمد ـ تاجر ، اتحادي ، النيل الازرق
(١٠) احمد يوسف علقم ـ انظر ٢٢ في الجدول ٣-٥ ، اتحادي ، النيل الازرق
(١١) علي محمد عبيد ـ تاجر بمنطقة شندي ، اتحادي ، المديرية الشمالية
(١٢) عوض الشيخ عبد الكريم ـ تاجر كبير ، اتحادي الشمالية
(١٣) بابو عثمان نمر ـ انظر ١ في الجدول ٣-٤ ، امة ، كردفان
(١٤) بشير عبد الرحيم حامد ـ موظف ، اتحادي ، النيل الازرق
(١٥) فضل بابكر ـ طبيب ، اتحادي ، معين
(١٦) قوردون ايوم ـ موظف ، حزب الجنوب ، اعالي النيل
(١٧) حسن عبد الجليل دفع الله ـ تاجر ، رئيس مجلس ريفي الحصاحيصا ، اتحادي النيل الازرق
(١٨) حسن محجوب محمد ـ تاجر ، اتحادي الشمالية
(١٩) حسن تاج الدين ـ مساعد قاضي ، ابن السلطان تاج الدين ، مستقل ، دارفور

(٢٠) ابراهيم يوسف بدري - موظف كبير ، الحزب الجمهوري الاشتراكي ، معين
(٢١) ابراهيم الفكي ابراهيم - تاجر كبير ، اتحادي ، كسلا
(٢٢) جيمس فاتلواك - مدرس ، اتحادي ، اعالي النيل
(٢٣) خلف الله خالد - ضابط ، اتحادي ، معين
(٢٤) خليفة محمد آدم - عمدة في منطقة الجوامعة ، اتحادي ، معين
(٢٥) ماثيو شامبي لينا - مدرس ، مستقل ، بحر الغزال
(٢٦) مكي شيبون - تاجر ، اتحادي ، كردفان
(٢٧) ميكا بول - موظف ، اتحادي ، بحر الغزال
(٢٨) محمد عبد الله العمرابي - مدرس ، اتحادي ، الخرطوم
(٢٩) محمد عبد الرحمن - انظر ٧ في الجدول ٣-٥ ، امة ، النيل الازرق
(٣٠) محمد احمد عوض - ضابط ، صاحب مشاريع ، اتحادي ، كسلا
(٣١) محمد علي ابو سن - تاجر كبير ، اتحادي ، دارفور
(٣٢) محمد بخيت علي حبة - مقاول كبير ، اتحادي ، كردفان
(٣٣) محمد الحاج خضر - تاجر كبير ، اتحادي معين
(٣٤) محمد ابراهيم فرج - انظر ١٥ في الجدول ٣-٥ ، اتحادي ، معين
(٣٥) محمد صالح سوار الدهب - من عائلة دينية ، قاضي شرعي ، اتحادي ، معين
(٣٦) محمد الزاكي احمد - موظف ، اتحادي ، دارفور
(٣٧) نيولو اوكش - موظف ، اتحادي ، اعالي النيل
(٣٨) عمر ابو أمنة - مقاول كبير ، ابن عمدة جبيت ، اتحادي ، كسلا
(٣٩) عثمان ابو العلا - تاجر كبير ، اتحادي ، معين
(٤٠) باولو لوقالي واني - موظف ، حزب الجنوب ، الاستوائية
(٤١) بيتر موروويل - زعيم الدينكا ، مستقل معين

(٤٢) ردنتو كوما - موظف ، اتحادي ، الاستوائية

(٤٣) الشاذلي الشيخ الريح - تاجر كبير في بارا ، اتحادي ، كردفان

(٤٤) سوسيو ايرو انظر ٥٦ في الجدول ٣-٥ ، مستقل ، معين

(٤٥) ستانسلاوس بياساما - انظر ٦٥ في الجدول ٢-٥ ، حزب الجنوب ، بحر الغزال

(٤٦) تادروس عبد المسيح - تاجر كبير ، رئيس الجماعة القبطية ، اتحادي ، معين

(٤٧) ويليام قرنق - موظف ، مستقل ، معين

(٤٨) يوسبا سوكبري - زعيم الباري ، حزب الجنوب ، معين

(٤٩) يوسف ادريس - انظر ٣١ في الجدول ٣-٥ ، امة

(٥٠) زيادة عثمان ارباب - محامي ، امة ، معين

المصدر : مرشد جمهورية السودان ١٩٥٨/٥٧ ، حكومة السودان

الجدول رقم ٣-٧

اعضاء البرلمان الاول من زعماء القبائل والطوائف الدينية والتجار وكبار موظفي الحكومة

	الدوائر الشمالية	الدوائرالجنوبية
* مجلس النواب		
- الاعضاء من الاصول الاجتماعية المذكورة	٦٥	٩
- الاعضاء من اصول اجتماعة اخري	١١	١٢
* مجلس الشيوخ :		
- الاعضاء من الاصول الاجتماعية المذكورة	٣٥	٥
- الاعضاء من اصول اجتماعية اخري	٤	٦

(٣) التركيب الاجتماعي : حجم ونوعية الفئات الاجتماعية الاقتصادية :

مع نهاية الحكم الثنائي وبداية عهد الاستقلال ، كان التركيب الاجتماعي في السودان يتكون من شبكة معقدة ومتداخلة من التكوينات الاجتماعية والاقتصادية - وسنركز ، هنا ، علي دراسة وتحليل التكوينات الاقتصادية في هذا التركيب الاجتماعي بهدف تحديد وضعية الفئات المختلفة في المجتمع وذلك حسب دورها المحدد في النشاط الاقتصادي العام في البلاد ، وبالتالي تأشير بعض المميزات الهامة لكل منها (علاقتها مع بقية الفئات الاقتصادية ، الامكانيات المتاحة لعناصرها لتحسين مواقعها الاقتصادية ، عمليات واتجاهات امتصاص الفائض الاقتصادي الخ ...)(٣١) وطبيعة هذه التكوينات الاجتماعية الاقتصادية هي التي تحدد ، دون شك ، اشكال النشاط السياسي وحركة الصراع في المجتمع ..

(أ) المزارعون :

هذه الفئة تشمل كل المنتجين الزراعيين الذين يقومون باستغلال الاراضي الزراعية بدون دفع اي مقابل لذلك ، سواء كانوا يملكون تلك الاراضي او لا يملكونها[٣٢] - ومثل هذه الزراعات نجدها في اراضي السلوكة ، اراضي الفيضانات وبعض اراضي السواقي علي ضفاف نهر النيل والنيلين الابيض والازرق ، وفي هضاب وتلال الجنوب ودارفور وكردفان ، وفي بعض مناطق جنوب كردفان وكسلا والنيل الازرق حيث تكفي الامطار هناك لممارسة الزراعة المستقرة .

في تعداد ١٩٥٦/٥٥ ، كان تقدير حجم السكان الذين يشتغلون بالزراعة ، كمصدر رئيسي لمعيشتهم ، في حدود الـ ٢,٣٧١.٧٠٠ - واذا ما خصمنا من هذا الرقم المزارعين المرتبطين بالاشكال الاخري للانتاج الزراعي (اي المزارعون المستأجرون في مشروع الجزيرة ومشاريع الطلمبات) ، فان حجم فئة المزارعين ، التي نناقش وضعها هنا ، سيكون في حدود الـ ٢,٢٥٥,٧٠٠ - وهذا الرقم يمثل حوالي الـ ٥٩,٤٪ من جملة العاملين في الزراعة حسب تعداد ١٩٥٦/٥٥ ..

هناك ، بالطبع ، تفاوتات هامة في المواقع الاقتصادية وسط هذه الفئة من المزارعين ويتمثل اهمها في التفاوتات الناتجة من الاختلاف في العلاقة بين عمل المزارع ونشاطه الزراعي - وهنا يمكن تقسيم عناصر هذه الفئة الي ثلاث فئات هي : الاغنياء ،

المتوسطون ، الفقراء ، وذلك علي اساس المعايير الاتية :-

* اغنياء المزارعين هم الذين يعتمدون علي العمل المأجور ،وليس علي عمل افراد الاسرة ـ ومعظمهم في المناطق النيلية في شمال السودان ..
* المزارعون المتوسطون هم الذين يعتمدون علي عملهم وعمل افراد الاسرة ، ولا يعملون خارج حيازتهم ..
* الفقراء هم الذين لايمكنهم الاعتماد علي زراعاتهم الخاصة فقط ـ لذلك يضطرون للعمل مع الاخرين مقابل اجر محدد(٢٤) (مع اغنياء المزارعين في المنطقة او في مشاريع الزراعة المروية البعيدة عن المنطقة) وذلك بهدف الحصول علي دخل اضافي يمكنهم من مقابلة احتياجات المعيشة ـ وهؤلاء يمثلون الجزء الاكبر من المزارعين في دارفور ، كردفان ، وبعض مناطق الجنوب(٢٥) ..

وبالطبع لايمكننا تحديد حجم كل من هذه الفئات الثلاث ـ ولكن المؤكد ان فئة الفقراء تمثل غالبية المزارعين ـ وكان لهذه الفئة الواسعة من فقراء المزارعين اهميتها الكبيرة في مجمل نشاط الاقتصاد السوداني خلال فترة الحكم الثنائي ، وذلك لانها كانت تشكل احتياطي العمل الرخيص في موسم حصاد القطن ، المحصول الرئيسي للتصدير والعمود الفقري لاقتصاد البلاد ـ فهؤلاء المزارعون ، المضطرون للعمل الموسمي في مشاريع القطن ، كانوا لا يطلبون اجورا عالية ، ولا يكلفون مناطق انتاج القطن سوي احتياجاتهم الضرورية ـ وذلك لان العمل الموسمي ، بطبيعته ، لا يتطلب الكثير من خدمات التعليم والصحة والسكن ..

في موسم ١٩٥٦ ، كان هناك حوالي الـ ٢٠٠,٠٠٠ من العمال الموسميين في مشروع الجزيرة ، بالاضافة الي رقم مماثل في مشاريع القطن الاخري ، ومعظم هؤلاء العمال (ربما ٧٥٪ منهم) كانوا من الرعاة والمزارعين التقليديين ، واغلبيتهم من مديريات غرب السودان ـ اما البقية فقد كانت من المهاجرين التشاديين والنيجيريين (بعضهم كان في طريقه الي الحج ، وعندما يصل السودان يتوقف بعض الوقت ثم يواصل رحلته)(٢٦) ـ وهذا ما يؤكد لنا ضخامة فئة المزارعين الفقراء ، ومساهمتها الكبيرة في انخفاض تكلفة انتاج القطن السوداني وبالتالي في تمكين مصانع لانكشير من المنافسة ..

ان تقسيم المزارعين الي اغنياء وفقراء يجب فهمه في اطار ظروف القطاع الزراعي التقليدي ـ فدخول اغنياء المزارعين كانت ، في معظمها ، لا تكفي لمراكمة الثروة واعادة استثمارها ، مثلا ، في شراء التراكترات او المعدات الزراعية الاخري ـ والواقع ، ان هؤلاء يميلون للاستثمار في مجالات التجارة ، وذلك لانها مضمونة الارباح ، ولا تحتاج

الي موارد كبيرة - والموارد التي يمكن الحصول عليها من النشاط التجاري هذا ، قد يعيدون استثمارها في الزراعة ، وقد يقومون بشراء المعدات الزراعية لمساعدتهم في مزارعهم وفي المزارع الاخري لقاء مقابل محدد ..

في الفصل الثالث من هذا الكتاب ، قمنا بمناقشة الوسائل التي تمكن بعض العناصر الاجتماعية من مراكمة الثروة عن طريق امتصاص جزء هام من الفائض الاقتصادي المحدود للمزارعين التقليديين .. وهو ماينطبق ، تماما ، علي مختلف المواقع الاقتصادية في مناطق الانتاج التقليدي - فالمزارعون هناك يقومون بدفع مساهمات محددة للقيادات الدينية والقبلية ، وذلك بالاضافة الي فروقات الاسعار في نظام الشيل وضريبة المياة للساقية او مشاريع الطلمبات وذلك علي حساب ما يحققون من فائض محدود - فسعر الفائدة في نظام الشيل يصل الي ٢٠٠٪ ، وضريبة المياه تستحوذ علي اكثر من ٦٠٪ من عائدات الانتاج - وفي مشاريع الجمعيات التعاونية كان التجار والوجهاء المحليون يملكون معظم الاسهم ، كما سبقت الاشارة - لكل ذلك ، كانت العلاقة بين التجار والمزارعين التقليديين في صالح المجموعة الاولي ، التي تضمن تدفق عائدات كبيرة لمصلحتها سواء كان ذلك من خلال ما تبيعه للمزارعين من سلع وخدمات او عن طريق ما تشتريه منهم من محاصيل ومنتجات ..

(ب) البدو والرعاة :

يقدر التعداد السكاني لسنة ١٩٥٦/٥٥ حجم سكان المناطق البدوية الريفية بحوالي الـ ١,٤٠٥,٩٥١ نسمة ، اي حوالي الـ ١٣,٧٪ من مجموع سكان البلاد وقتها[٣٧] - وهذا الرقم يقل كثيرا عن الحجم الفعلي لسكان تلك المناطق - وذلك لان التعداد تم في فترة استقرار السكان البدويين وانشغالهم بالنشاط الزراعي خارج مناطق ترحالهم التقليدية[٣٨] - ومع ذلك ، فتعداد ١٩٥٦/٥٥ ، نفسه ، يقدر عدد ملاك الثروة الحيوانية من السكان البدو والرعاة بحوالي الـ ٩٥,٧٧٤ والـ ١٧٠,٨١٥ علي التوالي[٤٠] - ومن هنا ، فان هذه الارقام تؤكد ان مجموع الرعاة (غالبيتهم من البدو)[٤١] واصحاب الثروة الحيوانية من السكان البدو يشكل حوالي الـ ٢١,٢٪ من مجموع القوي النشطة اقتصاديا في البلاد[٤٢] - واذا ما اضفنا الي هذه النسبة المجموعات التي تمارس الحياة البدوية كنشاط ثانوي ، بجانب نشاطها الاقتصادي الرئيسي ، فسيرتفع عدد الرعاة وملاك الثروة الحيوانية من السكان البدويين الي الـ ٩٥٥,٤١٤ والـ ١١٨,٦٨١ علي التوالي[٤٣] ..

ان الاهمية الاقتصادية لمجموعة السكان البدو توضحها لنا احصائيات الانتاج الحيواني في البلاد ، الذي وصل الي حوالي ٣٢,٣ مليون جنيه في عام ١٩٥٦/٥٥ ، اي حوالي الـ ١١,٤٪ من اجمالي الناتج المحلي[٤٤] - وكان قطاع الانتاج الحيواني في

عام ١٩٥٦ يشمل ٦,٩ مليونا من الماشية ، ٦,٩ مليونا من الضأن ، ٥,٧ مليونا من الاغنام ، ومليونين من الجمال(٤٥) - والجزء الرئيسي من هذا القطاع كان يتركز في المناطق البدوية الريفية ..

كانت المناطق التي تغلب عليها الحياة البدوية تشمل المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية في البطانة والبحر الاحمر ، الصحراء النوبية شرق نهر النيل في المديرية الشمالية ، مناطق الجزيرة في جنوب المشاريع المروية ، وسط وشمال كردفان ، صحراء بيوضة ، سهول دارفور ، والسهول الوسطي والجنوبية والشرقية في جنوب السودان ..

والتفاوتات الاقتصادية وسط السكان البدو كانت تعكس نفسها ، كما هو الحال وسط المزارعين التقليديين ، في الطرق المختلفة لاستغلال العمل - فالبعض كان يحتاج الي استخدام العمال كرعاة للاشراف علي ما يملك من قطعان الماشية والجمال وغيرها - والبعض الاخر كان يكتفي بعمل افراد الاسرة فقط - وكان هناك ، ايضا ، من يضطرون لبيع قوة عملهم لاجل توفير ضروريات المعيشة ، وذلك عن طريق العمل مع اصحاب القطعان الكبيرة في المنطقة (كرعاة) او العمل الموسمي في مشاريع انتاج القطن - وبشكل عام ، فان عددا كبيرا من السكان البدو كان يضطر للعمل الموسمي في المشاريع الزراعية ، وذلك بهدف جمع المال لدفع ضريبة القطعان(٤٦) ولشراء بعض السلع الضرورية (السكر ، الملابس الخ ...)

اما مراكمة الثروة ، فقد كانت ترتبط بالسلطة السياسية في المنطقة ، بشكل رئيسي - فالقيادات القبلية التي كانت تمتلك القدرة علي مراكمة الثروة ، وذلك عن طريق موارد نشاطات معينة تتم خارج اطار المنطقة البدوية (ايجارات جنائن الصمغ للمزارعين المستقرين ، الارتباط بمشاريع الزراعة المروية القائمة في منطقة النفوذ القبلي الخ ...) اما البدوي العادي ، فقد كانت قدراته محدودة في هذا المجال - وذلك لان محدودية مناطق الرعي ، وضرورة المحافظة عليها ، تفرض قيودا عملية علي التوسع في قطعان الثروة الحيوانية في كل منطقة(٤٧) - ولذلك فالبدوي الناجح كان يقوم في الغالب بشراء منزل في القرية او المدينة القريبة بهدف الاستقرار نهائيا ..

(ج) المزارعون / المستأجرون :

في عام ١٩٥٦ ، كان دور المزارعين / المستأجرين في الاقتصاد السوداني يرتبط ، بشكل مباشر ، بدور الزراعة المروية - وهنا لابد ان نذكر ان ٩٥٪ من اراضي الزراعة المروية كانت موزعة الي حواشات ، كما ان ٩٥٪ من المزارعين / المستأجرين كانوا يعملون في اراضي الزراعة المروية - وفي عام ١٩٥٥ كانت اراضي الزراعة المروية حوالي ٢,٠٣٩٤٧٢ فدانا - والجدول رقم ٣-٨ يوضح لنا مساحات الزراعة المروية في كل مديرية ، عدد المزارعين / المستأجرين ، بالاضافة الي مساحات مشاريع الري بالطلمبات ومشاريع الري الانسيابي ..

جدول رقم ٨/٣

عدد المزارعين المستأجرين في اراضي الزراعة المروية

المديرية	اسم المشروع وطريقة الري	عدد المشاريع ومشاريع الطلمبات فقط	المساحة بالفدان	عدد المزارعين المستأجرين
* النيل الازرق	الجزيرة (انسيابي)	١	١,٠٠٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠
	مشاريع طلمبات	٥٨١	٥٤٣,٣٤١	٢٣,٠٠٠
* الشمالية	مشاريع طلمبات	٤٣٠	١٤٨,٠١٥	٣٣,٠٠٠
* كسلا	القاش (انسيابي)	١	٦٨,٦٠٠	١٣,٧٠٠
	طوكر (انسيابي)	١	٤٠,٠٠٠	٨,٠٠٠
	مشاريع طلمبات	٤	٧٥٠	٤٠
* اعالي النيل	مشاريع طلمبات	٣٤	٣٩,٥٨٧	١,٠٠٠
* الخرطوم	مشاريع طلمبات	١١٧	٢٢,١٧٩	١,٧٠٠
الجملة		١,١٦٩	٢,٠٣٩,٤٧٢	١١٥,٤٤٠

المصدر : احصائيات حكومية ، واخري قام المؤلف باعدادها من عدة مصادر

هذا الجدول يوضح لنا ان عدد المزارعين المستأجرين كان حوالي الـ ١١٥٫٤٤٠ في عام ١٩٥٥ (اي ٣٪ من مجموع القوي العاملة في البلاد) ، وان اكثر من نصف هذا الرقم كان يعمل في داخل مديرية النيل الازرق (شمل ثلاثة ارباع مساحة اراضي الزراعة المروية) وان مشروع الجزيرة كان يشكل ما يقارب نصف المساحة المروية في عموم البلاد ، وان عدد المزارعين / المستأجرين في مشاريع الري الانسيابي كان يعادل اعدادهم في مشاريع الطلمبات ـ وربما كانت اهمية مديرية النيل الازرق في مجال الزراعة المروية والمزارعين / المستأجرين اكبر مما تعكسه الارقام الموضحة في الجدول ـ فالانتاج الزراعي في مشروع الجزيرة كان الاكثر ترابطا وكفاءة في التنظيم ، بالاضافة الي ارتفاع الانتاجية ـ ومشاريع الطلمبات في مديرة اعالي النيل كانت كلها في منطقة الرنك المجاورة لمديرية النيل الازرق من ناحية الغرب ـ وهي ، بالتالي ، تمثل امتدادا للمنطقة المروية هناك ـ وهناك بالطبع ، اسباب جغرافية ومناخية متعددة لتركز الزراعة المروية في المناطق النيلية في وسط شمال السودان ..

اذن ، كان دور الزراعة المروية ، والمزارعين / المستأجرين ، كبيرا وهاما في مجمل نشاط الاقتصاد السوداني ـ ومع ان احصائيات حكومة السودان لا تميز بين انتاج الزراعة المروية والزراعة المطرية ، فان ارقام انتاج وصادرات القطن ، وحدها تكشف لنا اهمية قطاع الزراعة المروية في الاقتصاد السوداني ـ وذلك لان القطن كان يمثل المحصول الرئيسي في المشاريع المروية[٤٨] .. وفي عام ١٩٥٥ كانت عائدات القطن تشكل حوالي ١٢٪ من اجمالي الناتج المحلي[٤٩] ، و ٦٣٪ من الصادرات[٥٠] ..

اما التفاوتات الاقتصادية وسط المزارعين / المستأجرين ، فقد كانت ترتبط باستخدام العمل . وعلي هذا الاساس يمكننا تقسيم المزارعين الي ثلاثة مجموعات عريضة ، هي :

(١) الذين يعتمدون ، بشكل رئيسي ، علي استخدام العمل المأجور في كافة العمليات الزراعية ـ وبالتالي يتحدد دورهم في الاشراف والادارة فقط[٥١] ـ ومثل هؤلاء يملكون ، في الغالب ، اكثر من ٣٠ فدان واكثر من حواشة واحدة[٥٢] ـ كما انهم يمارسون نشاطات اقتصادية اخري بجانب الحواشة مثل التجارة ، ايجار تراكتراتهم لبقية المزارعين ، تقديم القروض علي اساس نظام الشيل[٥٣] الخ .. والواقع ان اغنياء المزارعين يقومون باستثمار اموالهم في نشاطات اخري خارج اطار الحواشة ـ ولذلك سرعان ما يبرزون كتجار .. وفي منتصف الستينات كان اغنياء المزارعين يشكلون حوالي الـ ١.٧٪ من مجموع مزارعي مشروع الجزيرة [٥٤] ـ ومع عدم تـــوفر المعلومات ، فالمؤشرات تدل علي عدد كبير من الاغنياء وسط مزارعي المشاريع الاخري ولكن بدرجة

اقل من الجزيرة ـ فحجم الحواشات في مشاريع الطلمبات الاخري كان اقل من حواشات الجزيرة .. فقد كانت في النيل الازرق ٨,٧ فدانا(٥٥) ، وفي اعالي النيل ٧,٩ ، وفي الشمالية ٢,٢ وفي كسلا ٤,٤ ، وفي الخرطوم خمسة افدنة (٥٦) ـ

(٢) المزارعون الذين يعتمدون ، بشكل رئيسي ، علي عملهم وعمل افراد الاسرة في كافة العمليات الزراعية وفي بعض الاحيان قد يضطرون لاستخدام العمل المأجور ، خاصة في موسم الحصاد والحواشات التي يديرها هؤلاء تتراوح في مساحتها بين ١١ الي ٣٠ فدانا ـ وبعض المزارعين في هذه المجموعة قد يمارس نشاطات اقتصادية اخري بجانب الحواشة ـ وفي الستينات كانت هذه الفئة تشكل ٤١٪ من مجموع مزارعي الجزيرة(٥٧)

(٣) المزارعون الذين يعتمدون ، بشكل تام ، علي عملهم وعمل افراد الاسرة في كافة العمليات الزراعية ـ وقد يضطرون الي استخدام عامل او عاملين في بعض الاحيان ـ ومساحة حواشات هذه الفئة لا تتجاوز العشرة افدنة ـ والمزارعون الاكثر فقرا قد يضطرون في بعض الاحيان الي بيع قوة عملهم لاغنياء المزارعين في المنطقة او

عن طريق العمل المؤقت في المدن ـ وفي الستينات كانت هذه الفئة تشكل ٥٧,٣٪ من مجموع مزارعي الجزيرة ـ وفي المشاريع الاخرى ربما ترتفع النسبة الي اكثر من ذلك.

يحتل المزارعون / المستأجرون مكانة كبيرة في التركيب الاقتصادي الاجتماعي في السودان ، ولكنها تنطوي علي تناقض بارز ـ فالمزارع المستأجر يتمتع بمستوى معيشة مرتفع،خاصة في مشروع الجزيرة بالمقارنة مع معظم المزارعين الاخرين ولكنه يفتقد الحرية التي يتمتع بها المزارع في تحديد مجالات النشاط الانتاجي(٥٨) بما في ذلك اختيار المحاصيل المناسبة وكميات الانتاج المطلوبة فالمزارع المستأجر عليه العمل وفق اطار محدد من اللوائح والتوجيهات التي تحدد له ماذا ومتي يزرع ، ومتي وكيف يحصد ، كما انه يخضع لاشراف مستمر من قبل ادارة المشروع ـ واذا ما فشل في القيام بواجباته فمن الممكن طرده من الحواشة ـ ومن هنا ، فان وضع المزارع المستأجر يشبه ، في جوانب عديدة ، وضع العامل الصناعي الذي يقوم بعمله وفق توجيهات واجراءات تحددها ادارة المصنع(٥٩) ـ ولذلك لم يكن مستغربا ان يقوم المزارعون المستأجرون بتنظيم انفسهم ، سياسيا واجتماعيا ، بطريقة تختلف كلية عن تنظيمات المزارعين التقليديين ـ فقد قاموا بتنظيم انفسهم في تنظيمات واتحادات نقابية تهدد بالاضراب عن العمل عندما ترفض الادارة الاستجابة لمطالبهم ـ والواقع ان نصيب المزارعين في عائدات الانتاج ظل يتاثر ، علي الدوام ، بالضغوط التي تمارسها

اتحاداتهم علي ادارة المشروع ، وهذا ما تعكسه لنا التعديلات العديدة في طريقة توزيع عائدات الانتاج لمصلحة المزارعين طوال سنوات فترة مابعد الاستقلال(٦٠) - ويبدو ان المزارعين المستأجرين يشعرون بوضعهم الحرج،هذا حيث تستولي الحكومة (او ادارة المشروع) والعمال الزراعيون علي غالبية عائدات الانتاج ، ولايبقى لهم سوي القليل - ففي عام ١٩٥١ (حيث ارتفعت اسعار القطن الي اعلي مستوياتها) كانت عائدات الحواشة (٢٠ فدانا) تصل الي ٢,٠٦٥ جنيها وتم توزيعها علي النحو الاتي : الحكومة(٦١) (١,٢١١جنيها) ، المزارع (٧٥١) ، العمال الزراعيون (١٠٣) (٦٢) - والواقع ان متوسط عائدات الحواشة طوال فترة الاربعينات والخمسينات كان في حدود ٥٠٠-٦٠٠ جنيها فقط ..

(د) العمال الريفيون :

العمالة الريفية السودانية كانت تشتغل في العمل الموسمي بمشاريع الزراعة المروية والالية - وفي عام ١٩٥٦ كان حجمها حوالي الـ ٣,٠٠٠ -ونصف هذا العدد كان يعمل في مشروع الجزيرة وحده ، خاصة في موسم الحصاد(٦٣) - ومايقارب الـ ٢٠-٣٠٪ كان يأتي من خارج السودان (من تشاد ونيجيريا بشكل رئيسي) ولا يشكل جزءا ثابتا من السكان - ومعظم العمال الموسميين كانوا من البدو والمزارعين التقليديين الذين يوزعون اوقاتهم بين العمل في زراعاتهم ونشاطاتهم الخاصة الاخري والعمل الموسمي في المشاريع الزراعية المروية والآلية ..

والواقع ان الفوائد التي كانت تتحصل عليها العمالة الريفية من العمل الموسمي في المشاريع لم تكن كبيرة - ومن هنا ، فان حجمها الكبير هذا لايمكن ارجاعه للفوائد المالية ، وانما فقط الي حاجة افرادها لسداد الضرائب للسلطات الحكومية - فالحياة التقليدية للعمال الريفيين كانت تقوم ، بشكل رئيسي ، علي اقتصاديات الاكتفاء الذاتي من الضروريات المعيشية - والعامل الزراعي في مشروع الجزيرة كان يتقاضى اجرا يصل الي ثلاثين قرشا في اليوم ، عشرون قرشا تدفع نقدا والباقي في شكل سلع تموينية مثل الذرة ، السمك المجفف ، والسكن البسيط - وفي موسم لقيط القطن (حوالي العشرة اسابيع) ، كان يمكنه الحصول علي ١٨ جنيها سودانيا - واذا ماخصمنا نفقاته الخاصة اثناء تواجده بالمشروع ، وتكلفة تذكرة العودة الي موطنه ، فان مايتبقي له كان لا يتعدي الـ ٨ جنيهات - وفي المشاريع الاخري ربما كانت هذه العائدات اقل من ذلك بكثير ..

كانت العمالة الموسمية تساهم بالجزء الرئيسي من العمل المطلوب لزراعة ولقيط القطن ، ومع ذلك ، فقد كانت تتقاضي اجورا متدنية ـ ففي دراسة شملت اكثر من ١٣ قرية من قري الجزيرة ، توصل يوسف عبد المجيد الي أن العمال الزراعيين يقومون بالعمل لمدة ٣٠٨٣ ساعة عمل ، في المتوسط ، من مجمل الـ ٣٧٩٦ ساعة عمل المطلوبة لزراعة ولقيط القطن في الحواشة (١٠ فدان) ، بينما لا تتعدى مساهمة المزارع / المستأجر الـ ٧١٣ ساعة عمل (٦٤) ـ ومع ذلك يتحصل الاخير علي النصيب الاكبر في عائدات الانتاج ..

وبجانب العمال الموسميين هناك الزراعيون الدائمون الذين قدر حجمهم في ١٩٥٦ بحوالي ٤٩,٢٨٢(٦٥) ـ وهذه القوي تستخدم ، ايضا ، في المشاريع الزراعية المروية والالية ..

(هـ) العمال الحضريون :

هذه الفئة تشمل العمال اليدويين في المدن في قطاعات الصناعة والخدمات علي السواء ـ بالاضافة الي الحرفيين الذين يعملون لمصلحتهم الخاصة ـ وفي عام ١٩٥٦ كان تعداد السكان الحضريين في السودان حوالي الـ ٨٥٣,٨٧٣ نسمة من جملة السكان البالغ تعدادهم حوالي الـ ١٠,٢٦٣,٠٠٠ ـ والجدول رقم ٣-٩ يوضح لنا حجم هذه الفئة من العمال ..

في عام ١٩٥٦/٥٥ كان عدد عمال الصناعات التحويلية لا يتجاوز الـ ٩,٥٠٠ عاملا(٦٧) ، اي حوالي ٣,٢٪ من مجموع العمال الحضريين ـ ومن هنا ، فان الجزء الرئيسي من هذه الفئة كان يعمل في قطاع الخدمات والصناعات الحرفية الصغيرة الحجم ـ فمثلا ، كان عدد عمال المنازل يعادل اربعة اضعاف عمال الصناعة ـ وهذه الوضعية كان لها دورها في الكثير من المشاكل والصعوبات التي اعترضت الحركة النقابية العمالية ، والناتجة ، اساسا ، من تشتت العمال في العديد من المحلات والورش الصغيرة مع عدد محدود من المؤسسات الكبيرة ..

كانت هناك بعض التفاوتات الاقتصادية وسط العمال الحضريين فالعمال المنظمون في نقابات قوية ، مثل عمال السكة حديد ، كانوا في وضع افضل ـ ومع ذلك كان مرتب العامل الماهر عام ١٩٥٦ لا يتجاوز الـ ١٥ جنيها في الشهر ، وكانت الاجور ، في عمومها ، لا تكفي لتوفير ضروريات الحياة البسيطة ..

جدول رقم ٣/٩
عدد العمال الحضريين في السودان ٥٥/١٩٥٦

* الحرفيون والميكانيكيون :	
- الصناعات المعدنية (حرفيون)	١٣,٥٦٨
- الصناعات المعدنية (ميكانيكيون)	١,٠٤٨
- الاعمال الخشبية	١٣,١٧٧
- اعمال البناء	١٣,٣١٩
- النسيج	٢٤,٠٩٨
- الصناعات الخفيفة	٣٧,٥٦٠
- صناعات حرفية اخري	٦,٨٢١
- الجملة	١٠٩,٥٨٦
* الخدمات الشخصية :	
- الباعون	٢٦,٢٦٢
- عمال المنازل	٣٩,١٦٨
- الخفراء ، المراسلات الخ	٣٢,٨٩٦
- عمال الصحة	٤,٢٧٣
- الخدم (غير عمال المنازل)	٥,٣٥٢
- اخري	٢٣١
- الجملة	١٠٨,١٨٢
* عمال الماكينات :	
- في المواصلات	٢٧,٣٧٨
- الماكينات الثابتة	٤,١٩٨
- اخري	٢,٠٧٢
- الجملة	٣٣,٦٤٨
* خدمات الدفاع :	
- الجنود	٦,٢٧٠
- الشرطة والسجون	٧,٥٠٩
- الجملة	١٣,٧٧٩

* العمال العموميون :

- البناء والتشييد	٥,٣٨٥
- الطرق	٤,١٩٢
- اخري	٧١,٤٨١
- الجملة	٨١,٠٥٨
* اجمالي العمال الحضريين	٣٤٦,٢٥٣

المصدر : الاحصاء السكاني ١٩٥٦/٥٥ ..

(و) اصحاب المرتبات :

تشمل هذه الفئة كل الذين يعملون علي اساس مرتب شهري ، وهناك ، بالطبع ، عدة عوامل مشتركة ، هي التي تحدد الوضع الاجتماعي والاقتصادي الخاص باصحاب المرتبات - فجميعهم تلقى مستوي معينا من التعليم و / او التدريب ، وجميعهم كان يسكن في مناطق حضرية (وذلك رغم ان العمل قد يكون في مناطق ريفية) ، بالاضافة الي انهم جميعا كانوا يتمتعون بموقع افضل من موقع العمال اليدويين ، وذلك من ناحية الوضع الاجتماعي والمرتب علي السواء - وهناك ، ايضا ، تفاوتات اقتصادية وسط هذه الفئة.والجدول ٣/١٠ يوضح لنا حجمها في عام ١٩٥٦، بالاضافة الي تقسيمها الي ثلاث مجموعات حسب مستوي المعيشة ..

فمجموعة كبار الموظفين والمهنيين كانت ، في عام ١٩٥٦/٥٥ ، تتقاضي مرتبات كبيرة بالمقارنة مع مستوي تكاليف المعيشة ، اي اكثر من ١٠٠٠ جنيه في العام - حتي اذا اعتقدنا ان المرتبات لم تكن كافية ، فقد كانت هذه المجموعة تضمن ارتفاع مستواها المعيشي ، وذلك عن طريق الترقي في السلم الاداري او عن طريق استغلال معرفتها (وربما مواقعها المؤثرة) للحصول علي فوائد اضافية اخري غير المرتب - ودور هذه المجموعة في المجتمع والنشاط الاقتصادي العام ، خاصة بعد البدء في تنفيذ اتفاقية الحكم الذاتي لسنة ١٩٥٣ ، كان هاما ومؤثرا - وهذا مافتح لها الطريق للحصول علي السكن في المنازل الحكومية باسعار منخفضة ، وعلي قروض ميسرة لبناء المنازل الخاصة (٦٨) ..

وفي الجانب الاخر ، كان شبه المهنيين والموظفون المتوسطون يتقاضون مرتبات عالية نسبيا ، ويتمتعون بوضع اجتماعي مميز بالمقارنة مع العمال الحضريين -

فالمرتبات كانت تتراوح بين ٣٠٠-١٠٠٠ جنيها في العام ـ وبعض افراد هذه المجموعة ، خاصة وسط صغار الاداريين في الحكومات المحلية ، كان يجد فرصة الترقي للوظائف العليا ، ولكن الغالبية لا تتوقع تحسنا كبيرا في وضعها ..

اما المجموعة الاخيرة ، صغار الموظفين والعاملين ، فقد كانت دخولها (٣٠٠-٤٠٠في العام) اكبر من دخول العمال الحرفيين ـ وكانت تتمتع بوضع اجتماعي افضل ـ ولكنها لا تتوقع تحسنا ملموسا في شروط حياتها ، وذلك بسبب ضعف مستوى تعليمها وخبراتها العملية ..

الجدول ١٠/٣

اصحاب المرتبات حسب نوع الوظيفة ١٩٥٦/٥٥

* كبار الموظفين والمهنيين :	
ـ محاسبون ، احصائيون الخ	١٩٧
ـ معلمو الجامعة والمدارس الثانوية	٧٩٣
ـ وزراء ، كبار موظفي الخدمة المدنية والحكم المحلي	١٠٤٤
ـ الوظائف الدينية العليا	١٦٢
ـ اطباء ، صيادلة الخ	٢٧٦
ـ مهندسون ، معماريون ، مساحون	٥٦٣
ـ اعضاء مجلس النواب والشيوخ	١٤٧
ـ رؤساء تحرير الصحف والمجلات	٢٧
ـ قضاة ، محامون الخ	٢٧٢
ـ ضباط الجيش فوق رتبة نقيب	٥٢
ـ كبار ضباط الشرطة والسجون	٢٩
ـ مديرو المؤسسات التجارية والصناعية الكبيرة	٣٢٩
ـ اخري	٢٩٠
ـ الجملة	٤١٤٥
* شبه المهنيون والموظفون المتوسطون :	
ـ المحاسبون ، الصرافون	٣٨٠٣
ـ معلمو المدارس الوسطي والاولية	٦٣٩٧
ـ صغار الاداريين في الخدمة المدنية والحكم المحلي	٧١٦

- المساعدون الطبيون	٤٢٧٥
- الرسامون ، المهندسون (بدون درجة)	٩٠٩
- كبار الكتبة في الخدمة المدنية والحكم المحلي	٢٧٥٥
- كبار الكتبة في التجارة والصناعة الخ	١٠٠٠
- ضباط الجيش حتي رتبة نقيب	٣٦٠
- ضباط الشرطة والسجون	١٨٥
- اخري	٩٣٩
الجملة	٢١٤٣٩
* صغار الموظفين والعاملين	
- الوظائف الدينية الدنيا	١٠٣٩
- صغار المساعدين الطبيين	٣٥٥٥
- مدرسو المدارس الصغري	٥٠٣٤
- صغار الكتبة في الخدمة المدنية والحكم المحلي	١٠٤٢٦
- صغار الكتبة في التجارة والصناعة	٤٧١٢
- ملاحظو اعمال (فورمان)	٢١٠
- صف ضباط الجيش	٦٨٤
- صف ضباط الشرطة والسجون	١٦١٩
- الجملة	٢٧٢٧٠
- اجمالي عدد اصحاب المرتبات	٥٢٨٥٤

المصدر : الاحصاء السكاني الاول ٥٥ / ١٩٥٦

(ز) التجار :

تشمل كلمة (تجار) هنا قطاعا واسعا من المولين واصحاب المنشآت التجارية الكبيرة والصغيرة ، بالاضافة الي اصحاب الصناعات الخفيفة والمشاريع الزراعية (في مشاريع الطلمبات او الزراعة الآلية) - فقد كان المستثمرون ، في العادة،لايحصرون انفسهم في مجال واحد فقط ، وانما كانوا يعملون في مختلف المجالات التجارية والصناعية والزراعية - ولذلك كانوا يتنقلون في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي ، وذلك حسب توفر فرص الاستثمار المجزي في تلك الفترة (٦٩) - والواقع ، ان ظروف

الاقتصاد السوداني في ١٩٥٦/٥٥ لم تكن تسمح بوجود خطوط تمييز واضحة بين النشاطات الزراعية والصناعية والتجارية ـ فصاحب المصنع الصغير كان يعمل ، في بعض الاحيان ، في مجال توزيع منتجات مصنعه ، وصاحب المشروع الزراعي كان يدخل مجال النشاط التجاري عن طريق المحاصيل التي ينتجها مشروعه ، وهكذا ..

الجدول رقم ١١/٣ يوضح لنا عدد التجار حسب طبيعة وحجم نشاطهم الاقتصادي والارقام التي يعكسها الجدول هي ارقام تقريبية ، لان التعداد السكاني لسنة ١٩٥٦/٥٥ كان يعتمد علي تقديرات التجار انفسهم لحجم نشاطهم التجاري ـ ومع كل ذلك ، يبدو ان الصورة العامة،كما يعكسها الجدول ، هي الاقرب للواقع الفعلي ـ فالنشاطات المحدودة والصغيرة كانت هي الغالبة وسط التجار السودانيين،وذلك بجانب عدد قليل من النشاطات الكبيرة ..

وفي داخل هذه الفئة ، كانت هناك تفاوتات اقتصادية واسعة ـ فهناك مجموعة كبار التجار التي كانت تمثل احد الفئات المستفيدة من فترة الحكم الثنائي ـ وهناك ، ايضا ، مجموعة صغار التجار المحدودة الدخول ـ ومع ذلك ، كان وضعها الاجتماعي والاقتصادي افضل من وضع مجموعات العمال الحضريين ـ وذلك لان التجار ، عموما كان يمكنهم تطوير وتحسين شروط حياتهم عن طريق توسيع نشاطهم التجاري ..

جدول رقم ١١/٣

مجموعات التجار في عام ١٩٥٦/٥٥

	العدد
* كبار التجار :	
ـ اصحاب المنشآت التجارية الكبيرة	
ـ المحلات الكبيرة	٥١
ـ اساطيل عربات التاكسي	٧٦
ـ مراكز الخدمات (السينما ، البصات الخ ..)	٢٥١
ـ المجموع	٣٧٨
ـ اصحاب المشاريع المروية والالية	١٣٧
ـ اصحاب المنشآت الصناعية	٧٨٥

- اصحاب اللواري ٤٥٩

- المجموع ١٧٥٩

* صغار التجار

- اصحاب المحلات الصغيرة ٦٠٤٧

- اصحاب الدكاكين والبقالات ٥٤٥٨٠

- اصحاب المطاعم والقهاوي ٣٢٨٦

- اصحاب الورش ١١٥٩

- المجموع ٦٥٠٧٢

- مجموع التجار ٦٦٨٣٢

المصدر : التعداد السكاني الاول ١٩٥٦/٥٥

(ح) التركيب الطبقي للمجتمع السوداني :

سنحاول ، هنا ، مناقشة ودراسة التركيب الطبقي للمجتمع السوداني عشية اعلان الاستقلال ، وذلك بالاستناد على مناقشتنا السابقة لاوضاع الفئات الاقتصادية المختلفة - وذلك لا يعني ، بالطبع ، ان الوعي الطبقي ، بمعناه الماركسي ، كان موجودا في تلك الفترة - المهم حتي مع غياب الوعي الطبقي هذا ، فان وجـود الطبقات ذاتها يمثل ، من وجهة نظرنا ، عنصرا هاما في شرح خلفيات واتجاهات النشاط السياسي والاجتماعي الذي كانت تشهده البلاد في فترة الحكم الثنائي ..

ان التركيب الطبقي للمجتمع السوداني خلال فترة الحكم الثنائي لكم يكن متبلورا بالشكل الذي حدث في المجتمعات الراسمالية الصناعية - فالسودان ، في تلك الفترة (وحتي الان) ، كان يمثل جزءا لا يتجزأ من النظام الرأسمالي العالمي - وكانت اشكال الانتاج السابقة للرأسمالية ، وقتها ، تلعب دورا هاما في اقتصاديات البلاد - فعمليات التراكم الرأسمالي التي كانت تقوم بها القيادات القبلية والدينية ، واعتماد المشاريع الزراعية علي العمل المأجور[٧٠] في بعض عملياتها الزراعية ، والثقل والوزن الكبير الذي كان يحتله قطاع الانتاج التقليدي في مختلف مناطق البلاد ، والدور الهام الذي

كانت تلعبه القيادات القبلية في توزيع اراضي الرعي والزراعة التقليدية الخ .. كل ذلك وغيره ، يعكس الدور الكبير الذي كانت تلعبه اشكال الانتاج السابقة للرأسمالية في اقتصاديات البلاد ـ ولذلك ، فان اي محاولة لدراسة التركيب الطبقي في مثل هذه الاوضاع ستصطدم ، دون شك ، بتداخل وتشابك اشكال الانتاج الرأسمالية مع اشكال الانتاج التقليدية السابقة للرأسمالية ـ صحيح انه من الممكن متابعة نشوء وتطور الطبقات الاجتماعية المرتبطة باشكال الانتاج الرأسمالي ، ولكن واقع تكوينها وتركيبها الداخلي يفرض علينا التعامل معها كطبقات في طور التكوين او في مرحلة الانتقال ـ ومن هنا يمكننا القول ان المجتمع السوداني ، في نهاية فترة الحكم الثنائي ، كان يتكون من ثلاث مجموعات طبقية عريضة ، هي :

* الطبقة البرجوازية النامية :

كان كبار التجار يشكلون قلب هذه الطبقة، وذلك بحكم سيطرتهم علي مجالات هامة في النشاط الاقتصادي ـ صحيح ان ادارة الحكم الثنائي (بالتعاون مع المؤسسات التجارية الاجنبية) كانت تحتل المواقع الرئيسية في نشاطات الاقتصاد السوداني ، ولكن ، مع ذلك ، كان للتجار السودانيين دورهم الهام والمؤثر. وذلك من خلال نشاطهم. في مشاريع الطلمبات والزراعة الالية ، وهيمنتهم علي التجارة الداخلية وبعض مجالات تجارة الصادر والوارد ، بالاضافة الي استثماراتهم المتزايدة في مجال الصناعات الخفيفة ..

وبجانب فئة كبار التجار هناك ، ايضا ، فئة كبار الموظفين والمهنيين المتحالفين معها ـ وتداخل وتشابك مصالح هاتين الفئتين كان واضحا في تعاونهما الواسع في مجالات تنظيم واعادة تنظيم الاقتصاد السوداني ، حيث قامت فئة كبار الموظفين والمهنيين ، خاصة بعد الحكم الذاتي ، بتنظيم الاطار الاقتصادي والاجتماعي العام الذي ادي الي تدعيم مواقع كبار التجار وتنمية امكانياتهم ـ وكان هذا التداخل والتشابك واضحا ، ايضا ، في توجه هذه الفئة للدخول في مجالات النشاط التجاري سواء كان ذلك اثناء وجودهم في الخدمة المدنية اوبعد المعاش ..

كانت الصناعة ، في تلك الفترة تمثل قطاعا ضعيفا ، وتسيطر عليه الشركات الاجنبية (٧١) ـ ولذلك لا يمكننا وصف كبار التجار وكبار الموظفين والمهنيين ، وقتها ، كرأسماليين يملكون وسائل الانتاج الصناعي ، بل كطبقة برجوازية في طور التكوين ـ وذلك لانهم كانوا يسيرون في هذا الطريق بشكل متوازن مع تطور الاقتصاد السوداني.

* الطبقة الوسطى :

ان طبيعة هذه الطبقة تتضح من اسمها فهي تشمل الفئات التي لا ترتبط باي من

التكوينات الطبقية المحددة .. وافراد هذه الفئات كانوا يقومون بدور اقتصادي يمكنهم من تحاشي مصير الفقر المحتوم الذي كان يعيشه ملايين الفقراء في المدن والارياف ، وذلك من خلال امتلاكهم لقدر معقول من التدريب في خدمة الحكومة والقطاع الخاص ، او من خلال امتلاكهم لمداخل هامة تمكنهم من ممارسة نشاط اقتصادي يضمن لهم مستوي معيشيا فوق مستوي الكفاف ـ وبعض هؤلاء قد ينجح في تحسين شروط حياته ـ ولكن مثل هذا النجاح تحكمه ، بشكل عام ، شروط كثيرة ، اهمها امتلاك الامكانيات الضرورية للتحول الي نشاطات اقتصادية اخري (٧٢) ..

وهذه الطبقة تتكون من شبه المهنيين ، والموظفين المتوسطين ، صغار الموظفين والعاملين ، مجموعات صغار التجار ، المزارعين والمزارعين المستأجرين والرعاة الذين يعتمدون بشكل رئيسي علي العمل المأجور ـ ومن هنا ، نلاحظ ان اوضاع هذه الطبقة تشبه ، في الكثير من جوانبها ، اوضاع الطبقة البرجوازية الصغيرة في البلدان الراسمالية الصناعية ـ ففئة صغار التجار تشكل البرجوازية الصغيرة التقليدية ، واصحاب المرتبات يشكلون البرجوازية الصغيرة الجديدة ـ اما اغنياء المزارعين / المستأجرين والمزارعين والرعاة ، ففي استطاعتهم تطوير مواقعهم الاقتصادية عن طريق الدخول في مجال النشاط التجاري ـ وبالتالي ينفتح الطريق امامهم ليصبحوا جزءا من البرجوازية الصغيرة التقليدية ـ علي اي حال ، فان النظر الي هذه الفئات الوسطى في السودان كبرجوازية صغيرة لا يتناسب مع فئات تتميز بمثل هذا التعدد والتنوع الواسع ..

* فقراء المدن والارياف :

تشمل هذه الطبقة غالبية سكان السودان الذين يعيشون في مستوي الكفاف ـ فدخول المزارعين في الارياف وعمال المدن كانت تكفي لتوفير ضروريات المعيشة فقط ـ وبدون توليد دخول اضافية ، فان غالبية المزارعين سوف لن تتمكن من الحصول علي المعدات الزراعية الحديثة ، وبالتالي تطوير اساليب عملهم وزيادة انتاجهم ـ وفي الوقت نفسه ، كان العمال في وضع لايمكنهم من تغيير اوضاعهم ، وذلك بسبب حرمانهم من فرص التدريب المهني ، وعدم قدرتهم علي توفير المال اللازم لدخول نشاطات اقتصادية اخري ـ ومع توفر مجموعات كبيرة من العمالة في سوق العمـل (٧٣) ، فان اجور العمال اليدويين ستظل متدنية الي فترة طويلة قادمة ..

إن الفئات التي تشملها هذه الطبقة الواسعة تشمل العمال الحضريين ، مجموعات البدو والمزارعين المتوسطين والفقراء ، العمال الريفيين ، المزارعين الذين يعتمدون علي عملهم وعمل افراد اسرهم (٧٤) ..

وفي فترة مابعد الاستقلال ، نلاحظ ان الانقسامات داخل هذه المجموعات الطبقية الثلاث كانت تمثل احد العلامات البارزة في التطور الاجتماعي والاقتصادي في البلاد ـ ويبدو انه لا سبيل لفهم العوامل الرئيسية المؤثرة في السياسة السودانية سوي التركيز علي واقع التركيب الطبقي في المجتمع وعلي انقساماته القائمة والمتوقعة في نفس الوقت ..

الطرق الصوفية في السودان

نسبة للدور الكبير الذي ظلت ، ولاتزال ، تلعبه القيادات الدينية في السياسة السودانية ، فمن المفيد ان نقوم ، هنا ، بتقديم خلفية تاريخية عن الطرق الصوفية التي تسيطر ، مع حركة الانصار ، علي الحياة الدينية في عموم شمال السودان ..

لقد نشأت الطرق الصوفية ، بشكل عام كرد فعل علي الطبيعة الثقافية الصارمة للاتجاهات السنية التقليدية ـ فالعلماء التقليديون ظلوا يركزون علي المفاهيم والجوانب التشريعية المتعلقة بتنظيم الحياة الاجتماعية ، مع تجاهل شبه كامل للجوانب الخاصة بتنمية الحياة الروحية للفرد المسلم ـ ولذلك لم يكن في مقدور هذه الاتجاهات ، بطبيعتها الثقافية المعقدة ، الوصول الي قلوب الملايين من البسطاء الذين يحتاجون الي وسائل مبسطة ومجسمة تمكنهم من ممارسة حياتهم الدينية ـ ومن هنا كان نشوء الطرق الصوفية يمثل ضرورة لملء الفراغ ولتلبية حاجة انسانية عميقة في النفس البشرية .. اي تمكين الافراد العاديين من القيام بواجباتهم وعباداتهم الدينية بطريقة واضحة وبسيطة ـ ولكنها لم تجد القبول في اوساط العلماء التقليديين ..

وهذا ما ادي الي انتشار الطرق الصوفية وسط مجموعات المسلمين العاديين ـ وبمرور الزمن اصبح لكل طريقة اتباعها ونظامها الداخلي المحدد الذي قد يأخذ ، في بعض الاحيان ، شكل المؤسسة الرهبانية ـ ولذلك ظلت الطرق الصوفية باقية ومستمرة تحت قيادات عديدة من سلالة المؤسسين الذين ظلوا يرثون بركة وصلاح آبائهم ـ وسلسلة الخلفاء،التي تربط مؤسس الطريقة بالخليفة الحالي تكشف لنا الاعتقاد الراسخ وسط الاتباع والمريدين ، بانتقال البركة والصلاح للابناء والاحفاد داخل اسرة الشيخ الكبير ..

والطرق الصوفية لم تكن تمثل طوائف دينية متناقضة مع المؤسسة السنية التقليدية بل كانت تتفق معها في القضايا الدينية الرئيسية ـ ولكنها تختلف معها في تركيزها علي امكانية الوصول المباشر الي الحق عز وجل ، وفي الطقوس الدينية التي تمارسها. ومن خلال المشاركة الجماعية في اداء هذه الطقوس وقراءات الراتب الذي قام باعداده مؤسس الطريقة وحلقات الذكر الجماعية ، استطاعت هذه الطرق ضمان تماسكها

واستقلال شخصيتها ـ وفي البداية كان الاتباع والمريدون يتكونون من مجموعات الدراويش الذين وهبوا حياتهم لخدمة الطريقة ـ ومع مرور الزمن اصبح من الممكن قبول اعداد كبيرة من الافراد العاديين الذين اصبحوا ، فيما بعد يشكلون الجزء الرئيسي من الانصار والاتباع ..

ظهرت الطرق الصوفية في السودان في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلادي ـ وكانت الطريقة القادرية ، طريقة الشيخ عبد القادر الجيلاني (١٠٧٧-١١٦٦) ، والطريقة الشاذلية ، طريقة الشيخ ابو الحسن الشاذلي (المتوفي عام ١٢٥٨) ، من ابرز الطرق التي نشأت وتطورت في تلك الفترة ـ وكان التنظيم الداخلي لهذين الطريقتين متشابها ـ ففي قمة الهرم كان يقف الشيخ الذي يحمل بركة وصلاح مؤسس الطريقة ـ ثم الخلفاء المسؤولون عن قيادة جماهير الاتباع والمريدين في مختلف انحاء اقاليم البلاد ـ وكان هؤلاء الخلفاء يقومون ، في الغالب ، ببناء قاعدتهم الخاصة من الاتباع استنادا علي سمعتهم ودورهم في اقاليمهم المختلفة ـ وقد ينجح بعضهم ، في بعض الاحيان ، في انشاء طريقة جديدة تحمل اسماءهم ـ ومع ان شيخ الطريقة هو الذي كان يقوم بتعيين الخلفاء المذكورين ، الا ان الوقائع تكشف لنا ان بعض الاسر كانت تحتكر تلك المواقع جيلا بعد جيل ـ وبعد هؤلاء تأتي القيادات الدنيا المسئولة عن ادارة شئون الطريقة في المناطق المختلفة ـ ويطلق عليهم ، في العادة ، لقب الشيخ المماثل للقب المقدم في شمال افريقيا ..

وفي السودان ، كما في العديد من الاقطار المسلمة ، اصبحت الطرق الصوفية تشكل محور الحياة الدينية لغالبية السكان. فقد بدأت هذه الطرق تدخل البلاد بعد سقوط مملكة علوة ، وفي ظل سلطنة سنار تسارع نموها وتطورها حتي تمكنت من السيطرة علي الحياة الدينية في عموم البلاد ـ وكان تأسيسها قد تم علي ايدي بعض كبار المريدين الذين جاءوا الي السودان من الجزيرة العربية (٧٥) ـ فالشاذلية دخلت البلاد عن طريق الشريف حمد ابو دنانة ، الذي استقر في منطقة بربر عام ١٤٤٥ ، اي قبيل سقوط مملكة علوة المسيحية (٧٦) ـ ومن بعده اصبح احفاده يتوارثون موقع خلافة الطريقة في المنطقة حتي يومنا هذا ـ ومع ان الطريقة الشاذلية كانت تحتل مركزا هاما في عهد سلطنة سنار ، الا انها لم تتمكن من المحافظة علي موقعها هذا في الفترات اللاحقة ـ فبجانب منطقة بربر ، فان نفوذها الحالي ينحصر في فروع صغيرة اخري في منطقة سنار ، ووسط آل حجازي علي ساحل البحر الاحمر ..

اما الطريقة القادرية ، فقد دخلت السودان عن طريق تاج الدين البهاري ، الذي جاء من بغداد وعاش في منطقة الجزيرة. ففي اخريات النصف الاول من القرن

السادس عشر ـ وقبل ان يترك البلاد ، ويعود الي العراق ، قام بتعيين بعض الخلفاء في منطقة الوسط وكان من ابرزهم محمد الامين بن عبد الصادق الذي اسس فرع الصادقاب ، وبانقا الضرير ، الذي اسس فرع اليعقوباب ، وعبد الله دفع الله العركي ، الذي اسس فرع العركيين ـ وهذا الفرع الاخير تحول في فترة لاحقة للطريقة السمانية ـ المهم ، ظل كل فرع من هذه الفروع مستقلاً عن الفروع الاخري ـ وبعد وفاة هؤلاء الخلفاء اصبح احفادهم يتوارثون موقع الخلافة حتي هذا اليوم ـ وفي الوقت نفسه ظل معظم سكان الجزيرة يرتبطون بواحد من هذه الفروع الاربعة حتي الان ..

كانت الطريقة القادرية في السودان تتميز بتنظيمها الفضفاض وبتنوع تكويناتها الداخلية ـ فالفروع المختلفة لا ترجع كلها الي تاج الدين البهاري ـ فهناك آخرون غيره قاموا بزيارة البلاد في فترة سلطنة سنار ، ومن ثم تأسيس فروع جديدة لها خلفاؤها المحليون ـ والشيخ ادريس ود الارباب المحسي الذي اسس فرعا كبيرا في منطقة العيلفون ، كان من ابرز هؤلاء ـ ونتيجة لتنظيمها الداخلي الفضفاض هذا ، فقد كان الدور السياسي لهذه الطريقة محدودا بالمقارنة مع دور الطرق الاخري الاصغر ولكن الاكثر تنظيما ..

ومن جهة اخري ، استطاعت الطريقة السمانية ، رغم دخولها المتأخر نسبيا ، توسيع نفوذها في البلاد منذ بدايات القرن التاسع عشر لدرجة منافسة نفوذ الطريقة القادرية ـ وهذه الطريقة هي ، في الاصل ، فرع من فروع الطريقة الخلوتية ، ولكنها ، في الممارسة العملية ، ظلت تعمل كطريقة مستقلة خاصة في السودان ـ وكان دخولها ، حوالي ١٨٠٠ ، عن طريق احمد الطيب بن البشير الذي عين خليفة لفرع السودان بواسطة مؤسس السمانية السيد محمد الحسن السماني او خليفتة في الحجاز ـ وكان للبشير بعض النفوذ في سلطنة سنار ، وعلي علاقة قوية مع محمد ابولكيلك ، الوزير الفونجي المشهور ، مكنته من امتلاك مساحات واسعة من اراضي الجزيرة ـ ومع انتشار نفوذ الطريقة في البلاد ، قام احمد الطيب بتعيين الخلفاء في المناطق المختلفة ، خاصة مناطق النيل الابيض ووسط قبائل حمر كردفان والفادنية شرق ..

وفي فترة الحكم الثنائي استطاعت بعض الاسر السيطرة علي مواقع النفوذ في داخل الطريقة ، فاحفاد البشير ، اسرة نور الدائم ، اسسوا مركزهم في منطقة طابت بالجزيرة ـ وكان الشيخ عبد المحمود ، احد افراد هذه الاسرة ، والذي احتل موقع الخليفة هناك ، يعتبر اكبر شيوخ الطريقة في السودان ـ ومن بعده جاء الخليفة الجيلي عبد المحمود نور الدائم ، واستمر طوال معظم فترة الحكم الثنائي ... اما اسرة القرشي ، فقد اسست مركزها في طيبة ـ وكان محمد احمد المهدي من اتباع القرشي

ود الزين ، احد افراد هذه الاسرة ، وذلك رغم اختلاف الاول مع الشيخ محمد شريف نور الدائم شيخ الطريقة السمانية ، في تلك الفترة ـ ولذلك ظل هذا الفرع مستمرا في اعتقاده بقداسة المهدي بجانب الارتباط الحميم بمعتقدات السمانية ـ وهناك ، ايضا ، اسرة الهندي ، الذي قادها طوال فترة الحكم الثنائي الشريف يوسف الهندي ، والذي كان احد ابرز القيادات الدينية السودانية المؤثرة في تلك الفترة ـ وقد اسست هذه الاسرة ، تحت قيادة الشريف يوسف ، فرعها في منطقة الجزيرة ـ وكان نفوذها ينتشر وسط قبيلة الكواهلة ـ ومع ارتباطها بالطريقة السمانية ، الا انها تحولت الي طريقة مستقلة تعرف بالطريقة الهندية ..

لقد دخلت هذه الطرق الثلاث (الشاذلية ، القادرية ، السمانية) الي السودان ، واستمرت ، ظاهريا علي الاقل ، تعمل كفروع للطرق الام في الخارج ـ ولكن ، هناك طرق اخرى تم تأسيسها داخل السودان او استمرت في نشاطها دون اي علاقات مع المراكز الخارجية ـ ومن هذه الطرق هناك الطريقة المجذوبية التي اسسها حمد بن محمد المجذوب (١٦٩٣-١٧٧٦) الولي الجعلي ، في النصف الاول من القرن الثامن عشر ـ ومن مميزات هذه الطريقة انها كانت ، رغم محليتها ومحدوية نفوذها (منطقة الدامر) ، تتمتع بسمعة واسعة وتقدير كبير في عموم شمال السودان ـ وذلك بسبب تركيزها علي مجال التعليم الديني ، حيث كانت مركز التعليم الرئيسي في المناطق النيلية طوال فترة الحكم السناري ..

كانت المجذوبية ، منذ تأسيسها ، تعمل علي اساس تنظيم مركزي قوي ومتماسك ـ فالشيخ حمد بن محمد المجذوب كان يمثل مركز السلطتين ، الروحية والزمنية،في منطقة الدامر ـ وظل نمط تركيز السلطة هذا ، خاصة الروحية،مستمرا في فترات الاولياء الاخرين الذين اعقبوه ـ وكان الارتباط قويا بين اسرة المجذوب والطريقة المجذوبية ـ فالاتباع والمريدون يسمون انفسهم بالمجاذيب ، وكان الاتباع والمريدون من خارج الاسرة / القبيلة يندمجون في هذا التركيب بسهولة وكفاءة عالية ..

كانت للطبيعة المركزية في التنظيم الداخلي تأثيراتها الايجابية والكبيرة في تمكين الطريقة المجذوبية من العمل كقوة سياسية متماسكة ـ فقد استطاعت مقاومة الغزو التركي عام ١٨٢١ ، ثم المشاركة في الثورة المهدية في ثمانينات القرن التاسع عشر ـ ورغم تركز الطريقة في منطقة الدامر حتي هذه الايام ، فقد انتشر الاتباع والمريدون في مناطق كثيرة خلال فترة الحكم التركي والحكم الثنائي ـ وفي منتصف القرن العشرين كان نفوذها يشمل سواحل البحر الاحمر وسط قبيلة البشاريين ، وبعض المجموعات الصغيرة في مختلف المدن السودانية الرئيسية ـ وكان بشير احمد جلال

الدين يقف علي رأس الطريقة في اخريات فترة الحكم الثنائي ..

هناك ، ايضا ، الطريقة الختمية التي اسسها محمد عثمان الميرغني (١٧٩٣-١٨٥٣) في بداية القرن التاسع عشر - والميرغني من اسرة تركستانية ، جاء الي السودان عام ١٨١٧ كمندوب للشيخ احمد بن ادريس ، مؤسس الطريقة الادريسية في الحجاز - ومع ان تلك الزيارة لم تحقق نجاحا كبيرا ، الا انها كانت تمثل اساس التطورات اللاحقة - وفي اثناء تواجده بالسودان تزوج الميرغني امرأة من قبيلة الدناقلة ، ورزق منها ابنه الاول ، الحسن. وكان الميرغني ينظر الي ابنه الحسن ، في فترة لاحقة ، باعتباره (الختم) (٧٧) الذي سينشر طريقته في افريقيا - وفي ١٨١٩ رجع الميرغني الي الحجاز ، وظل في خدمة استاذه احمد بن ادريس حتي وفاته في عام ١٨٣٧ ..

كانت المنافسة علي قيادة الطريقة الادريسية ، بعد وفاة مؤسسها ، تنحصر ، بشكل رئيسي ، بين محمد بن علي السنوسي (مؤسس الطريقة السنوسيةالتي فرضت سيطرتها ، فيما بعد،علي شرق ليبيا) ، ومحمد عثمان الميرغني - وكان السنوسي يجد دعم وتأييد معظم الاتباع في المناطق البدوية - اما العلماء واشراف مكة فقد كانوا يقفون مع الميرغني - ونتيجة لهذه المنافسة ، ومافجرته من صراعات ، تحولت الطريقة الادريسية الي اربع طرق مختلفة ، هي : السنوسية ، الميرغنية ، الادريسية (استمرت تحت قيادة احفاد احمد بن ادريس ، وكان نفوذهما يتركز في منطقة عسير جنوب غرب الجزيرة العربية) ، والرشيدية ، التي اسسها ابراهيم الرشيد ، احد تلاميذ بن ادريس - ومع ان كل هذه الطرق كان لها نفوذها في السودان ، الا ان نفوذ الميرغنية كان هو الاوسع والاكثر اهمية ..

وفي تطويره لطريقته ، قام الميرغني بتعديلات كثيرة في التقاليد والتعاليم التي ارساها ابن ادريس ، بالاضافة الي التركيز علي الصلاح والتقوي الموروثة من اسرته - وبدأ في ارسال ابنائه للتبشير بالطريقة الجديدة - وعاد الحسن الي السودان حيث حقق نجاحا كبيرا وسط قبائل شمال كردفان والدناقلة والشايقية في شمال السودان .

ومع وفاة الميرغني في عام ١٨٥٢ انفجر الصراع حول زعامة الطريقة - وتحت قيادة الحسن ، تمكن الفرع السوداني من تحقيق استقلاليته الكاملة تحت اسم الطريقة الختمية. واستقر السيد الحسن بالقرب من كسلا ، حيث اسس مدينة الختمية التي اصبحت كرمز للطريقة - ولذلك كان الاحترام والتقدير الواسع الذي يجده حتي الان وسط جماهير الطريقة الختمية ، اكثر من السيد محمد عثمان الميرغني الكبير - وبوفاته في عام ١٨٦٩ ، ورثت الخلافة ابنه محمد عثمان تاج السر - والاخير لعب دورا كبيرا

في تعبئة اتباعه ومريديه لتأييد الحكم التركي ومقاومة الثورة المهدية في ثمانينات القرن التاسع عشر ـ وكان اتباع الختمية وسط الشكرية والبني عامر من ابرز القوي التي قاتلت ضد قوات الثورة المهدية ـ وفي فترة دولة المهدية (١٨٨٥-١٨٩٨) توقف نشاط الطريقة ، باستثناء منطقة سواكن التي كانت تحت سيطرة القوات البريطانية / المصرية ، واستقرت زعامتها طوال تلك الفترة في مصر ..

كان تنظيم الختمية خلال فترة الحكم الثنائي يعكس وضعا متناقضا ـ فرغم عدم وحدة القيادة من الناحية النظرية ، كان الواقع العملي يؤكد احتفاظها بتنظيم مركزي وقيادة موحدة ومتماسكة في نفس الوقت ـ فاثناء خلافة السيد محمد عثمان تاج السر ، الذي توفي في عام ١٨٨٦ ، ثم تقسيمها بين اعضاء الاسرة المختلفين علي اساس ان يكون السيد علي (احد ابناء السيد محمد عثمان) مسؤولا عن مناطق الخرطوم وكردفان وبربر ودنقلا وحلفا ـ والسيد احمد،احد ابناء السيد محمد عثمان ايضا ، مسئولا عن مناطق كسلا والقضارف والقلابات بالاضافة الي قبائل الشكرية والهدندوة. وشقيقتهما السيدة مريم ، عن منطقة جبال البحر الاحمر ـ والسيدة علوية البكري والسيد جعفر البكري عن مناطق ارتريا ـ وهنا لابد ان نلاحظ المكانة الكبيرة ، غير العادية ، التي بدأت تحتلها المرأة في قيادة الطرق الصوفية في السودان ..

ومع ان توزيع المسئوليات بهذه الطريقة كان يعكس نوعا من التشتت والانقسام ، الا ان المكانة السياسية الكبيرة،التي كان يحتلها السيد علي الميرغني ، وقتها ، ادت الي تماسك الطريقة وتمتين وحدتها الداخلية ـ فقد كانت ادارة الحكم الثنائي ، في بداية عهدها ، تدعم طريقة الختمية ، ممثلة في السيد علي ، بهدف كسب اتباعها ومريديها الي جانب الحكومة ولمقاومة ظهور اي حركة مهدوية معادية للسلطات البريطانية (٦٧) وذلك ما ادي الي تقوية مركز الطائفة كتنظيم والسيد علي الميرغني كقائد لها ..

وهناك ، ايضا ، طريقة الاسماعيلية التي تأسست داخل السودان ، وظل نفوذها ينحصر في مديرية كردفان بشكل رئيسي ـ فاسمعيل الولي (١٧٩٣-١٨٦٣) ، مؤسس الطريقة ، كان ، في بداية نشاطه ، يعمل كتلميذ للسيد محمد عثمان الميرغني ، بعد زيارة الاخير لكردفان عام ١٨١٧ ـ ولكن فرع الميرغنية الذي اسسه اسمعيل الولي هناك تحول ، بالتدريج ، الي طريقة صوفية مستقلة ، تدير شئونها من مركزها بمدينة الابيض ويتركز نفوذها بشكل رئيسي ، وسط قبيلة البديرية ـ وفي فترة المهدية حدث انقسام في الطريقة حيث قام محمد المكي (توفي ١٩٠٦) ، كاكبر ابناء الشيخ اسماعيل الولي ، واسرته ، بتأييد ودعم الثورة ، بينما قام شقيقه ، احمد الازهري ، واسرته ، بمقاومتها وتأييد سلطات الحكم التركي ـ وفي فترة الحكم الثنائي استمرت

اسرة المكي في قيادة الطريقة ـ اما افراد اسرة الازهري فقد برزوا في مجالات التعليم الديني والنشاط السياسي خارج اطار الطريقة الاسماعلية ـ فاسمعيل الازهري ، ابن احمد الازهري ، عين مفتيا للسودان (١٩٢٤-١٩٣٢) ـ وحفيده ، اسمعيل الازهري ، الذي حمل اسمه ، انتخب كأول رئيس للوزراء في السودان المستقل عام ١٩٥٤ ..

اما الطرق الصوفية الاخري في السودان ، فانها لم تكن في مستوى اهمية الطرق التي سبق ذكرها ـ فالتيجانية ، التي ادخلها محمد المختار عبد الرحمن الشنقيطي (توفي عام ١٨٨٢) لها نفوذها وسط المهاجرين من غرب افريقيا . وبالاضافة الي ذلك كان لنزعتها التحررية ونهجها المتطور دور هام في جذب بعض المتعلمين والتجار في المدن السودانية المختلفة . والسنوسية ، ايضا ، لها انصارها في دارفور من خلال طرق القوافل التي كانت تربطها بمنطقة سيرنيكا ، مركز الطريقة السنوسية ـ ولكنها فقدت الكثير من نفوذها هناك ، خلال فترة الحكم الثنائي ..

الفصل الرابع

الحركات الاجتماعية - الاقليمية والتنظيم الاداري ١٨٩٨ - ١٩٥٦

في هذا الفصل سنركز علي دراسة وتحليل بعض الحركات الاجتماعية والاقليمية التي نشأت وتطورت خلال فترة الحكم الثنائي ، بالاضافة الي التنظيم الاداري في تلك الفترة ـ وذلك لان هذين الجانبين كانت لهما اهميتهماوتأثيرهما في العوامل المؤثرة في السياسة السودانية ومجرى تطورات الحركة الوطنية السودانية ..

(١) الحركات والتنظيمات الاجتماعية

سنركز هنا علي الحركات والتنظيمات الاجتماعية المرتبطة بالاستخدام والوظيفة او نشاط الانسان ودوره في الحياة ـ وهذا يعني اننا سوف لا نهتم ، هنا ، بالمجموعات المرتبطة ، اساسا ، بالعقائد الدينية والسياسية ، او المرتبطة بمجموعات اثنية واقليمية معينة ـ وقد يستغرب البعض من تعاملنا ، هنا ، مع الجيش كتنظيم اجتماعي ـ ولكن يجب ان نفهم ان تناولنا للجيش تحت هذا العنوان الجانبي ، يستهدف مساعدتنا في ابراز تماسكه الذي مكنه من دخول مجال النشاط السياسي ككيان موحد . ومع كل ذلك يجب ان لا نتجاهل الاختلافات الاجتماعية داخل الجيش نفسه وذلك لان الخلفيات الاجتماعية لمجموعاته المختلفة تؤثر ، دون شك ، في اشكال وطبيعة تدخل الجيش في النشاط السياسي ..

(أ) الحركة العمالية :

تعبير العمال ، هنا، نقصد به مجموعة العمال الحضريين ، التي قمنا في الفصل السابق بشرح ومناقشة تركيبها ومميزاتها ـ وهي المجموعة التي تحملت عبء نشوء التنظيمات النقابية وتطورها ـ اما العمال الريفيون ، فانهم لم يمارسوا اي نوع من التنظيم النقابي ، وذلك رغم ان الفترة ١٩٥٣-١٩٥٦ كانت قد شهدت دعوات عديدة لفتح عضوية اتحاد مزارعي الجزيرة للعمال الزراعيين ، ولكن الحكومة لم تسمح قط بتغيير دستور الاتحاد ، كما اقترح الشيخ الامين (١) محمد الامين رئيس الاتحاد.

وبالاضافة الي ذلك ، فقد وجد الاقتراح المذكور معارضة واسعة وسط مزارعي الجزيرة انفسهم ـ ونتيجة لذلك فقد الشيخ الامين موقعه كرئيس للاتحاد في انتخابات ١٩٥٦ ..

لم يشهد السودان ظهور الحركة العمالية المنظمة والمتماسكة الا بعد الحرب العالمية الثانية ، ومع ذلك فهناك العديد من الشواهد التي تدل علي بدايات التنظيم النقابي قبل ذلك التاريخ بسنوات طويلة ـ ومنها حدوث عدد من الاضرابات العمالية في السنوات الاولى من هذا القرن وسط عمال السكة حديد وميناء بورتسودان والمصالح الحكومية ومحالج القطن (٢) وكانت حركة المقاومة التي نشأت وتطورت في الفترة ١٩٢٢ - ١٩٢٥ تعمل علي تنظيم العمال وزجهم في حركة النضال السياسي ضد سلطات الاحتلال البريطاني ـ فقد نشأت جمعية عمالية في تلك الفترة وكانت تعمل في تعاون كامل مع جمعية اللواء الابيض (٣) ، ونجحت في تنظيم عدد كبير من الحرفيين والعمال (النجارين ، الترزية ، الطباخين ، عمال الميكانيكا وغيرهم (٤)) ، ولعبت دورا هاما في تنظيم الاضرابات والمظاهرات الشعبية التي شهدتها مختلف مدن السودان في الفترة من يونيو الي نوفمبر ١٩٢٤ (٥) ـ فحاكم الخرطوم ، في ذلك الوقت ، يقول في احد تقاريره (هناك جمعية عمالية في الخرطوم ، تشرف علي تنظيمها جمعية اللواء الابيض ـ وكانت تعمل ، في تلك الفترة ، علي اعداد العمال والحرفيين حسب توجيهات جمعية اللواء الابيض (٦).) ـ وكان علي احمد صالح ، العامل في المطبعة الحكومية وقتها ، هو الذي قام بتنظيم وقيادة تلك الجمعية ، بمشاركة عثمان احمد سعيد ، العامل في مصلحة الاشغال ، رمضان محمد ، البواخر النيلية ، وعبد الله ريحان ، الترزي بالخرطوم (٧) ـ المهم ، ان هذه الحركة العمالية المبكرة لم تعش طويلا . وذلك ليس فقط بسبب القمع والاضطهاد الذي كانت تمارسه ادارة الحكم الثنائي ضد كافة حركات المقاومة الوطنية ، وانما ايضا بسبب انهيار علي احمد صالح نفسه ، بعد اعتقاله ، وكشفه لكل اسرار الجمعية العمالية ، ومن ثم تحوله الي شاهد ملك في محاكمات ١٩٢٤ (٨) ـ وفي النصف الثاني من العشرينات وفترة الثلاثينات ، ظلت مجموعات العمال الحضريين في هدوء شامل ، مثلها في ذلك الحركة الوطنية ككل ـ ومع ذلك ، فقد شهدت تلك السنوات تطورا هاما في هذا المجال تمثل في قيام الاندية العمالية في عطبرة عام ١٩٣٤ ، والخرطوم عام ١٩٣٥ ، وبعض المدن الكبيرة الاخري (٩) ـ وكان قيام تلك الاندية يستهدف جمع شمل العمال وتوحيدهم من اجل النهوض باوضاعهم الثقافية والاجتماعية ـ (وكان قيامها يمثل دافعا لظهور العمال الصناعيين كطبقة بذاتها ، ويوفر المراكز الضرورية لنشاطات العمال الثقافية والترفيهية علي السواء ـ وكانت توفر ، ايضا ، مكانا ومنبرا للعمال البارزين يمكنهم من التعبير عن آمال العمال في بناء

تنظيماتهم المستقلة والتي لن تكون محصـورة في النشـاطات الاجتماعية والثقافية فقط[١٠]..)

ان توقف المجهودات الخاصة بتنظيم العمال بعد احداث ثورة ١٩٢٤ يرجع ، بشكل رئيسي ، الي ضعف حجم قوي العمالة الحضرية ، وتشتتها في مواقع متعددة ومتنوعة. وهذه الاسباب لا تكفي ، بالطبع ، لتفسير ماحدث في النصف الاخير من العشرينات وفترة الثلاثينات . وفي هذا الاطار لابد ان نذكر ان ادارة الحكم الثنائي قد اصدرت ، بعد حوادث ١٩٢٤ قانون الجمعيات غير المشروعة لسنة ١٩٢٤ الذي ينص علي عقوبات صارمة علي كل من يشارك في انشاء مثل تلك الجمعيات .. وكانت العقوبات تشمل : (السجن لمدة تصل الي ثلاث سنوات) للاعضاء ويسترسل القانون (اي شخص يدير اويساعد في ادارة اي جمعية غير قانونية ، او ينظم او يساعد في تنظيم اجتماع لاي جمعية غير مشروعة ، يعاقب بالسجن لمدة تصل الي سبع سنوات [١١]) ـ ان صدور مثل هذا القانون كان ، دون شك ، يشكل عقبة كبيرة في طريق اي شخص يفكر في مجال النشاط النقابي ..

وفي فترة الحرب العالمية الثانية ، والفترة القريبة التي اعقبتها ، شهد السودان ظروفا جديدة ادت الي فتح الطريق امام قيام التنظيمات النقابية وتطورها ـ وكانت هذه الظروف تتمثل في اربعة عوامل محددة هي :

* العامل الاول كان يتمثل في ارتفاع معدلات التضخم اثناء سنوات الحرب ، والتي ادت الي تدهور كبير في مستوي معيشة العمال [١٢] ـ ففي عام ١٩٤٦ ظلت فئات اجور عمال السكة حديد ، مثلا ، كما هي ، دون اي تغيير ، منذ عام ١٩٣٥ ـ وكانت تتروام بين ١٠٥ الي ٢٠٠ قرشا مصريا في الشهر [١٣] ـ وفي عام ١٩٤٨ يوضح تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الاجور ان الحد الادني المطلق المطلوب لمقابلة الاحتياجات الضرورية لاسرة صغيرة لا يقل عن الاربعة جنيهات مصرية في الشهر [١٤] ـ ،كانت الارقام القياسية لمستوي تكاليف المعيشة في عام ١٩٤٦ تعادل ضعفي ارقام ١٩٣٥ ـ وفي هذا المجال يقول سعد الدين فوزي (كان للتدهور في الدخول الحقيقية تأثيره الكبير علي قطاعات العاملين ـ فالاجور لم تشهد اي تعديل منذ عام ١٩٣٥ ـ وفي مقابل هذا الارتفاع الكبير في مستوي الاسعار لم يجد العاملون سوى علاوة الحرب وعلاوة تكاليف المعيشة التي بدأ تطبيقها بعد نهاية الحرب [١٥]) ـ والجدول رقم ٤/١ يوضح لنا ارتفاع تكاليف المعيشة في الفترة ١٩٤٣ – ١٩٤٧ .. والمعروف ان الانفاق علي المواد الغذائية كان يشكل اكثر من نصف الانفاق الكلي للاسرة الفقيرة ـ ومن هنا كانت اهمية الارقام القياسية الخاصة بالمواد الغذائية ..

لقد ادت هذه الظروف الي العديد من الاضرابات العشوائية خلال فترة الحرب ، وفي مجالات مختلفة ومتنوعة [16] ـ ومع ذلك ، فان تلك الاضرابات لم تدفع ادارة الحكم

الثنائي لتعديل مستويات الاجور ، او ربما كانت بطيئة في مواجهة هذه القضية ، رغم ادراكها التام بالمشاكل التي كان يواجهها العمال ـ وفي هذا الخصوص ، فقد كتب السير جيمس روبرتسون ، السكرتير الاداري في الفترة ١٩٤٤ - ١٩٥٣ يقول (كان السخط يزداد ، والحكومة ساكنة لا تتحرك لمواجهة الموقف ـ وربما كان ذلك لعدم رغبتها في محاولة اصلاح الوضع القائم بالتدريج ، وتفضيلها الانتظار حتي اكتمال اعمال اللجنة الخاصة التي كونتها لدراسة الاوضاع والوصول الي برنامج اصلاح شامل في نظام الاجور [17]) ..

الجدول رقم ١/٤

الارقام القياسية لتكاليف المعيشة بالنسبة للسودانيين
الذين تقل مرتباتهم عن ١٢ جنيه (سنة الاساس ١٩٣٩)

السنة	الغذاء	الملابس	الكهرباء المياه والوقود	الايجار	كل البنود
١٩٤٣ الحرب	١٣٥,٣	٥٥٩,٥	١٢١,٧	١٠٠	١٧٦,٦
١٩٤٤	١٤٤,٤	٣٥٧,٢	١٢١,٧	١٠٠	١٦٠,٤
١٩٤٥ بعدالحرب	١٧٠,٩	٢٨٥,٧	١٢١,٢	١٠٠	١٧٠,٢
١٩٤٦	١٩٠,٢	٢٨٥,٧	١٢١,٢	١٠٢	١٨٣,٤
١٩٤٧	٢٤٣,٠	٣٥٧,١	١٤٤,٦	١٠٢,٨	٢٢٩,٣

المصدر : سعد الدين فوزي ، الحركة العمالية في السودان ١٩٤٦-١٩٥٥
جامعة اكسفورد ، ١٩٥٧ ، بالانجليزية ، ص ٢٢

* العامل الثاني كان يتمثل في تطوير حجم القوى العاملة الحضرية خلال فترة الحرب ـ وذلك نتيجة للمساهمة التي قدمها السودان للحلفاء في الشرق الاوسط (في مجال التسهيلات ومجال المساهمة المباشرة في العمليات الحربية) ، وللتوسع الذي حدث في الصناعات الصغيرة اثناء فترة الحرب ـ والظاهرة الاخيرة كانت بسبب

الحاجة لانتاج المعدات الحربية لجيوش الحلفاء وانتاج السلع الاستهلاكية التي لم يكن من الممكن استيرادها في تلك الظروف - وفي هذا الخصوص ، يقول هندرسون في نهاية الحرب العالمية ما يلي :

(مع ان السودان كان لا يملك المصانع ولا العمالة المدربة ، الا انه نجح في انتاج المعدات العسكرية الصغيرة في ورش المخازن والمهمات ، السكة حديد والاشغال ، بجانب مساعدة المؤسسات التجارية الكبيرة - فقد قامت هذه المؤسسات بمضاعفة عمالتها ، وزيادة ساعات العمل والعمل الاضافي حتي اوقات متأخرة من الليل - وبذلك استطاعت امداد القوات البريطانية والهندسية والفرنسية والاثيوبية باحتياجاتها من المعدات بالاضافة الي توفير احتياجاتها الخاصة - وكان ما يصل البلاد من تلك الامدادات يمثل نسبة قليلة من ماكانت تقدمه هذه المؤسسات من خدمات - وكانت تقوم بتشغيل الاسلحة والمواصلات ، وتعيد تشغيل الاسلحة المتوفرة والمستولى عليها من الاعداء وكذلك الشاحنات ، بتدريب المعلمين في مجالات الاسلحة والميكانيكا وغيرها ..

كانت المنتجات المصنعة متنوعة وكبيرة في حجمها ، وتشمل احتياجات السفر والجنود ، ملابس اليوينفوم ، الخيام ، الاثاثات ، الادوات المكتبية ، السروج ، الاخراج الخاصة بالخيول والبغال والجمال.وكانت هناك كميات واشكال كثيرة من المطبوعات والكتب ، وبلفات متعددة.كما تم تصنيع انواع كثيرة من الاصباغ التي تحتاجها الجيوش - وكذلك تصنيع العربات والقطارات المسلحة بالاضافة الي تقوية عربات السكة حديد وتجهيزها لحمل الخزانات الكبيرة ووسائل المواصلات الميكانيكية التي تم الاستيلاء عليها او استوردت من امريكا،نجحت المؤسسات في اجراء تعديلات علي طريقة تشغيلها.وكانت وسائل المواصلات تطلب من مصانع ديترويت في سبتمبر وتكون جاهزة للعمل في اغوردات في يناير - وكذلك كانت تتم عمليات تركيب وصيانة عربات الاسعاف ، اطارات البنادق ، نقالات المرضي ، مشابك الفنايل ، خزانات المياه.اجهزة تجديد الهواء ، تركيب المباني ، وصيانة الطائرات - وفي نفس الوقت كان العمال يقومون بتحويل كراسي المسافرين في القطارات والبصات الي عربات اسعاف صغيرة ، والقوارب الصغيرة الي كاسحات الغام ، والشاحنات الي مسطحات لحمل وسائل المواصلات الكبيرة - اما مصلحة المساحة فقد قامت بجانب طباعة آلاف الخرائط العسكرية ، بعمليات ليثوغرافية لطباعة رسائل الامبراطور هيلاسلاسي (باللغة الانجليزية) واعادة انتاج اختامه - كما قامت مصلحة المخازن باعداد احتياجاته من الاثاثات - اما مصلحة السكة حديد، فقد جهزت مجموعة من الطبول النحاسية وبالاضافة الي ذلك كان السودان يمد منطقة فورت لامي بالبالونات الميتيورولوجية - كما

وصلت طلبات باضاءة منازل الموظفين في سواحل البحر الاحمر ـ وفي نفس الوقت نجح السودانيون في تصنيع الاقواس والسهام المحرقة الخ .... (٢٨))

لقد كان للتوسع الكبيرالذي شهدته قوة دفاع السودان خلال فترة الحرب ، وتسريح اعداد كبيرة من الجنود بعد انتهاء الحرب ، تاثيرات هامة وايجابية في مجال تنمية اهتمامات جديدة وسط سكان المناطق الحضرية ـ فقد ارتفع عدد الجنود من ٤,٥٠٠ عام ١٩٣٩ الي ٣٠,٠٠٠ عام ١٩٤٤ ـ وهنا يقول السير جيمس روبستون : (كانت مرتبات الجنود تعتبر عالية بالمقارنة مع مستوي الدخول في السودان ـ والعديدون منهم قاموا بالعمل في الشرق الاوسط ، سيرنيكا ، ارتيريا ، وطرابلس الغرب ـ وعندما يعملون مع القوات البريطانية كانوا يتمتعون بشروط حياة ارقي بكثير من شروط حياتهم العادية .. وبالاضافة الي ذلك فقد قام بعضهم بزيارة مصر ، وتعلم اساليب حياة جديدة لم تكن معروفة ـ ونجح عدد كبير من العمال ، حوالي ٢-٣ الف عامل علي الاقل ، في التدريب علي قيادة السيارات ، الحدادة ، التلغراف وغير ذلك من المهن الجديدة ـ وكنا نتساءل كيف يعود هــؤلاء ، مرة اخري ، الي اساليب حياتهم التقليدية (٢٩)) ..

ومن المهم ان نذكر ، هنا ، ان بعض العمال ، الذين تقدموا نشاط الحركة النقابية العمالية في الاربعينات كانوا من الجنود المسرحين من قوة دفاع السودان ، وخاصة الذين تحصلوا علي تدريب في المجالات الفنية ..

* العامل الثالث كان يتمثل في ظهور النشاط السياسي وسط المتعلمين السودانيين اثناء وبعد الحرب العالمية الثانية ـ وهذا ما ادي الي توسيع فرص نشوء التنظيمات السياسية والاجتماعية علي السواء ـ فمن جهة ، كان علي ادارة الحكم الثنائي ان تعلن سياسة واضحة في مواجهة التعامل مع مثل هذه التنظيمات ، وبطريقة تختلف عن اساليبها السابقة ـ ومن جهة اخري ، كانت بعض القيادات السياسية الجديدة لا تخفي تأييدها ودعمها للنشاط النقابي وسط العمال ، بل انها قامت ، عمليا ، بدور هام وكبير لتشجيع قيام التنظيمات النقابية العمالية وفي الدفاع عنها وعن قياداتها الناشئة ـ فالشيوعيون ، الذين كونوا تنظيم الحركة السودانية للتحرر الوطني في عام ١٩٤٤ ، كانوا في مقدمة الذين قاموا بمثل هذا الدور ـ ففي نشرة رسمية لاتحاد عمال السودان ، صدرت عام ١٩٦٥ ، جاء ما يلي :

(نتيجة لجهود الشيوعيين ، وتقديمهم للحقائق الجديدة المتعلقة بوسائل النضال ، وشرحهم لاسباب البؤس والفقر الذي كانت تعيشه جماهير العمال ، .... نتيجة لذلك بدأت تتضح معالم الشكل التنظيمي القادر علي توحيد العمال ، اي التنظيم النقابي (٣٠)) ..

وعلي اي حال ، لم يكن الشيوعيون الحركة السياسية الوحيدة التي كانت تهتم بقضايا العمل النقابي العمالي ، فحزب الاشقاء ، ايضا ، كان يعمل علي تشجيع ودعم نشاط العمال ، بل ساهم مساهمة كبيرة في نشوء وتطور النشاط النقابي [٢١]

* والعامل الرابع ، والاخير ، كان يتمثل في سياسة ادارة الحكم الثنائي في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية ، التي كانت تستدعي فتح الطريق لنشوء النقابات العمالية في كل اقطار الامبراطورية - فانتصار حزب العمال في انتخابات ١٩٤٦ ، وتعيين القائد العمالي البريطاني (ارنست بيڤان) وزيرا للخارجية في الحكومة البريطانية ، كان يمثل دافعا رئيسيا لمثل هذا التغيير في سياسة ادارة الحكم الثنائي في السودان - وهذا ما حدث بالفعل - ففور تعيينه وزيرا للخارجية ، قام بيڤان باتخاذ الاجراءات اللازمة لتعيين قنصل عمالي (مستر اوسلي المنتدب من وزارة العمل) في السفارة البريطانية في القاهرة [٢٢] - وذلك لمساعدة حكومة السودان في تطوير التشريعات العمالية - وعلي اي حال - علينا ان لانحمل هذه الاجراءات اكثر من اللازم - فالمسئولون في ادارة الحكم الثنائي كانوا ، علي مايبدو ، غير متحمسين للسياسة الجديدة ، بل كانوا مترددين في اتخاذ المبادرة الضرورية لظهور النقابات في المسرح السياسي [٢٣] ومع كل ذلك ، كان من الصعب عليهم ، بحكم الظروف الوارد ذكرها ، اتخاد اي موقف متشدد ضد ظهور النشاط النقابي العمالي ..

وفي عام ١٩٤٦ بدأت اولى الخطوات لتنظيم الحركة النقابية السودانية وذلك في مدينة عطبرة ، مركز رئاسة مصلحة السكة حديد - ولم يكن ذلك لمجرد الصدفة - فعمال السكة حديد في عطبرة كانوا يشكلون قوة عمالية كبيرة ومتجانسة وذلك بعكس الحالة العامة لاوضاع العمال الحضريين في البلاد ، حيث كانت الغالبية تعمل في ورش ومحلات تجارية صغيرة متعددة ومتنوعة ، ومع مخدمين متعددين ومتنوعين وتحت شروط خدمة متباينة في شروطها وظروفها ..

اما في عطبرة ، فقد كان العمال ، وسواهم ، يشكلون ٩٠٪ من سكان المدينة [٢٤] ، وحوالي الـ ٤٠٪ من مجموع عمال السكة حديد - وبحكم وجود مدرسة السكة حديد (انشئت عام ١٩٢٤) ، والمدرسة الصناعية ، وورش مصلحة السكة حديد ، في مدينة عطبرة نفسها ، فقد كان العمال المهرة يشكلون جزءا هاما من مجموعات العمال هناك [٢٥] - والواقع ان مجموعة العمال المهرة هي التي تحملت مسئولية المبادرة وبداية النشاط النقابي وسط عمال السكة حديد - وذلك نتيجة لشعورهم الحاد بالغبن والاضطهاد . فرغم التدريب الذي تلقوه في المدرسة الصناعية ، ومن خلال الخبرات العملية ، فان اجورهم كانت قريبة جدا من اجور العمال غير المهرة - وهنا يقول جيمس روبرتسون ما يلي :

هناك مايجب ان يقال حول حالة السخط وعدم الرضا المنتشرة وسط العمال ، والناتجة من شعورهم بالظلم والغبن ـ فالعمال المهرة كانوا ، رغم خبراتهم العملية الطويلة ، ورغم قيامهم باعمال تتطلب قدرا معقولا من المهارات الفنية يتقاضون مرتبات اقل من المرتبات التي كان يتقاضاها اقرباؤهم من صغار الموظفين (المتعلمين) العاملين في السلك الكتابي في نفس مصلحة السكة حديد [٢٦] ..

وفي عام ١٩٤٤ كان عدد العمال المهرة حوالي ٦٦٨٠ عاملا من مجموع عمال السكة حديد البالغ ٢٠٠٠٠ عامل [٢٧] ـ ومع نهاية الحرب العالمية الثانية ، كانت ادارة الحكم الثنائي علي ادراك كامل بضرورة اصدار نوع ما من التشريعات العمالية ـ وكان التشريع الوحيد الموجود في ذلك الوقت هو قانون تعويضات العاملين (٢٨) ـ ويبدو ان مشكلة الجنود المسرحين من قوة دفاع السودان ، كانت تشغل بال المسؤلين عندما كانوا يفكرون في التشريعات العمالية.فاللجنة الخاصة بتسريح الجنود ، التي كونت في عام ١٩٤٤ ، كانت قد تقدمت باول اقتراح رسمي حول مثل هذه التشريعات ـ وكانت توصياتها تقول بضرورة (انشاء جهاز خاص بالتعامل مع مشاكل العمل التي بدأت تظهر علي السطح لاول مرة [٢٩]) .. وكانت مسئولية هذا الجهاز من سلطات هيئة العمل الحكومية ، التي تأسست عام ١٩٢١ ولكنها ظلت مجمدة حتي اعادة تكوينها في مايو ١٩٤٥ ـ وفي اجتماعها بتاريخ ١٨ مايو ١٩٦٩ ، توصلت الهيئة المذكورة الي

طريقة لتمثيل العمال ومشاركتهم في حل مشاكل العمل ـ وذلك عن طريق تكوين لجان الورش في كافة مجالات الاستخدام الكبيرة ـ وتم توجية سكرتير الهيئة (للاتصال بكل المخدمين الكبار في السودان ، في القطاعين الحكومي والخاص علي السواء ، ليشرح لهم طبيعة لجان الورش ورأي الهيئة حول ضرورة انشاء مثل هذه اللجان حيثما كان ذلك ممكنا وذلك لمصلحة العمال والمخدمين علي السواء [٣١] ..

وهكذا ، قامت الحكومة بتقديم مشروعها الجديد للمخدمين في بداية يوليو ١٩٤٦ ـ وكان الامل ان تقوم لجان الورش ، التي تتكون من ممثلين منتخبين للعمال وممثلين معنيين للادارة في كل موقع عمل ، بتوفير منبر يمكن ان تناقش فيه مشاكل العمال قبل ان تتطور النزاعات الي اضرابات عن العمل ـ وكان الاطار العام لهذه اللجان يقوم علي اساس نموذج (مجالس هوايتلي مارتني (Whitly Martney Councils التي اسست في بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية [٣٢]. وعلي العموم كانت لجان الورش تختلف عن تلك المجالس في جانب رئيسي وحيد ـ فمجالس هوايتلي كانت تعمل في ترابط وثيق مع نقابات العمال ـ اما لجان الورش المقترحة ، فقد كان من المفترض ادخالها في غياب النشاط النقابي ..

وفي ذلك الوقت ، كان عمال السكة حديد في عطبرة قد قاموا ، فعلا ، بطرح وتطوير افكار جد مختلفة عن لجان الحكومة ـ فبعد سلسلة من الاجتماعات في الفترة من ٢٩ يونيو الي ١٦ يوليو ١٩٤٦ توصل العمال الي اسس تكوين تنظيمهم النقابي ، واختاروا له اسم هيئة شئون العمال [٣٣] ـ ويبدو ان الذين بادروا بهذه الخطوة لم يكونوا علي علم بمقترحات الحكومة حول لجان الورش ـ وعلي كل حال ، فقد كانت اهداف العمال ابعد مدي من الاهداف التي وضعتها هيئة العمل الحكومية للجان الورش ـ فقد حدد العمال اهداف هيئتهم الجديدة علي النحو الاتي :

١- اهداف الهيئة النقابية : تنظيم العمال في هيئة منظمة ، لتحسين مستوي حياتهم الاقتصادية والثقافية ، لرعاية مصالح العمال والدفاع عن حقوقهم عن طريق الاساليب المشروعة ، لتكون حلقة وصل بين العمال والمخدمين ، للدفاع عن حقوق اعضائها في مواجهة المخدمين بالاعتماد علي الطرق القانونية ..
٢- المساعدة المشتركة : تقديم مساعدات مادية ومعنوية للاعضاء ، انشاء الجمعيات التعاونية وما شابه ذلك من مشاريع ..
٣- اهداف ثقافية : تنظيم المحاضرات الادبية والعلمية بهدف تطوير المستوي التعليمي للاعضاء[٣٤]

كان كل اعضاء اللجنة التنفيذية الاولى (عددها ١٥ عضوا) لهيئة شئون العمال ، من العمال المهرة وشبه المهرة ـ وكانت الاجتماعات ، التي ادت الي تكوين الهيئة ، في نادي خريجي المدرسة الصناعية في عطبرة ـ ومن بين اعضاء اللجنة التنفيذية كان هناك رئيس عمال الورش (الرئيس) خراط (نائب الرئيس) ، سباك (السكرتير) ، كهربائي (مساعد السكرتير) ، نجار (امين المالية) ، محولجي (مساعد امين المالية) ، لحام (مسئول العلاقات العامة) [٣٥] ..

وفي الشهور القليلة التي اعقبت تكوين هيئة شئون العمال ، ادت التطورات الي حدوث مواجهة ساخنة بين العمال وادارة السكة حديد ـ فقد كانت الادارة تعمل علي اقناع العمال بحصر نشاطاتهم في الاطار الذي حددته لجان الورش المقترحة من قبل الحكومة ـ اما العمال ، فقد كانوا يعملون علي الحصول باعتراف رسمي بهيئة شئون العمال والتفاوض مع الادارة حول قضايا العمال [٣٦] ـ وعندما فشلوا في الحصول علي ذلك ، قامت الهيئة بارسال خطاب الي الحاكم العام في الخرطوم ، بتاريخ ١٦ مارس ١٩٤٧ ، تطلب منه التدخل لدعم مطلبها في الاعتراف الرسمي بنشاطها [٣٧] ـ ولكنها لم تتلق اي اجابة مقنعة ـ وماحدث يشرحه لنا محمد عمر بشير في الاتي :

في مواجهة معارضة الادارة ، وتجاهل حكومة السودان ، كان لابد ان يلجأ عمال السكة حديد للعمل النضالي ، كسلاح وحيد لانتزاع الاعتراف الرسمي بهيئة شئون

العمال ففي ١٢ يوليو ١٩٤٧ ، قاموا بتنظيم مظاهرة سلمية حتي مباني رئاسة المصلحة ، وذلك بهدف تسجيل احتجاجهم ، ولاقناع الادارة بان غالبية العمال تقف خلف الهيئة ـ وعندما اقتربت المظاهرة من مباني رئاسة المصلحة اعترضتها قوات الشرطة ومنعتها من الاستمرار في طريقها ، وسمحت فقط لرئيس هيئة شئون العمال بتقديم مذكرة الاحتجاج للادارة ـ ولكن العمال اصروا علي استمرار مظاهرتهم وتقديم المذكرة بحضور العمال جميعهم ـ وهنا تقدمت قوات الشرطة لتفرقة المظاهرة الامر الذي ادي الي الاشتباك بين الطرفين ـ وفي اليوم التالي تم اعتقال قيادات هيئة شئون العمال الامر الذي دفع العمال للدخول في اضراب عن العمل شمل جميع عمال السكة حديد في مختلف بقاع السودان .. وفي ٢٣ يوليو قام العمال بانهاء الاضراب ، وذلك بعد اعتراف الادارة الرسمي بهيئة شئون العمال ، نتيجة لتدخل ووساطة ممثلي الاحزاب السياسية والصحافة المحلية في الخرطوم (٣٨) ..

نجحت هيئة شئون العمال ، في منتصف عام ١٩٤٧ ، في انتزاع الاعتراف الحكومي الرسمي بشرعية نشاطها ، وفي اجبار حكومة السودان علي التراجع عن خططها الخاصة بلجان الورش ـ ونتيجة لهذا النجاح الكبير اضطرت الحكومة للقيام باعداد مسودة للتشريعات العمالية تأخذ في الاعتبار هذه الوضعية الجديدة ـ وكان قانون النقابات لسنة ١٩٤٨ ، المرتكز علي قانون النقابات البريطاني لسنة ١٨٧١ ، يمثل اهم مافي تلك التشريعات .. بالاضافة الي ذلك ، تضمنت المسودة قانون تنظيم منازعات العمل ، قانون تعويضات العاملين ، قانون منازعات العمل (التحكيم والتحقيق) قانون المخدم والمستخدم ، قانون المصانع والورش (٣٩) ـ وكان اعداد هذه التشريعات قد تم تحت اشراف موظف منتدب لحكومة السودان من وزارة العمل البريطانية للقيام بهذه المهمة (٤٠) ـ ولكن هيئة شئون العمال اعترضت ، في البداية ، علي قانون النقابات وذلك علي اساس ان القانون ينص علي التسجيل الاجباري للنقابات ، بعكس ماهو حادث في القانون البريطاني ـ وبعد مناقشات بين ستة ممثلين للحكومة وستة من ممثلي هيئة شئون العمال وثلاثة من اعضاء الجمعية التشريعية (من بينهم عبد الله خليل ومحمد احمد محجوب) ، قامت الحكومة بالموافقة علي اجراء تعديلات طفيفة علي القانون ، كما وافقت الهيئة علي الالتزام بالعمل في اطاره.(٤١) وبذلك ، فتح الطريق امام النشاط النقابي في البلاد في اطار قانوني محدد ..

كانت مجموعات العمال ، حتي قبل صدور قانون النقابات لسنة ١٩٤٨ ، قد بدأت في اعداد مسودات لوائح ودساتير نقاباتها في مختلف مواقع العمل ـ ولكن عملية تسجيل النقابات بدأت عمليا ، في عام ١٩٤٩ ، حيث كانت هناك خمس فقط من

النقابات التي استكملت اجراءات التسجيل .. وفي عام ١٩٥١ ارتفع عدد النقابات المسجلة الي ٨٦ ، ثم الي ٩٩ في عام ١٩٥٢ ، والي ١٢٣ عام ١٩٥٤ .. وفي عام ١٩٥٦ ارتفـع العدد الي ١٣٥ نقابة ، وكانت تضـم في عضويتها حوالي ٨٧٣٥٥ عاملا [٤٢] .. ومنذ ذلك الوقت ظلت النقابات المختلفة تتقدم بمطالبها لاداراتها ـ وعندما تفشل المفاوضات كان العمال يدخلون في اضرابات عن العمل ـ اما هيئة شئون العمال فقد دخلت في اضرابين هامين ، في يناير وابريل ١٩٤٨ ، اجبرا الحكومة علي تكوين لجنة خاصة للتحقيق حول اوضاع الاجور ـ وقد اوصت اللجنة المذكورة ، فيما بعد ، برفع فئات الاجور بنفس النسبة التي طالبت بها هيئة شئون العمال تقريبا [٤٣] ـ والواقع ان خط النضال والمقاومة كان هو الخط الرئيسي الذي كان يحكم النشاط النقابي طوال تلك الفترة ـ ففي الفترة ١٩٤٧ - ١٩٥٢ فقدت البلاد حوالي ١,٧٥٠,٠٠٠ يوم عمل وذلك نتيجة للاضرابات النقابية ، كما هو واضح في الجدول رقم ٢/٤ ـ ومستويات الاجور كانت في ارتفاع مستمر ـ ففي عام ١٩٥٥ كان مستوى الاجور يعادل اكثر من ضعف مستواها عام ١٩٤٩ ـ ومع ان الاجور في تلك السنة لم تكن تكفي اكثر من مستوى الكفاف ، الا ان معدلات زيادتها كانت اعلي من معدلات التضخم [٤٤] ..

الجدول رقم ٢/٤

عدد ايام العمل المفقودة عن طريق الاضرابات في الفترة ١٩٤٧ - ١٩٥٣ في القطاع الحكومي

	* عدد ايام العمل المفقودة عن طريق الاضرابات في المصالح الحكومية		
	السكة حديد	المصالح الاخري	الجملة
١٩٤٨/٤٧	٨٤٠,٠٠٠	—	٨٤٠,٠٠٠
١٩٤٩/٤٨	٢٠,٠٠٠	١٣,٠٠٠	٣٣,٠٠٠
١٩٥٠/٤٩	٦٠,٠٠٠	٥٧,١٨١	١١٧,١٨١
١٩٥١/٥٠	١٤١,٠٠٠	٥٦,٧٢١	١٩٨,٣٠٥
١٩٥٢/٥١	١٨١,٠٠٠	٧٨,٦٤٥	٢٦٠,١٠٥
١٩٥٣/٥٢	٢١٣,٩٣٨	٤٧,٩٨٧	٢٦١,٩٢٥

	العدد المفقود	نسبة المفقود عن طريق الاضرابات
* ايام العمل المفقودة عن طريق الاضرابات		
١٩٤٨/٤٧	—	—
١٩٤٩/٤٨	—	—
١٩٥٠/٤٩	١١٣,٢٥١	٩٧٪
١٩٥١/٥٠	١٣٠,١٢٤	٦٥٪
١٩٥٢/٥١	٢٤٦,٩٧٦	٩٥٪

	السكة حديد	المصالح الاخري	الجملة
* ايام العمل المفقودة بالنسبة للعامل الواحد عن طريق الاضرابات			
١٩٤٨/٤٧	٤٢	—	٤٢,
١٩٤٩/٤٨	١	,٥	١,٥
١٩٥٠/٤٩	٣	٢,٣	٥,٣
١٩٥١/٥٠	٧,١	٢,٣	٩,٤
١٩٥٢/٥١	٨,٩	٣,٢	١٢,١
١٩٥٣/٥٢	١٠,٧	٢,	١٢,٧

المصدر : سعد الدين فوزي ، مرجع سابق ، ص ١٢٢

وفي الجانب الاخر ، فقد كانت النقابات المختلفة تعمل فيما بينها في تعاون وتنسيق كبيرين ـ وهذا ما ادي الي زيادة وزنها ونفوذها وبالتالي تماسك وحدتها الداخلية ـ ففي اغسطس ١٩٤٩ تأسس مؤتمر العمال ، وكان يضم في البداية ، خمسة عشر نقابة ـ ونسبة للدور البارز الذي لعبته نقابة عمال السكة حديد في الحركة النقابية ، بشكل عام ، ومؤتمر العمال ، بشكل خاص ، فقد وافق المؤتمر علي ان يكون مركزه الرئيسي بمدينة عطبرة ..

ومع تزايد عدد النقابات المسجلة ، وبروز اهمية التضامن العمالي في مواجهة الحكومة ، وعموم المخدمين ، كان لابد من مراجعة وضع المؤتمر - وفي عام ١٩٥٠ تم تكوين اتحاد عام نقابات عمال السودان ليحل محل مؤتمر العمال - وكان الشفيع احمد الشيخ (سكرتير هيئة شئون العمال) اول سكرتير عام للاتحاد - وفي نفس تلك الفترة ، ايضا ، تحولت هيئة شئون العمال نفسها الي نقابة عمال السكة حديد - وكانت عضويتها في عام ١٩٥٠ حوالي الـ ٢٥٠٠٠ عامل ، اي حوالي ٢٥٪ من مجموع عضوية النقابات المسجلة وقتها - المهم ، لقد اوضحت التجربة العملية ان تضامن النقابات مع بعضها في اطار اتحاد عام النقابات ، يزيد من قدراتها في العمل من اجل انتزاع حقوقها - لذلك ، قام اتحاد عام النقابات في اغسطس ١٩٥١ بتنظيم اضراب عام لجميع نقابات القطاع الحكومي وذلك من اجل زيادة الاجور بنسبة ٧٥٪ - وبالفعل ، نجح الاضراب في اجبار الحكومة علي الخضوع لمطالب العمال وزيادة الاجور نسبة كبيرة [٤٥] ..

وبالاضافة الي ذلك ، فقد وجدت النقابات نفسها ، منذ البداية ، في قلب النشاط السياسي - وكان بعض الناس ينظر الي ذلك كانحراف عن دورها الرئيسي ، وكعمل تخريبي تقوم به العناصر السياسية المتطرفة [٤٦] .. ولكن الواقع العملي يقول خلاف ذلك - فرغم ان العديد من القيادات العمالية وقتها كانت مرتبطة بالحركة السودانية للتحرر الوطني ، مثلا ، الا ان الدور السياسي للنقابات كان ، في الواقع ، يمثل امتدادا لنضال العمال من اجل تحسين اوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية - وهناك عوامل محددة كان لها تأثيرها الهام والكبير في دفع الحركة النقابية الي دائرة النشاط السياسي - وهذه العوامل تتمثل في الاتي : اولا : صعود الحركة الوطنية والوعي الوطني في تلك الفترة كانت له تأثيراته الكبيرة علي العمال وغيرهم من قطاعات السكان - وهذا ما دفعهم الي ربط مطالبهم النقابية بالافق السياسي والمطالب السياسية - ثانيا : نجاح العمال في انتزاع شرعية العمل النقابي من خلال المواجهة المباشرة مع ادارة السكة حديد والحكومة كانت له ، ايضا، تأثيراته في هذا الجانب - فقد دفعهم هذا النجاح الي التركيز علي الوعي السياسي والصلابة النضالية كطريق وحيد لتحقيق المطالب العمالية [٤٧] - ثالثا : هناك ، ايضا ، حقيقة ان القطاع الحكومي كان يستوعب معظم القوي العاملة في البلاد - ولذلك كان العمال في صراعهم من اجل تحقيق مطالبهم النقابية ، لايميزون كثيرا بين ادارة العمل في المصالح المختلفة والحكومة الاستعمارية .

وبالاضافة الي ذلك ، هناك مايشير الي ادراك العمال لامكانية توسيع معاركهم ضد الحكومة بدءا بالمطالب الخاصة بالاجور وشروط الخدمة وانتهاءا بالمطالب

السياسية الخاصة برفض الحكم الثنائي نفسه ..

ففي رسالتها الي السكرتير الاداري في نوفمبر ١٩٤٧ تؤكد هيئة شئون العمال علي الاتي :

لقد عجزنا ان نفهم كيف تسمح ادارة السكة حديد ، او الحكومة ، لنفسها بتحقيق ارباح هائلة علي حساب العمال الذين تتدهور شروط حياتهم بشكل خطير ، في الوقت الذي تستحوذ فيه الحكومة علي معظم هذه الارباح وتنفقها في شكل مرتبات عالية للمسئولين البريطانيين في بناء المنازل الفاخرة التي تكلف مئات الالاف من الجنيهات (٤٨) ..

لقد ادي قيام اتحاد عام نقابات العمال الي وجود اطار جديد للحركة النقابية العمالية يمكنها من تحقيق اهدافها السياسية .. فدستوره الذي اجيز في ١٩٥٠ ، كان يحدد دور الاتحاد في الدفاع عن مصالح وحقوق العمال ، ولكن بعد فترة وجيزة من ذلك التاريخ ، وجد الاتحاد نفسه في داخل دائرة النشاط السياسي ، حيث اعلن احتجاجه على فصل ١١٩ من طلبة مدرسة خور طقت الثانوية ، وهدد باعلان اضراب لمدة ثلاثة ايام اذا لم يرجع الطلاب المفصولون الي مواصلة دراستهم (٤٩) - ورغم ان الطلاب لم يرجعوا الي مدرستهم ، الا ان الاتحاد لم ينفذ الاضراب - وفي نهاية عام ١٩٥٠ وبداية عام ١٩٥١ دخل الاتحاد ، ايضا ، في مواجهة مع الحكومة بسبب موقفها من قضية تسجيل الاتحاد وتعديلها لقانون قوة دفاع السودان - فقد كان الاتحاد يطالب بتسجيل الاتحاد تحت قانون النقابات لسنة ١٩٤٨ وذلك بهدف تأمين شرعية نشاطه - ولكن الحكومة رفضت ذلك بحجة ان القانون يسمح بتسجيل النقابات الفردية فقط (٥٠) - ومن جهة اخري ، قام الاتحاد ، ايضا ، بمعارضة اتجاه الحكومة لتعديل قانون قوة دفاع السودان ، وذلك بهدف وضع المزيد من السلطات تحت يد الحاكم العام وخاصة في حالة حدوث اضرابات عن العمل - وفي ديسمبر ١٩٥٠ حاول الاتحاد تنظيم اضراب عام احتجاجا علي هذه التعديلات ، ولكنه لم ينجح رغم ان الجمعية التشريعية كانت قد اجازت التعديلات وقتها (٥١) ..

وفي عام ١٩٥١ واجه الاتحاد موقفا حرجا ، وذلك بسبب وضعه غير القانوني - ففي يونيو من تلك السنة دخلت قوات الشرطة في اضراب عن العمل من اجل زيادة الاجور والسماح لها بتكوين نقابة تدافع عن مصالحها - وكانت للاضراب ، ايضا ، دوافعه واهدافه السياسية ، فقد جاء في دراسة قام بها محمد نوري الامين ان الحركة الوطنية السودانية (.. استغلت هذه الفرصة ، وحاولت تصعيد الاضراب وتحويله الي مواجهة شاملة مع سلطات الحكم الثنائي - وفي هذا الاتجاه تمت دعوة العمال لمساعدة

قوات الشرطة ، وخرجت المظاهرات الكبيرة في الشوارع بمشاركة قوات الشرطة نفسها ، وكان المتظاهرون يرددون بعض الشعارات الراديكالية الخ ... (٥٢)

وكانت هناك شكوك قوية حول قيام الاتحاد بتحريض قوات الشرطة علي الاضراب ـ ولذلك قامت سلطات الحكومة بمواجهة الموقف بخطوات حاسمة وسريعة حيث اعلنت حالة الطوارئ في ١٠ يونيو ، وقامت باعتقال محمد السيد سلام ، رئيس الاتحاد ، والشفيع احمد الشيخ ، السكرتير ، وحكم عليهما بالسجن سنة واحدة وسنتين علي التوالي ، وذلك بتهمة تشجيع البوليس علي عدم القيام بواجباته (٥٣) ..

وفي ديسمبر ١٩٥١ ، قام اتحاد النقابات ، في مؤتمره السنوي ، بتعديل دستوره ليشمل بشكل واضح ، بعض الاهداف السياسية ـ وذلك كرد فعل لرفض الحكومة تسجيل الاتحاد ـ وتضمنت تلك التعديلات فقرة تقول (هزيمة الاستعمار في السودان في كل اشكاله ، السياسية والاقتصادية والادارية والعسكرية) .. وفقرة اخري تقول (العمل علي انتزاع حق السودان في تقرير مصيره بحرية تامة وبعيدا عن اي نفوذ اجنبي(٥٤)) .. ومثل هذه الاهداف تتحقق ، كما يقول الاتحاد ، عن طريق (رفض التعاون ، بكافة اشكاله ، مع النظام الاستعماري) و (توحيد شعب السودان في جبهة متحدة تضم كل القوي السياسية والقوي الاخري التي تتفق اهدافها مع اهداف الاتحاد(٥٥) ..)

والواقع ان الاتحاد قد مـارس بالفعل هذا الاتجاه ، وذلك حتي قبل تعديل دستوره ـ ففي اكتوبر ١٩٥١ قام ، بالاتفاق مع الحركة السودانية للتحرر الوطني ، مؤتمر الطلبة ، الاتحاديين الاحرار ، ومجموعات سياسية صغيرة اخري ، بتكوين الجبهة المتحدة لتحرير السودان ـ وكانت تلك الجبهة ، التي جاء تكوينها بعد قيام الحكومة المصرية بالغاء اتفاقية ١٩٣٦ ، تدعو الي الانسحاب الفوري للقوات الاجنبية من السودان ، ومنح السودان حق تقرير المصير ـ وكانت تشجب موقف حزب الامة ، بسبب تعاونه مع الانجليز ، وموقف حزب الاشقاء ، بسبب علاقاته مع الطبقات الاقطاعية في مصر ..

كان النشاط السياسي لاتحاد النقابات يتطور من خلال ردود الفعل المتبادلة بين مواقفه ومواقف الحكومة ـ ولذلك كان يحاول توسيع قاعدة حلفائه بهدف حماية موقعه ـ ولكن اقترابه وتعاونه مع القوي والعناصر الراديكالية ، كان يقابل باصرار الحكومة علي اصدار التشريعات التي تهدد وجود الاتحاد بالخطر. ففي ابريل ١٩٥٢ قامت الحكومة بوضع مشروع قانون مكافحة النشاط الهدام امام الجمعية التشريعية ـ وفي المقابل قام الاتحاد وحلفاؤه في الجبهة المتحدة لتحرير السودان بتنظيم حملة مقاومة واسعة ضد المشروع ـ ومع ان الحملة فشلت في ايقاف اجراءات اصدار القانون ، الا

انها افادت في توضيح مخاطره ـ ولذلك كان الغاء القانون المذكور من اولى القرارات التي اصدرتها حكومة الازهري في فترة الحكم الذاتي (٥٦) ..

وفي ديسمبر قام الاتحاد ، في مؤتمره الثاني ، بتأكيد دوره السياسي الذي اعلنه مؤتمره الاول (ديسمبر ١٩٥١) حيث جاء في تقرير اللجنة التنفيذية ما يلي :

لقد اكد نضال الحركة العمالية ان النضال من اجل شروط حياة اقتصادية واجتماعية افضل ، ومن اجل السلم والحياة الكريمة ، يصطدم ، دائما ، بقوة اساسية هي النظام الاستعماري المسيطر علي البلاد ـ لذلك فان اهدافنا لن تتحقق كاملة الا بعد خروج الاستعماريين من بلادنا (٥٧) ..

وفي عام ١٩٥٣ واجه اتحاد النقابات وضعا حرجا ـ ففي اعقاب اتفاقية الحكم الذاتي (فبراير ١٩٥٣) قامت اللجنة المركزية باعلان معارضتها للاتفاقية ودعوة العمال للقيام باضراب عام ـ وكان هذا الموقف يقوم علي اساس ان الاتفاقية تفتقد الضمانات الضرورية لتقرير المصير.فالسلطات التي تمنحها للحاكم العام في الفترة الانتقالية حسب رأي الاتحاد ، كانت كبيرة وواسعة ، والطريقة المحددة لسودنة الوظائف الحكومية كانت بطيئة (خاصة في القوات المسلحة والشرطة) ، والمسؤولون البريطانيون لم تتغير سلطاتهم خاصة في الجنوب (٥٨) ..

وعلي اي حال ، فقد اوضحت التطورات ، خطأ الاتحاد في تقديراته لموقف العمال ـ وذلك لان الشعور الغالب وسط العمال السودانيين كان يقف مع الاتفاقية ـ وذلك لانها ، ورغم عيوبها ، كانت تستجيب لمطلب اهل السودان في حق تقرير المصير ـ ولذلك فشلت دعوة الاتحاد للاضراب العام ..

ولكن رغم هذه النكسة ، استمر الاتحاد في نشاطه السياسي ـ وكان مركز اهتمامه في الفترة اللاحقة ينحصر في معارضة وانتقاد برامج الاحزاب البرجوازية ، كما كان يصفها ـ ففي خلال حملة الانتخابات البرلمانية الاولى ، في عام ١٩٥٣ ، كان اسماعيل الازهري ، زعيم الحزب الوطني الاتحادي ، يقول ان (.. الفترة الانتقالية هي اساسا ، فترة تحرير لتصفية الحكم الثنائي واعداد البلاد لتقرير المصير ، وليست للتعمير والسياسات الاجتماعية الطموحة ... وفي مثل هذه الظروف علي العمال عدم الاكثار من المطالب ، وعليهم ، ايضا ، عدم اللجوء الي سلاح الاضراب عن العمل (٥٩)).

وفي مؤتمره السنوي الثالث ، في ديسمبر ١٩٥٣ ، قام اتحاد النقابات بشن هجوم واسع علي اسماعيل الازهري ، وبعض السياسيين الاخرين ، بسبب اهتمامهم بقضايا التحرير فقط ، واهمالهم للقضايا الاجتماعية والاقتصادية وتأجيلها حتي تحقيق الاستقلال ـ ووصفت قرارات المؤتمر نهج الازهري بانه معاد للحركة العمالية ،

واكدت ان التحرير يفقد مضمونه الحقيقي اذا لم يرتبط بالتعمير ـ واضافت ان الفشل في ربط عملية التحرير بقضايا التعمير يعني الخضوع لمصالح الاستعماريين والطبقات الحاكمة (٦٠) .. وظل هذا الاتجاه يمثل محور الخط السياسي للاتحاد حتي اعلان الاستقلال في مطلع ١٩٥٦ ..

(ب) حركة المزارعين المستأجرين :

قلنا في الفصل الثالث من هذا الكتاب ان اوضاع المزارعين المستأجرين كانت تشبه ، في الكثير من جوانبها ، اوضاع العمال الصناعيين ـ فالمزارعون ينتظمون (في مجموعات كبيرة) تحت مخدم (هو صاحب المشروع الزراعي) الذي كان يقوم بتحديد نصيبهم في عائدات الانتاج ، وبتحديد نوع وحجم العمل المطلوب منهم . وفشلهم في تنفيذ خطة العمل المحددة سلفا يؤدي الي خضوعهم لعقوبات صارمة ـ ولذلك كان من الطبيعي ان يتجه المزارعون الي تنظيم انفسهم بطريقة مشابهة للتنظيمات النقابية العمالية ـ ومن هنا جاءت اتحادات المزارعين للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم في مواجهة اصحاب المشاريع الزراعية ـ وفي فترة الحكم الثنائي شهدت البلاد ميلاد عدد كبير من هذه الاتحادات في المشاريع الزراعية المختلفة ـ ولكن اتحاد مزارعي الجزيرة كان اكبرها واقواها نشاطا وتأثيرا في الحياة السياسية .. واتحاد مزارعي الجزيرة ترجع جذوره الي الاضراب الذي نفذه المزارعون في ابريل ١٩٤٢ ـ ففي تلك الفترة كان المزارعون يتشككون في ادارة المشروع ، ويتهمونها بالتلاعب في نصيبهم من عائدات الانتاج (٦١) ـ وذلك لان الادارة ، بحكم نزعتها الابوية ، كانت لا تشركهم في ادارة المشروع ، ولا تمكنهم من معرفة تفاصيل الموقف المالي العام .. ومع استمرار مثل هذه الاوضاع ، كان من الطبيعي ان تتزايد شكوك المزارعين في الادارة ، وكذلك حالة السخط والشعور بالغبن والظلم في اوساطهم ـ وكانت المواجهة في عام ١٩٤٤ عندما اكتشفوا ان رصيد مال الاحتياطي (مال الاحتياطي هو عبارة عن صندوق يساهم فيه المزارعون بنسبة معينة بهدف ضمان مقابلة الظروف في السنوات التي يتدنى فيها الانتاج او تتدهور اسعار القطن) في تلك السنة كان حوالي ١,٣٠٠,٠٠٠ جنيها مصريا فقط ـ فدخلوا في اضراب عن العمل حتي تقوم الادارة بتوزيع كل الرصيد علي المزارعين ـ ورغم ان جماعة الاشقاء في مؤتمر الخريجين كانت قد شاركت في التحريض والاعداد للاضراب المذكور ، الا ان نجاحه كان يرجع ، بشكل رئيسي ، الي استعداد المزارعين ورد فعلهم المباشر تجاه حقائق التلاعب التي تكشفت امامهم ـ

وانتهي الاضراب بعد وساطة قامت بها لجنة من بعض اعضاء المجلس الاستشاري لشمال السودان ، وموافقة ادارة المشروع علي صرف مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ جنيه للمزارعين.

ونتيجة لهذا الاضراب شعرت ادارة المشروع بضرورة قيام هيئة تمثل المزارعين لتقوم بعرض ومناقشة مشاكلهم مع الجهات المسئولة ـ وهكذا تكونت هيئة ممثلي المزارعين عن طريق الانتخابات في مكاتب التفتيش المختلفة ـ وتمت اول انتخابات في عام ١٩٤٧ (٦٢) ..

وفي الفترة ١٩٤٧ - ١٩٥٣ كانت الهيئة تقوم بالمهام المحددة لها بشكل معقول ـ فكانت تقوم بالدفاع عن المصالح المباشرة للمزارعين ، وبدورها كحلقة اتصال بين الادارة والمزارعين دون ان تتدخل في النشاط السياسي ـ وفي هذا الخصوص ، كان حزب الاشقاء ، في تلك الفترة ، يحاول دفع الهيئة الي دائرة العمل السياسي ، ولكن المحاولة لم تنجح ..

المهم ، كانت مجموعة اغنياء المزارعين تشكل غالبية اعضاء الهيئة ، مع وجود عدد قليل من المزارعين المتوسطين والفقراء ـ ولذلك كان دورها محدودا ولا يلبي تطلعات جموع المزارعين ـ فقد خلق اضراب عام ١٩٤٤ وعيا واسعا وسط المزارعين باهمية التنظيم ودوره في الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم ـ وكانت الهيئة ، في نظر قطاعات واسعة منهم ، لا تمثل التنظيم المطلوب لتحقيق الاهداف المطلوبة (٦٥) ـ وذلك لانها ، بحكم دورها المحدد كحلقة وصل بين الادارة والمزارعين ، تعجز عن تعبئة المزارعين وقيادتهم في مواجهة ادارة المشروع ـ واكثر من ذلك ، فقد كان في اعتقاد الكثيرين ان طريقة الانتخابات غير المباشرة ، والتي يشرف عليها مفتشو الغيط في المكاتب المختلفة ، لا تساعد علي انتخاب عناصر قيادية مقتدرة ـ وبالاضافة الي ذلك ، كان لنهوض الحركة الوطنية بعد الحرب الثانية تأثيراته الواسعة وسط مزارعي الجزيرة ، حيث بدأت اعداد كبيرة منهم تنظر لمشاكل المشروع في اطار المشاكل الوطنية ككل ، وذلك من خلال الارتباط بحزب الاشقاء والحركة السودانية بشكل خاص ـ ومن هنا كان الاحساس بضرورة المشاركة في النشاط السياسي المتزايد ..

وفي عام ١٩٥٢ نجحت ضغوط المزارعين لخلق تنظيم جديد ، مستقل عن ادارة المشروع ، في تحويل الهيئة الي هيئة مزارعي الجزيرة (٦٦) ـ وكانت تختلف عن الهيئة السابقة في دستورها ، وفي اعتمادها علي الانتخابات المباشرة ـ ورغم ذلك ، تمكنت معظم قيادات الهيئة السابقة من الصعود الي قيادة التنظيم الجديد ـ وبذلك ظل الصراع مستمرا من داخل الهيئة الجديدة بين عناصر القيادة المؤسسة والعناصر الراديكالية التي كانت تطالب بتنظيم نضالي معادي لادارة المشروع ـ وفي عام ١٩٥٣ كانت المواجهة ـ فقد اقترحت العناصر الراديكالية ، بقيادة شيخ الامين [٦٧] ، دعوة

المزارعين لاضراب عن العمل في موسم لقيط القطن من اجل تحقيق مطالب محددة ولكن قيادة الهيئة لم توافق علي ذلك ـ وفي انتخابات عام ١٩٥٣ حسم الصراع بفوز شيخ الامين ومؤيديه وسقوط القيادة القديمة ..

وبعد الانتخابات قامت القيادة الجديدة باعادة تكوين الهيئة تحت دستور جديد واسم جديد (اتحاد مزارعي الجزيرة) وبرئاسة شيخ الامين ـ وفي الفترة ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦ قام الاتحاد بدور نشط في دفع المزارعين لتحسين شروط عملهم وللمشاركة في النشاط السياسي العام في البلاد [٦٩] وفي نفس تلك الفترة قام الاتحاد بتوثيق علاقاته مع اتحاد النقابات ، انطلاقا من (وحدة نضال المزارعين والعمال) كضرورة تجمع بين التنظيمين ـ كما بدأت ، ايضا ، الاتصالات مع تجمعات المزارعين الاخري في المديرية الشمالية ومع اتحاد مزارعي جبال النوبة [٧٠] ..

(ج) الحركة الطلابية :

لعب الطلاب دورا هاما في مجري السياسة السودانية وخاصة في الفترات الحرجة من تاريخ تطور الحركة الوطنية ـ وقبل الدخول في متابعة تطورات الحركة الطلابية ، علينا ان نلقي نظرة سريعة علي حجم وتركيب المجموعات الطلابية خلال فترة الحكم الثنائي ـ وسنركز ، هنا ، علي تطورات التعليم الثانوي والعالي ، وذلك لان الحركة الطلابية كانت تقوم ، بشكل رئيسي ، علي طلاب هذين القسمين ..

كانت هناك مدرسة ثانوية حكومية واحدة فقط حتي عام ١٩٤٤ هي كلية غردون التذكارية ـ وهي المدرسة التي انشئت عام ١٩٠٣ بهدف تخريج عدد محدود من الطلاب السودانيين للعمل في الخدمة العامة ، وذلك حسب الموجهات التي وضعها سير جيمس كري Sir James Currie اول مدير للتعليم في السودان [٧١] ـ وكانت ، في البداية ، تشمل قسما خاصا بالتدريب المهني ، وفي عام ١٩٣٢ تم فصل هذا القسم وتحويله الي مدرسة خاصة بالتدريب الفني والمهني في ام درمان ـ والجدول ٤/٣ يكشف لنا اعداد الطلاب في الكلية في الفترة ١٩٢٠ - ١٩٤٤ ـ وفي قطاع التعليم الاهلي كانت هناك مدرستان ثانويتان هما : المدرسة القبطية ، التي بدأت في قبول اعداد قليلة من الطلاب السودانيين بعد عام ١٩٣١ ، وكلية كمبوني ، وكانت تضم الطلاب غير السودانيين فقط [٧٢] ..

ومن جهة اخري ، فقد انشئ معهد تدريب معلمي المدارس الاولية في بخت الرضا ، بالقرب من الدويم ، في عام ١٩٣٤ ـ وكان يضم ستين طالبا فقط ـ وفي عام

١٩٣٩ قامت كلية غردون بتدريب عدد من معلمي المدارس الوسطى ـ ثم انشئ في عام ١٩٤٩ معهد تدريب معلمي المدارس الوسطى في بخت الرضا ، ايضا ـ وفي السنوات الاخيرة من الاربعينات انشئت معاهد اخري لتدريب معلمي المدارس الاولية في الدلنج ، شندي ، ومريدي ..

الجدول رقم ٣/٤

عدد الطلاب في كلية غردون التذكارية في الفترة ١٩٢٠ - ١٩٤٤

السنة	عدد الطلاب	السنة	عدد الطلاب
١٩٢٠	١٦٢	١٩٣٢	٤٣٦
١٩٢١	١٨٥	١٩٣٣	٤١٠
١٩٢٢	١٩١	١٩٣٤	٣٨٤
١٩٢٣	٢٠٧	١٩٣٥	٣٤٤
١٩٢٤	٢١١	١٩٣٦	٢٩١
١٩٢٥	٢٣٥	١٩٣٧	٣٢٥
١٩٢٦	٣٠٣	١٩٣٨	٣٥٧
١٩٢٧	٣٧٠	١٩٣٩	٤١١
١٩٢٨	٤٤٢	١٩٤٠	٥٠٨
١٩٢٩	٥١٠	١٩٤١	٥١٥
١٩٣٠	٥٥٥	١٩٤٢	٥٢٤
١٩٣١	٥٦٣	١٩٤٣	٥٢٣
		١٩٤٤	٥١٤

المصدر : مصلحة المعارف ، التقارير السنوية

وحتي عام ١٩٣٨ لم تنشأ في السودان اي مؤسسة للتعليم العالي ، فوق الثانوي ، سوى مدرسة كتشنر الطبية التي انشئت في عام ١٩٢٤ لتدريب عدد قليل من خريجي كلية غردون وتخريجهم كممرضين ـ وكانت تقبل عشرة طلاب فقط كل عام ـ والجدول رقم ٤/٤ يوضح لنا تفاصيل الطلاب المقبولين والمتخرجين في الفترة ١٩٢٤-١٩٤٣ (٧٣) ..

الجدول رقم ٤/٤

عدد الطلاب المقبولين والمتخرجين من مدرسة كتشنر ١٩٢٤ - ١٩٤٣

السنة	الطلاب المقبولون	الطلاب المتخرجون	السنة	الطلاب المقبولون	الطلاب المتخرجون
١٩٢٤	١٠	-	١٩٣٤	١٠	٦
١٩٢٥	٨	-	١٩٣٥	٢	٩
١٩٢٦	—	-	١٩٣٦	١٠	٥
١٩٢٧	٩	-	١٩٣٧	-	٦
١٩٢٨	٨	٧	١٩٣٨	٧	١
١٩٢٩	٩	٧	١٩٣٩	٥	٧
١٩٣٠	٩	-	١٩٤٠	٩	٧
١٩٣١	١٠	٥	١٩٤١	-	١
١٩٣٢	١٠	٦	١٩٤٢	٨	-
١٩٣٣	١٠	٩	١٩٤٣	-	٦

المصدر : H. Squires,.the Sudan Medical Service : An Expenimen t in Social Medicine, London, 1985 ..

وفي اخريات الثلاثينات واخريات الاربعينات بدأت الحكومة في التوسع في انشاء المدارس الثانوية والمدارس العليا علي السواء ، وذلك نتيجة لعدة عوامل ، اهمها : توقيع الاتفاقية المصرية / البريطانية في سنة ١٩٣٦ ، تحسن الظروف الاقتصادية بعد الكساد الذي شهدته بداية الثلاثينات ـ فقد انهت اتفاقية ١٩٣٦ اتجاه الحكومة في ابعاد المصريين من السودان الذي ظل مستمرا منذ حوادث ١٩٢٤ ، ونصت علي قيام الحاكم العام (باختيار المرشحين المناسبين من المصريين والبريطانيين) علي السواء للعمل في الوظائف التي لايمكن ملأها من بين المتعلمين السودانيين (٧٤) وهنا لابد من الاشارة الي ان اتجاه الحكومة للتوسع في تدريب السودانيين واستيعابهم في الخدمة المدنية كان يستهدف الحيلولة دون توظيف اعداد كبيرة من المصريين ، وذلك لتحاشي المخاطر السياسية المتوقعة من وجود مثل هؤلاء الموظفين ..

وفي عام ١٩٣٨ ، بالتحديد ، صدر القرار الخاص بالتوسع في التعليم الثانوي وادخال كورسات فوق الثانوي في بعض المجالات المحددة بالاضافة الي التفكير الجدي

في انشاء جامعة محلية في اسرع وقت ممكن (٧٥) - وبدأت الحكومة في اتخاذ الخطوات العملية الضرورية لتنفيذ الخطة ، ولكن اندلاع الحرب العالمية الثانية أدي الي تأجيلها حتي منتصف الاربعينات - وفي ١٩٤٤ تم تحويل القسم الثانوي في كلية غردون التذكارية الي مدرسة ثانوية كاملة في وادي سيدنا - وبذلك انفتح الطريق امام الكلية لتتطور الي مؤسسة تعليمية عليا مكتملة - ثم انشئت مدارس ثانوية اخري في حنتوب (١٩٤٦) ، رمبيك (١٩٤٩) ، وخور طقت (١٩٥٠) - وفي عام ١٩٥٦ ارتفع عدد المدارس الثانوية الحكومية في البلاد الي سبع مدارس حكومية ، وخمس مدارس غير حكومية بما في ذلك المدرسة الثانوية المصرية ، التي انشئت في عام ١٩٤٤ (٧٦)

وفي الفترة ١٩٣٨ - ١٩٤١ تم انشاء عدد من المدارس وذلك رغم ظروف الحرب ، فقامت مدرسة العلوم البيطرية ومدرسة الزراعة في عام ١٩٣٨ ، ومدرسة العلوم والهندسة في عام ١٩٤٠ ، ومدرسة الحقوق في ١٩٤١ (٧٧) - وكانت هذه المدارس ، في البداية ، تستـــوعب عددا قليلا من الطلاب ، وتمنح الدبلومات للخريجين (٧٨) - وكانت كل مدرسة تتبع ، في ادارتها ، للمصلحة الحكومية المعنية - فالعلوم البيطرية تتبع مصلحة البيطرة ومدرسة الزراعة تتبع لاشراف مصلحة الزراعة ، وهكذا .

وفي عام ١٩٤٤ تم تجميع هذه المدارس الخمس في مؤسسة واحدة ، هي كلية غردون التذكارية في شكلها الجديد (٧٩) ، التي اعلن عن تأسيسها رسميا في فبراير ١٩٤٥ كمؤسسة تعليمية وبحثية - وهكذا تحولت مسئولية التعليم العالي من المصالح الحكومية الي مجلس الكلية - وفي عام ١٩٤٦ تم الاتفاق مع جامعة لندن لتمكين طلاب الكلية من الجلوس لامتحانات الجامعة المذكورة علي اساس المناهج والدرجات المناسبة لاحتياجات السودان .وفي عام ١٩٥١ تطورت الكلية (بعد ان اضيفت اليها مدرسة كتشنر الطبية) الي كلية جامعية - وفي عام ١٩٥٦ اكتمل تأسيسها كجامعة مستقلة هي جامعة الخرطوم ..

حدثت التطورات الرئيسية في مجالات التعليم الثانوي ، وكل تطورات التعليم العالي في السنوات الاخيرة (١٩٣٦ - ١٩٥٦) للحكم الثنائي - مما يوضح لنا حقيقة ارتباط نظام التعليم الثانوي والعالي بالتركيب الاجتماعي والاقتصادي العام الذي خلفته ادارة الحكم الثنائي في البلاد - والجدول رقم ٤ / ٦ يوضح لنا تفاصيل اعداد الطلاب في مجالات التعليم العالي المختلفة - ومع ان النظام التعليمي في عام ١٩٥٦ كان يتميز بالتخلف ، الا انه كان يستوعب اعدادا كبيرة نسبيا من الطلاب - وفي فترة الاربعينات كانت هذه الاعداد تكفي لخلق الاساس الضروري لظهور الحركة الطلابية الحديثة في السودان - ومع اكتمال الاطار العام للتعليم العالي ، فقد كان هناك حوالي ٧٨٩ من الطلاب الســودانيين في المعاهد والجامعــات المصــرية وذلك في عام

١٩٤٩ (٨٠) - ورغم ان اولئك الطلاب لم يكونوا يمثلون جزءا من الحركة الطلابية التي نشأت وتطورت داخل السودان ، الا ان نشاطاتهم السياسية في مصر كانت تصب في

جدول ٤/٥

تطور التعليم في شمال السودان "التعليم الحكومي
اعداد التلاميذ بالمدارس في الاعوام ٣٦ ، ٤٤ ، ٤٨ و ١٩٥٦

	١٩٣٦	١٩٤٤	١٩٤٨	١٩٥٦
المدارس العليا	١٨*	١٦٣	٣٠٦	٧٢٢
المدارس الثانوية بنين	٢٩١	٥١٤	٨٠١	١٧٠٠
المدارس الثانوية العامة بنين	—	٢٢١	١٩١	٢٨٠
المدارس المتوسطة بنين	١٠٧٢	١٨٤٧	٢٢٥٥	٤٦٧٥
المدارس الابتدائية بنين	١٢٤٠٢	١٩٣٨١	٢٦٠٧٤	٧٦٩٩٦
مراكز تدريب معلمي المرحله الابتدائية	٦٢	١٤٩	٢١٧	٤٣٨
المدارس الصغري	—	١٢٧٣٨	٢٥٦٤٠	٥٣٥٠٠
الخلاوي	٢٢٤٠٠	١٠١٣٣	٧٣٢٨	٥٠٠٠
المدارس الفنية بنين	١٧٥	٢٢١	٢٩٥	٦٠٩
معاهد تدريب المعلمات	٢٩	٩٠	١٣٠	٢٦٥
المدارس الابتدائية بنات	٢٩٢٧	٦٦٨١	—	٢٦٥٨١
المدارس المتوسطة بنات	—	١١٤	٣١٣	١٢٨٨
المدارس الثانوية بنات	—	—	٣٧	٢٦٥

* ملحوظة : الـ ١٨ الموضحة في هذا العام هي تعداد طلبة مدرسة كتشنر الطبية.

المصدر : محمد عمر بشير ، تطور التعليم في السودان ١٨٩٨ - ١٩٥٦ ، جامعة اكسفورد ، صفحة ٢٠٨

جدول ٦/٤

التعليم العالي في السودان ١٩٤٢ - ١٩٥٦

السنة / المدرسة	الآداب	الزراعة	الحقوق	الهندسة	الطب	العلوم	البيطرة	الجملة
١٩٤٢	٥٧	١٢	-	١٧	٢١	٣٨	٣	١٤٨
١٩٤٣	٧٣	١١	-	١٩	٢٢	٣١	٥	١٦١
١٩٤٤	٥٨	١١	-	١٩	٢٩	٤٤	٢	١٦٣
١٩٤٨	١٠٠	٧	٣٦	١٤	٣٢	٩٢	٩	٢٩٠
١٩٥١	١١٢	٦	٢٧	١٢	٤٧	١٠٠	١٣	٣١٧
١٩٥٢	١٥٢	٣٧	٣٩	٢٩	٥٠	١٧٠	١٥	٤٩٢
١٩٥٣	١٤٤	٣٥	٨٤	٣٩	٧٠	١٤٩	١٠	٥٣١
١٩٥٤	١٨٣	٤٠	٦٧	٤٤	٨٢	١٨٥	١٠	٦١٠
١٩٥٥	١٧٥	٤٠	٨٢	٣٥	٧١	١٦٧	١٠	٥٨٠
١٩٥٦	١٨٧	٣٣	٩٩	٤٦	١٢٨	٢١٣	١٦	٧٢٢

المصدر : م . ع . بشير ، تطور التعليم في السودان ، مطبعة جامعة اكسفورد (بالانجليزية)

المجرى العام للحركة الطلابية في البلاد ..

يلاحظ ان التنظيمات الطلابية بدأت في الظهور خلال السنوات الاخيرة من الثلاثينات وذلك كنتيجة طبيعية لتاريخ نشوء وتطور المدارس الثانوية والعليا في السودان .. صحيح ان طلاب كلية غردون التذكارية قد قاموا بتنظيم اضرابين هامين في عامي ١٩٢٨ و ١٩٣١ ، ولكن هذه الاضرابات كانت تعبر عن حالة انتقالية ولم تكن ترتبط بتنظيم طلابي قادر علي الاستمرار . فاضراب ١٩٢٨ كان تعبيرا عن رفض

الطلاب لاجراءات الحكومة الخاصة بالكلية [٨١] ، واضراب ١٩٣٢ كان نتيجة لتأثيرات بداية نهوض الحركة الوطنية السودانية آنذاك [٨٢] ..

وفي عام ١٩٣٨ قام طلاب كلية غردون بتكوين جمعية للثقافة والاصلاح - ورغم محدودية نشاطاتها ، الا انها ساعدت علي توفيز الاطار العام الضروري لظهور التنظيمات السياسية الطلابية - فدستور الجمعية يحدد اهدافها في الاتي :

(١) توحيد الطلاب وتوسيع وتوطيد علاقاتهم الاجتماعية بالاضافة الي تشجيع القراءات الجماعية للكتب والمجلات ..

(٢) ترقية وعي الاعضاء عن طريق تشجيع قراءة الكتب وتنظيم المناظرات والمحاضرات والمعارض العلمية ..

(٣) المساهمة في رفع مستوى وعي الشعب . ثقافيا ، عن طريق تشجيع توزيع المجلات والنشاطات الثقافية الاخري مثل المسرحيات والمحاضرات والكتب ..

(٥) محاربة التقاليد والعادات المتخلفة في الصحف ، وتوضيح مضارها عن طريق المسرحيات واي وسائل اخري [٨٣] ..

وقام عدد كبير من طلاب المدارس العليا ، التي انشئت في عامي ١٩٣٨ و ١٩٣٩ ، بالانضمام لعضوية هذه الجمعية وكان البعض يفكر في تحويلها الي اتحاد عام لطلاب المدارس المذكورة [٨٣] - وبالفعل تمت مناقشة الفكرة في احدي اجتماعات الجمعية عام ١٩٤٠ ، واتفق المجتمعون علي تكليف رئيس الجمعية بالكتابة لمدير التعليم للموافقة علي قيام الاتحاد - وفي فبراير ١٩٤٢ جاءت موافقة المدير مع اشتراطه حصر النشاطات في تنظيم المحاضرات والمناظرات والاشراف علي النشاطات الرياضية ، بالاضافة الي تنظيم الاجتماعات في حدود داخليات الطلاب - وقبل الطلاب بكل هذه الشروط - وبناءا علي ذلك ، اجريت *الانتخابات لاختيار اللجنة التنفيذية - وانتخب احمد* خير كأول رئيس للاتحاد ومبارك زروق نائبا للرئيس ، وعبد المجيد امام ، أول رئيس للجمعية ، سكرتيرا عاما ..

وفي السنوات القليلة اللاحقة ، خاصة سنوات الحرب ، كان الاتحاد يركز ، في نشاطاته ، علي المسائل الداخلية الخاصة بالمدارس العليا وكلية غردون - ومع نهوض الحركة الوطنية واتساع نشاطها ، بقيادة مؤتمر الخريجين ، بدأ الطلاب يدخلون مجالات النشاط السياسي المباشر - فقد قام الاتحاد بتنظيم اول مظاهرة سياسية في عام ١٩٤٦[٨٥] ورغم تهديدات ادارة كلية غردون بتعطيل الدراسة اذا ما استمر الطلاب في ممارسة اي نشاطات سياسية اخري ، فقد كان رد فعل اللجنة التنفيذية للاتحاد في شكل مذكرة جاء فيها :

ان موقفنا في السودان يختلف عن الاقطار الحرة . فالحكم الاجنبي الذي يسيطر علي بلادنا يجب ان يزول وواجب كل المتعلمين السودانيين ان يعملوا علي تحقيق ذلك الهدف . والطلاب لايمكن ان يعزلوا انفسهم عن شعبهم الذي يتحمل عبء تعليمهم(٨٦)

لذلك قامت الادارة بقفل الكلية وتعطيل الدراسة . وفي عام ١٩٤٧ اعيد فتحها مع اتجاه واضح لحظر نشاط الاتحاد (٨٧) . وهذا ما ادي الي المواجهة بين الطلاب والادارة ، وتراجع الاخيرة عن اتجاهها لحظر نشاط الاتحاد . وهكذا ، تمكنت الحركة الطلابية من فرض نفسها علي سلطات الاحتلال وانتزاع حقها في العمل السياسي . وفي عام ١٩٤٧ تم انتخاب لجنة تنفيذية جديدة برئاسة محمد سعيد معروف ، وعلي اساس نهج جديد . وكانت اللجنة الجديدة تؤمن بان دور الطلاب في تحرير السودان يمكن تطويره فقط عن طريق تعبئة طلاب المدارس الثانوية في المعركة السياسية . وفي خلال عامي ١٩٤٧ ، والنصف الاول من عام ١٩٤٨ ، نشطت اللجنة في تكوين اتحادات الطلاب في المدارس الثانوية المختلفة (حنتوب ، وادي سيدنا ، الاهلية ام درمان ، والاحفاد) . وفي عام ١٩٤٩ تم تكوين مؤتمر الطلاب ليقوم بالتنسيق بين طلاب المدارس الثانوية وطلاب الكلية في القضايا الوطنية العامة .

وفي الفترة ١٩٤٥ . ١٩٥٦ شهدت الحركة الطلابية في كلية غردون ثلاث مراحل متميزة . ففي ١٩٤٥ و ١٩٤٦ كانت مجموعة حزب الاشقاء تسيطر علي اللجنة التنفيذية للاتحاد . وفي عام ١٩٤٧ فقدت الكثير من نفوذها لصالح عناصر الحركة السودانية للتحرر الوطني ، التي ظلت تسيطر علي قيادة الاتحاد لاكثر من ثلاث سنوات متتالية . وفي عام ١٩٥٠ ظهر تنظيم الطلاب المستقلين وتمكن من السيطرة علي قيادة الاتحاد طوال الفترة ١٩٥٠ – ١٩٥٦ – وكان هذا التنظيم يرفض ربط الحركة الطلابية بالاحزاب السياسية ، وينطلق من افكار واتجاهات حركة الحياد الايجابي التي كان يقودها آنذاك ، الزعيم الهندي نهرو . وطوال تلك الفترة ظلت حركة الطلاب تشارك بنشاط في العمل السياسي العام في البلاد ..

وفي عام ١٩٤٩ قامت مجموعة اخري من الطلاب ، بقيادة بابكر كرار ، بتكوين تنظيم حركة التحرر الاسلامي ، وذلك كتعبير عن رفضهم للحركة الشيوعية وارتباطهم بالقيم الاسلامية (٨٩) . والواقع ان حركة الاخوان المسلمين كانت تعمل في السودان منذ عام ١٩٤٤ تحت قيادة الحركة الام في مصر . اما حركة التحرر فقد كانت مستقلة في تنظيمها واتجاهاتها الفكرية علي السواء ، وكانت تدعو الي افكار (الاشتراكية الاسلامية) بشكل واضح ومختلف عن افكار حركة الاخوان . وفي بداية الخمسينات تمكنت هذه الحركة من توسيع نشاطها وسط الطلاب واصبحت تشكل المركز الرئيسي

المضاد والمقابل للحركة السودانية للتحرر الوطني - ومع هذا التوسع في النشاط والنفوذ بدأت الاختلافات تظهر وسط قياداتها - فبعض العناصر كانت ترى ضرورة ربطها بحركة الاخوان المسلمين في مصر ، بل بدأت تنشط عمليا في هذا الاتجاه - ومن جهة اخري كانت هناك اختلافات حول اولوية العمل السياسي - فالبعض كان يري ضرورة التركيز علي التربية الروحية بدلا من الاستغراق في النشاط السياسي اليومي -

وفي عام ١٩٥٤ ادت هذه الاختلافات الي انقسام الحركة الي تنظيمين مستقلين هما : مجموعة حركة التحرر الاسلامي بقيادة بابكر كرار ، ومجموعة الاخوان المسلمين بقيادة الرشيد الطاهر بكر ..

لقد كان لظهور هذه التيارات المتناقضة تأثيراتها المباشرة علي مجمل نشاط الحركة الطلابية السودانية ودورها في الحياة السياسية في البلاد - فقد كان الامل ان يقوم مؤتمر الطلبة بتوحيد صفوف طلاب الكلية والمدارس الثانوية خلف قيادة صلبة وملتزمة بتحرير السودان من النفوذ الاجنبي (٩٠) - وكان الامل ، ايضا ، (علي الاقل وسط عناصر الحركة السودانية للتحرر الوطني) ان يتطور تنظيم المؤتمر علي طريق الاتجاهات التي ظهرت عام ١٩٤٨ حيث استطاع الطلاب المشاركة الفعالة في النضال ضد الجمعية التشريعية وتكوين الوعي الوطني المعادي للاستعمار - بدلا من أن يتحقق ذلك ، تحول المؤتمر الي مجرد تنظيم من التنظيمات الطلابية المختلفة في تلك الفترة ونتيجة لذلك قامت عناصر الحركة السودانية في الكلية ، في عام ١٩٥٤ ، بالتخلي عن صيغة المؤتمر وتكوين الجبهة الديمقراطية للطلاب ..

وفي الفصل القادم من هذا الكتاب نقوم بمتابعة دور الحركة الطلابية وتأثيرها علي الحركة الوطنية السودانية خلال فترة الحكم الاستعماري ..

(د) حركة النساء :

ظهرت الحركة النسائية السودانية ، في البداية ، وسط النساء المتعلمات في السنوات الاخيرة من الحكم الثنائي - وذلك لتمتع هذا القطاع بحريات اجتماعية واسعة ووعي سياسي متقدم بالمقارنة مع واقع اغلبية النساء في البلاد - وهو قطاع محدود بحكم محدودية فرص التعليم التي كانت متاحة للمرأة طوال فترة الحكم الثنائي - ففي ١٩٠٧ كان هناك فصلان فقط لتعليم البنات في مدرسة الخرطوم الاولية (٩١) - ثم انشئت اول مدرسة اولية للبنات في مدينة رفاعة عام ١٩١١ - وبعد نجاح التجربة قامت الحكومة بانشاء اربع مدارس اخري في الكاملين ، مروي ، دنقلا والابيض ، وذلك خلال

الفترة ١٩١١ - ١٩٢٠ - وكانت هذه المدارس تركز علي تعليم القراءة والكتابة والحساب وحفظ القرآن والتطريز - وفي عام ١٩١٩ كان مجموع الطالبات في المدارس المذكورة لا يتعدى الـ ١٤٦ فقط ..

وفي ١٩٢٠ بدأت مصلحة المعارف تتجه الي التوسع في مدارس البنات - ففي ١٩٢١ انشأت كلية المعلمات [٩٣] - وتبع ذلك انشاء عدد من المدارس ليرتفع العدد في عام ١٩٢٧ الي عشر مدارس كانت تستوعب حوالي ٦٩٤ طالبة - وفي الجدول رقم ٧/٤ نجد تفاصيل التوسع في تعليم البنات حتي عام ١٩٥٦ ..

الجدول رقم ٧/٤

التوسع في مدارس البنات الاولية في الفترة ١٩١٩ - ١٩٥٦

السنة	عدد المدارس	عدد الطالبات
١٩١٩	٥	١٤٦
١٩٢٧	١٠	٦٩٤
١٩٣١	٢٣	٢٠٩٥
١٩٣٦	-	٢٩٢٧
١٩٤٤	-	٦٦٨١
١٩٥٦	١٧٣	٢٦٥٨١

المصدر : م . ع . بشير ، تطوير التعليم في السودان

اما في مجال مستويات التعليم الأخري ، فقد كانت التطورات بطيئة ، فقد افتتحت اول مدرسة وسطي للبنات في ام درمان في عام ١٩٤٠ - وفي فترة لاحقة انشئت مدارس اخري في الابيض ومدني عام ١٩٤٦ ، وفي عام ١٩٥٥ ارتفع العدد الي عشر مدارس في المدن المختلفة ، وارتفع عدد الطالبات من ١١٤ عام ١٩٤٨ الي ١٢٨٨ في عام ١٩٥٦ [٩٤] - اما في مجال التعليم الثانوي ، فقد كانت الحكومة تتحمل اعباء تعليم عدد قليل من البنات في مدرسة الاتحاد العليا (قطاع خاص) منذ بداية الاربعينات - وفي عام ١٩٤٩ انشئت مدرسة ام درمان الثانوية للبنات - وظلت تمثل المدرسة الحكومية الوحيدة في البلاد حتي عام ١٩٥٦ ، وكانت تستوعب ٢٦٥ طالبة فقط [٩٥] ..

وفي مجال التعليم العالي كانت الفرص اكثر محدودية ـ ففي عام ١٩٤٥ فقط التحقت اول بنت سودانية بكلية غردون ، ثم اربع بنات في عام ١٩٤٦ ـ وفي عام ١٩٥٦ ارتفع العدد الي حوالي الاربعين (٩٦) ..

كان اهتمام الحكومة ضعيفا جدا بتعليم البنات والمرأة بشكل عام ـ ففي عام ١٩٥٦ كانت نسبة الامية وسط النساء ٩٦٪ (٩٧) ـ وبالاضافة الي ذلك فان المرأة لم تجد فرصة دخول مجال التعليم العالي الا في السنوات الاخيرة من الحكم الثنائي ـ وبجانب المدارس الحكومية كانت هناك بعض المدارس الخاصة ، مثل مدرسة الاتحاد العليا التي انشئت عام ١٩٢٨ ومدارس المؤسسات التبشيرية ، في بعض المدن الكبيرة ـ ولكنها كانت تركز ، بشكل رئيسي ، علي بنات الجاليات والمجموعات المسيحية في البلاد ، باستثناء المدارس التبشيرية في الجنوب التي كانت تفتح ابوابها امام بنات السكان المحليين هناك (٩٨) ..

من هذا العرض الموجز يتضح لنا سبب تأخر ظهور الحركة النسائية في السودان حتي السنوات الاخيرة من الاربعينات ـ ومع تزايد عدد الخريجات من المستويات التعليمية العليا كان لابد من ظهور الوعي بضرورة وجود التنظيمات النسوية ـ فنشاطات الاحزاب السياسية ، والنقابات العمالية ، وحركة الطلاب ، بالاضافة الي حركة الوعي الوطني ، بشكل عام ، كانت تدفع في اتجاه خلق الشروط الضرورية لنشوء حركة النساء السودانيات كجزء لا يتجزأ من الحركة الوطنية العامة في البلاد ..

وفي عام ١٩٤٧ تأسس اول تنظيم نسائي بعد اجتماع نسائي في كلية تدريب المعلمات في ام درمان (٩٩)، برئاسة فاطمة طالب (١٠٠)، وسكرتارية خالدة زاهر (١٠١) ـ وبدأ التنظيم ، او الجمعية ، نشاطه بتنظيم حملات كبيرة لمحو الامية ونشر الوعي الصحي وسط النساء الاميات في مدينة امدرمان ـ ومع التوسع في النشاطات العامة بدأت الانقسامات تظهر في وسط قيادة الجمعية ـ ففي عام ١٩٤٨ قامت النقابات واتحادات الطلاب والاحزاب الاتحادية والحركة السودانية بتنظيم مظاهرات واسعة ضد انتخابات الجمعية التشريعية (١٠٢) ـ وكان رأي بعض العناصر في قيادة الجمعية ان تقوم الجمعية بالمشاركة في المظاهرات ومقاومة الجمعية التشريعية ـ ووجد هذا الاتجاه معارضة العناصر الاخري وذلك بحجة ابعاد الجمعية عن العمل السياسي او لانها مرتبطة بالدوائر السياسية المؤيدة للسياسة البريطانية في السودان ـ واضطرت هذه المجموعة الاخيرة ، بحكم اقليتها ، للانسحاب من الجمعية وتكوين جمعية (نهضة المرأة السودانية) ـ وبالطبع ، كان لهذا الانقسام تأثيره في اضعاف الحركة النسائية الناشئة وقتها ـ ولذلك لم يستطع اي من التنظيمين القيام بنشاط ملموس في الفترة ١٩٤٩ – ١٩٥٢ ..

ومع ذلك ، فقد كانت هناك بعض التطورات الهامة ـ ففي عام ١٩٤٨ تأسست جمعية المعلمات [١٠٣] ـ ولكن مصلحة المعارف رفضت الاعتراف بها ـ وفي عام ١٩٥١ قامت الجمعية بتحويل نفسها الي تنظيم نقابي تحت اسم ـ اتحاد المعلمات[١٠٤] ـ وكانت اهتمامات الجمعية والاتحاد تتركز حول المساواة في الاجور (كان مرتب المرأة يساوي أربعةاخماس مرتب الرجل) ، الفرص المتساوية مع الرجال خاصة في مجال التدريب خارج البلاد ومجال سودنة وظائف المفتشين البريطانيين في مصلحة المعارف ـ وعندما اقترحت لجنة مارشال [١٠٥] تحويل ادارة المدارس الاولية الي سلطات مجالس الحكم المحلي ، قام الاتحاد بمعارضة الاقتراح ، بحجة ان ذلك سيؤدي الي تقييد البنات بحكم وجود القيادات التقليدية وسط تلك المجالس ـ وبالاضافة الي ذلك كان الاتحاد يقوم بحملات كبيرة للمطالبة بالتوسع في تعليم البنات . وفي نفس تلك الفترة تأسست ايضا نقابة المرضات . وكانت تقوم بنشاطات نقابية واجتماعية مماثلة ..

في عام ١٩٥١ قامت طالبات السنة النهائية بمدرسة ام درمان الثانوية للبنات (كانت اول دفعة تصل السنة النهائية في مدرسة حكومية) بتقديم مذكرة تنتقد فيها سياسة الحكومة التعليمية وتحتج علي سياسة ناظر المدرسة التعسفية [١٠٦] ـ وادي ذلك الي حدوث مواجهة عنيفة بين الطالبات وادارة المدرسة ـ وفي هذا الاثناء نشطت الاتصالات بين قيادة التنظيم النسائي القديم والعناصر البارزة وسط طالبات المدرسة ـ ومن خلال تلك الاتصالات نشأت فكرة اعادة التنظيم النسائي ـ وفي عام ١٩٥٢ تأسس التنظيم تحت اسم الاتحاد النسائي السوداني ، وشملت لجنته التنفيذية فاطمة طالب وخالدة زاهر ، من العناصر القديمة ، وفاطمة احمد ابراهيم ابرز قيادات مدرسة ام درمان الثانوية للبنات في تلك الفترة ..

وكانت اهداف الاتحاد تركز علي تنمية الوعي السياسي والثقافي وسط النساء عن طريق المحاضرات والمعارض وحملات محو الامية وغيرها ـ وفي عام ١٩٥٣ قام الاتحاد بتكوين مكتب خاص بقضايا المرأة ، وذلك بهدف تشجيع تعليم البنات وتنظيم حملات محو الامية وسط النساء ـ وبدأت حملات محو الامية ونشر الوعي الصحي في ام درمان ـ كما قام الاتحاد بانشاء عدد من المدارس الاولية للبنات ومدرسة وسطى في الخرطوم جنوب ـ وفي عام ١٩٥٦ انتشرت فروع الاتحاد في مختلف المدن الشمالية ، وواصلت نشاطاتها في المجالات المختلفة ..

وفي عام ١٩٥٥ صدرت مجلة (صوت المرأة) تحت اشراف فاطمة احمد ابراهيم ، وكانت تطبع حوالي ٣٠٠٠ نسخة [١٠٨] ـ وكانت تركز علي محاربة العادات والتقاليد التي تشل حركة المرأة وتعرقل مشاركتها في المجتمع ، مثل عادة الطهارة الفرعونية ، والمشاط (١٠٩) ، ولبس ملابس الحداد ، وغلاء المهور الخ ...

وفي الجانب السياسي قام الاتحاد بتوطيد علاقاته مع التنظيمات والمجموعات الراديكالية ـ وذلك لان معظم عناصره القيادية البارزة كانت من العناصر النشطة في تنظيم الحركة السودانية للتحرر الوطني ـ فخالدة زاهر كانت من المؤسسين ، وفاطمة احمد ابراهيم انضمت للتنظيم عام ١٩٥٤ (١١١) ـ وبالاضافة الي ذلك فقد شاركت عناصر الاتحاد في المظاهرات التي نظمها اتحاد نقابات العمال عام ١٩٥٣ لمقاومة قانون محاربة النشاط الهدام ، والمظاهرات الاخري التي كانت تنظمها المجموعات الراديكالية ـ ونتيجة لكل ذلك كان انقسام العناصر الاقل راديكالية ومن ثم تكوين تنظيم أخر منافس للاتحاد ـ ولكن ، مع ذلك احتفظ الاتحاد بحيويته ، بينما فشلت كل المحاولات لانشاء تنظيم منافس حقيقي ، وذلك حتي عام ١٩٥٦ ..

(هـ) العسكريون :

لايمكن فهم التطورات التي شهدتها الحركة الوطنية السودانية خاصة في ١٩٢٤ (١١٢) ، دون الرجوع الي دور العسكريين السودانيين في الحياة السياسية في البلاد ـ ففي عام ١٩٢٤ كان العسكريون (حوالي ٩٥٠٠ من الضباط والجنود) يشكلون اهم وابرز المجموعات المنظمة في البلاد في تلك الفترة ـ وذلك لان محدودية التعليم الثانوي ، وانعدام التعليم العالي (١١٣) ، في ذلك الحين ، كانت تعني غياب الشروط الضرورية لنشوء حركة وطنية مستندة علي قاعدة واسعة وقائمة علي اشكال تنظيمية وفكرية حديثة ـ وكانت تعني ، ايضا ، أمكانية قيام العسكريين بدور هام وبارز في تأسيس وتطوير التنظيمات الوطنية السياسية ، وذلك بحكم ما كانوا يتمتعون به من تدريب وخبرات عملية كافية ، وبسبب ترابط علاقاتهم المهنية والاجتماعية الي درجة تسمح بالعمل السياسي الجماعي ـ وبالاضافة الي ذلك ، فان طبيعة الجيش الذي كان يعمل فيه العسكريون السودانيون ، حتي عام ١٩٢٤ ، كانت تدفعهم في اتجاه الدخول في دائرة النشاط السياسي ـ فقد كانوا يتبعون للجيش المصري المتواجد وقتها في السودان ، ويشكلون فرقا عسكرية خاصة بهم ضمن تنظيماته.ومن خلال هذه الوضعية (كانوا علي صلة بتطورات الحركة الوطنية المصرية بشكل مباشر ومنتظم ـ ومن جهة اخري كانت علاقات السودانيين مع مصر والمصريين قوية ومتاحة ـ فقد كانت هناك مجموعة كبيرة من الضباط المصريين العاملين في الفرق والوحدات العسكرية السودانية ، والوحدات السودانية ، والعسكريون السودانيون كانوا يوفدون في بعض الاحيان للتدريب في مصر او لخدمة الحكومة المصرية كما حدث في الحرب العالمية الاولى (١١٤) ، والعسكريون السودانيون كانوا يؤدون قسم الولاء والطاعة للخديوي ثم

ملك مصر فيما بعد وليس لحكومة السودان ..

يرجع دخول السودانيين في العمل العسكري الحديث الي بدايات القرن التاسع عشر اي قبل الحكم الثنائي [١١٥] - ويمكننا متابعة ذلك من محاولة الامبراطور نابليون بناء جيش حديث في مصر في ظل الاحتلال الفرنسي - ففي عام ١٧٩٨ كتب الي سلطان مملكة الفور ، السلطان عبد الرحمن الرشيد ، يطلب منه تجهيز ٢٠٠٠ من شباب دارفور لتجنيدهم في الخدمة العسكرية [١١٦] ولكن انتهاء الحكم الفرنسي في مصر لم يمكنه من تحقيق خطته تلك - وجاء محمد علي باشا ليقوم بتطبيق الفكرة ، وتجنيد اعداد كبيرة من السودانيين ، خاصة من دارفور وكردفان ، في جيشه الذي قام بتكوينه بعد صعوده للسلطة في عام ١٨٠٥ - وكا نوا يشكلون جزءا هاما من القوات التي اعتمد عليها الباشا في حملاته في الحجاز وسورية والاراضي السودانية نفسها - وظل السودانيون يعملون في خدمة الجيش المصري حتي تسريحه بعد الاحتلال البريطاني لمصر في عام ١٨٨٢ - وعندما طلب نابليون الثالث من والي مصر ، في عام ١٨٦٣ ، امداده ببعض القوات المعتادة علي العمل في المناخ الاستوائي ، لاستخدامها في الحملات العسكرية الفرنسية في المكسيك ، قام الوالي بالاستجابة للطلب وارسل له عددا من الوحدات العسكرية السودانية - وكانت تشمل ثلاثة ضباط ، ٢٣ من ضباط الصف ، و ٢٩٨ من الجنود ، وظلت هناك لاكثر من اربع سنوات - وعندما اعيد تكوين الجيش المصري ، تحت اشراف قوات الاحتلال البريطاني ، استمرت سياسة تجنيد السودانيين ، وتم تكوين اول فرقة سودانية في عام ١٨٨٤ ، بشكل رئيسي من السودانيين السود (١١٨) الذين كانوا في الخدمة قبل ١٨٨٢ - وبعد انتصار الثورة المهدية في السودان عام ١٨٨٥ ، اضطرت اعداد كبيرة من السودانيين للجوء في مصر - وكان من بينهم مجموعات من العسكريين السابقين الذين كانوا في خدمة الجيش المصري قبل ١٨٨٢ - وكان هؤلاء يشكلون قاعدة الفرق السودانية الخمس التي تم تكوينها هناك في الفترة ١٨٨٤ - ١٨٩٨ - وكان معظمهم من السود ..

وفي عام ١٨٩٨ ، كان السودانيون يشكلون ثلث القوات المصرية / البريطانية التي تقدمت ، وقتها ، لغزو السودان ، والبالغ عددها الـ ٢٥,٦٠٠ من الرجال - وبعد هزيمة الخليفة عبد الله ، واستقرار الاوضاع تحت ادارة الحكم الثنائي ، انسحبت بعض الفرق العسكرية المصرية الخالصة ورجعت الي مصر - وبذلك اصبحت وحدات الجيش المصري في السودان تتكون ، بشكل رئيسي ، من العسكريين السودانيين ..

الجدول ٤/٨

تركيب وحدات الجيش المصري في السودان

المجموع	الضباط			الجنود وضباط الصف	
	بريطانيون	سودانيون	مصريون	مصريون	سودانيون
١٢٩٤٣	١٠٧	٢٣٣	٤٠٧	٢٩٤٣	٩٢٠٣

المصدر : الفكي ، تاريخ قوة دفاع السودان ، الخرطوم ١٩٧١

ومع مرور الزمن ، وتصعيد السودانيين مكان المصريين في رتب الضباط وصف الضباط ، اصبح السودانيون يمثلون حوالي ٨٤٪ من مجموع جنود الجيش المصري في السودان ، و ٣١٪ من الضباط وذلك قبيل انفجار حوادث عام ١٩٢٤ (انظر الجدول ٤/٨) ..

كان السودانيون المرتبطون بخدمة الجيش المصري يعملون ليس فقط كجنود ، وانما ايضا كضباط ـ فبجانب الجنود البالغ عددهم ٩٢٠٣ ، كان هناك ايضا حوالي ٢٣٣ ضابطا سودانيا في عام ١٩٢٤ ، كما يوضح ذلك الجدول ٤/٨ ـ وبعض هؤلاء كانوا من خريجي الاكاديمية العسكرية المصرية في نهاية القرن التاسع عشر او في السنوات الاولى من القرن العشرين ـ ولكن الغالبية كانت من خريجي المدرسة الحربية في الخرطوم ، التي تأسست عام ١٩٠٥ بهدف تدريب الضباط السودانيين في مناخ بعيد عن التأثيرات السياسية والفكرية المصرية [١١٩] ـ وكانت المدرسة المذكورة تختار طلبتها من بين خريجي القسم الابتدائي في كلية غردون ، بالاضافة الي عدد قليل من ضباط الصف وكانت الدراسة تمتد الي ثلاث سنوات بالنسبة لخريجي الكلية وسنتين لصف الضباط [١٢٠] ـ والفقرة التالية ، التي كتبت عام ١٩٢١ ، تكشف نوع التدريب الذي كان يتلقاه طلاب المدرسة المذكورة :

{المواد الدراسية تشمل القانون (كل فروعه مع تركيز خاص علي طريقة تحديد الاتهام) ، اللوائح العسكرية ، الاقتصاد الداخلي ، الاشارات ، تركيب البندقية ، المالية ، المعدات ، الامدادات ، الدفعات ، الحسابات الخاصة بدفعيات الجيش ، اعداد الحسابات الشهرية ، التكتيك العسكري ، التدريب الميداني ، تمرينات المشاة ، التحصينات ، الطبوغرافيا ، قراءة الخرائط ، الاسعافات الاولية ، كتابة الخطابات

الرسمية ، الجغرافيا (مصر ، السودان ، المناطق ، القبائل ، الطرق الانهار ، المحاصيل الخ) ، والحساب (١٢١) ..}

وفي الفترة ١٩٠٥ - ١٩٢٤ كانت المدرسة تضم ما بين ٤٠ - ٥٠ طالبا ، وتخرج مابين ١٥ - ٢٥ طالبا سنويا ـ ومعظم الطلاب كانوا من المجموعة السكانية التي يسميها الموظفون البريطانيون "السودانيين السود" .. ففي عام ١٩٠٨ ، مثلا ، كان عدد خريجي الدفعة الاولي حوالي الـ ١٦ ضابطا ، ١٢ من السود ، واربعة فقط من "السودانيين العرب" (١٢٢) ـ ويبدو ان السلطات العسكرية في المدرسة كانت تشجع وتدعم استمرار هذا الوضع بحجة خلق الانسجام بين الجنود (غالبيتهم من السود)

والضباط ، بالاضافة الي ضعف اقبال السودانيين العرب للعمل في الجيش ـ وكانت الفرق العسكرية السودانية ترتبط بثلاث قيادات ، هي : الاستوائية ، الشرقية ، الغربية

كان لتطورات العلاقات المصرية البريطانية ، بعد الحرب العالمية الاولي ، تأثيرها الكبير علي اوضاع الامن والاستقرار في السودان ـ فمع انفجار ثورة ١٩١٩ في مصر بدأ الموظفون البريطانيون يشعرون بخطورة القوات المصرية في نشر تأثيرات الثورة المصرية وسط السكان المحليين ـ ورغم اعلان نهاية الحماية البريطانية علي مصر في فبراير ١٩٢٢ ، فان الحكومة المصرية لم تحاول اجراء اي تغييرات في وضع الجيش المصري في السودان وذلك طوال الفترة ١٩٢٢ - ١٩٢٤ ـ وبعد نجاح حزب الوفد في الانتخابات ، وتكوين الحكومة الوفدية الاولي في فبراير ١٩٢٤ ، اعلن وزير الحربية عن عزمه علي الاشراف المباشر علي كل ما يتعلق بشئون الجيش المصري ، بما في ذلك وحداته المتواجدة في السودان (١٢٣) ونتيجة لذلك انفجرت الخلافات بين الحكومتين ، المصرية والبريطانية ، حول استمرار تعيين الضباط البريطانيين في وحدات الجيش المصري في السودان (١٢٤) ثم تطورت الي مواجهة بين الطرفين علي اثر اغتيال السير لي ستاك ، حاكم السودان وسردار الجيش المصري ، في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ ـ ففي ٢٢ نوفمبر ارسل اللورد اللنبي ، معتمد الحكومة البريطانية في مصر ، انذارا للحكومة المصرية يطلب فيه (انسحاب الضباط المصريين والوحدات المصرية الخالصة في الجيش المصري من الاراضي السودانية خلال اربع وعشرين ساعة ، مع اجراء التغييرات الموضحة في هذا الاعلان) ـ وجاء في البيان الرسمي ، بعد اعلان الانذار ، ما يلي : (بعد انسحاب الضباط المصريين والوحدات المصرية الخالصة في الجيش المصري ، تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري الي قوة دفاع السودان التي تتبع في ولائها لحكومة السودان فقط ، وتحت قيادة الحاكم العام (١٢٦) ..) .

والواقع ان اجراءات اعادة تنظيم وترتيب الاوضاع الامنية في السودان كانت قد بدأت قبل اغتيال السير لي ستاك في عام ١٩٢٤ [١٢٧] ـ المهم ، في ١٧ يناير ١٩٢٥ تم اعلان تكوين قوة دفاع السودان وذلك بعد مواجهة المصاعب المالية عن طرق تخفيض النفقات الاساسية بالمقارنة مع نفقات القوات المصرية التي كانت تعمل في السودان ، والتي كانت تقدر بحوالي الـ ٢٩٤٣٠٠ جنيها مصريا في عام ١٩٢٣ [١٢٨] ـ وبالاضافة الي مساهمة الحكومة المصرية (تقدر بحوالي ٧٥٠٠٠٠ جنيها مصريا في السنوات ١٩٢٥ - ١٩٣٧ [١٢٩]) قامت الحكومة بتحمل بقية نفقات تأسيس القوة الجديدة وذلك رغم ظروفها المالية الصعبة ـ وفي عام ١٩٢٤ اضطرت ادارة الحكم الثنائي لتخفيض القوات العسكرية وفق خطة محددة كما هو موضح في الجدول رقم ٤/٩ ادناه ـ والواقع ان حجم التخفيض كان اكثر من التقديرات الموضوعة في الخطة ـ ففي عام ١٩٢٧ ، مثلا ، كان حجم قوة دفاع السودان حوالي ٤٥٠٠ فقط ـ وفي عام ١٩٢٥ قفلت المدرسة الحربية [١٣٠] نتيجة للظروف السياسية والعملية التي افرزتها احداث ١٩٢٤ ـ وبعد اتفاقية ١٩٣٦ اعيد افتتاحها بهدف زيادة عدد الضباط السودانيين وتحاشي الاحتياج لتعيين الضباط المصريين ـ وفي عام ١٩٣٩ قفلت مرة اخري بحجة عدم الحاجة لتخريج المزيد من الضباط ، ثم اعيد فتحها في ١٩٤٨ تحت اسم الكلية الحربية ..

كان تنظيم قوة دفاع السودان يقوم علي اربع قيادات اقليمية هي : الوسطى في الابيض ، الغربية في الفاشر ، الشمالية في شندي ، والجنوبية في توريت ، بجانب القيادة العامة في الخرطوم ـ وكانت مسئولياتها تنحصر داخل حدود السودان ، بشكل رئيسي ـ ولكنها شاركت ، مشاركة فعالة في مواجهة العدو الايطالي في الشرق اثناء الحرب العالمية الثانية ، وذلك رغم ضعف امكانياتها (كان جيش الغزو الايطالي يضم حوالي الـ ٤٠٠٠٠ ، بالاضافة الي تسليحه الجيد ـ اما قوة دفاع السودان فقد كانت في حدود ٤٥٠٠ فقط ، بالاضافة الي ثلاث فرق بريطانية) ..

جدول رقم ٤/٩

خطة تخفيض حجم القوات المسلحة فى الفترة ١٩٢٤ ـ ١٩٢٧

السنة	ضباط بريطانوين	ضباط سودانيون	ضباط الصف والجنود السودانيون
ـ اغسطس ١٩٢٤ (الجيش المصري في السودان : القوات المصرية الخاصة) .	١٠٦	١٢٣	٩٢٥٣
ـ قوة دفاع السودان (٣٠ يونيو ١٩٢٥) ..	٩٧	٢٠٠	٨١٩١
ـ قوة دفاع السودان (٣٠ يونيو ١٩٢٦) ..	٨٤	١٣٢	٦٨٧١
ـ قوة دفاع السودان (٣٠ يونيو ١٩٢٧) ..	٩٠	١٢٨	٥٦٢٠

المصدر : مذكرة السير لي ستاك ، حاكم عام السودان لرئيس الوزراء البريطاني ١٩ ١٩٢٤/٨

وفي ظروف الحرب بدأت الحكومة في توسيع حجم قوة دفاع السودان حتي وصل الي ٣٠٠٠٠ في عام ١٩٤٤ . وبعد دحر الغزو الايطالي [١٣١] ، انضمت القوات السودانية الي قوات الحلفاء لمواجهة القوات الالمانية في شمال افريقيا ـ ومع انتهاء الحرب قامت الحكومة بتسريع اعداد كبيرة من العسكريين حتي انخفض حجم قوة دفاع السودان في منتصف ١٩٤٦ الي ٤٥٠٠ فقط ـ وفي فترة الحكم الذاتي وضعت حكومة الازهري خطة للتوسع خلال ثلاث سنوات ، ورفعت عدد الطلاب المقبولين في الكلية الحربية من ١٠ الي ١٠٠ طالب سنويا [١٣٣] ..

الحركات والتنظيمات الاقليمية :

(أ) جذور التفاوتات الاقليمية :

كان التركيب الاقتصادي للبلاد في نهايات الحكم الثنائي يعكس تفاوتات كبيرة في مستوي التطور الاجتماعي والاقتصادي بين الاقاليم المختلفة ـ وذلك لان ادارة الحكم الثنائي كانت ، طوال سنوات حكمها ، تركز جهودها التنموية في المنطقة النيلية شمال الخرطوم ، ومناطق النيلين الازرق والابيض ، ووسط كردفان وجنوب مديرية كسلا ، حيث تتركز معظم المشاريع الزراعية الكبيرة (الخاصة والحكومية) بالاضافة الي الصناعات وخدمات الصحة والتعليم الواسعة نسبيا بالمقارنة مع مناطق البلاد الاخري ـ ولذلك كان التفاوت في التطور الاقتصادي بين مناطق ومديريات البلاد المختلفة ، وداخل كل مديرية في نفس الوقت ـ وهذا ما يعكسه لنا الجدول رقم ٤/١٠ ، الذي يوضح توزيع اجمالي الاستثمارات علي الاقاليم المختلفة في عام ١٩٥٦/٥٥ ـ ومن الجدول نلاحظ ان نصيب مديريات الخرطوم والشمالية وكسلا كان يعادل ثمانية اضعاف نصيب المديريات الجنوبية ، وثلاثة اضعاف نصيب كردفان ودارفور من الاستثمارات الحكومية والخاصة ـ واذا وضعنا حجم السكان في الاعتبار (مديريات الخرطوم والشمالية وكسلا ٢,٣١٩,٠٠٠ ، كردفان ودارفور ٣,٠٩١,٠٠٠ ، المديريات الجنوبية ٢,٧٨٣,٠٠٠) يصبح الاختلال والتفاوت في مستوي التطور الاقتصادي اكثر وضوحا ..

ومع هذا التفاوت الكبير في توزيع الاستثمارات بين الاقاليم المختلفة ، هناك التفاوت في مستوي المعيشة وفي نصيب الفرد من الدخل الوطني ، كما يوضحه لنا الجدول رقم ٤/١١ ـ فدخل الفرد في مديرية النيل الازرق كان يعادل ثلاثة اضعاف دخل الفرد في المديريات الجنوبية ـ ومن هنا جاءت ظاهرة الهجرات الداخلية من المناطق الاقل تطورا الي المناطق الاكثر تطورا ـ فتعداد السكان لسنة ١٩٥٦/٥٥ يوضح لنا ان ما لايقل عن ١٠٪ من سكان المديريات الجنوبية ، وحوالي ١٥ ٪ من سكان المديريات الغربية كانوا يعيشون في مديريات اخري [١٣٢] ـ المهم ، هذا التفاوت والاختلال في مستوي التطور الاقتصادي والاجتماعي كانت له تأثيراته ونتائجه السياسية الهامة ـ فتدني فرص التعليم في المناطق الاكثر تخلفا حرم ابناءها من فرص الاستخدام في الوظائف الحكومية المختلفة ، خاصة الوظائف العليا ، سواء كان ذلك في مستوي البلاد ككل او في مستوي تلك المناطق نفسها ـ فمعظم الاداريين والتجار كانوا من المناطق النيلية والشمالية بالاضافة الي الاداريين البريطانيين والمصريين والشركات الاجنبية ..

جدول رقم ٤/١٠

التوزيع الاقليمي للاستثمارات في عام ٥٥ / ١٩٥٦ (آلاف الجنيهات)

	اجمالي الاستثمارات	٪	الاستثمارات الحكومية	٪	المؤسسات العامة	٪	الاستثمارات الخاصة	٪
* مديريات الخرطوم ، الشمالية ، وكسلا	١١٩.٦	٪٥٦	٤٧٧٠	٪٦٤	١٢٧٦	٪٣٢	٥٨٦٠	٪٦٠
* مديرية النيل الازرق	٤١٧٨	٪٢٠	١١٤٧	٪١٥	٧٢١	٪١٨	٢٣١٠	٪٢٣
* كردفان ودارفور	٣٥٢٣	٪١٧	١٠٣٥	٪١٤	١٣٢٥	٪٣٤	١١٧٣	٪١٢
* المديريات الجنوبية	١٧١٦	٪٧	٥١٤	٪٧	٦١٠	٪١٦	٤٩٢	٪٥
* كل السودان	٢١٢٣٣	٪١٠٠	٧٤٦٦	٪١٠٠	٣٩٣٢	٪١٠٠	٩٨٣٥	٪١٠٠

المصدر : احصاء الدخل القومي ٥٥ / ١٩٥٦

جدول رقم ١١/٤

التوزيع الاقليمى لاجمالي الناتج المحلي

	اجمالي الناتج المحلي (آلاف الجنيهات)	السكان (بالآلاف)	نصيب الفرد (بالجنيهات)
* الخرطوم ، كسلا ، الشمالية	٧٥٧٨٨	٢٣١٩	٣٣
* النيل الازرق	٨٦٠٣٨	٢٠٧٠	٤٢
* كردفان ودارفور	٨٣٧٧٧	٣٠٩١	٢٧
* المديريات الجنوبية	٣٨٦١٠	٢٧٨٣	١٤

* المصدر : احصاءات الدخل القومي ١٩٥٦/٥٥

ومن هنا ، كان جهاز الدولة عشية الاستقلال ، يتكون ، بشكل رئيسي ، من ابناء المناطق النيلية والشمالية ، وكانت معظم خدماته تتركز في تلك المناطق - اما المناطق الاخري ، خاصة المديريات الجنوبية والغربية والشرقية ، فقد حرمت من خدمات الدولة ومن فرص الاستخدام في الوظائف الحكومية في نفس الوقت - وكان اتصالها بالدولة السودانية الجديدة (بعد الاستقلال) ينحصر فقط في اجهزة الادارة العامة وتحصيل الضرائب ، ومن خلال موظفين لا علاقة لهم بثقافاتها واصولها الاثنية ..

ان النتائج السياسية التي افرزتها اوضاع التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي بين الاقاليم المختلفة تختلف من منطقة الي اخري - وذلك حسب تفاعل العوامل السياسية والاجتماعية والتاريخية مع ظروف التخلف والحرمان الاقتصادي - ففي المناطق الجنوبية ، مثلا ، برزت الدعوة للحكم الذاتي والانفصال وذلك بحكم ظروف التمايز الثقافي والتاريخي بالمقارنة مع المديريات الشمالية ، بالاضافة الي دور السياسات البريطانية في فترة الحكم الثنائي - وفي المناطق الاخري اتخذت الحركات الاقليمية اشكالا اخري تتركز حول الاحتجاج علي تجاهل الحكومة لتلك المناطق المطالبة بتطويرها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ..

(و) الحركات الاقليمية في الشمال :

ظهرت الحركات الاقليمية في شمال السودان وسط قبائل الفور والنوبة في المديريات الغربية وقبائل البجة في الشرق - وكانت كلها تنطلق من ظروف التركيب الاجتماعي والاقتصادي الذي نشأ وتطور خلال فترة الحكم الثنائي - وكانت حركة البجا هي الحركة الوحيدة التي ظهرت قبل استقلال البلاد في عام ١٩٥٦ - اما حركات الفور والنوبة فقد ظهرت بعد ثورة اكتوبر ١٩٦٤ - ونلاحظ ، هنا ، ان الحركة الاقليمية وسط قبائل البجا لم تتخذ شكلا انفصاليا ، كما حدث في الجنوب ، وذلك نتيجة لتجربتها الطويلة في التعايش السلمي مع القبائل النيلية . فقد ظلت تتفاعل ، منذ القرن التاسع الميلادي ، مع القبائل العربية الوافدة ومع القبائل المستعربة المستقرة في مناطق النيل - وفي القرن الخامس عشر انتشر الاسلام في وسطها [١٣٤] ، ولكنها احتفظت بلغاتها المحلية بجانب اللغة العربية كلغة ثانية [١٣٥] - وبالاضافة الي ذلك فان قبائل البجا تمثل جزءا هاما من طريقة الختمية المنتشرة في وسط وشمال السودان - كما كان لها دور كبير في الثورة المهدية ..

بالاضافة الي ظروف التخلف والحرمان الاقتصادي ، كانت هناك ظروف خاصة تقف خلف ظهور الحركة الاقليمية البجاوية - فتطور مشروع القاش الزراعي ادي الي حرمان الرعاة ، الذين كانوا يشكلون غالبية سكان المنطقة ، من مناطق الرعي التقليدية الغنية ، وتسبب في المجاعة التي شهدتها مناطق البجا في السنوات ١٩٢٥ - ١٩٢٧ ، ١٩٣٠ ، ١٩٥٥ - ١٩٥٨ [١٣٦] .. وفي مدينة بورتسودان كانت بعض المجموعات البجاوية تعمل في الميناء وبعض النشاطات الهامشية - وكانت تسكن في منطقة ديم العرب في اطراف المدينة ، حيث تتناقض شروط الحياة تناقضا بارزا مع شروط الحياة في وسط المدينة [١٣٧] - ومن خلال كل ذلك تفتح وعي تلك المجموعات علي حقيقة وضعها الاقتصادي المزري بالمقارنة مع اوضاع المجموعات الاخري - وفي هذا الخصوص ، يمكننا متابعة بدايات ظهور الحركة الاقليمية البجاوية منذ عام ١٩٥٣ حيث صدرت نشرة تحمل عنوان (كفاح البجا) [١٣٨] ، تشرح الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها قبائل البجا ، وتناقش التأثيرات السلبية العديدة التي صاحبت انشاء مشروع القاش وعمليات التعدين في منطقة جبيت - فقد جاء في النشرة : (في شرق السودان هناك قبائل تعيش في ظروف معيشية اكثر تخلفا وبدائية من القبائل الجنوبية - وهذه القبائل (قبائل البجا) لا تطالب ولن تطالب ، بالانفصال ، ولكنها تطالب بشئ قريب من ذلك [١٣٩] ..)

وتضيف النشرة ان الهدف المباشر ، في تلك الفترة ، يتمثل في ضرورة تطوير المنطقة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وكان لصدور تلك النشرة ، والبرنامج الذي طرحته ، دور كبير في ظهور الحركة الاقليمية البجاوية ـ فقد بدأت مجموعات المثقفين والعمال البجاويين تنظم نفسها لمناقشة كيفية تطوير اوضاع المنطقة ـ واستطاعت ان تفرض بعض ممثليها في المجالس المحلية من اجل الدفاع عن حقوق ومصالح البجا ـ وفي انتخابات البرلمان الاول (١٩٥٣) والثاني (١٩٥٨) استطاعوا ، ايضا ، تصعيد مجموعة من النواب البارزين والمرتبطين بالمنطقة وذلك رغم انتمائهم للحزب الوطني الاتحادي ـ وفي عام ١٩٥٨ تم تكوين مؤتمر البجا برئاسة دكتور علي محمد بلية ، بهدف الدفاع عن قضايا المنطقة ومن اجل منحها نوعا من الحكم الذاتي [١٤٠] ـ ومنذ ذلك الحين اصبح المؤتمر يشكل عاملا هاما في السياسية السودانية ـ وبعد انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ اعتقلت قياداته ـ وبعد ثورة اكتوبر ١٩٦٤ اعيد تكوين المؤتمر من جديد وبدأ يمارس نشاطه كحزب سياسي مستقل ..

(ح) الحركة الاقليمية الجنوبية :

تمثل اوضاع التفاوت الاقتصادي والاجتماعي ، السابق ذكرها ، الاساس المادي لظهور وتطور الحركة الاقليمية الجنوبية ـ وهناك ، ايضا ، عوامل اخري كان لها تاثيرها في تحديد اتجاهاتها واساليب عملها وعلي رأس هذه العوامل هناك التركيب السياسي والثقافي الذي اشرفت علي تكوينه سلطات الحكم الثنائي نفسها ـ

في محاولة لشرح جذور واسباب الحرب الاهلية في الجنوب ، يحاول البعض التركيز علي التطورات التاريخية خلال فترة الحكم الثنائي [١٤١] ـ وفي هذا الاطار لابد ، أيضا ، من الاشارة الي الاضرار الكبيرة التي اصابت المجتمعات الجنوبية من جراء حملات الرقيق التي كان يقوم بها الشماليون طوال قرون عديدة ، وخاصة في منتصف القرن التاسع عشر ، وما افرزته من عداوات وسط الجنوبيين تجاه العرب في الشمال ـ والواقع ان صورة تلك الحملات ظلت ثابتة في ذاكرة الجنوبيين ، وعبرت عن نفسها في اشكال مختلفة ثم في شكل العنف المسلح ضد عدوهم التاريخي ومن اجل الانفصال [١٤٢] ـ ولاشك ان هذا العامل التاريخي يمثل احد العوامل التي ادت الي بلورة (صورة الشمالي) عند الجنوبيين عشية اعلان الاستقلال ـ المهم ، ان التركيز علي تاثيرات الشمال في تحطيم المجتمعات الجنوبية قد يعكس اتجاها غير منصف ـ فحالة الفوضى التي كانت تعم الجنوب في القرن التاسع عشر ، كانت ، في بعض جوانبها ،

نتيجة لصراعات القبائل الجنوبية فيما بينها ، حيث كانت القبائل الكبيرة تحاول فرض هيمنتها علي القبائل الصغيرة ـ فقد (كانت قبيلة الزاندي ، في الجنوب الغربي ، تقوم بتوسيع نفوذها بقوة السلاح وسط القبائل الصغيرة ـ وفي منطقة السهول كانت قبيلة الدينكا تستولي علي اراضي القبائل في جهة الغرب والجنوب وتطرد سكانها منها ـ بل اكثر من ذلك ، كان الاسترقاق يمثل احدى اشكال العلاقات الداخلية وسط القبائل الجنوبية ، وعاملا من عوامل الفوضي وعدم الاستقرار في جنوب السودان [١٤٣] ..)

وبالاضافة الي ذلك ، فان حملات الرقيق ، التي كانت تنطلق من الاراضي الشمالية ، لم تكن كلها من قبل الشماليين وحدهم ـ ففي الفترة ١٨٢٠ - ١٨٦٣ كان التجار الاجانب (اوربيون ، اتراك ، ومصريون) يشاركون في تلك الحملات [١٤٤] ـ وفي هذا الصدد ، يقول بعض الكتاب السودانيون ان تجارة الرقيق التي كانت منتشرة في السودان خلال القرن التاسع عشر (كانت لا تمثل شيئا بالمقارنة مع ما كان يجري في المستعمرات البريطانية وفي امريكا حتي ١٨٣٥ [١٤٥] ..)

فالرقيق في السودان كان يستخدم في خدمة المنازل وكانوا يعاملون معاملة انسانية وكجزء من الاسرة ـ وفي الغالب كانوا يعتنقون الدين الاسلامي ، ويندمجون في المجتمع العربي الاسلامي حولهم كافراد احرار ـ ومن هنا ، فان تجارة الرقيق لم تكن قط سببا اساسيا في الصراع العرقي الداخلي في السودان ـ فالجنوبيون ، حسب تقديرات الموظفين البريطانيين في السودان ، كانوا يحسون بقربهم من تقاليد وعادات الشماليين اكثر من معاداتها ـ وفي هذا الخصوص ، كتب احد المبشرين المسيحيين ، في عام ١٩٠٨ ، ما يلي :

"ان رحلة يقوم بها رجل اسود من اي من القبائل التي تقطن جنوب الخرطوم الي العاصمة السودانية يمكن ان تصيبه ببلاء عظيم في ما يتعلق بمعتقداته الدينية لانه غالبا ما يعود ، حتي ولو كانت رحلته قصيرة ، لقبيلته وقد اعتنق الديانة المحمدية"

واستمرار الموظفين البريطانيين في اصرارهم علي محاربة تأثيرات الثقافة العربية في الجنوب ، يمثل ، في حد ذاته ، دليلا صارخا علي استعداد الجنوبيين لتقبل الثقافة الشمالية ـ ففي الفترة ١٨٩٨ - ١٩٣٠ كانت السياسة البريطانية تجاه الجنوب تركز فقط علي تاكيد الهيمنة البريطانية في تلك المنطقة دون ربطها باي اهداف اقتصادية وادارية ـ ولذلك كان عدد الاداريين هناك قليلا جدا الي درجة انعدام مظاهر السلطة لسنوات طويلة في بعض المناطق ولعقود من الزمان في بعضها الاخر [١٤٧] ـ ولم تستقر الاوضاع هناك الا بعد القضاء علي ثورة قبيلة النوير عام ١٩٢٨ ـ ولذلك كانت المناطق الجنوبية (لا تشجع علي الاستثمار ، ولا علي الانفاق علي الجهاز الاداري ... كانت ، في نظر السلطة الاستعمارية تمثل مناطق لا تتمتع باي قيمة اقتصادية ، ولا بأي

امكانيات للاستيطان الاستعماري ، او لاغراء اي قوى اخري منافسة [١٤٨] ..)

المهم ، كانت ادارة الحكم الثنائي ، منذ وقت مبكر ، تقوم بتنفيذ سياسات معينة في الجنوب تختلف عن سياساتها الجارية في الشمال ـ وكانت تلك السياسات تستهدف خلق هوية ثقافية جنوبية مختلفة ومتميزة عن الهوية الثقافية الشمالية.ومن هنا كان التركيز علي مجالات التعليم والنشاط التبشيري ـ ففي السنوات الاولى للحكم الثنائي كانت الجمعيات التبشيرية تطالب بالسماح لها بممارسة نشاطها في كل مناطق السودان ـ ولكن الحكومة لم توافق خوفا من اثارة الرأي العام في عموم البلاد الاسلامية [١٤٩] ـ ولذلك حصرت نشاطها في المناطق الجنوبية فقط [١٥٠] وعلي اساس تحديد مناطق معينة لكل واحدة من الجمعيات التبشيرية الرئيسية ، الامريكية في مناطق الشلك ، وجمعية التبشير المسيحي في الاستوائية وبعض مناطق اعالي النيل ، مع توجيه واضح بالتركيز علي النشاط الاجتماعي والتعليمي [١٥١] ـ وهكذا بدأت الجمعيات التبشيرية نشاطها في الجنوب ، وكانت المدرسة تمثل جزءا لا يتجزأ من نشاطها التبشيري ـ وظلت حتي عام ١٩٢٢ تقوم بنشاطها التعليمي دون تدخل من الحكومة ، وفي عام ١٩٢٢ بدأت في تقديم بعض المساعدات لمدارس الجمعيات وذلك بهدف تمكينها من تخريج طلاب قادرين علي العمل في الخدمة الحكومية (كتبة ، معلمين ، اداريين ، موظفين صغار الخ [١٥٢] ...) .. ومع التوسع في عدد الجنوبيين المتعلمين ، كانت الحكومة تأمل في الاستغناء عن استخدام الشماليين في المديريات الجنوبية ـ وكانت هذه المساعدات ترتبط بقبول الجمعيات لتوجيهات الحكومة في ما يتعلق بالمناهج والتدريب العملي ـ ورغم وجود مفتشين للاشراف علي المدارس هناك ، الا ان الاشراف العملي علي كل المؤسسات التعليمية كان في يد الجمعيات التبشيرية ـ وفي النصف الثاني من الاربعينات فقط ، قامت الحكومة بتأسيس اول مدرسة حكومية هناك ـ

تطور التعليم في المديريات الجنوبية ، منذ بداية الحكم الثنائي في اطار مستقل ومختلف عن الاطار الذي كان يقوم عليه النظام التعليمي في الشمال ـ ويهمنا ، هنا ، التركيز علي جانبين من جوانبه ـ الجانب الاول يتمثل في ان منهجه كان يقوم علي محاربة اي علاقة بالاسلام واللغة العربية ـ ففي مؤتمر الرجاف ، الذي انعقد في عام ١٩٢٨ ، اعتمدت اللغات المحلية (الدينكا ، الباري ، النوير ، اللاتوكا ، الزاندي) في المدارس الاولية ، واللغة الانجليزية في المستويات الاعلي ، مع استبعاد اللغة العربية بحجة انها (تفتح الطريق لانتشار الاسلام وتعريب الجنوب وسيادة الثقافة الشمالية [١٥٣] ...) .. اما الجانب الثاني ، فانه يتمثل في تضييق فرص التعليم في الجنوب

بالمقارنة مع الشمال ، وخاصة في مجال التعليم العالي ـ ففي ١٩٢٦ كانت هناك ١١ مدرسة اولية ، ٢ مدرسة وسطى ، ومدرسة تجارية واحدة فقط ـ وفي ١٩٤٨ ارتفع عدد المدار س الاولية الي ٤٥ للبنين ، ٢٦ للبنات (وكانت تستوعب حوالي ٦٦٠٠ تلميذا) ، وثلاث مدارس وسطى (كانت تستوعب ٥٤٩ تلميذا) فقط [١٥٤] ـ وفي عام ١٩٥٠ تأسست اول مدرسة ثانوية في رمبيك ..

ومن جهة اخرى ، كانت السياسة الادارية في الجنوب تتجه ، ايضا ، في اتجاه بناء وتركيب اجراءات مختلفة ومستقلة عن الاوضاع السائدة في الشمال ـ فمنذ وقت مبكر اتخذت الاجراءات الضرورية لعزل القوات العسكرية الشمالية في الجنوب ، وذلك بهدف اضعاف تأثيرها في نشر الاسلام والتقاليد الشمالية ـ وفي الوقت نفسه تم تكوين وحدات عسكرية جنوبية في الاستوائية ـ وفي ديسمبر عام ١٩١٧ تم ترحيل أخر الحاميات الشمالية في الجنوب الي الشمال [١٥٥] ـ وفي عام ١٩١٨ اعتمد يوم الاحد للاجازة الاسبوعية بدلا من يوم الجمعة ، في كل انحاء الجنوب ـ المهم كان اتجاه فصل الجنوب عن الشمال قويا وسط الاداريين البريطانيين ، كما تؤكد ذلك المذكرة ، التي قدمها كبار موظفي الحكومة للجنة ملنر عام ١٩٢٠ ، والتي ، تشير الي امكانية انفصال المديريات الجنوبية عن الشمال في المستقبل القريب وارتباطه مع المستعمرات البريطانية في شرق افريقيا [١٥٦] ـ وعلي اي حال ، فإن تقرير لجنة ملنر لم يأخذ بهذا الاتجاه ، ولكنه اقترح اتباع نوع ما من اللامركزية هناك ـ وبعد نشر التقرير قام الحاكم العام بتوجيه حكام المديريات الجنوبية الثلاث بالاجتماع معا سنويا من اجل التنسيق ، مع اعفائهم من الاجتماع السنوي في الخرطوم ـ كما قام بتوجيههم بالاتصال بحكام يوغندا وكينيا[١٥٧] ـ

وفي عام ١٩٢٢ صدر قانون يمنح الحاكم العام سلطة اعلان اي منطقة من السودان كمنطقة مقفولة ـ وعلي اساس هذا القانون كان من الممكن ان يقوم الحاكم العام بقفل اي منطقة في وجه التجار الذين ينتمون لمناطق اخري ومنع تحرك العمال من منطقة الي اخري [١٥٨] ـ وفي وقت لاحق صدر قانون المناطق المقفولة ، الذي اعتبر المديريات الجنوبية الثلاث مناطق مقفولة [١٥٩] ـ وفي ١٩٢٥ صدر قانون السماح بالتجارة ، الذي يمنع التجار الشماليين العمل في المديريات الجنوبية بدون اذن رسمي [١٦٠] ـ ومع ان قانون المناطق المقفولة شمل بعض المناطق الاخري ، خارج الجنوب ، الا ان القانون كان يستهدف المناطق الجنوبية بشكل رئيسي ـ

وعلي اي حال ، فبعد عام ١٩٣٠ فقط بدأت الحكومة في انتهاج سياسة جنوبية واضحة تقوم علي تشجيع وحماية الهوية الثقافية المتميزة والمستقلة للجنوب ـ فمع

استقرار الاوضاع الامنية هناك ، كان لابد من بعض المرونة ، حيث يمكن تطبيق تلك السياسة المتمثلة في ، الرغبة في حماية الجنوبيين ، محاربة الحركة الوطنية عن طريق سياسة فرق تسد ، وتحريك اتجاهات العداء للشمال بالاعتماد علي الادارة الاهلية كادوات اساسية في تنفيذ سياسة الحكومة ـ وفي عام ١٩٣٠ حرر السكرتير الاداري مذكرة داخلية (حول السياسة الجنوبية) وتم توزيعها علي كبار الموظفين ـ وكانت تركز علي (ان سياسة الحكومة في الجنوب تستهدف بناء مجموعة وحدات قبلية او عرقية علي اساس تركيب وتنظيم يقوم علي العادات والتقاليد والمعتقدات المحلية ، وذلك بالقدر الذي تسمح به الامكانيات والادارة الرشيدة [١٦١] ..) .. والاجراءات المطلوبة من سلطات المديريات لتحقيق هذا الهدف كانت تشمل الاتي :

(١) اعداد الكادر الاداري ، الكتابي والفني الكافي من العناصر غير العربية ..

(٢) السيطرة علي هجرة التجار الشماليين (هدف الحكومة هو تشجيع التجار السوريين واليونانيين اكثر من الشماليين ـ ومن الضروري تقييد هجرة الاخيرين..)

(٣) التاكيد علي اقتراب الموظفين البريطانيين من معتقدات وعادات ولغات القبائل التي تعيش في منطقتهم ..

(٤) استعمال اللغة الانجليزية حيث يتعذر استعمال اللغات المحلية (... وبما ان اللغة العربية تعتبر ، من قبل العديد من الجنوبيين ، لغة رسمية ، وبما انها تمتاز بجاذبية كبيرة ، فالمطلوب من الجميع عرقلة هذا الاتجاه بكل الوسائل الممكنة ..)

وفي الفترة ١٩٣٠ - ١٩٤٦ تم تطبيق هذه الاجراءات في المديريات الجنوبية الثلاث بصرامة وتشدد كبيرين ـ وكان بعض الموظفين البريطانيين ينظر اليها كاجراءات تعسفية وغير واقعية ، ولكنه كان ينفذها كسياسة رسمية [١٦٢] ـ وفي هذه الفترة تم ترحيل الموظفين والتجار الشماليين الي الشمال ، ومنع الجنوبيون من استعمال الاسماء العربية والتزاوج مع الشماليين ، ولبس الملابس العربية ، ومنع التواصل الثقافي بين منطقة بحر الغزال ومديرية دارفور وذلك عن طريق اخلاء المناطق الحدودية من السكان[١٦٣] ..

كان بعض الموظفين البريطانيين يعتقد في امكانية فصل الجنوب من الشمال وضمه لشرق افريقيا في المدى البعيد ـ ولكن هذا الاتجاه لم يبرز بشكل واضح ومحدد في الدوائر الحكومية العليا ، والتي كانت تشير الي مستقبل الجنوب كقضية "قيد الدراسة" ـ ويبدو ان المشاكل العملية المرتبطة باعادة تخطيط حدود المستعمرات كانت تتزايد يوما بعد يوم ـ ولذلك اضطرت السلطات البريطانية في شرق افريقيا لتعلن "رفضها لاي شكل من الاتحاد مع جنوب السودان" [١٦٤] المهم ، مع نهوض الحركة الوطنية السودانية في منتصف الاربعينات وجدت ادارة الحكم الثنائي نفسها امام خيارات

واضحة ومحددة ـ فقد كانت السياسة البريطانية تعمل علي عدم عودة النفوذ المصري في السودان ـ ولكن سياستها تجاه الجنوب كانت لا تساعد علي تحقيق هذا الهدف ـ فحالة السخط التي احدثتها تلك السياسة في اوساط الشماليين كانت تمثل عاملا هاما في توسيع حركة النضال الوطني ودفع الوطنيين السودانيين ، بشكل متزايد ، في اتجاه الارتباط بمصر ، ففي عام ١٩٤٢ قام مؤتمر الخريجين برفع مذكرة للحاكم العام يطالب فيها بالغاء قانون المناطق المقفولة ، ورفع القيود عن حركة التجارة والمواطنين في داخل البلاد ، والغاء امتيازات الجمعيات التبشيرية ، وتوحيد المناهج الدراسية في شمال وجنوب البلاد (١٦٥) ـ وهكذا ، كان تأثير سياسة الحكومة في الجنوب في دفع الحركة الوطنية الشمالية باتجاه الارتباط مع مصر ومعاداة السياسة البريطانية ..

ونتيجة لذلك ، بدأت الضغوط ، في بداية الاربعينات ، من داخل ادارة الحكم الثنائي نفسها ، من اجل اعادة النظر في سياسة الحكومة في الجنوب ـ فقد جاء في مذكرة السكرتير الاداري ، في ديسمبر ١٩٤٦ ، ما يلي :

(ان سياسة الحكومة في الجنوب يجب ان تنطلق من واقع ان شعب الجنوب افريقي زنجي ، ولكن الواقع الجغرافي والاقتصادي ، كما هو واضح حتي الان يشده في اتجاه الارتباط بمنطقة الشرق الاوسط والسودان الشمالي (١٦٦) ..)

وهكذا بدأت الحكومة ، منذ ١٩٤٦ ، تعمل علي اعادة دمج الجنوب في السودان الموحد ـ وبما انه لا يمكن تجاهل حقيقة الهوية الثقافية المتميزة للجنوب ، فقد كانت الحكومة تركز علي تمكين الجنوبيين من توسيع اتصالاتهم مع الشماليين، دمج الجنوب في المؤسسات الوطنية ، تطوير النظام التعليمي في الجنوب الخ .. ولكن الوقت لم يكن يسمح بذلك ، نتيجة لتصاعد نشاط الحركة الوطنية واقترابها من تحقيق الاستقلال ـ ويبدو ان امكانية دمج الجنوبيين ، بالتدريج ، في مجتمع موحد مع الشماليين ، مع احتفاظهم بتقاليدهم وهويتهم الثقافية المحلية ، تحتاج الي وقت اطول ـ

وعلي اي حال ، كان للسياسة البريطانية تجاه الجنوب ، ومجمل اوضاع التفاوت الاقتصادي ، تأثيرها الكبير علي التنظيمات السياسية الجنوبية التي ظهرت في المسرح السياسي ـ فمع محدودية فرص التعليم العالي ، وتخلف الاوضاع الاقتصادية في الجنوب ، كان لابد ان يتعثر تطور الوعي السياسي والتنظيمات السياسية ـ ولذلك (لم تكن هناك اي مجالس او مؤسسات تمثيلية ، كما لم تكن هناك اي اندية او صحف او تجمعات مهنية ـ وكان الاهتمام بالعمل السياسي يتم بطريقة عشوائية وغير منتظمة(١٦٧) ـ)

وهكذا ، فقد ادت هذه الظروف الي ظهور حركة سياسية جنوبية ضعيفة وهشة في

فترة الاربعينات ، وذلك بحكم ضعف تجربتها ومحدودية قاعدتها ـ فالصفوة ، التي تصدرت العمل السياسي في الجنوب ، كانت تختلف مع شقيقتها في الشمال في عدة جوانب ـ معظم افرادها كانوا يدينون بالمسيحية ، ويتحدثون الانجليزية اكثر من العربية ـ وبكلمات اخري ، لقد تطورت الصفوة الجنوبية في ظروف العزلة العملية والثقافية علي السواء ـ فالمتعلمون الجنوبيون كانوا بعيدين عن تطورات الحركة الوطنية التي نشأت في الشمال منذ بداية العشرينات ـ

وبالاضافة الي ذلك ، فمحدودية التعليم العالي في الجنوب تعني ان غالبية الصفوة الجنوبية كانت من صغار الموظفين ، الكتبة ، والمعلمين ـ ولذلك لم يجدوا فرصا كبيرة عند سودنة الوظائف العليا في عامي ٥٤ و ١٩٥٥ ـ فمن ٧٣٤ وظيفة ، التي تمت سودنتها ، كان نصيب المتعلمين الجنوبيين ست وظائف فقط ، اربع في مستوى مفتش مركز ، ووظيفتين في مستوى مأمور (١٦٨) ـ ولذلك ، لم يجد الجنوبيون اي مواقع اخري ، لافي الجنوب ولافي المناطق الاخري ـ فقد تمت سودنة كل الوظائف العليا من بين المتعلمين الشماليين ـ ومن هنا كان الصراع من اجل الوظائف العليا ، بجانب مطالب المشاركة في الحكومة المركزية ، يمثل اهم ملامح الحركة الاقليمية الجنوبية ..

وهكذا لم تنشأ التنظيمات السياسية الجنوبية كجزء من الحركة الوطنية السودانية ، وانما كرد فعل لها ـ فقد ظهرت فقط في فترة الحكم الذاتي ، الذي تحقق بفضل نضال الحركة الوطنية في الشمال ـ والواقع ان الاتصالات السياسية وسط المتعلمين الجنوبيين ظهرت ، لاول مرة ، في مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ ، الذي نظمه السكرتير الاداري لمناقشة علاقة الجنوب بالمؤسسات الدستورية في السودان (١٦٩) ، وخاصة قضية تمثيل الجنوب في الجمعية التشريعية المقترحة ، وقتها . وشارك في المؤتمر المذكور ١٧ جنوبيا وخمسة من الشماليين المعينين بواسطة سلطات الحكم الذاتي ..

كان معظم الجنوبيين ، الذين شاركوا في المؤتمر يعارض تمثيل الجنوب في الجمعية التشريعية مع الشمال وذلك بحجة تخلفه في مواجهة الشمال المتقدم نسبيا ـ وفي اليوم الثاني للمداولات تمكن المشاركون الشماليون من اقناع الجنوبيين بالفوائد التي توفرها المشاركة في الجمعية المقترحة (١٧٠) . واتفق المؤتمرون علي انشاء مجالس مديريات في المديريات الجنوبية الثلاث ، وعلي ان تختار هذه المجالس ممثليها في الجمعية التشريعية ـ وعلي هذا الاساس كان تمثيل الجنوب في الجمعية المذكورة ، والتي افتتحت في ديسمبر ١٩٤٨ ..

لقد كان لمؤتمر جوبا ، وتكوين مجالس المديريات ، والمشاركة في الجمعية التشريعية ، دور كبير في تكوين الصفوة السياسية الجنوبية وتوجهها نحو تنظيم نفسها ـ ففي

عام ١٩٤٧ تم تكوين جمعية الموظفين الجنوبيين ، بهدف الدفاع عن مصالحهم [١٧١] . ومع ذلك فان التنظيمات السياسية لم تظهر الا في عام ١٩٥٣ . ففي فبراير ١٩٥٣ توصلت الحكومتان ، المصر ية والبريطانية ، لاتفاقية الحكم الذاتي للسودان ، وبدأتا في التشاور مع الاحزاب الشمالية بهدف الدخول في الخطوات العملية ، بينما اهمل الجنوب ولم يدخل في تلك المشاورات . وكان تطور الاحداث في تلك الفترة ، يكشف ، بوضوح ، طبيعة التنظيمات السياسية الجنوبية ، التي نشأت وقتها ، كرد فعل تجاه الحركة الوطنية السودانية وليس كجزء منها ..

النظام الاداري :

لا نريد ، هنا ، الدخول في تفاصيل الجوانب الادارية للحكم الثنائي ، التي تناولتها كتب عديدة [١٧٢] . ولكننا نشير فقط الي التطورات الهامة والبارزة . فاتفاقية الحكم الثنائي ، البريطانية المصرية ، لسنة ١٨٩٨ ، كانت تركز كل السلطات ، العسكرية والمدنية،في ايدي شخص واحد ، هو حاكم عام السودان . وفي هذا الخصوص يصف مدثر موقف الحاكم في الاتي :

(الحاكم العام موظف يتبع للحكومة المصرية يتم تعيينه بقرار من الخديوي ، وكذلك انهاء خدمته . ولكن لا يمكن تعيينه الا علي اساس توصية من الحكومة البريطانية ، كما لا يمكن انهاء خدمته بدون موافقتها . وهذا يعني ، بالطبع ، ان الحاكم العام يتبع عمليا للحكومة البريطانية وذلك رغم ان الاجراءات الشكلية والرسمية تقول انه موظف يتبع الحكومة المصرية [١٧٣] ...)

كان اول تحرك في اتجاه مشاركة السودانيين في حكم بلادهم هو المجلس الاستشاري لشمال السودان الذي انشئ عام ١٩٤٣ . وكان يتكون من الحاكم العام ، كرئيس ، السكرتير المالي ، السكرتير القانوني ، بالاضافة الي ٢٨ عضو سودانيا ، ١٨ تنتخبهم او تعينهم مجالس المديريات في الشمال ، ٨ يعينهم الحاكم العام ، ٢ تنتخبهم الغرفة التجارية . ثم جاءت الجمعية التشريعية في عام ١٩٤٨ لتشمل كل السودان ، وظلت تمارس نشاطها حتي اتفاقية الحكم الذاتي عام ١٩٥٣ . وكانت تتكون من ١٣ عضوا تنتخبهم مجالس المديريات الجنوبية ، ٥٢ بالانتخابات المباشرة او الغير مباشرة من المديريات الشمالية . وكان هناك مجلس تنفيذي مسؤول امام الجمعية . وبجانب ذلك ، فقد بدأ تطبيق نظام الحكم المحلي في حدود ضيقة عام ١٩٣٧ ..

الفصل الخامس

القوي الوطنية السودانية وتحقيق الاستقلال

اهتمت اغلب الكتابات السابقة التي تناولت موضوع بروز وتطور الحركة الوطنية السودانية بانقسام هذه الحركة الي فئتين احداهما تنادي بشعار (السودان للسودانيين) والاخري بشعار (وحدة وادي النيل) . وبالرغم من اهمية هذا الموضوع وعنايتنا به في فصل لاحق الا انه لا يمثل محورا هاما في هذا الفصل ..

وسنسعى في فصل لاحق الي اثبات ان الحكومات التي تعاقبت علي حكم السودان في الفترة مابين ١٩٥٦ الي ١٩٦٩ لم تسع لاحداث اي تغيير جذري في البناء الاقتصادي والاجتماعي الذي تكون خلال الحكم الثنائي ، وليس هذا بالمستغرب ، فقد كانت القوى المسيطرة علي الحكم خلال هذه الفترة هي ذات القوى التي استفادت ماديا واجتماعيا تحت ظلال الحكم الاستعماري ومن مصلحتها بالضرورة الابقاء علي الاطار الاجتماعي الذي جنت منه الفوائد ، ولهذا السبب فانه لايمكن فهم السياسات الاقتصادية والاجتماعية للفترة مابين ١٩٥٦ و ١٩٦٩ الا في اطار الخواص الاجتماعية للحركة السياسية التي حققت استقلال السودان ووضعت الاسس لسياسات مابعد التحرير .

ان ما يعنينا في هذا المقام هو البحث عن الخواص الاجتماعية للحركة الوطنية السودانية وسنلقي الضوء علي كيفية سيطرة القيم والاهداف البرجوازية علي هذه الحركة مما ادي الي ان يحصر القادة الذين برزوا في المواقع القيادية بعد الاستقلال جهودهم في مسألة التحرير السياسي دون اي التفات لمسألة تقويض صورة المجتمع والبناء الاقتصادي الذي خلقه وحافظ عليه المستعمر . وبالرغم من ان البعض قد يعتقد الان وهو ينظر الي الخلف انه قد كان محتوما ان تسلك الحركة الوطنية المسلك الذي سلكته الا ان ذلك لا يصدق بالضرورة ، ففي بعض المراحل الحرجة من تطور الحركة (وبصورة خاصة في عام ١٩٢٤ و ١٩٥٠) بدأت حركة راديكالية في البروز لم ينحصر اهتمامها في السعي لطرد المستعمر فحسب وانما ايضا في كيفية معالجة امر السودانيين الذين استفادوا بغير وجه حق من ظروف الاحتلال بحيث لا ينحصر التحرير في قضية طرد المستعمر وانما يشمل ايضا التحرير الاقتصادي والاجتماعي .

اعتبر الدور الذي لعبه الخريجون ، في اغلب الكتابات ، اساسيا في الحركة الوطنية السودانية ، وفي هذا الطرح الذي نورده لا نقلل من اهميته ولكننا نؤكد ان الاحاطة الكاملة بهذا الدور لا تكتمل الا بتفهم مواقف كتل اخري تحالف معها الخريجون ، فقد كانت حركة الخريجين الوطنية ـ باختصار ـ تتحرك في اتجاهات مختلفة اعتمادا علي الروابط التي اسستها مع اطراف اخري في المجتمع ..

اطلق لفظ الخريجين علي اولئك الاشخاص الذين اكملوا مستوي من التعليم فوق المرحلة الاولية ، واذا وضعنا في الاعتبار ان المؤسسة التعليمية كانت موجهة اساسا نحو تدريب افراد يصلحون للعمل في الجهاز الحكومي لادركنا ان غالبية الخريجين ينتمون للطبقة المتوسطة وطبقة كبار الموظفين ..

منح الوضع الاجتماعي للخريجين هذه المجموعة نوعا من الوحدة والتآلف ، كما ان محدودية النظام التعليمي الذي كان هرمه ينتهي بكلية غردون اتاح للخريجين بناء علاقات شخصية حميمة ونمى فيهم الشعور بانهم نخبة متعلمة مختارة يقع عليها عبء قيادة الشعب السوداني بعيدا عن المجتمع التقليدي ونحو العالم الحديث ، ، كما ان عملهم في ادارة الحكم الثنائي اتاح لهم معرفة لا بأس بها بكيفية عمل الدولة وشجعهم علي الاعتقاد بان في وسعهم ادارة الحكم مثلما يديره البريطانيون ونمى فيهم الرغبة في تحسين اوضاعهم في مواجهة المستعمر ..

غير ان ثمة عوامل اخري كانت تساعد علي التفرقة بين الخريجين ، فهم كلما صعدوا في سلم الوظيفة ووصلوا مواقع تتيح لهم قدرا اكبر من المسئولية ومزايا اوفر كلما ابتعدوا عن التفكير الراديكالي ، وبالرغم من تمسكهم بالاهداف الوطنية الا ان التكتيكات التي يتبعونها تصبح بالضرورة مختلفة عن تلك التي يتبعها صغار الخريجين، كما ان التحالفات التي يعقدونها تختلف هي الاخري ، وهكذا فان الخلاف المستند علي تباين الاوضاع الاجتماعية يتخذ صورة اخري وكأنه مجرد خلاف املته فروق العمر ..

المقاومة الاولية

في بعض الاحيان يجري تصوير المقاومة الاولية للحكم الثنائي والتي شملت قبائل ومجموعات دينية شهرت السلاح في وجه الغزاة وكأنها جزء لا يتجزأ من الحركة الوطنية السودانية،غير ان هذه المقاومة لا يربطها الا القليل ، ولا اثر لها اطلاقا علي الحركة الوطنية التي بدأت في النمو منذ العام ١٩٢٠. فالخريجون والضباط الذين

وضعوا الاساس للحركة الوطنية السودانية كانوا يستلهمون الاحداث الوطنية في مصر
ان اهمية المقاومة الاولية تنبع من كونها دليلا علي ان الشعب السوداني لم يستسلم بسهولة لحكم الاستعمار ولكنها لا تضيف شيئا للحركة الوطنية التي نمت بعد ذلك .
اتخذت المقاومة الاولية ثلاثة اشكال : اولها (حركات النبي عيسى) التي ظهرت في شمال السودان ووسط مجموعات سكانية تدين بالولاء الشديد للمهدية.وقد تأسست هذه الحركات علي الاعتقاد الديني بان (الدجال) الذي حطم حكم المهدي وخليفته سيهزمه (النبي عيسى) الذي سيهبط من السماء ويقود المسلمين نحو النصر .

وفي اعقاب عام ١٨٩٨ ظهر عدد من ادعياء النبوة غير ان اكثرهم نجاحا لم يستقطب سوى تأييد محدود وفي رقعة محدودة ، ومن هؤلاء الذين وجدوا التأييد وقادوا انتفاضات ضد المستعمر محمد الامين في تقلي (١٩٠٣) وأدم ولد محمد في سنار (١٩٠٤) وعبد القادر ود حبوبة في الجزيرة (١٩٠٨) والفكي نجم الدين في كردفان (١٩١٢) واحمد عمر في دارفور (١٩١٥) ..

اما الشكل الثاني من اشكال المقاومة فقد تمثل في الانتفاضات القبلية التي حدثت في جنوب السودان وفي جبال النوبة طوال الثلاثين عاما الاولى من عهد الحكم الثنائي ومن اهمها ثورة النوير (١٨٩٩ ـ ١٩٠٨) وثورة الزاندي التي قادها السلطان يامبيو (١٩٠٠ - ١٩٠٥) والاضطرابات المتعددة التي جرت في جبال النوبة ولم تتوقف الا في العام ١٩١٨ وثورة الدينكا اجار في عام ١٩٠١ والدينكا اوتوت (١٩٠٣ - ١٩١٠) وثورة النوير الثانية والشهيرة في عام ١٩٢٧ . ولقد قمعت سلطات الحكم الثنائي كل هذه الحركات واستعملت في بعض الاحيان القصف الجوي في اعقاب الحرب العالمية الاولى .

اما الشكل الثالث فقد تمثل في استجابة السلطان علي دينار، الذي ظل اقليمه (دارفور) مستقلا حتي العام ١٩١٥ للنداء التركي بطرد البريطانيين من الاراضي المسلمة. ففي ابريل ١٩١٥ اعلن السلطان علي دينار تحلله من اي علاقة بالحكم الثنائي واستعد للدخول معه في صدام مسلح فارسلت له السلطات وحدات من الجيش المصري اشتبكت معه في معركة اسفرت عن مقتله واعلان دارفور من مديريات السودان الانجليزي المصري في اول يناير ١٩١٧ .

انتفاضة ١٩٢٤ !

ساعد في تأسيس الحركة الوطنية السودانية الخريجون الذين تأثروا باحداث عام ١٩١٩ في مصر ، وبالدور التاريخي للحركة الوطنية المصرية بوجه عام .

ففي عام ١٩٢٠ كون نفر من الخريجين ، اغلبهم من صغار موظفي الحكومة جمعية الاتحاد السوداني .. وكان هدفها استنفار الضمير الوطني السوداني عن طريق النشاط الادبي من جهة ونشر الاراء التي تعارض الحكم الثنائي من جهة اخري ولدواعي السرية بنيت الجمعية علي اساس خلايا تتكون كل منها من خمسة افراد ، وعهد لكل فرد بتجنيد اربعة اشخاص آخرين وتكوين خلية جديدة. وهكذا دواليك وبهذه الطريقة لم يكن متاحا لافراد الخلايا سوي معرفة عدد قليل من الاعضاء ، اما الشكل العام والعضوية الكاملة فلم يكن يعلم بها الا الاعضاء المؤسسون .

ولقد جمعت بين مؤسسي الجمعية الكثير من الصفات المشتركة فقد كانوا جميعا شعراء او نقادا بارزين ولهم ادوار نشطة في نادي الخريجين بام درمان ، وكان اربعة منهم (عبيد حاج الامين وتوفيق صالح جبريل ومحي الدين جمال ابو سيف وابراهيم بدري) من صغار موظفي الدولة اما الخامس (سليمان كشة) فقد كان تاجرا متعلما والموظفون الاربعة جميعهم من خريجي كلية غردون ، كما ان خمستهم من عوائل معروفة ، فعبيد حاج الامين من اسرة انجبت اثنين من العلماء الدينيين، ووالد توفيق صالح جبريل كان تاجرا كبيرا في ام درمان، ووالد محي الدين جمال ابو سيف المولود في مصر كان باشكاتبا. اما ابراهيم بدري وسليمان كشه فقد ولدا من اسرتين مشهورتين في عالم التجارة. وكما هو متوقع فان الاعضاء المؤسستين قد جندوا للجمعية اعضاء يتمتعون باوضاع اجتماعية وثقافية شبيهة باوضاعهم ..

وكان من بين من تم تجنيدهم خلف الله خالد وهو نائب مأمور من اسرة معروفة والمدرس والناقد الادبي الامين علي مدني والموظف الشاعر مكاوي يعقوب والضابط بالجيش عبد الله خليل الذي اصبح رئيسا للوزراء في ١٩٥٦ ، ونائب المأمور محمد صالح الشنقيطي وضابط البريد بابكر قباني والموسيقار المغني الاكثر شهرة في ذلك التاريخ خليل فرح ومحمد العمرابي الذي كان يتميز بالثقافة الاسلامية التي اكتسبها في جامع ام درمان وليس من كلية غردون كرصفائه الاخرين .

كانت نشاطات الجمعية الثقافية تتكون من القراءات الشعرية والمهرجانات الثقافية والمسرحية وكان مركز النشاط الرئيسي هو نادي الخريجين بام درمان وان جرت بعض النشاطات في بعض المناسبات ببعض مديريات السودان الاخري وكانت وسائل التعبير عن الاراء المناهضة للحكم الاستعماري تتلخص في توزيع المنشورات داخل السودان وارسال القصائد الوطنية والمقالات المعادية لبريطانيا الي الصحف المصرية والتي كانت ترد الي السودان مرتين في الاسبوع. كما حاولت الجمعية - بغير نجاح كبير - ابتعاث الطلبة الي مصر للمزيد من الدراسات. وضعت منشورات ومقالات جمعية الاتحاد

السودانية اهتماما كبيرا لقضية الكفاح المشترك للشعبين المصري والسوداني باعتبارهما ضحيتين لاضطهاد الاستعمار البريطاني . وكانت المقالات التي ترسل للصحف المصرية ، ولاسيما تلك التي يكتبها عبيد حاج الامين تذهب الي ابعد من ذلك وتؤكد الحاجة الملحة للوحدة السياسية بين البلدين ، ففي خطاب مفتوح للامير عمر طوسون نشرته صحيفة الاهرام في ١ ديسمبر ١٩٢٢ كتب عبيد (ان الحركة الوطنية السودانية تدعم الامة المصرية وتعارض تقسيم مصر والسودان علي اي وجه من الوجوه) ..

كان هناك منذ البداية تياران في قيادة الجمعية.فالبعض كان يعطي النشاطات الثقافية الدرجة الاولي من الاهتمام بينما كانت النشاطات السياسية هي الاولى بالاهتمام عند البعض الاخر. ومن بين الاعضاء الخمسة كان عبيد حاج الامين ، والذي يعتبر زعيم الجمعية،يرتبط ارتباطا وثيقا بالعمل السياسي بينما كافة رفاقه الاربعة اكثر ميلا للنشاط الادبي ، وجل النشاط السياسي للجمعية بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٢٣ قام به في الواقع عبيد حاج الامين . وفي عام ١٩٢٣ ادى تباين وجهات النظر الي انقسام علني في الجمعية . لقد كان في تصور عبيد حاج الامين وبعض رفاقه ان ثلاثة اعوام من النشاط الادبي والنشاط السياسي السري كاف لتمهيد الارض لمواجهة مباشرة مع حكومة الاستعمار وشن حملة تشمل الاضطرابات والمظاهرات الا ان انصار التركيز علي النشاط الادبي لم يوافقوا علي ذلك،وهكذا وفي منتصف عام ١٩٢٣ انشق عبيد وانصاره من الجمعية واسسوا جمعية جديدة هدفها الاساسي مواجهة الاستعمار وهي جمعية اللواء الابيض) ..

كانت خطة جمعية اللواء الابيض تقتضي تعبئة قطاعات اكبر من الجماهير لا تقتصر علي صفوة الخريجين التي كانت تلتف حول جمعية الاتحاد . وفي اطار السعي نحو توسيع قاعدة الجبعية ، اتصل عبيد حاج الامين بضابط الجيش المفصول علي عبد اللطيف والذي تعرفه جماهير المدن كمناضل بارز .

كانت جريرة علي عبد اللطيف التي ابعدته عن الجيش هي كتابة مقال وارساله للنشر في جريدة (الحضارة) وبالرغم من ان الجريدة رفضت نشر المقال الا انه تم اعتقال علي عبد اللطيف ومحاكمته بالسجن لمدة عام . وكانت المقالة وعنوانها (مطلب الامة السودانية) تطالب بحق تقرير المصير للشعب السوداني وتوسيع قاعدة التعليم وكسر احتكار سلعة السكر واعطاء وظائف اعلى للسودانيين في الادارة . وقد اهتمت الصحافة المصرية غاية الاهتمام بمحاكمة علي عبد اللطيف وعند خروجه من السجن كان قد اصبح رمزا للبطل الوطني .

كانت الخلفية الوظيفية والاجتماعية لعلي عبد اللطيف تعطيه ميزة الاتصال المباشر بقطاعات من المجتمع تحتاج المعركة السياسية المرتقبة لتأييدها ودعمها ، فهو من جهة كخريج مدرسة عسكرية وضابط سابق يستطيع التحرك بسهولة وسط قطاعات العسكريين ، ومن جهة اخري فكونه ينحدر من ام من قبيلة الدينكا بجنوب السودان ووالد من قبائل النوبة بغرب السودان تسهل عليه الحركة وسط القبائل (السوداء) التي استوطنت في العاصمة المثلثة .

سلمت قيادة جمعية اللواء الابيض لعلي عبد اللطيف وبقي عبيد حاج الامين كنائب له ، اما البقية من اعضاء اللجنة الخماسية العليا فقد كانوا جميعا من ضباط مصلحة البريد والبرق وهم حسن شريف وحسن صالح المطبعجي وصالح عبد القادر ..

حدد دستور جمعية اللواء الابيض هدفها بانه خدمة الاهداف الوطنية للسودان ورفض الانفصال عن مصر . كما ان شعار الجمعية كان يتألف من خريطة لوادي النيل بالاضافة للعلم المصري ، فقد كانت المعركة لازالة الوجود البريطاني من السودان تقتضي توثيق الروابط بين الوطنيين السودانيين والمصريين

وبحلول شهر يونيو ١٩٢٤ كانت الجمعية قد خلقت نظاما وقاعدة للتأييد تسمح لها بشن حملتها السياسية وتنظيم المظاهرات . كان قلب الجمعية النابض يتكون من عدد من الاعضاء لا يتجاوز المائة وخمسين.ولكن هذا القلب كان يقع وسط شبكة واسعة من الاتصالات وكانت هذه الشبكة تجتذب قطاعات واسعة ومتنوعة من الافراد والجماعات واصبح للجمعية تمثيل في المدن ورئاسات المراكز واتصالات بضباط الجيش السودانيين والموظفين والطلبة والتجار والحرفيين وبصورة خاصة بطلاب كلية غوردون والمدرسة العسكرية في الخرطوم ومعهد جامع ام درمان.وفي ذلك الوقت قدرت مصادر المخابرات الحكومية ان مركز القوة الاساسي للجمعية يقع في قطاع الموظفين في الدرجة السابعة والثامنة (اي الوظائف الدنيا) وان النشطين تتراوح اعمارهم بين السابعة عشر والخامسة وعشرين كما ان الحرفيين في المدن بارزون في الجمعية ..

وعن طريق النقابي علي احمد صالح جندت جمعية اللواء الابيض اعدادا من الخياطين والنجارين وصانعي الاحذية.وكان لهؤلاء الي جانب المعلمين والموظفين المفصولين دور بارز في المظاهرات التي اندلعت بعد ذاك .. فطوال الاشهر الخمسة التي اعقبت شهر يونيو ١٩٢٤ شهدت كل مدن السودان الرئيسية مظاهرات عنيفة اصطدمت بقوات الشرطة وتم التبليغ عن ١٥٠ اصابة ، وخلال الشهرين الاولين كانت المظاهرات تضم المدنيين فقط.وكان يتقدمها علم ابيض في وسطه خريطة لوادي النيل وفي احد اركانه العلم المصري وكانت تهتف بحياة مصر وبحياة مليكها وكان يتصدرها دائما خمسة من قادة الجمعية يتكونون من موظف واحد واربعة حرفيين وفي كل

الحالات كان يقبض علي الزعماء الخمسة ويحاكمون بالسجن لستة اشهر وتفرق

المظاهرات بالهروات واعقاب البنادق.وفي مطلع شهر يوليو اعتقل علي عبد اللطيف وحكم عليه بالسجن وفي آخر الشهر ذاته اعتقل عبيد حاج الامين. وبالرغم من ذلك استمرت المظاهرات طوال شهر يوليو وبدايات شهر اغسطس وانتظمت فيها اعداد كبيرة من العمال والموظفين والشباب ، الا انه وخلال شهر اغسطس تغيرت طبيعة المظاهرات ..

فقد اثر القمع،الذي تواجه به الحكومة المظاهرات والذي ينتهي غالبا باعتقال منظميها ومحاكمتهم،علي قدرة الجمعية علي تنظيم المظاهرات ، الا ان روح المعارضة كانت قد انتشرت في اوساط الجنود السودانيين في وحدات الجيش المصري ، وفي ٩ اغسطس تمرد الطلبة الحربيون في المدرسة العسكرية ونظموا مسيرة وبالرغم من انه تم اقناع الطلبة الحربيين بتسليم أسلحتهم واعتقل قادتهم الا ان حركة المقاومة كانت قد دخلت بالفعل منعطفا جديدا ، وفي الفترة من اغسطس وحتي اكتوبر حدثت حركات تمرد شبيهة وان كانت اقل حدة نظمها انصار جمعية اللواء الابيض من الضباط والجنود ..

وفي نوفمبر ١٩٢٤ وقع تمرد كبير كانت شرارته حادث اغتيال السيرلي ستاك حاكم عام السودان في القاهرة ومطالبة الحكومة البريطانية عقب ذلك بسحب كل وحدات الجيش المصري من السودان ..

كان المتمردون علي مايبدو يعتمدون علي الحصول علي دعم وتأييد من وحدات الجيش المصري المتمركزة في الخرطوم بحري ، ولكنها لم تجد الدعم الذي تتوقعه وقامت القوات البريطانية بقمع التمرد مما ادي الي خسائر جسيمة في الارواح ، وبنهاية عام ١٩٢٤ كانت جمعية اللواء الابيض قد تحطمت عمليا وانتهت بذلك هذه المرحلة من تطور الحركة الوطنية السودانية بصورة مفاجئة ..

يمكننا القول ان الحركة الوطنية السودانية قد تطورت في الفترة مابين عامي ١٩٢٠ و ١٩٢٤ في احضان النشاط الثقافي لجمعيات الخريجين ،فقد قام الخريجون الراديكاليون الذين انشقوا عن جمعية الاتحاد بتعبئة قطاعات كبيرة من سكان الحضر لمواجهة الاستعمار ، غير ان تلك المواجهة لم تقتصر فقط علي الحكومة ، فمع نمو الحركة الوطنية الراديكالية واجتذابها لقطاعات العمال والحرفيين والكتبة والضباط والجنود ، تزايدت مشاعر العداء تجاهها من قبل (المؤسسة السودانية) والمتمثلة في القيادات القبلية والدينية وكبار التجار وقدامى الخريجين الذين وصلوا لمراكز رفيعة ..

ومما لاشك فيه ان الخلافات حول درجة التعاون مع مصر او بريطانيا كانت جزءا من الصراع ، غير ان جانبا من الصراع الاجتماعي كان حاضرا ايضا.(فالمؤسسة) من جانبها كانت تدافع عن مكتسباتها ووضعها المميز في مواجهة التيار الجديد الذي لايملك مايخسره ، وقد وصفت صحيفة (الحضارة) التي يمتلكها زعماء الطوائف الدينية الثلاثة جمعية اللواء الابيض بما يلي : (علي الجمعية ان تدرك ان الامة تشعر بالاساءة عندما ينبري اقل الرجال شأنا واوضعهم مكانة في المجتمع بالتظاهر بانهم يعبرون عن فكر الامة) .. وقد مضت المقالة التي نقلنا عنها النص السابق الي الشكوي من ان الغبار الذي يثيره مثل هؤلاء النفر (يسبب الازعاج للطبقة التجارية ودوائر المال) وناشدت جميع (الوطنيين الحقيقيين) الي سحق (اولاد الشوارع المؤيدين لمصر) وفي مقالة اخري وصلت الحضارة الي حد القول (ان امة يقودها علي عبد اللطيف هي امة وضيعة) ..

ادي قمع جمعية اللواء الابيض في ١٩٢٤ الي خمول الحركة الوطنية السودانية ولم تبرز حركة جديدة منظمة الا في اواخر العام ١٩٣٠.وهناك عدة عوامل تبرر طول فترة التراجع هذه ، فقد اتجهت سياسة الحكومة بعد عام ١٩٢٤ الي تقوية مراكز القبائل وتهميش دور الخريجين الذين اعتبرت الادارة البريطانية انه لايمكن الاعتماد عليهم ، وقد تم تشتيت عناصر جمعية اللواء الابيض الذين اختاربعضهم النفي الي مصر وتم حبس بعضهم لفترات طويلة وقتل البعض اثناء هبة ١٩٢٤ ، كما ان فشل القوات المصرية في نجدة المتمردين اثناء تلك الهبة قد اربك الوطنين الموالين لمصر ودفعهم للبحث في وسائل تقود بالتدريج الي حق تقرير المصير للسودانيين ، علاوة علي ان سحب القوات المصرية من السودان واجبار عدد كبير من الموظفين المصريين للعودة لمصر قد دمر قناة اتصال هامة من قنوات الوعي الوطني ، وبالاضافة لكل ذلك تصالح عدد من الخريجين الذين شاركوا في احداث ١٩٢٤ مع الحكومة وتدرجوا في مراقي الوظيفة وابتعدوا بذلك من اي نشاط متطرف ..

وعندما برزت الوطنية السودانية من جديد في اواخر الثلاثينات شكلتها قوي جديدة وجيل جديد من الخريجين ، وهناك تطوران هامان خلال فترة الخمول تلك اثرا بصورة كبيرة علي شكل الحركة الجديدة وهي تكوين المجموعات شبه السياسية حول بعض الشخصيات السودانية البارزة وتكوين الجمعيات الادبية وسط الاجيال الحديثة من الخريجين .

المجموعات شبه السياسية : ١٩٢٠ - ١٩٣٠

في اواخر العشرينات ومطلع الثلاثينات شرع زعيما السودان الدينيان،السيد عبد

الرحمن المهدي والسيد علي الميرغني، في استقطاب صفوة من المثقفين السودانيين حولهما جلهم من الخريجين الذين يشغلون وظائف حكومية وبعض التجار والمقاولين المتعلمين ، وكانت ادوار هؤلاء تتباين، فبعضهم موضع ثقة وآخرون مؤيدون او معجبون والبعض مستشارو اعمال او مدراء او شركاء او مجرد حلقات وصل .

كانت حلقات الصفوة هذه بمثابة الاداة التي اسهمت في تشكيل اتجاهات واهداف المثقفين السودانيين (ولاسيما ذوي الدرجات الرفيعة في الخدمة) وفق قوالب الموسسة الدينية ـ التجارية ، والتي تأثرت هي ايضا بهذه العلاقة الجديدة ..

ولابد من التذكير بان الزعيمين الدينيين لا يتمتعان فقط بالنفوذ الديني وانما كانت لهما ايضا سطوتهما الاقتصادية (السيد عبد الرحمن المهدي بصورة اكبر) وصلاتهما الواسعة مع التجار وملاك المشاريع الزراعية ، وكانت العلاقات العائلية والدينية تجتذب العديد من التجار نحو الزعيمين الدينيين مما عمق من صلاتهما بالاوساط التجارية ، وفي النهاية وجد القطاع التجاري ان بوسعه التعبير عن مصالحه بواسطة البطانات التي التفت حول السيدين المهدي والميرغني ..

كان الجانب الذي حظي بالاهتمام في الماضي هو دور الصفوة في تطوير الانقسام في حركة المثقفين السودانيين (مهديون ضد ميرغنيين) ، غير ان جانبا آخر لا يقل اهمية وهو دورهم في تكوين بطانة من كبار الخريجين والزعماء الدينيين والتجار حول كل من الزعيمين. كانت قوة هذا التحالف الذي يستفيد من شعبية الزعماء الدينيين ونفوذ المؤسسة التجارية الاقتصادي والمواقع الادارية لكبار الخريجين، كبيرة للغاية كما كان لها ابلغ الاثر علي الحركة الوطنية التي عاودت الظهور في الثلاثينات ..

قبل ان نستغرق في وصف تطور مجموعتي السيدين ينبغي ان نتأمل في الاسباب التي مكنت الزعيمين من اكتساب سطوتهما بحيث اصبحا في العشرينات يتمتعان بالنفوذ السياسي والقوة الاقتصادية والسطوة الدينية ، وتجدر الاشارة الي ان المثقفين السودانيين الذين انضموا لمجموعتهما كان يجتذبهم النفوذ الاجتماعي للسيدين والمكاسب التي يمكن ان تتحقق من التقرب اليهما وليس الولاء الديني .

ولتبيان اسباب بروز السيدين فلابد من البحث في سياسة الحكم الثنائي ، ولاسيما في الوسائل التي سعت بها الحكومة لاحكام قبضتها علي الاقليم المستعمر الجديد ..

لم يكن بالامكان لحكومة الحكم الثنائي ان تبسط سيطرتها علي السودان الواسع، الذي ينتشر سكانه في كل اصقاعه، علي الضباط البريطانيين وحدهم فقد كان عددهم قليلا حتي لو اضيف اليهم مساعدوهم من المصريين والسودانيين. ولذلك سعت الحكومة الي خلق مؤسسة سودانية يمكن ان تتعاون معها. وقد فعلت ذلك بتفويض بعض

السلطات لبعض الشخصيات التي اختارتها باعتبارها (القيادات الطبيعية للمجتمع السوداني) وعلي حد قول اللورد كرومر في اعقاب فتح السودان (ففي كل قطر ولاسيما في قطر يكون المصلح فيه اجنبيا فينبغي الا نستدعي عداء الطبقات العليا) .
ومن ناحية اخري فان كتشنر في منشور وزعه على كبار مساعديه ابان هذه النقطة اكثر حين قال : (ان الواجب امامنا جميعا ان نستقطب ثقة الناس بتوثيق صلاتنا مع الطبقات العليا في المجتمع والتي عن طريقها يمكن بالتدريج ان نكسب الناس جميعا) ولقد مر تطوير المؤسسة السودانية ، قبل الحرب العالمية الثانية، بثلاث مراحل : ١٨٩٨-١٩١٥ و ١٩١٥-١٩٢٤ و ١٩٢٤-١٩٣٨ .

ففي الفترة الاولى عرفت سياسة حكومة الحكم الثنائي (العلماء) اي رجال الدين بانهم ادوات هامة لكسب التأييد للحكم الجديد ، وكانت الحكومة تؤمن بان (الطرق الصوفية) بحكم طبيعتها اقرب للتطرف وانها عن طريق الرؤى و (البركة) يمكن ان تهيج الجماهير ، ولهذا لجأت الحكومة الي المدرسة المنافسة أى (العلماء) الذين ليست لديهم تنظيمات مركزية ولا يدعون انهم أهل (بركة) ونالوا وضعهم الديني عن طريق الدراسة وهم اكثر الناس هدوءا في الساحة السياسية وينشغلون بصورة كاملة بالقضاء الشرعي ..

وفي عام ١٩٠٢ شكلت الحكومة مجلسا للعلماء مقره جامع ام درمان ليقدم لها النصح في الشئون الدينية ، غير ان دوره الاساسي كما وصفه احد المسئولين البريطانيين كان يتمركز في (مساعدة الحكومة في القضايا الدينية وليس الانشغال باية قضايا حكومية وفي نفس الوقت تأييد الحكومة) ..
غير ان الشئون الدينية كثيرا ما تجنح نحو الساحة السياسية.فقد ختم مجلس العلماء بختم الشرعية الاسلامية علي عدد من سياسات الحكومة الجوهرية ، حيث وصفت حركات النبي عيسى ضد الحكم الثنائي بانها هرطقة وادار المحاكم الشرعية وساعد الحكومة علي تصوير البنيان القانوني وكأنه بنيان اسلامي.وكان من ابرز العلماء قبل الحرب العالمية الاولى محمد مصطفي الميرغني قاضي القضاة والطيب هاشم المفتي الكبير وابو القاسم هاشم رئيس مجلس العلماء ..
غير ان العلماء لم يكونوا (القادة الطبيعيين) الوحيدين الذين اختصتهم الحكومة بالدعم بين عامي ١٨٩٨ و ١٩٢٥ ، فالطرق الصوفية التي كان ينظر اليها بشك وريبة حظي بعض قادتها باهتمام الحكومة باعتبار انه يمكن الاعتماد عليهم . فلقد لقي كل من السيد علي الميرغني.زعيم الختمية والسيد الشريف يوسف الهندي زعيم الطريقة الهندية،هبات من الحكم في شكل تشريفات او مساعدات مادية مباشرة ، كما ان بعض

كبار التجار في المدن وزعماء القبائل في الارياف اقاموا علاقات (تعاون) مع الحكومة ، وهكذا كان شكل (المؤسسة السودانية) التي رعتها وغذتها حكومة الحكم الثنائي في تلك المرحلة المبكرة .

وتجدر الاشارة الي ان الحركة المهدية ظلت خلال تلك الفترة موضع الشك والاشتباه فبالرغم من ان الحكومة منحت السيد عبد الرحمن وبعض كبار المهدويين معاشات متواضعة ، ومنحته مساحة من الارض في عام ١٩١٠ الا انها لم تسع لتأسيس علاقة تعاون معه، بل ظلت تراقب حركاته وتحد منها بقدر الامكان. وفي الفترة مابين عامي ١٩١٥ و ١٩٢٤، ظهر منحى جديد في سياسة الحكومة. فمع حرصها علي تقديم السند للقطاعات التي تعاونت معها ، شرعت في الاهتمام اكثر بالطرق الصوفية وبالسعي لكسب ود السيد عبد الرحمن وانصاره وجذبهم الي (علاقة تعاون) ، وكان لذلك سببان

الاول هو ان سلطات الاحتلال بدأت تتفهم بصورة افضل واكثر واقعية الطبيعة الحقيقية للولاءات الدينية السودانية ، وادركت اخيرا ان الطرق الصوفية وحركة الانصار هي محط هذه الولاءات اكثر من العلماء ..

والسبب الثاني هو محاولة الحكومة التركية تعبئة الرأي العام الاسلامي ضد الوجود البريطاني في الشرق الاوسط والتي بدأت في العام ١٩١٥ ودفعت سلطات الاحتلال الي توسيع وتعميق قاعدة التأييد في الدوائر الدينية ، باعتبار ان الطرق بخصوصيتها السودانية اقرب الي رفض نداءات اسطنبول من العلماء ، وبصورة خاصة الحركة المهدية التي هبت ضد الحكم التركي في السودان في القرن التاسع عشر والتي وصفت ذلك الحكم بانه خارج عن الاسلام . كان المستفيد الاول من سياسة الحكومة الجديدة هو بغير شك السيد عبد الرحمن المهدي ..

كانت الرقابة علي السيد عبد الرحمن قد خففت قبيل الحرب العالمية الاولى،وفي العام ١٩٠٨ سمح له بالاقامة في ام درمان ومنح مساحة من الارض في الجزيرة لاعاشته هو واسرته ، وفي العام ١٩١٠ ابدي تقديره لموقف الحكومة تجاهه بالقاء خطاب علني مؤيد لسلطات الحكم الثنائي ، ولادراكه بان الحكومة عازمة علي مناهضة الحملة الاعلامية المنطلقة ضدها من اسطنبول ، عرض عليها ان يقوم بجولة في البلاد ولاسيما في مواقع تجمعات الانصار ليستقطب التأييد للمجهود الحربي البريطاني في الشرق الاوسط ، وبالطبع وافقت السلطات علي الفور وظل السيد عبد الرحمن طوال العام ١٩١٥ في جولات متصلة مركزا علي مناطق النيل الابيض والبقارة (فاضحا) زيف دعوة السلطان العثماني للجهاد ضد البريطانيين . كانت تلك خطوة عملاقة في مسيرة السيد عبد الرحمن المهدي ساعدته ليس فقط علي تاكيد وزنه وقدره للسلطات

وانما ايضا تثبيت مكانته كقائد طبيعي ومقبول للانصار، حيث كان خلال جولاته يعين المناديب لتنظيم حركة الانصار محليا وجمع الزكاة ، وهكذا دخل السيد عبد الرحمن مرحلة مابعد الحرب العالمية الاولى كشخصية بارزة في المؤسسة السودانية . وهكذا انتصب اكبر ثلاثة زعماء دينيين في السودان ، السيد علي الميرغني والشريف يوسف الهندي والسيد عبد الرحمن المهدي في الفترة مابين العام ١٩١٥-١٩٢٤ كدعامات للمؤسسة السودانية المتعاونة مع سلطات الاحتلال ، وحول هذه المؤسسة تجمع زعماء الطرق الصوفية والعلماء والتجار وزعماء القبائل وبعض كبار الخريجين . وهذه الجماعات التي لعب افرادها دورا بارزا في استقطاب التأييد لبريطانيا خلال الحرب الاولى باشرت ايضا دورا اساسيا بعد الحرب في مناهضة المشاعر المعادية للحكم البريطاني والتي كانت تبثها المجموعات الوطنية المصرية والسودانية .

وفي العام ١٩١٩ رفعت ركائز المؤسسة السودانية المشكلة من الزعماء الدينيين والتجار والعلماء وزعماء القبائل وكبار الخريجين عريضة للحاكم البريطاني (عرفت بسفر الولاء) شجبوا فيها (اضطرابات) عام ١٩١٩ في مصر والهجمات التي يلاقيها الجنود والمنشآت البريطانية هناك ، وكان هدف ذلك هو قطع الطريق امام اي سوداني يحاول ان يحتذي بما كان يدور في مصر ، وفي العام ١٩٢٠ اسس السادة الثلاثة صحيفة اسموها (الحضارة) كانوا يطمعون ان تشكل وتقود الرأي العام السوداني ، وكما ذكرنا من قبل فقد قادت الصحيفة حملة شعواء علي قادة حركة ١٩٢٤ودعمت موقف الحكومة في وقت كانت فيه نشاطات جمعية اللواء الابيض تهزها هزا عنيفا.وتشتمل القائمة التالية علي الموقعين علي تلك العريضة ، وهي تعطى فكرة واضحة عن المؤسسة السودانية في ذلك الحين :

الجدول ١/٥

اسماء الموقعين علي العريضة المؤيدة لسلطات الاحتلال ضد ثورة ١٩٢٤

الاسم	الوظيفة
١- عبد الرحمن المهدي	زعيم ديني
٢- الطيب هاشم	مفتي السودان
٣- اسماعيل الازهري (الكبير)	مفتش محاكم
٤- احمد السيد الفيل	مفتش محاكم
٥- ابو القاسم احمد هاشم	رئيس مجلس العلماء

٦- ابو شامة عبد المحمود	قاضي مديرية الخرطوم
٧- عبد الرحمن السيد العوض	عمدة أمدرمان
٨- عباس رحمة الله	شيخ الجعليين في ام درمان
٩- صادق عيسي سعد	تاجر - ام درمان
١٠- محمد قمبور	تاجر - الخرطوم
١١- محمد علي كرم الله	تاجر - الخرطوم
١٢- بابكر الحاج الشفيع	تاجر - الخرطوم
١٣- حسين شريف	رئيس تحرير جريدة الحضارة
١٤- حمد محمد بيرقدار	تاجر - ام درمان
١٥- الحجاز سليمان	ناظر مدرسة
١٦- علي ابو قصيصة	معلم بكلية غوردون
١٧- علي المهدي	اكبر ابناء المهدي الاحياء
١٨- قريب الله صالح	شيخ الطريقة السمانية
١٩- عثمان صالح	تاجر - ام درمان
٢٠- محمد المبارك عبد المحمود	رجل دين
٢١- عبد العزيز عثمان القباني	تاجر - ام درمان
٢٢- ابوبكر عبد الله	ناظر مدرسة
٢٣- محمد الامين القرشي	قاضي الحصاحيصا
٢٤- حاج الخضر علي كمير	تاجر - الخرطوم
٢٥- بابكر بدري	مفتش بوزارة المعارف
٢٦- علي محمد المرضي	عمدة الخرطوم
٢٧- احمد العثمان دوليب	خليفة دواليب كردفان في ام درمان
٢٨- احمد ابراهيم	عمدة جزيرة توتي
٢٩- بابكر جميل	عمدة الدناقلة في ام درمان
٣٠- حامد عثمان ابراهيم	عمدة الخرطوم بحري
٣١- محي الدين الامين	خليفة جامع الشيخ خوجلي ببحري
٣٢- عبد القادر عمر	عضو مجلس بلدي الخرطوم بحري
٣٣- عثمان وني	تاجر - ام درمان
٣٤- احمد البدوي	عضو مجلس العلماء
٣٥- بشير نصر	عمدة بالخرطوم بحري
٣٦- احمد حسن عبد المنعم	تاجر - ام درمان

٣٧- صالح جبريل	تاجر ـ ام درمان
٣٨- احمد سوار الدهب	تاجر ـ ام درمان

المصدر : ارشيف حكومة السودان ملف رقم ٧٠٥

وفي الفترة مابين عامي ١٩٢٤ و ١٩٣٨ ظلت علاقات التعاون بين الحكومة والسودانيين في نفس الاطار الذي كانت عليه قبل عام ١٩٢٤،غير ان اتجاها جديدا قد تبلور حيث دفعت اضطرابات ١٩٢٤ الحكومة الي السعي لتقوية علاقاتها مع زعماء القبائل حتي تحد من توظيف الخريجين غير الموثوق بهم في الادارة المحلية ، وفي نفس الوقت واصلت الحكومة دعمها للسادة الثلاثة ، ولكن بغير الاعتماد عليهم كلية حيث اتجهت انظارها الان نحو زعماء القبائل .. في هذا الاثناء بدأت ظواهر عدم الارتياح تزحف علي العلاقة بين الحكومة والسيد عبد الرحمن المهدي ، حيث بدأت السلطات تحس بان النفوذ الاقتصادي والسياسي الهائل الذي اصبح عليه السيد عبد الرحمن يمكن ان يشكل تهديدا للحكومة في وقت لاحق ، فهو بما يتمتع به من قاعدة شعبية كبيرة وشبه عسكرية قد يطمع في شن حملة يكتسب بها الزعامة الوطنية .

كانت السلطات تسعي لكي تؤدي المساعدات التي قدمتها وظلت تقدمها لمؤسسات السيد عبد الرحمن المالية الي تحويله من زعيم سياسي الي رجل اعمال ، ولكن العكس حدث حيث ادي الوضع الاقتصادي الكبير للسيد عبد الرحمن وادارته الحسنة لاعماله الي تعزيز نفوذه السياسي.وبالرغم من ان السيد عبد الرحمن ظل يمثل مفتاحا اساسيا في مؤسسة التعاون مع السلطات الا انه جاءت بعض الفترات تميزت خلالها علاقات الحكومة به بالبرود. فعلي سبيل المثال اصدر السيد عبد الرحمن المهدي في العام ١٩٣٥ صحيفة (النيل) التي انتهجت خطا ناقدا لسياسات الحكومة في بعض المجالات حيث هاجمت مشروع الجزيرة باعتباره (مؤسسة اجنبية) وانتقدت سماح الحكومة للقطاع التجاري بالوقوع تحت براثن السيطرة الاجنبية.ويبدو ان صدور (النيل) قد اقنع الحكومة بضرورة اتخاذ خطوات عاجلة للحد من ثروة ونفوذ السيد عبد الرحمن.وقد فعلت ذلك خلال الثلاث سنوات التي اعقبت صدور النيل .

سحبت الحكومة التسهيلات التي كانت تقدمها لمشروعات السيد التجارية وحاولت حرمانه من اراض لزراعة الذرة كانت قد منحتها له من قبل.وقارن دوجلاس نيوبولد حاكم كردفان بين (الولاء الاساسي) لطائفة الختمية و (اللا ولاء الاساسي) لطائفة الانصار وبدأت السلطات تراقب شبكة مناديب الانصار في الارياف بدقة .

غير ان كل ذلك لم يؤثر علي نفوذ السيد عبد الرحمن ، فبينما كان دخله السنوي

في العام ١٩٢٦ حوالي عشرة آلاف جنيه استرليني،ارتفع بفضل تسهيلات الحكومة خلال السنوات التي اعقبت ذلك الي ثلاثين الفا عام ١٩٣٥ ، هذا الي جانب اموال الزكاة التي كان يجمعها وينفقها علي اوجه صرفها .

كانت تلك خلفية للتحالفات التي تجمعت حول السيد عبد الرحمن المهدي والسيد علي الميرغني وبدرجة اقل الشريف يوسف الهندي ، في اوائل العشرينات واوائل الثلاثينات ، وكان السيد عبد الرحمن في مسعاه لبسط نفوذه وسط المثقفين اول من انشأ مثل هذه التحالفات ، واستغل جريدة الحضارة في اقناع الخريجين بالبعد من جمعية اللواء الابيض ، وكانت احداث ١٩٢٤ عاملا حاسما من عوامل اقناعه بالاهمية السياسية لحركة الخريجين ، وهكذا بدأ في العام ١٩٢٦ وبحذر شدد في توسيع علاقاته مع المثقفين وذلك عن طريق دعم الانشطة والمؤسسات التي يميل لها الخريجون والتبرع للجمعيات الخيرية والمدارس. وكان من بين تبرعاته حصة ثابتة من الخبز لمعهد ام درمان العلمي ومبلغا ثابتا لمدارس الاحفاد التي اسسها بابكر بدري واعد خططا لبناء مكتبة عامة في ام درمان وبيت للطلبة في معهد ام درمان العلمي .

ومن ناحية اخري شرع السيد عبد الرحمن في تقوية علاقاته مع نادي الخريجين في ام درمان ، ويبدو ان محمد علي شوقي،الذي كان رئيسا للنادي طيلة الفترة من اواخر العشرينات وحتي مطلع الثلاثينات،قد لعب دورا هاما كحلقة وصل بين السيد عبد الرحمن والخريجين،وفي محاولة اجتذابهم لدائرة السيد ، وقد جاء في تقرير للمخابرات البريطانية اعد في ديسمبر ١٩٣٤ (ان السيد عبد الرحمن قد اصبح بمثابة الزعيم السياسي لطبقة الخريجين) علي الاقل في الوقت الحاضر ، وفي عام ١٩٣٥ وصف مفتش ام درمان الطريقة التي يجتذب بها الخريجون لدائرة السيد عبد الرحمن فقال : (ان السيد عبد الرحمن يستضيفهم في كل سنة ويتبرع بسخاء لجمعياتهم الخيرية ولدراساتهم ، وفي المناسبات الدينية والوطنية تتضاءل احتفالات الحكومة خجلا امام كرمه الفياض. وقد اصبحت مجالسه كمجالس الخلفاء العباسيين) .. وبالمقابل فان دائرة السيد علي الميرغني قد نمت كرد فعل مباشر لنشاطات السيد عبد الرحمن ، فقد بدأ السيد علي يغير من نفوذ السيد عبد الرحمن المتزايد ويتألم لتضاؤل نفوذ الختمية ويتذكر كيف انه كان بارزا ونافذا يوم ان كان السيد عبد الرحمن في الظل لا يعبأ به احد .

حدثت اول قطيعة بين السيدين بعد العريضة التي رفعت للحاكم العام البريطاني تشجب احداث ١٩١٩ في مصر، حيث احس السيد علي الميرغني ان السيد عبد الرحمن تعمد سحب البساط من تحت قدميه، غير ان السيد علي لم يبدأ في اجتذاب المثقفين الي

دائرته الا في عام ١٩٣٢ ، وقد وجد الطريق ممهدا حين حدثت تطورات سياسية ادت الي انقسام حاد في حركة الخريجين .

كانت الازمة المالية العالمية مضافا اليها هبوط انتاج القطن في السودان وغزو الجراد قد دفعت حكومة الاحتلال للضغط علي نفقاتها مما ادي الي تخفيض مرتبات الخريجين الجدد من ثمان جنيهات الي خمس جنيهات ونصف ، وبما ان مرتبات حملة الشهادة المتوسطة وغير السودانيين لم يمسها اي تغيير فقد ساد الاقتناع في اوساط الخريجين ان تخفيض المرتبات لم يتقرر بسبب الظروف الاقتصادية وحدها وان شكوك سلطات الاحتلال حول الخريجين هي السبب وراء التخفيض.وقد ادت ردود افعال الخريجين حول قرار الحكومة الي انقسام حاد في صفوفهم ..

وفي يونيو ١٩٣١ شكل نادي الخريجين بامدرمان لجنة عشرية للتفاوض مع الحكومة ، ولكن لجنة العشرة لم تحقق شيئا يذكر حتي شهر نوفمبر مما دفع طلاب كلية غردون لاعلان الاضراب بتشجيع ، ربما من بعض الخريجين

ولما كانت سلطات الاحتلال حريصة علي الا ينتشر التذمر وغير راغبة في الاعتراف بلجنة العشرة فلقد شرعت في الاتصال ببعض اعضائها دون غيرهم للتفاوض مؤكدة رفضها الاعتراف بشرعية اللجنة مجتمعة ..

وقد ادي مسلك الحكومة هذا الي زرع التناقضات في اوساط الخريجين. فبينما كان محمد علي شوقي المقرب من السيد عبد الرحمن المهدي يقترح حلا وسطا بان يصبح المرتب ستة جنيهات ونصف ، وقف احمد السيد الفيل مدعوما بالخريجين الجدد ضد هذا الاتجاه بشدة ، وهكذا انقسم الخريجون الي مجموعتين تتبادلان الشكوك وتتهم كل منهما الاخري بانها تسعي لعقد صفقة منفردة مع الحكومة .

وخلال السنوات التي اعقبت ذلك احتشدت حركة الخريجين بالصراعات بين (الشوقيين) و (الفيليين) وتركز النزاع حول السيطرة علي لجنة نادي الخريجين بامدرمان.وحاول الفيليون ان يدفعوا باحمد السيد الفيل الي منصب السكرتير العام الذي كان يحتله محمد علي شوقي في انتخابات عام ١٩٣٢ ، ولكن شوقي فـــاز في الانتخابات في ذلك العام والعام الذي تلاه ، واحتجاجا علي ذلك استقال الفيليون جماعيا من النادي في عام ١٩٣٣ .

ومابين عام ١٩٣٣ و ١٩٣٦ احتل منصب السكرتير العام محمد صالح الشنقيطي وهو (شوقي) ومابين عام ١٩٣٦ و ١٩٣٨ احتل المنصب اسماعيل الازهري وكان شوقيا ايضا في ذلك الوقت .

وقد ادي الانقسام في حركة الخريجين،وبروز مجموعة مناهضة لمجموعة شوقي الموالية للسيد عبد الرحمن المهدي،الي اهداء السيد علي الميرغني الفرصة التي كان

يتوق اليها ، وابتداءا من العام ١٩٣٢ اعلن مساندته الواضحة والعلنية لاحمد السيد الفيل.وهكذا تجمع الفيليون حول السيد علي الميرغني مثلما تجمع الشوقيون من قبل حول السيد عبد الرحمن المهدي .

استفاد الزعيمان الدينيان وانصارهما من الخريجين من العلاقة الجديدة علي حد سواء وزادتهم قوة.وبالرغم من ان الشريف يوسف الهندي كانت له علاقات بالمثقفين الا انه لم يخلق من بينهم مركزا للقوة .

كانت هذه التحالفات كما ذكرنا من قبل الادوات التي مكنت نفوذ السيدين من تشكيل اهداف الخريجين ، وسنري كيف كان لهذه المجموعات شبه السياسية تأثيرها القوي علي الحركة الوطنية التي تشكلت في اواخر الثلاثينات ..

الجمعيات الادبية أواخر العشرينات والثلاثينات

كان لتشكيل الجمعيات الادبية في اواخر العشرينات واوائل الثلاثينات الاثر الواضح علي الطريقة التي اصبحت عليها الحركة الوطنية السودانية عند بعثها في ١٩٣٨ ..

ادت السياسة المقيدة للحريات التي انتهجتها حكومة الاحتلال،لاسيما بعد اضطرابات ١٩٢٤،الي الحد من امكانيات النشاط السياسي العلني في اوساط الخريجين ، علي الاقل حتي تاريخ توقيع الاتفاقية الانجليزية ـ المصرية في عام ١٩٣٦ ولذلك اقتصر نشاط الخريجين علي القراءة والمناقشات.ولهذا الغرض تشكلت جمعيات ادبية حيث تجتمع حلقات من الاصدقاء لمناقشة الكتب او المقالات التي ترد في الصحف.وفي وقت لاحق القضايا السياسية المعاصرة ، وتصف الباحثة السودانية عفاف ابو حسبو الطريقة التي تداخلت فيها القضايا السياسية والادبية فيما يلي :

(كانت السياسة في فترة مابعد ١٩٢٤ مقصورة علي قراءة الصحف المصرية سرا وعلي المناقشات المحدودة مع الاصدقاء المقربين . ولم يحدث ، الا بعد عام ١٩٣٤،ان بدأت مناقشة القضايا الوطنية علنا داخل الجمعيات الادبية التي بدأت تتجه اتجاهات سياسية متميزة) .

تشكل عدد كبير من الجمعيات الادبية خلال العقد الذي تلا عام ١٩٢٤ في عواصم المديريات وفي الخرطوم وام درمان. وكانت غالبيتها لا تحظى الا باهتمام المشتركين فيها وحدهم،غير ان اثنين منها هما جمعية ابوروف وجمعية الفجر لعبتا فيما بعد دورا سياسيا هاما .

ركزت كتابات سابقة حول جمعيتي ابو روف والفجر علي القضايا التي فرقت بينهما غير انه من المهم،لاغراض هذا البحث،ان نركز علي عناصر التشابه بينهما ، فلقد كان الاعضاء المؤسسون للجمعيتين جزءا من جيل جديد من الخريجين ، حيث لم ينشط ابناء هذا الجيل في احداث ١٩٢٤-فاغلبهم كانوا طلبة مدارس في ذلك الوقت ، وهم حريصون علي الاستفادة من اخطاء الماضي كما يرونها . كانوا معادين للطائفية ومقتنعين بانها مدعاة لانقسام المجتمع السوداني ومصممين علي عدم السماح للمشاعر الطائفية بالتأثير علي الاجيال الحديثة من المثقفين السودانيين .

كان ابناء هذا الجيل غير راضين عن مسلك كبار الخريجين وكانوا يلومونهم لانهم سمحوا بطموحاتهم التافهة بتفتيت وحدة نادي الخريجين بام درمان ، وكانت تطلعاتهم الثقافية مستقاة من مصادر عربية واوربية علي حد سواء وكانوا يقرأون ويناقشون كتب ومنشورات مؤلفين اوربيين ذوي ميول يسارية ويتداولون منشورات الجمعية الفابية ونادي الكتاب اليساري الي جانب المجلات والكتب العربية .

شملت نشاطات هاتين الجمعيتين ما ساعد بالفعل علي ازدهار الثقافة السودانية بحيث بدأ النفس الثقافي للخريجين الجدد مختلفا بصورة حادة مع نفس الخريجين الذين سبقوهم والذين فرقت بينهم الخلافات .

كان في اطروحات اعضاء الجمعيتين مضامين اشتراكية،حيث تحدثوا بحرارة عن الحاجة لرفع المستوي المعيشي للجماهير وتوسيع قاعدةالتعليم وتحديث طرق الانتاج في الصناعة والزراعة وكانت تحليلاتهم لمشاكل السودان تشير لماما لدور الطبقات الاجتماعية المختلفة والاضطهاد الذي يلقاه السكان علي ايدي الرأسمالية العالمية،غير ان كلا الجمعيتين سلكتا مسلكا صفويا تجاه وسائل التغيير المنشود ، اذ اعتبرت ان المتعلمين،ولاسيما المحدثين،منهم هم الذين سيقودون المجتمع السوداني نحو المستقبل الزاهر وان التخلف والتقليدية التي تسود المجتمع السوداني لايمكن ازالتهما الا بالتعليم.وتوضح مقالة نشرتها مجموعة الفجر في منتصف الثلاثينات،حيث اصبح التعبير السياسي ممكنا نوعا ما،هذا الاتجاه فتقول :

(اننا نقف الي جانب نظام جديد من الاصلاح الذكي والحياة المستقرة المتقدمة على هدى مبادئنا. ونرغب في ان نري للجيل الحديث الواعي دورا نشطا في ادارة شئون بلاده . اننا شباب هذا الجيل ، ابناء هذه الارض،ثمرات نظام جديد يربط السودان ببقية العالم . ان الرباط الانساني والواجب الاجتماعي يفرض علي الذين يعلمون اكثر من غيرهم ان يضعوا معرفتهم في خدمة الاخرين) ..

ورغم مواقف اعضاء الجمعيتين الناقدة لكبار الخريجين ولزعماء الطوائف الدينية و

(للمؤسسة السودانية) ككل الا انهم لم يكونوا غرباء تماما علي هذه القطاعات ، فمعظمهم كان من عوائل (بارزة) هي من صلب هذه المؤسسة ، ولذلك كانت لانقسامات ومناورات اركان هذه المؤسسة بعض التأثير عليهم ولو في اضيق نطاق .

فطبيعة المدن السودانية وحقيقة ان تكوين الجمعيات كانت تحكمه مواقع السكن كان لابد ان تلقي بظلال العلاقات الطائفية علي هذه الجمعيات .

ففي المدن السودانية تقطن مجموعات متقاربة احياء بعينها تجمع بينها القبيلة او الطائفة.وهكذا فان موقع السكن له دلالات طائفية وعرقية بالضرورة. ومهما كان العداء الفكري للمثقفين المحدثين للطائفية وللمؤسسة السودانية الا ان روابط الاسرة وموقع السكن يمكن ان تصبغ نشاطاتهم بصبغة طائفية ..

سميت جمعية ابو روف باسم حي في ام درمان يقطنه غالبية اعضائها وقد اسسها الشقيقان التوأمان حسن وحسين الكد. ومن ابرز اعضائها الذين تناولوا للمناقشات في منزل آل الكد خلال ١٩٢٧ ، خضر حمد ، وعبد الله الميرغني ، النور عثمان ، مكاوي سليمان اكرت ، اسماعيل العتباني ، حسن عثمان ، حسين عثمان ، امين بابكر ، الهادي ابوبكر اسحق ، ابراهيم أنيس ، ابراهيم يوسف سليمان ، حماد توفيق ، ابراهيم عثمان اسحق ، حسن زيادة ، عبد الحليم ابو شمة والتجاني ابو قرون .

ومعظم من ورد ذكرهم اعلاه ينحدرون من اسر تنتمي لطائفة الختمية ، وفي مطلع الثلاثينات تكون فرع لجمعية ابو روف في مدينة ودمدني بقيادة احمد خير، ضم في عضويته بصورة اساسية اعضاء الجمعية الذين نقلوا الي هناك بواسطة مخدميهم .

اما جمعية الفجر فقد تأسست هي الاخري في اواخر العشرينات وكانت تعرف في البداية بجمعية (اولاد الموردة) اشارة لحي في ام درمان يقطنه معظم افرادها ، وعندما اصدرت الجمعية مجلة الفجر في العام ١٩٣٤ التصق بها اسم المجلة ، وكما كان الحال في جمعية ابوروف فان شقيقين اثنين اسسا جماعة الفجر هما عبد الله ومحمد عشري ، غير انه ومنذ بداية الثلاثينات لعب عرفات محمد عبد الله الدور البارز في الجماعة واصبح فيما بعد رئيسا لتحرير مجلة الفجر .

وكان من اعضاء الجمعية البارزين منذ تأسيسها .

محمد احمد محجوب ، يوسف التني ، عبد الحليم محمد ، ويوسف مأمون . وبالرغم من ان معظم اعضاء جماعة الفجر لم ينحدروا من عائلات مهدوية الا ان عددا منهم كان ينتمي بصلة القربي لاعضاء بارزين في المؤسسة السودانية مقربين للسيد عبد الرحمن المهدي . فقد كانت عائلة الهاشماب التي تنحدر من صلب اول مفتي للسودان، في ظل الحكم الثنائي ممثلة تمثيلا واضحا في الجمعية .

كانت الخلافات العقائدية بين الجماعتين مسألة لفظية اكثر منها مبدئية ، وربما كانت جمعية ابو روف غنية بالخطابات المعادية للاستعمار واكثر رغبة في اقامة علاقات تعاون مع مصر واقرب للقومية العربية من مجموعة الفجر ، الا ان الاخيرة بالمقابل ربما كانت اكثر تفاؤلا بامكانية ان يسمح الحكم الثنائي في النهاية بتحقيق حرية واستقلال السودان ، وهذه القضية لم تشكل عقبة لايمكن تجاوزها ، فقد توثقت العلاقات داخل كل جمعية بسبب الصداقة والخبرة المشتركة والمناقشات اكثر منه باي توجه عقائدي . وفي انتخابات نادي الخريجين كان يبدو ان للعلاقات العائلية تأثير اكبر من المبادئ العقائدية علي اسباب انحياز المجموعتين للفيليين او الشوقيين ، فمجموعة الفجر كانت تناصر الشوقيين بينما ناصرت جمعية ابو روف الفيليين .

غير ان قضية واحدة فرقت بين المجموعتين وعكست بعض الاختلافات الايديولوجية وهي العلاقة التي ربطت مجموعة الفجر بضابط المخابرات،السوري الاصل ابوارد عطية ، ففي المرة الوحيدة التي طرح فيها اندماج الجمعيتين تخوفت مجموعة ابو روف من علاقة عطية بالفجر واجهض المشروع .

وتجدر الاشارة الي جمعية ثالثة تكونت في منتصف الثلاثينات وهي مجموعة (وسط ام درمان) والمعروفة باسم (الاشقاء) لان مؤسسيها كانوا الاشقاء الستة ، يحي ومحمود الفضلي ، واحمد وحسن يسن ، وحسن والحاج عوض الله . وكان من اعضائها الاخرين بابكر القباني ، وعلي حامد واليسع خليفة .

كان اعضاء هذه الجمعية اصغر سنا ، واقل اهتماما بالمسائل الثقافية البحتة وكان هدفهم الاساسي هو المناورة السياسية داخل نادي الخريجين بام درمان،حيث كانوا يؤيدون الجناح الشوقي.كما اسسوا علاقة متميزة مع احد كبار الخريجين وهو اسماعيل الازهري . وخير وصف لهذه الجمعية هو انها تجمع لنشاط سياسيين علي درجة عالية من المهارة والقدرة علي المناورة كانوا لم يجدوا حتي ذلك الوقت ساحة او اطارا للتعبير عن طموحاتهم السياسية ..

مؤتمر الخريجين وتطور الاحزاب السياسية :

وقعت عدة احداث وتطورات داخلية وخارجية خلال فترة منتصف الثلاثينات اسهمت في بعث الحركة الوطنية السودانية والتي اتخذت شكل هيئة كان همها الاساسي رعاية مصالح الخريجين .

وقد ساعد الموقف المتساهل الذي وقفته حكومة الحكم الثنائي بعد تعيين السير ستيوارت سايمس حاكما عاما علي السودان في ١٩٣٤ ، وحاجة السلطات لاكتساب

الدعم الشعبي في وقت كان فيه النفوذ الالماني والايطالي يتزايد في المنطقة،ساعد علي بث الاقتناع لدي هذه السلطات بضرورة الاعتراف بتنظيم الخريجين ، ولكن الاهم من كل هذه العوامل هو النتائج المباشرة وغير المباشرة لاتفاقية ١٩٣٦ الانجلومصرية ..

نصت اتفاقية ١٩٣٦ علي ان الهدف الرئيسي للادارة البريطانية المصرية في السودان هو (رفاهية السودانيين) ، وعلي عودة وحدات الجيش المصري للسودان وعلي السماح للمصريين بالهجرة للسودان بدون قيد او شرط الا ما تستدعيه دواعي النظام العام والصحة وعلي ترشيح اشخاص بريطانيين او مصريين مناسبين للمناصب الرسمية حين لا يكون هناك من السودانيين من هو مؤهل لشغلها ..

كان امام السلطات البريطانية ان تتأهب لمواجهة الخطر المترتب علي ازدياد التورط المصري في السودان بتدريب اعداد اكبر من السودانيين لشغل الوظائف الحكومية حتي لا تضطر بموجب الاتفاقية الي تعيين مصريين.وكان علي السلطات البريطانية ان تتحوط لاحتمالات موالاة الخريجين لمصر بمحاولة اجتذابهم الي دائرتها وتوثيق العلاقات معهم .

ومن ناحية اخري اصبح للخريجين الان دافعا جديدا للتحقق من ان مصالحهم معترف بها وتلقي الاحترام ، وفي نفس الوقت كانوا يحسون بان توقيع اتفاقية تتعلق بمستقبل السودان دون ان يكلف اي طرف من الاطراف التي وقعتها نفسه بمشاورة السودانيين ، يعتبر امرا مهينا للغاية. اصبحت هناك مرارة تجاه كل من طرفي الحكم الثنائي وتصميم علي الا يسمح السودانيون بتكرار ماحدث في ١٩٣٦ واحساس بالحاجة لمنظمة يمكنها التمسك بحقها في المشاركة في اي مفاوضات مقبلة.

وقبل ان ننصرف الي معالجة الاحداث التفصيلية التي اكتنفت تكوين وتطور مؤتمر الخريجين يجدر بنا ان نوضح الخط المركزي الذي سنتبعه في مسعانا هذا .

كان المؤتمر نتاجا لنشاطات الاجيال الحديثة من الخريجين وبصورة خاصة اولئك الذين كانوا نشطين في جمعيتي الفجر وابو روف.وكان هؤلاء الخريجون عازمين علي تشكيل منظمة تبدأ كمنبر للتعبير عن مصالح الخريجين وتتطور الي حركة وطنية بمشاركة شعبية واسعة تكون اطارا يقود الخريجون من خلاله الشعب السوداني للعب دور اكبر واكثر فعالية في حكومة بلادهم وربما الي تقرير المصير .

وكان في تصور الخريجين ان يظل الزعماء الدينيون وركائز المؤسسة السودانية محل الاحترام ـ ولكن في الظل ـ بينما يناضل المثقفون السودانيون لانتزاع المزيد من الحقوق من الحكم البريطاني ..

غير ان ماحدث كان مختلفا جدا ..

ادت الصراعات داخل حركة الخريجين بين المجموعات المتناحرة الي البحث عن التأييد

خارج الحركة ، وجري البحث في البداية ليس في القطاعات الشعبية وانما عند عناصر في المؤسسة السودانية .. ، فقد كان الزعيمان الدينيان الكبيران ومن حولهم من الشخصيات البارزة هم المصدر الاقرب للحصول علي التأييد . وبالرغم من ان الاحزاب السياسية التي انبثقت من المؤتمر كانت قد لقيت تأييدا شعبيا واسعا الا ان هذا التأييد جاء عبر السيدين اللذين استغلا نفوذهما الواسع لدفع الاتباع الي حظيرة الاحزاب ، وليس عن طريق البرامج الحزبية وحدها.كان اللجوء الي السيدين للحصول علي التأييد هو الخيار الاسهل بالنسبة لقادة الاحزاب الجديدة من الخريجين ، فلدي السيدين نفوذهما في اوساط ابكار الخريجين ، وتحت تصرفهما موارد اقتصادية هائلة وهما يحظيان باحترام الشعب لهما وكل ذلك يجعل منهما انسب الحلفاء .

ومن ناحية اخري فان رحلة البحث عن التأييد السهل دفعت الاحزاب الجديدة للاقتراب، بصورة مكشوفة ومباشرة اوبطريقة سرية وغير مباشرة من احد طرفي الحكم الثنائي.وكانت الحجة في ذلك ان من شأن مثل هذه العلاقة اقناع هذا الطرف او ذاك بالاسراع في تطبيق حق تقرير المصير .

تأثرت اهداف وغايات الاحزاب السياسية التي خرجت من معطف مؤتمر الخريجين بغير جدال بالجهات التي وجدت عندها التأييد داخلية كانت او خارجية .

ويمكننا القول ان الانقسامات في حركة الخريجين وسطوة وحيوية المؤسسة السودانية ـ او علي الاقل جزء منها ـ والدور الذي لعبه طرفا الحكم الثنائي بعد ذلك ، كلها اسهمت في تشكيل وقولبة الحركة الوطنية السودانية في مابعد ١٩٣٨ بطريقة تختلف تماما عن الصورة التي كانت في اذهان مؤسسي المؤتمر .

ويمكننا الان ان نفحص الاحداث التي اعقبت ميلاد الآمال المبكرة لشباب الخريجين وادت الي انهيار هذه الامال.وبالرغم من ان اشخاصا كثيرين ادعوا ابوة فكرة مؤتمر الخريجين الا انه ليس ثمة شك في ان تكوين المؤتمر قادته جماعة ابو روف (ولا سيما احمد خير وفرعه في و دمدني) ولقيت التأييد في ذلك من جمعية الفجر ، وقد جاء ميلاد الفكرة في محاضرة القاها احمد خير في واد مدني تحت عنوان (واجبنا السياسي بعد معاهدة ١٩٣٦) وقد نشرت مجلة الفجر نص المحاضرة في عددها الصادر في مايو ١٩٣٧ ..

كان احمد خير قد حذر من ان يقع الفكر المستنير تحت براثن (التقليدية المخجلة)

ونادي بان يحرر الخريجون انفسهم من الشلل الشخصية ، وقال ان الصيغة الانسب لتنظيم الخريجين هي صيغة المؤتمر الهندي ..

ولقد كان الايحاء صريحا ، لان المؤتمر الهندي نفسه كان قد تطور من اتحاد

لموظفي الحكومة الي حركة وطنية ، فبينما تصورت حكومة الحكم الثنائي وغالبية ابكار الخريجين ان المؤتمر لا يعدو ان يكون جهازا للتعبير عن مصالح وافكار المثقفين السودانيين ، كان صغار الخريجين يرون فيه القاعدة لانطلاق الحركة الوطنية . انعقد المؤتمر التأسيسي لمؤتمر الخريجين برئاسة رئيس نادي الخريجين بام درمان اسماعيل الازهري في ١٢ فبراير ١٩٣٨ . وحضره نحو ١١٨٠ خريجا .

وحدد الدستور الذي اقره المؤتمرون ان تكون العضوية مفتوحة لكل خريجي المؤسسات التعليمية فوق المرحلة الاولية وان يستهدف المؤتمر تحقيق الرفاهية للبلاد عموما وللخريجين ، وتقرر ان ينعقد مؤتمر سنوي في اليوم الثاني من عيد الاضحى لانتخاب مجلس من ستين عضوا يجتمع عدة مرات في السنة ويضع الموجهات لسياسة المؤتمر. اما العمل اليومي فيكون من مسئولية لجنة من خمسة عشر عضوا ينتخبها المجلس الستيني، والي جانب منصب الرئيس، الذي يتناوب عليه اعضاء لجنة الخمسة عشر نص الدستور علي ثلاثة مناصب اخري هي ، السكرتير العام وامين الخزينة ونائب السكرتير. ومابين العام ١٩٣٨ ونهاية عام ١٩٤١ سيطر ابكار الخريجين علي قيادة المؤتمر وكانوا مصممين علي انتهاج خط معتدل متفق عليه مع الحكومة ، ولم تكن الاوضاع الدولية السائدة حينذاك تسمح لهم باكثر من ذلك. فقد كان العالم علي اعتاب الحرب العالمية الثانية وكانت القوات الايطالية في اثيوبيا تهدد الحكم الثنائي في السودان مما لا يسمح باية نشاطات سياسية فعالة .

كانت سياسة المؤتمر خلال الاربع سنوات هذه ، تتسم بالحذر وتركز علي المسائل التي تهم الخريجين مباشرة ، حيث اجريت دراسة حول السياسة التعليمية واعدت توصيات حول مستقبل المعهد العلمي ، واقيمت مهرجانات ادبية لرفع الاهتمام الشعبي بالتعليم وقدمت عريضة تتعلق بنظم اجازات موظفي الحكومة للسكرتير الاداري .

وبالرغم من نشوب بعض الخلافات بين المؤتمر والحكومة خلال هذه الفترة الا ان العلاقة بين الاثنين كانت ودية في مجملها ، فلم تكن الحكومة علي استعداد بان تسمح للمؤتمر ليتحول لنقابة للموظفين ، كما اتهمته حين رفع عريضة الاجازات، كما انها لم تكن سعيدة حين رفع المؤتمر عريضة لرئيس الوزراء المصري علي ماهر يدعو فيها مصر لتوسيع اهتماماتها بالنشاطات الثقافية والخيرية والتجارية في السودان وذلك خلال زيارته للخرطوم في فبراير ١٩٤٠. كما نشبت بعض الخلافات حول تعاون المؤتمر مع اذاعة ام درمان الا انها كانت في الغالب شخصية ولم تؤثر علي مباركة الحكومة لمثل هذا التعاون .

لم تكن سيطرة ابكار الخريجين علي قيادة المؤتمر في الفترة مابين ١٩٣٨ ونهاية ١٩٤١ ناتجة عن خمول في سياسة المؤتمر الداخلية ، فلقد حدث بالفعل تغيير في

توجهات بعض ابكار الخريجين الذين احتلوا مقاعد لجنة الخمسة عشر.وفي الواقع فان سياسات المؤتمر الداخلية حتي اغسطس ١٩٤٠ تختلف تماما عن سياساته ابتداءا من اغسطس ١٩٤٠ وحتي ديسمبر ١٩٤١ .

كانت عضوية الخمسة عشر خلال العامين الاولين من عمر المؤتمر مقسمة تقسيما عادلا بين الموالين للسيد عبد الرحمن المهدي وانصار السيد علي الميرغني .

وفي نفس الوقت كانت مجموعة من شباب الخريجين المحايدين والمعادين للطائفية ، واغلبهم من جماعة ابو روف ، يعملون علي تهميش الفوارق وعدم السماح لها بان تصل حد المواجهة ، وبالرغم من ان انتخابات المؤتمر كانت تشهد تنافسا بين كتلتي المهدي والميرغني ، الا ان الاجماع العام كان معقودا علي ان يكون لاهداف ومصالح الخريجين موقع الصدارة وان تتواري الخلافات الحزبية الي الظل ، ولم يكن من قبيل الصدفة ان يشغل مناصب السكرتير العام وامين الخزينة ومساعد السكرتير عبر تلك السنين اشخاص مشهود لهم بالحياد كما يظهر في الجدول التالي :

الجدول ٥/٢

الاشخاص الذين شغلوا الوظائف الرئيسية في مؤتمر الخريجين ١٩٣٨ حتي يوليو ١٩٤٠

	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠
السكرتير العام	اسماعيل الازهري رئيس نادي الخريجين ـ محايد	اسماعيل الازهري	حماد توفيق (جماعة ابو روف)
امين الخزينة	الدرديري نقد (جماعة الفجر)	عبد اللة ميرغني (جماعة ابو روف)	خضر حمد (جماعة ابو روف)
مساعد السكرتير	-	حماد توفيق	عبد الله ميرغني
المحاسب	حماد توفيق	-	ابراهيم يوسف سليمان

المصدر : تجميع المؤلف

الا انه وخلال الفترة من اغسطس ١٩٤٠ وحتي نهاية عام ١٩٤١ طفت الخلافات الحزبية الي السطح ، وتولي قيادة المؤتمر تحالف ثلاثي سيطر عليه الموالون للمهدي وضم شريكين آخرين هم جماعة الاشقاء واسماعيل الازهري ، وخرجت من القيادة

جماعة ابو روف وانصار الميرغني .

كان لكل من الحلفاء الثلاثة ما يكسبه من هذه العلاقة وهذا التحالف الجديد ، فجماعة المهدي كانت تسعى منذ البداية للعب دور اكثر فعالية في قيادة المؤتمر.ولقد توفرت لهم الان امكانية تحقيق هذا الغرض ، فبمساعدة اسماعيل الازهري والاشقاء امكن لهم ابعاد الميرغنية واعضاء جماعة ابو روف المحايدين من لجنة الخمسة عشر .

اما الاشقاء ، الذين لم يكونوا فيما مضـى اقوياء بما فيه الكفاية ليجدوا التمثيل في قيادة المؤتمر،فقد تحقق لهم الان ان يكونوا في صدارته ، ومع وجود شخصية محترمة من ابكار الخريجين كزعيم لهم وبدعم المهدي تحول موقف الاشقاء تحولا عظيما . اما اسماعيل الازهري فقد قوي مركزه في قيادة المؤتمر ، فعندما كانت سلطته تعتمد فقط علي شهرته كمحايد وغير حزبي، فقد منصب السكرتير العام في انتخابات عام ١٩٤٠ حيث حصل جماعة ابو روف علي كل المناصب الرئيسية ، اما الان فقد اصبحت لديه عصبة يستند عليها ويستعيد لنفسه منصبا قياديا في المؤتمر .

كان هذا التحالف الثلاثي خلال عام ١٩٤٠ قد شن جملة تحديات ضد لجنة الخمسة عشر التي انتخبت في ذلك العام وادت لاستقالتها.فكوسيلة لتعبئة الخريجين ضد اللجنة طرح التحالف قضية وجدت هوي في نفوس شباب الخريجين .

فقد وجه النقد للجنة بانها ابدت الاستعداد للتعاون مع اذاعة ام درمان بغير قيد او شرط ودون اصرار علي ان يسمح للمؤتمر بالتعبير عن آرائه ، وفي اغسطس ١٩٤٠ ارغمت اللجنة علي الاستقالة ، وجرت انتخابات جديدة للجنة الخمسة عشر فاز فيها التحالف بالاغلبية ، كما فاز اثنان فقط من جماعة ابو روف استقالا فورا احتجاجا علي اختلال التمثيل في اللجنة ، وعلي الفور الغت اللجنة الجديدة نظام التناوب علي الرئاسة القديم واختارت اسماعيل الازهري رئيسا للفترة المتبقية من العام .

وبمجرد سيطرة التحالف علي قيادة المؤتمر في اغسطس ١٩٤٠ شنت جماعة الاشقاء حملة مكثفة للمحافظة علي هذا الوضع،فجندت شباب الخريجين المتعاطفين معها لعضوية المؤتمر واستمالت غيرهم ممن كانوا في العضوية،وعندما جرت الانتخابات الجديدة في يناير ١٩٤١ احتفظ التحالف بالسيطرة علي لجنة الخمسة عشر واستمر الازهري رئيسا للمؤتمر .

وبالرغم من ان نجاح التحالف الثلاثي اعتمد علي قوة الاطراف المشاركة فيه والمهارة التي ادار بها الاشقاء المناورات الا انه تسبب في خلق جو من عدم الرضا في اوساط شباب الخريجين ، الذين اصابهم الاحباط بسبب استغراق المؤتمر في مسائل يعتبرونها ثانوية واهماله للاهداف الوطنية الارحب ، وتجاوب الاشقاء الذين كانت

منعتهم تعتمد علي تأييد شباب الخريجين مع هذا الاتجاه الا ان اللجنة الجديدة ظلت علي الموقف القديم ، اذ انه ، بالرغم من مشاركة الاشقاء فيها ، الا ان الغلبة كانت لابكار الخريجين الذين يفضلون السير بحذر. وهكذا سادت سياسة الاعتدال التي تقضي بان يقتصر نشاط المؤتمر علي رعاية مصالح الخريجين فحسب .

دخل المؤتمر مرحلة جديدة اعتبارا من ديسمبر ١٩٤١ حين اجريت الانتخابات للجنة الخمسة عشر لعام ١٩٤٢ ، فلاول مرة يشكل شباب الخريجين اغلبية واضحة في اللجنة ، حيث لم يفز من ابكار الخريجين الا ثلاثة هم اسماعيل الازهري وابراهيم احمد وعبد الله الفاضل وحصلت جمعيتا ابو روف والفجر علي كل المقاعد المتبقية . ومن اسباب هذا التحول المخاوف التي اثارها فوز التحالف الثلاثي في الانتخابات السابقة . ومن بينها الخوف من تكرار تجربة الصراع المهدوي - الميرغني والذي كان يحدث في انتخابات نادي الخريجين .

تحالفت جمعيتا الفجر وابو روف لاستعادة الخط الوطني غير الطائفي الذي الهمهما فكرة المؤتمر وشرعتا في تجنيد الخريجين الذين تثق في وقوفهم ضد فكرة التحالف الثلاثي طوال عام ١٩٤١ ، وبسبب هذه الحملة وحملة الاشقاء المشابهة ارتفعت عضوية المؤتمر ارتفاعا كبيرا.وكان معظم المجندين الجدد من شباب الخريجين الذين يرغبون في تطبيق سياسات اكثر راديكالية ، وهكذا خلقت جمعيتا ابو روف والفجر القوة المحركة التي قادت لعزل كل من التحالف وابكار الخريجين من قيادة المؤتمر .

وبدافع ابداء الاحترام لاحد كبار ابكار الخريجين خصص مقعد الرئيس لابراهيم احمد وهو واحد من بطانة المهدي. وبالرغم من ذلك فقد بدا جليا ان ابكار الخريجين قد فقدوا مقدرة توجيه المؤتمر والسيطرة عليه ، وتحولت هذه القدرة الان الي الشباب الحديث ولاسيما اعضاء جماعتي الفجر وابو روف الذين ولد المؤتمر من ثنايا قناعاتهم الوطنية .

ساعدت ظروف داخلية وخارجية علي تسهيل صياغة برنامج وطني اكثر وضوحا للمؤتمر ، فقد اختفي التهديد الايطالي للسودان بعد هزيمة القوات الايطالية في معركة كرن في مارس ١٩٤١ ، وتحول المد ضد المانيا في شمال افريقيا بعد انتصار مونتقمري علي روميل في معركة العلمين في يوليو ١٩٤١ ، وقد لعبت قوة دفاع السودان دورا كبيرا في مسرحي المعركتين اكسبها ثقة البريطانيين ، وتفاءل المثقفون بصدور ميثاق الاطلنطي ورأوا فيه تبشيرا بمسلك افضل تجاه الشعوب المستعمرة ، وهكذا بدا ان الوقت ملائم لان يتقدم المؤتمر ببعض المطالب الوطنية .

استهلت لجنة ١٩٤٢ الدور السياسي الذي كانت تطمح في لعبه بارسال برقية الي

الحاكم العام البريطاني في يناير ١٩٤٢ ، وبعد ان اشارت فيه لانتصارات الحلفاء في الحرب (التي شاركت فيها القوات الامبريالية والسودانية) عبرت (عن امل اعضاء المؤتمر في الاعتراف بحقوق السودانيين وشعوب الامة العربية بعد النصر النهائي) .

اما المبادرة السياسية الرئيسية التي قامت بها اللجنة الجديدة، فقد تمثلت في ارسال مذكرة للحاكم العام تطالب بحق تقرير المصير للسودانيين ، وكان من بين المطالب التي تضمنتها المذكرة ما يلي :

(١) تصدر الحكومتان البريطانية والمصرية ، في اول فرصة ممكنة، اعلانا يمنح السودان بحدوده الجغرافية الحالية حق تقرير المصير بعد الحرب مباشرة ، وان يحاط هذا الحق بضمانات لحرية التعبير الكاملة ولحق السودانيين في ابرام اتفاقية خاصة مع مصر ..

(٢) تكوين مجلس نيابي للسودانيين يجيز الميزانية ويصدر القوانين .

كانت سلطات الاحتلال نفسها في ذلك الوقت تدرس الوسائل التي يمكن من خلالها اشراك السودانين بصورة اكبر في الحكم. ورغم ذلك قوبلت المذكرة بعنف ، فلم يكن مقبولا لدي السلطات ان يلعب مؤتمر الخريجين دورا سياسيا مباشرا وينصب نفسه متحدثا باسم الشعب السوداني ، غير ان التعنيف الاول اعقبته محادثات خاصة (شبيهة بتلك المحادثات التي خلقت الانقسامات في اوساط الخريجين في عام ١٩٣١) بين السكرتير الاداري وبعض اعضاء لجنة الخمسة عشر ، وخلال هذه المحادثات عبر السكرتير الاداري عن بعض التعاطف مع آمال وتوقعات الخريجين وقال ان الحكومة عازمة علي العمل بالتدريج علي تحقيق غالبية المطالب التي تقدم بها الخريجون ..

تسبب رد فعل الحكومة علي المذكرة في مأزق واجه لجنة الخمسة عشر ، فهي امام واحد من خيارين اما ان تقبل التعهدات الشخصية التي عبر عنها السكرتير الاداري (وتتعاون مع الحكومة للتعجيل بالتنفيذ) او تتبع سياسة مواجهة تستهدف ارغام الحكومة علي قبول مطالب الخريجين . وحول هذا المأزق انقسمت اللجنة ، حيث اتخذ ابراهيم احمد وجماعة الفجر، الذين يشكلون غالبية اللجنة خط الاعتدال وابدوا الاستعداد لمواصلة الاتصالات بالحكومة، بينما اتخذ اسماعيل الازهري، مدعوما داخل اللجنة بجماعة ابو روف وعبد الله الفاضل وخارجها بالاشقاء ، خط المواجهة. وقد عمقت انتخابات ١٩٤٣ للمجلس واللجنة التي اجريت في ديسمبر ١٩٤٢ من حدة الانقسام داخل المؤتمر ، وفازت جماعة المواجهة (ازهري والاشقاء وابوروف) فوزا ساحقا ..

استعاد ازهري مقعد الرئاسة ، واستقال من انتخب من المعتدلين علي قلتهم وحل مكانهم انصار المواجهة ..

ادي كل ذلك الي اعادة صياغة التحالفات ، فقد استفاد كل من ابراهيم احمد واسماعيل الازهري فيما مضي من تأييد السيد عبدالرحمن المهدي واصبح علي السيد الان ان يختار واحدا منهما وهو اختيار سيكون له اعظم الاثر علي التوازن السياسي داخل مؤتمر الخريجين ، واثبت الخيار الثالث - وهو مساندتهما معا - والذي جربه السيد في الاشهر الاولى من عام ١٩٤٣ انه غير عملي علي المدي البعيد ، كما ان مرارة المعركة بين دعاة الاعتدال والمواجهة والخلافات السياسية العملية التي تبعتها كانت تقتضي اختيارا حاسما .

وبسبب انزعاجه من تصاعد نبرة التطرف في قيادة المؤتمر اختار السيد عبد الرحمن في النهاية ان يمنح تأييده الكامل لابراهيم احمد والمعتدلين ، واصدر امره لعبد الله الفاضل - ابن اخيه - وبقية بطانة المهدي،الذين احتفظوا بتحالفهم مع الاشقاء في ديسمبر ١٩٤٢ بالانسحاب من ذلك التحالف ..

دفع انقطاع شعرة معاوية بين بطانة المهدي والاشقاء الاخيرين للبحث عن مصادر تأييد جديدة . وكان لابد لهم للاحتفاظ بمواقعهم في مواجهة المعركة المستعرة مع المعتدلين من ان يجدوا حلفاء جدد ..

وبدلا من ان يبحثوا عن التأييد في اوساط الشعب السوداني ، الامر الذي كان سيكسبهم المعركة في المدي الطويل ، وان كان سيفقدهم قيادة المؤتمر علي المدي القريب،اختاروا ان يبحثوا عن التأييد في اوساط المؤسسة السودانية ، ووجدوا عند السيد علي الميرغني كل الاستعداد ليكون حليفهم الجديد،بل ان مبادرة صياغة الحلف الجديد جاءت من السيد الميرغني نفسه ..

كان السيد علي الميرغني منزعجا لتزايد نفوذ وطموحات السيد عبد الرحمن المهدي ومن دعم الحكومة لهذه الطموحات.وكان مصمما علي اضعاف موقف منافسه في اوساط المثقفين ، وجاءته الفرصة بعد القطيعة التي حدثت بين دعاة المواجهة وبطانة المهدى.وبالرغم من انه كان شخصيا يفضل ابراهيم احمد علي الازهري الا انه قرر ان يمنح دعمه لدعاة المواجهة ، ومن خلال احمد السيد الفيل ومحمد نور الدين اتصل اولا بجماعة ابو روف التي لم ترحب بالتعاون معه حتي لاتضر بموقفها المناهض للطائفية

اثر ذلك اتصل الميرغني بالاشقاء الذين رحبوا بالتأييد المعروض . ومن ناحية اخري ساعدت سياسة المواجهة ضد السلطات البريطانية الاشقاء علي الحصول علي التأييد من مصدر آخر وهو مصر .

كانت الحكومة المصرية الحريصة علي استثمار المشاعر المعادية للبريطانيين في السودان بغرض تدعيم اهدافها، قد وجدت حليفا جاهزا. وفي عام ١٩٤٣ قام اسماعيل الازهري

بزيارة استطلاعية لمصر عقد خلالها محادثات مع عدد من مسئولي الاحزاب والحكومة ويبدو ان دعما ماليا من مصر للاشقاء بدأ في التدفق بعد هذه الزيارة. ولكن الثمرة الاهم لهذه الزيارة كانت الدعاية التي بدأت اجهزة الاعلام المصرية تحيط بها افكار ونشاطات الاشقاء .

كان تبني شعار (وحدة وادي النيل) الذي ظهر في ١٩٤٤، معبرا عن الرغبة في تقرير المصير تحت التاج المصري، نتاجا طبيعيا للعلاقات التي اعقبت زيارة الازهري . كان تبني شعار الوحدة في احدى مستوياته تكتيكيا ، يفترض ان الحصول علي تأييد الشريك الاصغر في الحكم الثنائي يمكن ان يساعد علي ازالة الشريك الاكبر وبمجرد الحصول علي حق تقرير المصير فانه يمكن رفض دعاوي مصر علي السودان .

وعلى مستوى آخر فان الشعار لمس وترا حساسا تمثل في ان مصر قطب وطني يمكن ان تتجمع المعارضة للوجود البريطاني حوله ويمكن له ان يتوام مع سودان مابعد الاستعمار .

وبينما كان الجانب التكتيكي غالبا علي تفكير الاشقاء الا ان جماعات اخري كان الاتحاد بالنسبة لها بمثابة العقيدة والايديولوجية ، فقد كان العمق القومي العربي موجودا في تفكير جماعة ابو روف منذ العشرينات .

قد يبدو التحليل الذي طرحناه هنا لانقسامات الخريجين في الفترة مابين ١٩٣٨ و ١٩٤٣ مفصلا اكثر مما ينبغي ، غير ان الاحداث التي وقعت خلال هذه الاعوام كانت ذات اهمية قصوي فهي قد اثرت علي شكل وتركيبة السياسة السودانية طيلة الفترة من ١٩٤٣ الي ١٩٦٩ ، وحددت طبيعة الاحزاب السياسية التي حاربت من اجل استقلال البلاد وحصلت عليه وطبيعة الانظمة السياسية التي اعقبت الاستقلال .

فبنهاية عام ١٩٤٣ كانت شخصيات الاحزاب السياسية التي ستصعد الي المسرح السياسي قد تحددت ، كما تشكلت التحالفات الداعمة لها من شخصيات المؤسسة السودانية ومجموعات الخريجين ، وبدلا من ان تعبئ الصفوة الجماهير في الحركة الوطنية اتضح ان مواقع النفوذ السياسي الرئيسية للاحزاب الجديدة تقع في حظيرة الموسسة السودانية ، وبالرغم من ان العلاقات بين رموز المؤسسة وزعماء الاحزاب كانت تتوتر احيانا، لاسيما بين الاشقاء والختمية، الا ان الاعتماد المتبادل كان يعيدهما لبعضهما البعض سريعا ..

تكاملت التحالفات التي عقدها قادة الخريجين السياسيين مع قوي المؤسسة السودانية في الفترة ما بين ١٩٤٣ و ١٩٥٦ مع علاقات تعاون نمت خلال هذه الفترة مع هذا الطرف او ذاك من طرفي الحكم الثنائي .

وكما ذكرنا من قبل فقد بنت قوى لمواجهة علاقة تعاون مع مصر وتبنت سياسة

تفضل الوحدة (كيفما تم تعريفها) معها واطلق عليهم لفظ الاتحاديين،بينما احتفظ المعتدلون بعلاقة تعاون مع السلطات البريطانية في السودان ، ورفعوا شعار استقلال السودان واعتبروا المجالس النيابية التي كونتها حكومة الحكم الثنائي قنوات مناسبة يجري الضغط من خلالها من اجل تقرير المصير ..

ادت حالة الاستقطاب الحاد في وجهات النظر داخل مؤتمر الخريجين في الفترة مابين ١٩٤٣ و ١٩٤٥ الي نشأة الاحزاب السياسية ، ففي اعقاب حملة مكثفة نظمتها بطانة المهدي تمكن المعتدلون من السيطرة علي لجنة الخمسة عشر في عام ١٩٤٤ وتولى الرئاسة ابراهيم احمد .

غير ان موقف المعتدلين كان ضعيفا، فلم يكن لديهم التأييد الكافي في المجلس الستيني،وكانوا بالتالي عاجزين عن تغيير سياسة المؤتمر تجاه المجلس الاستشاري لشمال السودان الذي تم تشكيله حديثا وظلت سياسة المؤتمر هي المقاطعة .

وفي انتخابات عام ١٩٤٥ حقق انصار المواجهة انتصاراً ساحقا في كل من المجلس الستيني ولجنة الخمسة عشر،وحصل الاشقاء علي اغلبية واضحة في اللجنة، وفي كل الاعوام التالية من عمر المؤتمر (حتي عام ١٩٥٢) احتفظ الاشقاء باغلبية مريحة في المجلس الستيني ولجنة الخمسة عشر وظل الازهري رئيسا طوال هذه الفترة واستقال غالبية المعتدلين من المؤتمر بغية تشكيل منظمات سياسية اخري ، واصبح المؤتمر من الناحية العملية يمثل البناء التنظيمي لحزب الاشقاء ..

كان حزب الاشقاء هو اكبر الاحزاب الاتحادية التي تشكلت في منتصف الاربعينات وسرعان ما اصبح قوة سياسية لا يستهان بها من خلال الدعم المصري ومساندة السيد علي الميرغني ومن خلال تجنيد اعضاء جدد من شبكة الختمية ومن مؤتمر الخريجين ، وساعدت تبرعات التجار الختمية علي تقوية قاعدته المالية ، وكان شعاره (اقامة حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر وتحت التاج المصري) .

ومن الاحزاب الاتحادية الاخري كان حزب (الاتحاديين) والذي تنتمي اليه بعض عناصر الصفوة واسسته جماعة ابو روف في اكتوبر ١٩٤٤ ومن اهدافه اقامة حكومة سودانية حرة وديمقراطية لها وضع الدومينيون تحت التاج المصري،مما لا يعني الهيمنة المصرية علي السودان وانما يسمح لكل من البلدين بالتمتع بالسيادة والحقوق المتساوية .

وبالرغم من أن اعضاء الحزب تربوا في احضان عوائل ختمية الا انهم تبنوا خطا متشددا في معاداة الطائفية ، وقد منع اتجاه الحزب الصفوي العلوي استقطاب اي دعم شعبي وكان من مؤسسيه خضر حمد وعبد الله ميرغني وحماد توفيق .

اما حزب الاحرار فقد كان ينادي باتحاد كونفدرالي مع مصر ، وقد حدث فيه انقسام في العام ١٩٤٦ وتحولت ولاءات (الاحرار الانفصاليين) الي معسكر الاستقلاليين واندمج في النهاية في حزب الامة ، وسمي الجناح الاخرنفسه (الاحرار الاتحاديين) وانضم غالبية قادة هذا الجناح فيما بعد للحزب الشيوعي السوداني .

وفي عام ١٩٤٦ تم تكوين حزب وحدة وادي النيل ، بقيادة الدرديري احمد اسماعيل وكان ينادي بالوحدة الشاملة مع مصر .

وفي العام ١٩٥٢ اندمجت كل الاحزاب الاتحادية في حزب واحد هو (الحزب الوطني الاتحادي) ..

اما في المعسكر الاستقلالي والذي يرفع شعار (السودان للسودانيين) فقد برز حزب واحد في المرحلة ما قبل ١٩٥٠ ، فلقد بدأت الخطوات التي انتهت بتكوين حزب الامة بتسجيل (نادي القوميين) في العام ١٩٤٤. وكان القوميون من اعضاء مجموعة الفجر بقيادة احمد يوسف هاشم ومحمد احمد محجوب ، وكان برنامجهم يدعو بريطانيا ومصر الي تحديد فترة انتقالية لتقرير المصير تسلم السلطة خلالها تدريجيا من سلطات الاحتلال للسودانيين.وفي العام ١٩٤٥ وحين كونت بطانة المهدي حزب الامة اندمج القوميون في الحزب الجديد ، وبينما كان القوميون ينأون بانفسهم ويحذر عن الدعاوي المصرية كان حزب الامة واضحا يصل موقفه من الشريك الاصغر حد العداء . ومن بين الذين اسسوا حزب الامة احمد عثمان القاضي وعبد الله خليل ومحمد علي شوقي وابراهيم احمد ومحمد الخليفة شريف ومحمد عثمان ميرغني واحمد يوسف هاشم ..

نشأة الحركة الراديكالية ١٩٤٥ - ١٩٥٦

كما ذكرنا سابقا فقد كان طابع الحركة الوطنية السودانية في منتصف الاربعينات هو الانقسام وكانت الاحزاب السياسية الرئيسية علي صلة وثيقة مع اقطاب المؤسسة السودانية ومع طرف او آخر من طرفي الحكم الثنائي ، وقد صيغت اهداف هذه الاحزاب بما لا يتناقض ومصالح المؤسسة ،وكان همها الاساسي هو مستقبل السودان السياسي ـ الاستقلال او الاتحاد ـ اكثر مما اهتمت بالتغيير الاجتماعي او الاقتصادي ، وكانت سياساتها التي وضعتها في الحقول الاقتصادية والاجتماعية تتحدث بصورة عامة عن التطور والرفاهية مما يؤكد ان هدفها الرئيسي كان تقويض البنيات السياسية للحكم الثنائي والاحتفاظ بنفس البنيات الاقتصادية والاجتماعية .

وقد ادي احجام الاحزاب السياسية الرئيسية او عجزها عن وضع تصور لتغيير جذري خارج اطار الحقل السياسي الي وضع الاساس لظهور حركة راديكالية جديدة تتكون من مجموعات سياسية ملتزمة ببرامج التغيير الاجتماعي والاقتصادي التي اهملتها الاحزاب الاخري ..

وبالنظر الي حالة الفقر التي كان عليها غالبية السكان،والتوزيع غير العادل للثروة والنفوذ الاجتماعي،كان لابد من ان تكون هناك قطاعات من الشعب تجتذبها مثل هذه البرامج.وبالرغم من ان فقراء الريف وبعض فقراء الحضر لم يكونوا علي درجة من الوعي السياسي تؤهلهم للتجاوب مع دعوة التغيير الاجتماعي والاقتصادي الا ان الحركة الوطنية الراديكالية قد وجدت التجاوب عند بعض الطبقات الوسيطة وفي اوساط العمال .

ادي ظهور منظمات تدافع عن مصالح بعض القطاعات،كالعمال والطلاب والنساء الخ الي تسهيل مهمة الحركة الراديكالية في طرح برامجها ، فكما ذكرنا من قبل فقد نشأت علاقة دعم متبادل بين هذه المنظمات والمجموعات الراديكالية،وفي بعض الاحيان كان الراديكاليون سببا في انشاء المنظمات بالرغم من ان عضوية هذه المنظمات كانت (كاثوليكية في السياسة) الا ان الهم المشترك تجاه القضايا الاقتصادية والاجتماعية الف بينهما في المسيرة نحو هدف مشترك ، واصبح بامكان المجموعات الراديكالية عن طريق هذه المنظمات لعب دور سياسي متميز لا تؤهله لها عضويتها المحدودة .

كان اهم المجموعات الراديكالية التي ظهرت في ذلك الوقت الحركة السودانية للتحرر الوطني (حستو) ، والتي اصبحت فيما بعد الحزب الشيوعي السوداني.وقد ساعدت علي انشائها دائرتان منفصلتان من الشيوعيين السودانيين ..

تشكلت الدائرة الاولى من طلاب سودانيين في القاهرة كانوا اعضاء بالحركة المصرية للتحرر الوطني (حدتو) ، وقد شرعت هذه الدائرة في عام ١٩٤٤ في اصدار مجلة في مصر باسم (ام درمان) بهدف التأثير علي الرأي العام السوداني ، اما الدائرة الثانية فقد تشكلت داخل السودان عن طريق الاتصال بين شيوعيين بريطانيين يخدمون في السودان كجنود او موظفين وبين الطلاب والخريجين السودانيين ، وقد برزت (حستو) للوجود عمليا في مطلع عام ١٩٤٦ .

يمكن تقسيم تطور الحركة من ١٩٤٦ الي ١٩٥٦ الي ثلاث مراحل ، المرحلة الاولي من ٤٦ الي ١٩٤٧ ، والثانية من ٤٧ الي ١٩٤٩ والثالثة من ٤٩ الي ١٩٥٦ ..

فمنذ مولدها وحتي يوليو ١٩٤٧ كان يتزعمها عبد الوهاب زين العابدين في منصب السكرتير التنظيمي ، وتحت قيادته باشرت الحركة نشاطها في سرية بالغة ، وكانت تخفي وجودها ليس عن سلطات الاحتلال وحدها وانما ايضا عن الاحزاب والحركات

الوطنية الاخري ، ويبدو ان هدفها الاساسي خلال هذه الفترة كان يتمثل في الحاق تاثير راديكالي بحزب الاشقاء ، وقد ادي التركيز علي هذا الجانب وحده الي انقلاب الحركة علي عبد الوهاب واتهامه بانه (شيوعي ملكي) لاسيما بعد موافقته علي تقرير المصير تحت التاج المصري، واعقبه في قيادة الحركة عوض عبد الرازق .

وخلال الفترة من يوليو ١٩٤٧ وحتي مطلع ١٩٤٩ انتهجت الحركة خطا اكثر انفتاحا ، فبدلا من ان تسعي لاحداث التغيير داخل حركة الاشقاء اتجهت الحركة مباشرة للشعب وبدأت في نشر الايديولوجية الماركسية وتجنيد الاعضاء،لاسيما في اوساط الطلبة والعمال ، وبذل اهتمام كبير في اوساط المنظمات القطاعية وكان من بين من اسسوا هيئة شئون العمال في ١٩٤٦ والاتحاد النسائي في ١٩٤٧ ، اعضاء بارزون في الحركة حصلوا علي مواقع قيادية في المنظمتين .

وفي عام ١٩٤٧ اسست الحركة واجهة لها في اوساط الشباب باسم (مؤتمر الشباب) وفي ذات العام فاز اعضاء الحركة بقيادة اتحاد طلاب الكلية الجامعية ..

وبحصولها علي سند طلابي قوي ومقدرتها علي تعبئة الرأي العام في مناطق الحضر اصبح بمقدور (حستو) لعب دور مهم في حملة مقاطعة المجلس التشريعي في عامي ٤٧ ١٩٤٨ والتي شملت مظاهرات نظمتها الاحزاب الاتحادية وساعدت حستو علي انجاحها واكسابها طابعا عنيفا .

كان موقف (حستو) تجاه الاشقاء خلال هذه الفترة ذا وجهين ، فهي من ناحية كانت تنظر بازدراء لدفاع الاتحاديين عن مصالح (البرجوازية المصرية) وتقارنه بحماية حزب الامة للمصالح البريطانية ومن ناحية اخري تعتبر خط المواجهة الذي ينتهجه الاتحاديون ضد البريطانيين مكملا لدورها ، ويمكن في هذا الاطار ان يكون التعاون بينهما مثمرا .

كان عوض عبد الرازق يتبع خطا متشفيا ازاء قضية الثورة السودانية ، ويؤمن بان قيادة الثورة الديمقراطية من مسئولية الاحزاب البرجوازية وان دور الحزب الاشتراكي يجئ بعد ذلك ، وعليه نأت الحركة عن سياسة الاشقاء الاتحادية وحددت سياستها في (تحرير السودان واقامة نظام ديمقراطي) ..

وفي مطلع ١٩٤٩ اطيح بعوض عبد الرازق وحل محله في القيادة عبد الخالق محجوب والذي احتفظ بالقيادة حتي يوم اعدامه في العام ١٩٧١ .

وقد اشارت عدة منشورات شيوعية صدرت بعد ذلك لاسباب ابعاد عوض عبد الرازق واتهمته بمحاولة فرض أرائه الشخصية علي الحركة و (مغازلة) الاحزاب البرجوازية ، ولاشك ان طبيعة ومدى تعاونه مع الاشقاء كان السبب في هذا الاتهام ،

وقد حاول عوض عبد الرازق وبعض اعوانه في اكتوبر ١٩٥١ خلال مؤتمر الحركة ان يستعيد القيادة واتهم عبد الخالق بمحاولة (القفز فوق المراحل) مؤكدا ان السودان بحاجه الي المرور عبر الثورة الديمقراطية بقيادة البرجوازية قبل ان يكون بوسعه دخول مرحلة الثورة الاشتراكية .

وانهزم عوض عبد الرازق وانصاره وانشقوا عن الحركة ليؤسسوا (الحركة الديمقراطية السودانية) التي سرعان ما تشرذمت وقضت نحبها.وتحت القيادة الجديدة وفي الفترة مابين ١٩٤٩ و ١٩٥٦ نظمت الحركة حملة مكثفة لتعبئة العمال والفلاحين والطلبة في المعركة ضد الاستعمار ، وبالرغم من ان الحركة كانت مستعدة للتعاون مع الاحزاب الاتحادية في بعض الاحوال التي تكون فيها اغراض التعاون محددة الا ان الاتجاه العام داخلها كان ناقدا للحركة الاتحادية ومؤيدا لتاكيد شخصية حستو المستقلة .

وفي العام ١٩٥٣ اسست الحركة واجهة لها اسمها (الجبهة المعادية للاستعمار) لخوض انتخابات الجمعية التاسيسية وقد نجحت في الحصول علي مقعد واحد .

والسودان علي اعتاب الاستقلال كان المسرح السياسي تحت سيطرة الاحزاب ذات الصلة بمصالح المؤسسة السودانية الا ان الوطنيين الراديكاليين كانوا قد اصابوا قدرا من النفوذ في بعض القطاعات .

ولابد من الاشارة الي ان التمييز بين الوطنية المرتبطة بالمؤسسة والوطنية الراديكالية لم يكن دائما بهذا القدر من القطع والوضوح ، ففالبية الاحزاب الاتحادية كانت في داخلها تيارات راديكالية وكان من بين اعضائها من يؤمنون بان التحرير لا ينتهي بتقويض المؤسسة الحاكمة فقط وانما بالبناء الاقتصادي والاجتماعي وكانوا علي صلة بالنقابات والاتحادات المهنية ، وكانت حركة الشباب التابعة للاشقاء علي سبيل المثال من الحركات الراديكالية. وفي الواقع فان المعركة اتصلت بين الطرفين داخل حركة الاشقاء وتحولت الي داخل الحزب الوطني الاتحادي .

ظلت القوي المحركة للحركة الوطنية السودانية وهي تخطو نحو الاستقلال علي نفس القوالب التي كانت عليها في مطلع الاربعينات ، فحزب الامة يضغط نحو الاستقلال وعلي استعداد لتحقيق هذه الغاية للتعاون مع حكومة الاحتلال ، والاتحاديون يضغطون - علي الاقل حتي العام ١٩٥٤، للاتحاد مع مصر ، والراديكاليون في الخلفية وقد ادى حماس حزب الامة الزائد للاستقلال المبكر الي ابتعاد بعض زعماء القبائل،الذين لايدينون له بالولاء الديني عن السيد عبد الرحمن المهدي وقد تجمع هؤلاء وضموا اليهم

بعض المثقفين وكونوا (الحزب الاشتراكي الجمهوري) ويبدو ان ذلك كان بتشجيع من بعض المسئولين البريطانيين ..

لقد ناقشنا العلاقات المتشابكة بين حكومتي بريطانيا ومصر وبين المجموعات الوطنية المتعددة وبين طرفي سلطات الاحتلال في السودان في مواقع اخري وسنمر عليها في هذا المقام مرورا عابرا .

ان وتيرة التقدم نحو تقرير المصير قد حكمتها رغبة كل من طرفي الاحتلال بالمزايدة علي الطرف الاخر، الي جانب التطورات داخل السودان فتشكيل المجلس الاستشاري لشمال السودان (١٩٤٣ - ١٩٤٨) والمجلس الاستشاري (١٩٤٨-١٩٥٢) كان يعبر عن رغبة البريطانيين في الاحتفاظ بعنصر المبادأة .

كما ان الضغوط التي مارستها مصر بنقل قضية السودان الي الامم المتحدة ، وربط موضوع الوجود البريطاني في قناة السويس بموضوع السودان ، ثم نقض اتفاقيتي ١٨٩٨ و ١٩٣٦ ، ادت الي حصول السودانيين علي دور اكثر فعالية في حكم بلادهم .

وعندما اطيح بالملكية في مصر في يوليو ١٩٥٢ واعلنت الحكومة المصرية الجديدة استعدادها لقبول اختيار السودان بين الاستقلال والاتحاد، اصبح الطريق ممهدا للاتفاق .

وقد ادت المحادثات بين الاحزاب السودانية الرئيسية والحكومة المصرية الي الاتفاق حول اطار لتقرير المصير في العاشر من يناير ١٩٥٣ . تبع ذلك اتفاق بريطاني مصري في ١٢ فبراير وجرت الانتخابات لاول برلمان سوداني في نوفمبر وديسمبر من نفس العام حصل فيها الحزب الوطني الاتحادي علي اغلبية كبيرة ، واصبح اسماعيل الازهري رئيسا للوزراء في يناير ١٩٥٤ .

وكان جليا في مطلع ١٩٥٥ ان الازهري ووزراءه يعتزمون قيادة السودان نحو الاستقلال وليس نحو الاتحاد مع مصر ، واذا وضعنا في الاعتبار الاسباب التكتيكية التي دفعت مجموعات المواجهة لتبني شعار (وحدة وادي النيل) فان الامر لايبدو مثيرا للدهشة ، كما ان اقتراب رحيل البريطانيين عن السودان جعل موضوع الاتحاد امرا لاضرورة له ..

الفصل السادس

عوامل التأثير في الحركة السياسية
في مرحلة مابعد الاستقلال ١٩٥٦ - ١٩٦٩

تميز التاريخ السياسي للفترة مابين ١٩٥٦ و ١٩٦٩ بخاصية مركزية مفادها ان السلطة والنفوذ السياسي ظلت بايدي المجموعات التي استفادت من عملية توزيع الموارد التي جرت ابان الحكم الثنائي . وكما هو متوقع فان الذين رسموا سياسة الحكومة لم يكونوا حريصين علي احداث اصلاح راديكالي جذري علي بنيان البلاد الاقتصادي والاجتماعي . وهكذا استمر عدم التوازن وعدم المساواة الذي كان سائدا ابان الحكم الثنائي ، بين مختلف المناطق والمجموعات الاجتماعية فيها ، بل انه اصبح اكثر وضوحا . وليس معني ذلك ان رجال السياسة كانوا يجهلون حقيقة عدم التوازن ، وضرورة اتباع سياسات تعالج هذا الخلل ، لان اغلب برامج الاحزاب خلال الخمسينات والستينات تعهدت بتحقيق التنمية في المديريات الاقل نموا ، وبتحسين الاوضاع المعيشية للفئات الاقل حظا في المجتمع ، غير ان الدولة ظلت تفتقر للديناميكية المطلوبة لتحويل البرامج الي حقائق .

فالاحزاب السياسية ادركت السلطة واحتفظت بها بفضل التحالفات التي عقدتها مع اركان ورموز المؤسسة التقليدية الذين بوسعهم عن طريق العصبية القبلية او الولاء الطائفي او النفوذ الاقتصادي كسب اصوات الجماهير وليس عن طريق البرامج الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية .

ان الديناميكية السياسية خلال هذه الفترة تعتمد بالاساس علي هذه الحقيقة فالذين حكموا السودان طوال هذه الحقبة سعوا لتطوير المجتمع في اطار الهياكل الاقتصادية الاجتماعية التي ورثوها من فترة الحكم الثنائي مع تعديلات طفيفة غير ان مشاكل عميقة الجذور اطلت برأسها بفعل الخلل الدائم والكبير في ميزان النمو .

فالحركات السياسية التي تستند علي قاعدة من المحرومين او المحرومة مناطقهم ازدادت قوة واصبحت تشكل تهديدا لاستقرار نظام الحكم او علي الاقل لقدرة المؤسسة التقليدية والطبقة البرجوازية علي لعب الدور القيادي .

نمت الاحزاب السياسية الراديكالية ومجموعات الضباط الاحرار في الجيش والنقابات والمنظمات المهنية والاحزاب الاقليمية ، وحركات العصابات الانفصالية،لتشكل جزءا من رد الفعل علي النظام الذي عمق وركز ازمة عدم التوازن الاقليمي والاجتماعي. وبمرور السنوات وبقاء الازمة بلا حل زادت حدة التهديد لنظام الحكم الذي تسيطر عليه المؤسسة التقليدية ، وافرز ثلاثة انماط من ردود الفعل في الدوائر الحاكمة ، تمثل الاول في البعض الذي كان واثقا من انه بالامكان احتواء التهديد دون احداث تغيير يذكر في النظام ، وقد سعى هؤلاء لصياغة التشريعات التي تحد من النشاط الراديكالي مثل القوانين التي تحد من حق العمال في الاضراب ، وتحرم (النشاط الهدام) وتحاصر النشاطات النقابية، كما عملوا علي ان يكون توزيع الدوائر الانتخابية بشكل يضمن ان تكون مراكز الثقل هي مناطق النفوذ التقليدي ، كما حدث في قانون انتخابات عام ١٩٥٨ .

اما رد الفعل الثاني فقد تمثل عند البعض الذي فضل الاعتماد علي المؤسسة العسكرية سواء كان ذلك كأداة تستخدم ضد المجموعات الاقليمية التي تهدد وحدة البلاد (لاسيما في جنوب السودان) او كقوة بديلة للحكومة المدنية دون ان تكون شبيهة بحركة الضباط الاحرار في مصر عبد الناصر ، فكبار ضباط الجيش سيسعون للمحافظة علي البنيان الاقتصادي والاجتماعي القائم لا الي تغييره .

اما الثالث فيتمثل في اولئك الذين يضيقون ذرعا بعزوف المؤسسة التقليدية عن احداث اي قدر معقول من التغيير ويعملون من اجل احداث التغيير المنشود والعدالة في التنمية الاجتماعية والاقليمية.كانت المجموعات السياسية التي تعبر عن هذا الرأي ترغب في ان تلعب الدولة دورا اكبر في ادارة الاقتصاد وتوزيع عائد الانتاج علي الشعب ، وكانت تري ان فشل الدولة في معالجة مشاكل البلاد يعود لطبيعة المؤسسة التقليدية والتي لابد من تقليص هيمنتها علي الدولة .

لعبت مثل هذه الاتجاهات الدور الرئيسي في الخط الذي اتخذه الحزب الوطني الاتحادي في الفترة مابين ١٩٥٦ - ١٩٥٨ ، وفي انقسام حزب الامة بعد عام ١٩٦٦ ، والي التذمر الذي حدث في اوساط الحزب الاتحادي الديمقراطي خلال عامي ١٩٦٨-١٩٦٩ حين اتخذت مجموعة من نواب الحزب بقيادة موسى المبارك اتجاها ناقدا للقيادة .

كانت العناصر المثقفة في الاحزاب هي التي اتخذت مثل هذه المواقف ووجدت السند عند القطاع التجاري من البرجوازية اكثر مما وجدته عند كبار ملاك المشاريع

الزراعية . غير انه لا ينبغي ان نبالغ في تقدير اثر هذه المجموعات علي النظام السياسي.فقد كانت اتجاهاتهم الاصلاحية تنمو اكثر عندما يكونون بعيدين عن الحكم وكانت احيانا تنطلق من اعتبارات تكتيكية اكثر مما تنطلق من التزام عميق بالجذور .

ان الجانب الايجابي في التجربتين البرلمانيتين اللتين سبقتا انقلاب العام ١٩٦٩ يتمثل في القدر الكبير من الحرية السياسية التي تمتع بها المواطنون ، وبالرغم من ان هذه الحرية تمتعت بها واستفادت منها صفوة صغيرة نسبيا الا ان اجواء الحوار المكشوف والصريح التي سادت البرلمان والصحافة ومؤسسات التعليم العالي شجعت علي بلوغ درجة رفيعة من الحنكة والعقلانية والابداع الفكري لدي هذه الصفوة .

فترة البرلمان الاول ١٩٥٦ - ١٩٥٨ :

تعبر تجربة الحزب الوطني الاتحادي من لحظة انتصاره الكبير في انتخابات ١٩٥٣ (حيث حصل علي مقعدا من مجموع مقاعد البرلمان الـ ٩٢) . وحتي انقلاب ١٩٥٨ عن طبيعة سيطرة المؤسسة السودانية (لاسيما الزعيمين الدينيين) علي السلطة السياسية في ذلك الوقت .

تم تكوين الحزب الوطني الاتحادي في العام ١٩٥٢ ، وقد كان للحكومة المصرية فضل المبادرة في تجميع الاحزاب الاتحادية العديدة في تنظيم واحد تحت رعاية السيد علي الميرغني ، واصبح اسماعيل الازهري اول رئيس للحزب وضمت لجنته التنفيذية عناصر من كل الاحزاب المتحدة .

ومنذ البداية تكون في الحزب جناح وطني راديكالي ينظر بريبة لروابطه مع رموز المؤسسة التقليدية ويتحفز لمنع هذه الرموز من السيطرة علي سياسة الحزب . وكان هذا الجناح يعتمد بشكل اساسي علي العناصر الشابة من الاشقاء الذين عملوا في قيادة لجان الاحياء قبل عام ١٩٥٢ ، وكانوا قد كونوا ـ لفترة قصيرة خلال عام ١٩٥٢ (مجلس الاشقاء الثوري) لمعارضة (العناصر الرجعية) .. التي احتلت مناصب قيادية في قيادة الحزب الجديدة ، وكان من اهدافهم الرئيسية اقصاء ميرغني حمزة وخلف الله خالد وكلاهما من بطانة السيد علي الميرغني الخاصة .

منح الوضع المريح الذي تمتع به الحزب الوطني الاتحادي في مجلس النواب عقب انتخابات ١٩٥٣ ، اسماعيل الازهري ، كرئيس وزراء الحكومة المتجانسة التي تولت مقاليد الامور في يناير ١٩٥٤،قدرا كبيرا من حرية المناورة .

ولما كان من بين اسباب النجاح الكبير للحزب الوطني الاتحادي في الانتخابات الشخصية الجذابة (كاريزماتية) لاسماعيل الازهري وللقدرة التنظيمية لحلفائه الاشقاء

فقد بدا ان للرئيس الجديد قاعدة صلبة تسمح له باتباع سياساته الخاصة بغض النظر عن رغبات راعي الحزب الزعيم الديني ..

وقد وجد هذا الاتجاه مقاومة متصلة من السيد علي الميرغني الذي شرع في السعي في ابعاد الازهري عن السلطة،ونجح اخيرا في ذلك حين التقى السيدان عبد الرحمن المهدي وعلي الميرغني الذين ظلا علي اختلاف منذ العام ١٩٢٠، ليرسما اسس الحفاظ علي نفوذهما السياسي والبلاد تخطو نحو الاستقلال .

ويبدو ان ثلاثة تطورات اقنعت السيد علي الميرغني بالتهديد الذي يواجه نفوذه السياسي .. ففي ديسمبر ١٩٥٤ تم فصل ثلاثة من اقرب الشخصيات للسيد من حكومة الازهري علي اعتبار فشلهم في المسئولية الجماعية لمجلس الوزراء وهم ميرغني حمزة وخلف الله خالد واحمد جلي ..

وبالرغم من ان الازهري حصل علي موافقة الميرغني قبل فصل الوزراء ، الا ان القرار في حد ذاته كان يوضح تصميم الازهري علي الاحتفاظ بسلطته من غير شريك

اما الحدث الثاني فقد تمثل في فصل الازهري لوزير ختمي آخر هو محمد نور الدين بالرغم من ان السيد علي طلب منه الابقاء عليه في منصبه ..

اما التطور الثالث فقد حدث في اغسطس ـ سبتمبر ١٩٥٥ حين سعي السيد علي الميرغني لاقناع الازهري وحكومته بطرح قضية مستقبل السودان (الاستقلال او الاتحاد مع مصر) في استفتاء شعبي ، واصر الازهري علي ان تلك مسئولية البرلمان وحده ، ويبدو ان الخلاف حول هذه المسألة قد ولد مرارات شديدة ، ربما لان السيد علي الميرغني كان يري في الاستفتاء وسيلة لتفادي حدوث برود في علاقاته مع الحكومة المصرية .

وابتداء من مطلع اكتوبر ١٩٥٥ بدأ الميرغني بتحرك لاسقاط الازهري ، ووقعت حادثة اخيرة زادت من اقناع السيد بضرورة ازاحة رئيس الوزراء حين شرع الاخير في فتح قنوات اتصال بالمقربين من السيد عبد الرحمن ليضمن اسقاط فكرة الاستفتاء الشعبي نهائيا ..

عندما علم السيد علي الميرغني بهذه الاتصالات نظم علي الفور اجتماعا بالسيد عبد الرحمن المهدي لاول مرة منذ عشرين عاما ، وقد ادي التفاهم الذي حدث بين السيدين في اجتماعهما في العاشر من اكتوبر ١٩٥٥ الي تمهيد الطريق لجهد مشترك يستهدف اقصاء الازهري . وفي جلسة البرلمان في العاشر من نوفمبر ١٩٥٥ انحاز عدد من نواب الحزب الوطني الاتحادي الموالين للسيد علي الميرغني والذين كانوا قد

تكتلوا في مجموعة عرفت باسم (الحزب الجمهوري المستقل) الي جانب حزب الامة في التصويت علي الميزانية العامة ! وكان من المتوقع ان تسقط حكومة الازهري ويشكل ميرغني حمزة حكومة ائتلاف تضم الختمية وحزب الامة .

غير ان السيدين لم يقدرا مزاج الرأي العام حق قدره. فقد اندلعت المظاهرات المؤيدة للازهري، وحين عاد مجلس النواب للانعقاد في ١٥ نوفمبر فاز الازهري بالاغلبية واصبح علي معارضيه ان ينتظروا تطورا جديدا لازاحته .

اتبع السيد علي الميرغني استراتيجية جديدة حين دعا لتشكيل (حكومة قومية) لأنها علي اقل تقدير يمكن ان تكبح من حرية الازهري وربما ساعدت علي اختيار رئيس وزراء جديد .

وعلي الفور ايد السيد عبد الرحمن المهدي وحزب الامة شعار الحكومة القومية ، ولكن موقف الازهري كان من القوة بحيث مكنه من قيادة السفينة حتي يوم اعلان استقلال السودان في ٢٣ ديسمبر والذي اصبح نافذا من مطلع ١٩٥٦ ، الا ان قواه انهارت بنهاية يناير. فعجز عن مقاومة فكرة الحكومة القومية ، ويبدو ان بعض وزرائه من الختمية ، بايعاز من السيد علي الميرغني، قد عبروا له صراحة عن تأييدهم للفكرة الجديدة وكان في طليعة هؤلاء الشيخ علي عبد الرحمن . وفي الثاني من فبراير ١٩٥٦ شكل الازهري حكومة قومية ضمت عناصر من كل الاحزاب الرئيسية ..

غير ان تشكيلة الحكومة القومية لم تمنح الازهري الا مهلة قصيرة الاجل. ففي مايو من ذلك العام تم تشكيل حزب سياسي جديد هو (حزب الشعب الديمقراطي) واجتذب الحزب الجديد الذي حصل علي مباركة السيد علي الميرغني، ثلاث مجموعات ، كانت قد انسلخت لسبب او لاخر عن الحزب الوطني الاتحادي. وهي مجموعة ميرغني حمزة (الجمهوريون المستقلون) ومجموعة محمد نور الدين (الاتحاديون) ومجموعة علي عبدالرحمن .

وبنهاية يونيو ١٩٥٦ نجح حزبا الشعب الديمقراطي والامة في دفع الازهري للاستقالة ، وفي ٥ يوليو تم تشكيل حكومة ائتلاف من الحزبين بقيادة عبد الله خليل ، وطوال العامين، اللذين تبقيا من الفترة البرلمانية الاولى ظل الحزب الوطني الاتحادي بعيدا عن السلطة .

وبالرغم من هذه المواجهة مع السيد علي الميرغني فلا ينبغي ان نذهب الي ان الازهري ورفاقه قد اتخذوا موقفا مناهضا للمؤسسة التقليدية - بالرغم من موقفهم تجاه ركن هام منها . فمما تجدر الاشارة اليه ان عددا من زعماء القبائل البارزين التفوا حول الازهري ومنهم محمد احمد ابو سن، ناظر الشكرية، وابراهيم فرح، ناظر

الجعليين، ومحمد صديق طلحة، ناظر البطاحين. وقد تبع ذلك مواقف شبيهة من كثير من الطرق الصوفية الصغيرة ومن بعض خلفاء الختمية بل ان السيد حسن الميرغني ـ ابن اخ السيد علي ـ نأى بنفسه عن عمه . ومن موقعه في المعارضة اتخذ الحزب الوطني الاتحادي خطا اكثر راديكالية من ذي قبل ، وبدأ في التركيز علي طبيعة الحزب (الوطنية العلمانية) وكان من بين الشعارات التي رفعها خلال انتخابات ١٩٥٨ شعار (لاقداسة في السياسة) ، وبني الحزب علاقات امتن مع النقابات والتكوينات المهنية والمجموعات الراديكالية التي كانت في مواجهة مع حكومة السيدين الائتلافية .

وفي اكتوبر ١٩٥٨ تم تكوين جبهة وطنية ضمت (الحزب الشيوعي السوداني ، اتحاد نقابات العمال ، اتحاد المزارعين ، اتحادات الطلاب والحزب الفيدرالي "الجنوبي" والحزب الوطني الاتحادي) ، ودعا ميثاق الجبهة الي الغاء القوانين المقيدة للحريات ورفض المعونة الامريكية وتأكيد التزام السودان بالحياد الايجابي في سياسته الخارجية وتطبيع العلاقات مع مصر وصياغة دستور قومي ديمقراطي ، كما عبر الحزب الاتحادي عن تأييده لاضراب اتحاد نقابات عمال السودان في ٢١ اكتوبر ١٩٥٨ والذي تم تنفيذه استنكارا لرفض الحكومة الاعتراف بالاتحاد .

(ب) انتخابات ١٩٥٨ وتعديل القانون :

بعد حصولها علي السلطة شرعت الحكومة الائتلافية في اتخاذ الخطوات التي من شأنها ان تضمن لها المحافظة علي موقفها فشرعت في تعديل قانون ولوائح الانتخابات بحيث تحصل القطاعات المحافظة والتقليدية من المجتمع علي اكبر قدر ممكن من التمثيل ، وهكذا خصصت دوائر انتخابية اكثر لمواقع النفوذ القبلي والديني ، وبالرغم من ان بعض الخطوات التي اتبعت كان القصد منها المكسب السياسي قريب المدى الا انها كانت قانونية والي حد ما مبررة ، ومنها :

(١) الغاء شرط الالمام بالقراءة والكتابة للناخبين في دوائر مجلس الشيوخ بحيث يحق لاي سوداني ذكر فوق الثلاثين من عمره التصويت ..

(٢) المرونة في المواد المتعلقة بالحصول علي الجنسية السودانية بحيث يمكن ان يقترع اولئك الذين سبق ان ابعدوا بسبب هذا الشرط . وقد كان اكثر من ٥٠٪ من الاشخاص الذين حصلوا علي الجنسية قبيل انتخابات ١٩٨٥ وعددهم ٦٢٤٦ (بموجب قانون الجنسية لعام ١٩٥٧) من قبيلة الفلاتة الوافدة من غرب افريقيا والتي استمالها السيد عبد الرحمن المهدي وصوت افرادها لصالح حزب الامة .

(٣) انشاء مراكز اقتراع متحركة في مناطق الرحل لزيادة نسبة التصويت في

اوساط القبائل المتنقلة وراء المرعي .

غير ان ثمة اجراءات اخرى ، وان كانت شرعية الا ان الغرض المباشر منها كان تغيير ميزان القوي البرلماني ، حيث تم الغاء دوائر الخريجين الخمسة التي فاز بها في انتخابات ١٩٥٣ اربعة من الحزب الوطني الاتحادي وواحد من الجبهة المعادية للاستعمار ..

وكان الاعظم خطرا من ذلك اعادة رسم الدوائر الانتخابية والتي شملت زيادة عدد دوائر مجلس النواب من ٩٢ الي ١٧٣ وكانت الزيادة الجديدة من نصيب مناطق الريف.

وبالرغم من ان هذه الزيادة يمكن ان تبرر بحجة المساواة بين الوحدات السكانية في الدوائر المختلفة لان دوائر الحضر في انتخابات ١٩٥٣ كانت تضم ٤٣,٠٠٠ مواطن بينما ضمت دوائر الريف ٢٠١٢ ألفا ، الا ان الزيادات الرئيسية في عدد الدوائر تمت في المديريات التي يسيطر عليها حزبا الامة والشعب الديمقراطي ، والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول ٦/١

توزيع المقاعد في انتخابات ١٩٥٣ لمجلس النواب بالمحافظات (الدوائر الجغرافية فقط)

	الوطني الاتحادي	الامة	الجمهوري الاشتراكي	حزب الجنوب	اخرى	مجموع المقاعد
النيل الازرق	٦	١٠	٢	٠	٠	١٨
دارفور	٢	٦	١	٠	٢	١١
كردفان	١١	٦	٠	٠	٠	١٧
بحر الغزال	١	٠	٠	٢	٤	٧
الاستوائية	٠	٠	٠	٥	٢	٧
كسلا	٦	١	٠	٠	١	٨
اعالي النيل	٤	٠	٠	٢	٢	٨
الخرطوم	٩	٠	٠	٠	٠	٩
الشمالية	٧	٠	٠	٠	٠	٧
الجملة	٤٦	٢٣	٣	٩	١١	٩٢

المصدر : لجنة انتخابات السودان ، التقرير الختامي لانتخابات ١٩٥٣ (المطبعة الحكومية ، الخرطوم ١٩٥٤) ص ٢٧

وقد اتخذت خطوات اخري غير شرعية لتقوية نفوذ الحاكمين ولاسيما في مجال تقسيم الدوائر الانتخابية والاشراف علي الانتخابات ..

وبالرغم من ان انتصار تحالف الامة ـ حزب الشعب في انتخابات ١٩٥٨ لم يكن كله نتيجة لمسألة الدوائر الا ان جانبا مهما من النجاح يرجع لهذه المسألة ، وكما هو موضح في الجدول ادناه فقد حصل الحزب الوطني الاتحادي علي ٢٤٠. الف صوت (المديريات الشمالية) ولكنه لم يحصل الا علي اربعين مقعدا بينما حصل حزب الامة علي ٢١٠. الف صوتا ولكنه حصل علي ٦٢ مقعدا ، اما حزب الشعب الديمقراطي فقد حصل علي ١٤٧ الف صوت و٢٦ مقعدا ، وبهذا الاسلوب امكن تقليص التهديد الذي يمثله الحزب الوطني الاتحادي واتجاهه العلماني علي النفوذ السياسي للسيدين .

(ج) الجنوب

طوال الفترة من ١٩٥٣ وحتي ١٩٥٨ انعكست عوامل التأثير علي تقرير المصير والاستقلال بصورة سلبية علي جنوب السودان ، وقد انبثقت العوامل الرئيسية التي اسهمت في رسم الاحداث فيه من تخلفه الشديد واحساسه بالعزلة السياسية .

فمع انعدام التنظيمات السياسية التي يمكن ان تعبر وتدافع عن أماله وتطلعاته كان من السهل ان تفوت اراء الجنوبيين علي الصفوة السياسية في الشمال او يتم تجاهلها عن عمد .

لم تسفر انتخابات ١٩٥٣ عن اي اسس يمكن ان تنهض عليها حركة سياسية تمثل الجنوب ، فغالبية الساسة الجنوبيين الذين نجحوا في الانتخابات، وصفوا انفسهم بانهم ينتمون للحزب الجنوبي.ولكن لم يكن لهذا الحزب تنظيما ولا برنامجا ولا قيادة مقبولة ، كما ان طبيعة الولاءات السياسية المطاطة والهلامية للنواب الجنوبيين ادت الي تقلبهم بين الاحزاب الشمالية .

كان النواب الجنوبيين خلال الرحلة النهرية التي جاءت بهم من الجنوب للشمال قد اتخذوا قرارا بان يؤسسوا (الحزب الليبرالي) ولكن كما يقول الباحث هاول : (لم يكن الحزب الليبرالي اكثر من رقم برلماني وكان باستمرار عرضة للانقسامات والصراعات حول السياسة والقيادة) وبالرغم من ان خمسة نواب ترشحوا للانتخابات تحت شعار الحزب الوطني الاتحادي الا ان ذلك لم يمثل التزاما طويل المدي بذلك الحزب ، وكانت (المساعدات) التي يقدمها الساسة الشماليون لزملائهم الجنوبيين لدي وصولهم الخرطوم هي العنصر الحاسم في كسب اصواتهم وولاءاتهم .

ظلت مصالح الجنوب ، السياسية ، قبل وبعد الاستقلال تحتل المرتبة الثانية ، من هموم صفوة الشمال السياسية ، فلم يحدث ان وجهت الدعوة لجنوبي واحد للمشاركة

الجدول ٦/٢

زيادة عدد الدوائر الانتخابية في المديريات الشمالية بين انتخابات ١٩٥٣ و ١٩٥٨

المديرية	عدد الدوائر في عام ١٩٥٣	عدد الدوائر في عام ١٩٥٨	النسبة المئوية للزيادة	النفوذ السياسي في المديرية
الشمالية	٧	١٦	١٢٨	حزب الشعب الديمقراطي
كسلا	٨	١٦	١٠٠	حزب الشعب الديمقراطي / الامة
دارفور	١١	٢٢	١٠٠	الامة
النيل الازرق	١٨	٣٥	٩٤,٤	الامة ـ الوطني الاتحادي
كردفان	١٧	٢٩	٧٦,٦	الوطني الاتحادي ـ الامة
الخرطوم	٩	٩	صفر	الوطني الاتحادي

المصدر : الارقام مأخوذة من الفاتح عبد الله عبد السلام "حزب الامة ١٩٦٩/٤٥" رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الخرطوم ١٩٧٩ ،

الجدول ٦/٣

عدد الاصوات والمقاعد في انتخابات ١٩٥٨ لمجلس النواب (الشمال فقط)

المديرية	حزب الامة		الوطني الاتحادي		الشعب الديمقراطي		احزاب اخري	
	الاصوات بالالف	المقاعد	الاصوات بالالف	المقاعد	الاصوات بالالف	المقاعد	الاصوات بالالف	المقاعد
الخرطوم			٤٥,٦	٨	٢٣,٩	١	٢,٢	–
النيل الازرق	١٣٩,٢	١٧	١٢٩,٩	١٦	٢٧,٧	٢	٩,٠	–
الشمالية	٦,٢	٢	٣٨,١	٢	٤٦,٢	١٢	٣,٩	–
كسلا	٢٠,٥	٥	٢١,٣	١	٣٦,٦	١٠	١٠,٨	–
كردفان	٨٦,٥	١٩	٧٢,٠	١٠	٩,٥	–	١٦,٣	–
دارفور	٥٧,٤	١٩	٢٤,٠	٣	٢,٧	–	١٠,٣	–
المجموع	٣١٠,٠	٦٢	٣٤٠,٠	٤٠	١٤٧,	٢٥	٥٣,٣	–

* بسبب تحالفه مع حزب الشعب الديمقراطي لم يقدم حزب الامة اي مرشحين في دوائر الخرطوم

المصدر : تجميع المؤلف من احصائيات لجنة انتخابات السودان تقرير انتخابات ١٩٥٨ المطبعة الحكومية و الخرطوم ، ١٩٥٨

في المباحثات التي اجرتها الاحزاب الشمالية مع الحكومة المصرية قبيل اتفاقية ١٩٥٣ الانجلو مصرية ، وظل الجنوبيون علي الهامش خلال الحوار حول ترتيبات الاستقلال خلال عام ١٩٥٥ ، الا حينما يتطلب الامر الحصول علي اصواتهم في البرلمان .

وعدم الاهتمام هذا من الاحزاب الشمالية الكبري نحو جنوب السودان كانت تحركه مصالح سياسية قريبة المدي وكانت له آثار مدمرة ، فقد بذل الساسة الشماليون الوعود خلال انتخابات ١٩٥٣ التي لم تكن لها ادني علاقة بما يعتزمون فعلا تنفيذه او ما يستطيعون تنفيذه ، فقد نص البرنامج الانتخابي للحزب الوطني الاتحادي علي سبيل المثال علي :

(ان الجنوبيين لن يجدوا الاولوية في الجنوب فحسب ، بل انهم سيجدون مجالات واسعة للخدمة في الشمال ولا سيما في الوظائف القيادية للحكومة المركزية) .

وبالرغم من ذلك فان لجنة السودنة عملت فقط في اطار لوائح الخدمة المدنية واجرت التعيينات علي اساس الاسبقية والخبرة والمؤهلات.وبدلا من ان يجد الجنوبيون الاسبقية في الجنوب وحسب او يجدوا لهم مواقع في الحكومة المركزية فانهم خرجوا من السودنة صفر الايادي وحصل الشماليون علي غالبية وظائف البريطانيين الراحلين.

ادت خيبة الامل في الوعود المبذولة ، والرفض للتجاهل المستمر لمصالح الجنوب السياسية والاستعداء الذي حركته تصرفات موظفين شماليين اتسموا بعدم الحساسية وقلة التجربة الي خلق حالة من التذمر في جنوب السودان خلال عامي ٥٤ - ١٩٥٥ ، كما ان وجود الكنائس التبشيرية المسيحية وتدخل الحكومـة المصـرية (التي كانت تسعي لتقويض موقف الازهري ودفـع الحـزب الوطني الاتحادي باتجاه الوحدة) صب الزيت علي النار ..

وفي أغسطس ١٩٥٥ تمردت الفرقة الاستوائية في قوة دفاع السودان وفي الاضطرابات التي اعقبت ذلك قتل نحو ٢٦١ شماليا و٧٥ جنوبيا ..

وطوال الفترة من يوم الاستقلال وحتي الانقلاب علي التجربة البرلمانية الاولي كان الساسة الشماليون والجنوبيون ينظرون لقضية الجنوب من منظورين مختلفين اشد الاختلاف.وبينما يرد كلا الجانبين جذور المشكلة الي التباين الثقافي واللغوي والديني بين الشمال والجنوب ، ويؤمنان بان سياسات الحكم الثنائي عمقت هذه الاختلافات،وان لم تكن قد خلقتها ، الا ان النتائج التي يستخرجونها من هذه الحقائق كانت تختلف جذريا ..

فقد كانت الاحزاب الشمالية تسعي لازالة آثار سياسات الحكم الثنائي بالغاء القيادة الجنوبية لقوة دفاع السودان وبانتهاج التعريب في السياسة التعليمية في الجنوب واخضاع مدارس التبشير المسيحي لسيطرة الحكومة وتشجيع الاتصال بين

الشماليين والجنوبيين ، غير ان هذه الخطوات اهملت الاثر السلبي الذي يمكن ان تفرزه في اوساط السكان الذين يسود اوساطهم الشك تجاه الشمال ..

ومن ناحية اخري كانت صفوة الجنوب السياسية تسعى لتبني اطار دستوري يحمي مصالح الجنوب الخاصة ، وسار هذا المسعي في طريق المطالبة بتدابير فيدرالية ، ولم يقف نواب الجنوب مؤيدين لاعلان الاستقلال الا حين قرر مجلس النواب في ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ ان تعطي الجمعية التأسيسية الاعتبار اللازم لمطالبة النواب الجنوبيين بحكومة فدرالية لمديريات الجنوب الثلاث .

وحين نظرت اللجنة الدستورية المنبثقة من الجمعية والتي ضمت ٤٣ عضوا من بينهم ثلاثة جنوبيين فقط في هذه التوصية ورفضت الحكم الفدرالي اصيبت الصفوة الجنوبية بمرارة شديدة ، وهكذا افرزت انتخابات ١٩٥٨ (الكتلة الفدرالية) المتشددة .

نظام عبود ١٩٥٨ - ١٩٦٤

(أ) أستيلاء العسكر علي السلطة :

كان انقلاب ١٧ نوفمبر العسكري اشبه بعملية تسليم المدنيين السلطة بمبادرة من رئيس الوزراء حينذاك عبد الله خليل منه بالاستيلاء علي السلطة عسكريا .

ويتضح الدور الذي لعبه عبد الله خليل في الشهادات التي ادلي بها الفريق ابراهيم عبود وأخرون امام اللجنة التي شكلت عام ١٩٦٤ للتحقيق في احداث نوفمبر ١٩٥٨ حيث قال الفريق عبود :

(قبل عشرة ايام من افتتاح البرلمان زارني عبد الله خليل وعبر لي عن رأيه بان الاوضاع السياسية في البلاد تتدهور بسرعة.وقال انه لا منقذ من حالة الفوضي التي نعيشها الا الجيش. وبعد ايام قليلة بعث الي برسالة مماثلة بواسطة زين العابدين صالح

وبعد ثلاثة ايام جاءني عبد الله خليل مرة اخري وفي هذه المرة قلت له ان ساعة الصفر ستكون قبل افتتاح البرلمان فقال لي : اعانكم الله .

لم اطلب منه اي اوامر مكتوبة لانه ليس من عادتنا في الجيش ان نفعل ذلك ، فاوامر عبد الله خليل صادرة من رئيس لمرؤوس وقد قبلتها ونفذتها علي هذا الاساس . ان عبدالله خليل هو مهندس الانقلاب ، ولو طلب منا الغاءه في اي لحظة لفعلنا فورا) .

كان عبد الله خليل يأمل ان يؤدي التدخل العسكري الي بقائه في الحكومة ، فقد كانت حكومة ائتلاف الامة وحزب الشعب الديمقراطي تتداعي نتيجة الخلافات داخلها حول المعونة الامريكية ، حيث كان حزب الامة يفضل قبولها وحزب الشعب الديمقراطي يرفض ، وقد بدأت بالفعل مفاوضات لتشكيل ائتلاف جديدهففي القاهرة عقد اجتماع

بين الازهري والشيخ علي عبد الرحمن طرحت فيه فكرة الائتلاف بين الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي. وفي نفس الوقت كانت تجري مفاوضات بين حزب الامة والوطني الاتحادي في اتجاه الائتلاف . ولو تم تحقيق اي من الائتلافين فان عبد الله خليل لابد ان يفقد منصبه كرئيس للوزراء .

وفي عشية ١٦ نوفمبر تم الاتفاق بين حزب الامة والحزب الوطني الاتحادي علي تشكيل حكومة ائتلاف تعلن عند افتتاح البرلمان في اليوم التالي ، وهو اليوم الذي استولي فيه الجيش علي السلطة .

ويتضح الدور الذي كان يرسمه عبد الله خليل للعسكريين في ملاحظات ابداها لبعض اصدقائه حيث قال : (لن يتغير شئ ، فان السياسات ستكون كما هي ، وستسمعون من خلال المذياع غدا تشكيل حكومة جديدة ستضم ثمانية وزراء من حزب الامة وربما اربعة من الحزب الوطني الاتحادي وواحد او اثنين من حزب الشعب الديمقراطي) ..

وربما كانت هذه هي فعلا فكرة جنرالات الجيش عندما استولوا علي السلطة ، ولكن وفي ١٩ نوفمبر قرروا ان يكون للجيش دور اكبر في العملية السياسية ، فاعلن عن تشكيل (المجلس الاعلي للقوات المسلحة) من ثلاثة عشر من كبار ضباط الجيش ، وبدأ المجلس في ترشيح الوزراء حيث اسندت سبع حقائب وزارية لكبار الضباط .

كان خطاب الفريق عبود للامة فجر السابع عشر من نوفمبر موجها نحو ازالة المخاوف التي انتابت المؤسسة التقليدية نتيجة ضعف الحكومة البرلمانية في مواجهة الحركة الراديكالية التي ازدادت قوة ، والاضطرابات التي احدثتها النقابات والحالة الاقتصادية المتردية ، وقد اكد الفريق عبود للشعب السوداني بان النظام الجديد (سيعيد النظام بعد الفوضى) ، وأعلن حل جميع الاحزاب السياسية ومنع التجمعات والمواكب والمظاهرات في جميع انحاء البلاد وامر بوقف اصدار الصحف لحين اشعار آخر يصدره وزير الداخلية .

وطوال الست اعوام من عمر الانقلاب وجد الضباط الذين استولوا علي السلطة تأييدا نشطا من قطاعات هامة في المؤسسة السودانية شكل القاعدة الاجتماعية للنظام كان التنافس داخل المؤسسة حادا بشكل قد يدفع ـ في حالة اقامة النظام علاقات حميمة مع احد اطرافها ـ الاطراف الاخري للمعارضة ، ويتضح ذلك جليا في موقف قيادة المهدويين . فبعد يومين من الانقلاب أصدر السيد عبد الرحمن المهدي بيانا ايد فيه بشدة حركة ، الجيش ، ومن الملفت للنظر ان ماورد في البيان كان مماثلا لبيان الفريق عبود، حيث قال السيد : (يؤسفني ان اقول ان السياسيين الذين قادوا الاحزاب

السياسية قد فشلوا جميعا ، ولم تنجح اي من الحكومات الاربع التي تعاقبت علي كراسي الحكم واصيب الشعب السوداني بالاحباط ، وهاهو يوم الخلاص ، فقد هب رجال الجيش وامسكوا بمقاليد الامور ولن يسمحوا بالتردد والفوضي والفساد بالعبث في هذه البلاد ، ولقد من الله علينا برجل يقود الحكومة بالحق والصرامة ، فابشروا بهذه الثورة المباركة واذهبوا الي اعمالكم بهدوء وثقة لتأييد رجال الثورة) ..

يوضح حماس السيد عبد الرحمن المهدي المبكر الروابط الوثيقة التي كانت تربط بين النظام الجديد ودوائر المهدي ، فقد سبق ان تمت مناقشة التدخل العسكري في اجتماع ضم الصديق المهدي (نجل السيد عبد الرحمن) والفريق عبود في سبتمبر ١٩٥٨ ، والانقلاب نفسه كان مهندسه رئيس الوزراء عبد الله خليل ، وتم تعيين اثنين من اعضاء حزب الامة البارزين في مجلس الوزراء الجديد ، وكان معروفا ان رجل النظام القوي، اللواء احمد عبد الوهاب، من كبار مؤيدي حزب الامة ، وهناك احتمال ان يكون عبد الله خليل قد المح للسيد عبد الرحمن بان النظام الجديد سينعم عليه بمنصب الرئيس مدي الحياة ، كما ان سير النظام الجديد علي نهج حزب الامة يتضح بجلاء في قراره بقبول المعونة الامريكية ..

ورغم ذلك فانه واعتبارا من مارس ١٩٥٩ بدأت المؤسسة المهدية في اتخاذ موقف ناقد من النظام ، وقد جاء ذلك بعد التغييرات التي حدثت في قيادة النظام .

فقد قام ضابطان من عضوية المجلس الاعلي للقوات المسلحة هما الاميرلاي عبد الرحيم شنان، قائد المنطقة الشمالية والاميرلاي محي الدين احمد عبد الله، قائد المنطقة الشرقية، بتحريك قواتهما نحو الخرطوم والمطالبة باعادة تشكيل المجلس . وكان من المعروف ان للاميرلاي شنان علاقات بحزب الشعب الديمقراطي وللاميرلاي محي الدين علاقات بالحزب الوطني الاتحادي ، وكان يبدو ان هدفهما الرئيسي مواجهة صعود نجم اللواء احمد عبد الوهاب ، وفي الاحداث التي تلت ذلك ، اعيد تشكيل المجلس الاعلي وانضم اليه شنان ومحي الدين وتم فصل اللواء احمد عبد الوهاب، وبالرغم من ان كليهما قد فصلا من المجلس في مايو ١٩٥٩، حين حاولا اقصاء ضابط أخر قريب الصلة بحزب الامة هو اللواء حسن بشير نصر من المجلس الاعلي الا ان فقد احمد عبد الوهاب اضعف العلاقات بين النظام والدوائر المهدية .

ادت هذه التغييرات الي وضع الاساس للسيد الصديق المهدي الذي خلف والده في قيادة الانصار اثر وفاته في ١٩٥٨ لاتخاذ موقف المعارضة، وثمة مبادئ سياسية ساعدت علي تبني هذا الموقف ، فالسيد الصديق المهدي بالرغم من انه لم يعارض استيلاء العسكريين علي السلطة الا انه كان يري ان يكون دور العسكريين محدودا ومرتبطا بفترة زمنية قصيرة . ومن هذا المنطلق شارك السيد الصديق في تأسيس

الجبهة الوطنية في عام ١٩٦٠ والتي ضمت عددا من السياسيين الملتزمين باستعادة النظام المدني ، وفي مذكرة رفعتها الجبهة للحكومة في نوفمبر ١٩٦٠ طالبت بعودة الجيش للثكنات وتشكيل حكومة مدنية انتقالية واجراء انتخابات للجمعية التأسيسة .

وبرحيل الصديق المهدي المفاجئ في ١٩٦١ اتخذت قيادة المهدية موقفا مهادنا ازاء النظام ، وفي اول خطاب له بعد تنصيبه اماما للانصار اعلن الهادي المهدي عن هذا الموقف الجديد ..

ومن ناحية اخري فان الختمية تحولوا من موقف التأييد الحذر الذي اتخذوه في

جدول ٦/٤

النتيجة الاجمالية لانتخابات ١٩٥٨ "مجلس النواب والشيوخ"

الحــــزب	عدد النواب	عدد الشيوخ
الامة	٦٣	١٤
الوطن الاتحادي	٤٤	٥
الشعب الديمقراطي	٢٦	٤
حزب الاحرار "الجنوبي"	٤٠	٧
الجملة	١٧٣	٣٠

المصدر : Peter K. Bechtold - السياسة في السودان منذ الاستقلال - بالانجليزية.

بداية عهد النظام الي المشاركة النشطة في مؤسساته . كان موقف السيد علي الميرغني الاول اقل حماسا من موقف السيد عبد الرحمن. ورغم ان هذا قد يكون مرده عزوف السيد علي عن التعبير المباشر عن أرائه الا ان الشك في ان يكون النظام الجديد امتدادا عسكريا لحزب الامة قد يكون السبب الاساسي في أنكماش الختمية ، وقد قال السيد علي الميرغني في رسالته للشعب السوداني في أعقاب استيلاء الجيش علي السلطة :

(لقد سمعنا بان الجيش السوداني قد تولى مقاليد الحكم في البلاد ، ونأمل ان تؤدي نوايا ومجهودات الجيش الي نشر الامن والاستقرار في ربوع البلاد والطمأنينة

في اوساط الشعب ونسأل الله ان يؤدي ماحدث الي الخير والنجاح وان يلهم الذين تحملوا المسئولية الي السداد) .

وبابعاد اللواء احمد عبد الوهاب من المجلس الاعلي اقترب الختمية اكثر من النظام فبعد ابعاده انتهج النظام سياسة خارجية غير منحازة، وبدأ في تمتين العلاقات مع مصر عبد الناصر، ووقع في ١٩٥٩ اتفاقية مياة النيل واصبح تأييد الختمية ضروريا للغاية لبقاء النظام وصموده امام محاولات اتهامه بعدم الشرعية ، وعندما تقدمت الجبهة الوطنية بمذكرتها في ١٩٦٠. مطالبة بعودة الحكم المدني قدم الختمية "عريضة كرام المواطنين" التي اعلنت تأييد النظام العسكري ، ومن بين الذين وقعوا العريضة كبار قادة حزب الشعب الديمقراطي ومن بينهم الشيخ علي عبد الرحمن ومحمد نور الدين. وقد لعب كلاهما دورا هاما في المؤسسات التي خلقها النظام في عام ١٩٦٣ .

التمثيل المدني :

في اغسطس ١٩٥٩ شكل الفريق عبود لجنة برئاسة رئيس القضاء محمد احمد ابو رنات لرفع توصيات حول "افضل السبل لمشاركة الشعب في الحكومة" كخطوة اولي نحو تشكيل دستوري يناسب الواقع السوداني ويحميه في وجه الانظمة المستوردة . وبعد ثلاثة اشهر اوصت اللجنة بانشاء نظام علي ثلاثة مستويات تنتخب من خلاله مجالس محلية في المديريات انتخابا مباشرا ويبعث كل مجلس بستة مندوبين للمجلس المركزي ، ويضاف للاربعة وخمسين مندوبا ثمانية عشر عضوا يختارهم الرئيس ويكون الوزراء اعضاء في المجلس بحكم مناصبهم وتكون مهمة المجلس الاساسية هي التشريع وصياغة الدستور .

لم ير هذا التنظيم النور الا في العام ١٩٦٣ حين اجريت انتخابات للمجالس المحلية وافتتح المجلس المركزي في نوفمبر من ذلك العام . كان دور المجلس المركزي السياسي غير بارز بحكم طبيعة التمثيل حيث ظلت الاحزاب محلولة وجرت الانتخابات علي اساس شخصي ، وقد جاء غالبية من تم انتخابهم من المؤسسة التقليدية (زعماء قبائل وزعماء دينيين وكبار التجار والمهنيين والاداريين) وجاء تمثيل هذه الشرائح اكثر مما كان عليه في برلماني ٥٣ و١٩٥٨ كما يوضح الجدول التالي :

الجدول ٦/٥

الخلفية الاجتماعية المهنية لاعضاء المجلس المركزي ١٩٦٢

الوظيفة ـ الخلفية الاجتماعية	العددد	النسبة
زعماء قبائل	٢٢	٣١ ٪
اداريون	١٦	٢٢ ٪
تجار	١٥	٢١ ٪
مزارعون	١٠	١٤ ٪
زعماء دينيون	٩	١٢ ٪

المصدر : حسان سعد الدين

المجلس المركزي في فترة عبود ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الخرطوم ـ غير منشور

وقد جاء غالبية المزارعين وصغار موظفي الخدمة المدنية،الذين اكتسبوا عضوية المجلس من المديريات الجنوبية ، وضمت قائمة الستة ممثلين لمديرية الخرطوم ثلاثة من كبار التجار واثنين من كبار موظفي الحكومة ومهني واحد ، اما قائمة كسلا فقد ضمت ثلاثة من زعماء القبائل واثنين من كبار موظفي الحكومة وزعيما دينيا واحدا.والجدير بالذكر ان جميع زعماء القبائل والزعماء الدينيين يمتلكون مشاريع زراعية كبيرة ..

الجنوب

تصاعدت حدة التوتر في الجنوب في ظل نظام عبود وادت الي اندلاع العمل المسلح في ١٩٦٣ ، ويمكن شرح التفاعلات الدقيقة التي ادت للنزاع الاهلي بكل بساطة .
بحلول عام ١٩٥٨ اصبح الاقتناع بان الحكم الفدرالي هو وحده الذي يمكن ان يحمي مصالح الجنوب والمحور الذي تدور حوله صفوة الجنوب السياسية ، وقد ادي استلام العسكر للسلطة الي اطفاء جذوة الامل هذه ، وجاءت خطب الحكام العسكريين الذين عينوا لادارة المديريات في الجنوب لتلغي اي امل في تنازلات سياسية ، وانتشرت في اوساط الجنوبيين قناعة مفادها ان الانقلاب العسكري "مؤامرة شمالية" استهدفت انقاذ الاحزاب الشمالية من وضع كانوا سيضطرون فيه الي قبول المطالب الجنوبية ، وكانت هذه القناعة خاطئة بالرغم من حقيقة ان ممثلي الجنوب في برلمان ١٩٥٨ كانوا

اكثر تماسكا وتصميما، في الوقت الذي تضعضعت فيه الاحزاب الشمالية،الامر الذي كان سيسهل انتزاع الجنوبيين لتنازلات معتبرة .

كان رد فعل النظام العسكري علي مطالب الجنوبيين هو تكثيف المحاولات لازالة خصوصية الجنوب المتمثلة في اللغة والثقافة والدين ، وعندما لقيت هذه المحاولات المعارضة في الجنوب تم استعمال القوة لانتزاع الاذعان وفرض "النظام والقانون" ..

ادي استعمال قوات الجيش والشرطة القوة في قمع التذمر الي هروب اعداد كبيرة من المواطنين الجنوبيين المدنيين من سطوة الحكومة،اما بالهروب الي المنفي او دخول الغابة .

كان غالبية الذين اختاروا المنفي،في المرحلة الاولي ، من خريجي المدارس الثانوية او العليا وممن كانت لهم وظائف ادارية او تعليمية ، وقد شكل هؤلاء عصب القيادة الجنوبية السياسية في المنفي واسسوا (الاتحاد الوطني للمراكز المقفولة في السودان الافريقي) في ٢٠ فبراير ١٩٦٢ .

SUDAN AFRICAN CLOSED DISTRICTS NATIONAL UNION (SACDNU)

وقد تغير اسم التنظيم في ابريل ١٩٦٣ الي (الاتحاد الوطني السوداني الافريقي - سانو) SUDAN AFRICA NATIONAL UNION (SANU)

وكان هدف التنظيم السياسي هو "الاستقلال عن السودان" وكان غالبية الذين لجئوا للغابة من الطبقات الاقل تعليما ، من طلاب المدارس الثانوية الذين هجروا التعليم او اجبروا علي التخلي عنه ومن صغار الموظفين حملة الشهادات المتوسطة او الاولية .

وكان من بين الذين لجئوا للغابة واصبح لهم تاثير خطير ضباط صف في الجيش ورجال شرطة وسجون وقد انضموا الي فلول الفرقة الاستوائية التي تمردت في ١٩٥٥ وشكلوا عصابات مسلحة تحت اسم "انيانيا" ..

وفي الخرطوم نمت منظمة سرية للمثقفين الجنوبيين طفت الي السطح بعد اكتوبر ١٩٦٤ باسم "جبهة الجنوب" .

وبالرغم من ان النظام العسكري اعد احتمالات التنمية الاقتصادية في الجنوب الا ان الجوهر الاساسي لسياسة الحكومة كان التعريب والتبشير الاسلامي ، حيث انشئت مدارس القران في انحاء متفرقة من الجنوب واقيمت معاهد اسلامية متوسطة في ست من مدن الجنوب وانشئ معهد اسلامي ثانوي في جوبا ..

وفي عام ١٩٦٠ تقرر ان يكون يوم العطلة الرسمي في الجنوب يوم الجمعة بدلا من يوم الاحد ، واصبحت اللغة العربية هي لغة التعليم في المدارس المتوسطة ، وفي ١٩٦٢ [illegible] وزارة الداخلية قانونا للجمعيات التبشيرية وقالت انه اصبح واضحا ان

المنظمات التبشيرية قد وجهت مجهوداتها الداخلية والخارجية ضد الحكومة الوطنية مما يستلزم تنظيم عملها بحيث يقتصر علي النشاط الديني فقط ، وفي فبراير ١٩٦٤ طرد القساوسة المسيحيون من السودان وكان عددهم ٣٢٥ قسا .

غير انه لا ينبغي ان نفسر السياسة التي اتبعها النظام العسكري بانها كانت تستهدف المسيحية او انها كانت طائشة ، فقد كان الحكام العسكريون يعتقدون انهم يقودون حملة منظمة لازالة الاثار الانقسامية لسياسة الحكم الثنائي ، غير ان الاسلوب الخالي من الحساسية الذي اتبعوه نحو تنفيذ اهدافهم، والعنف الذي ووجه به التذمر الشعبي في الجنوب،ادي الي تزايد الوعي الجنوبي بالسيطرة الشمالية .

بدأت صفوة الجنوب السياسية في الهروب من السودان في عام ١٩٦٠ ، وخلال عامي ٦١ و ٦٢ جرت مظاهرات في مدارس الجنوب قمعت بشدة بواسطة الجيش ، وفي الخمسة اشهر الاخيرة من عام ١٩٦٣ بدأ نشاط الانيانيا.وفي مطلع ١٩٦٤ دخل السودان اتون الحرب الاهلية .

(٤) المرحلة البرلمانية الثانية ١٩٦٤ - ١٩٦٩

صعود الحكومة الانتقالية

خلال الفترة القصيرة من اكتوبر ١٩٦٤ الي فبراير ١٩٦٥ كان يبدو ان نفوذ المؤسسة التقليدية المسيطرة علي النظام السياسي في السودان قد اصبح معرضا للتهديد ، فقد اسهمت القوى الراديكالية السياسية بنصيب الاسد في عملية اسقاط الفريق عبود ، وكان للعناصر الموالية لهذه القوي النفوذ الاساسي في الحكومة الانتقالية التي تشكلت في الثلاثين من اكتوبر ١٩٦٤ برئاسة سر الختم الخليفة ..

وقد شهدت الشهور الاربعة بعد اكتوبر ١٩٦٤ حملة شعواء من المؤسسة التقليدية، التي كانت تعمل من خلال الاحزاب السياسية القديمة،لاستعادة السيطرة علي النظام السياسي. وفي اواخر فبراير ١٩٦٥ ارغمت الحكومة الانتقالية علي الاستقالة .

كان نظام عبود قد سقط بسبب المظاهرات الشعبية والاضراب العام، والاحساس بان الضباط من الرتب الصغيرة والمتوسطة لايمكن الاعتماد عليهم في نصرة المجلس الاعلي للقوات المسلحة.كان التذمر الذي ظل ينمو عبر السنوات قد انفجر كرد فعل للعنف الذي يمارسه الجيش في فض اجتماع للطلاب كان يستهدف مناقشة قضية الجنوب ، وفي المواجهة التي حدثت في ٢١ اكتوبر ١٩٦٤ اصيب طالب برصاص

الجنود ولقي مصرعه في الحال واصيب آخر وتوفي في اليوم التالي في المستشفى .

وعلي الفور سارت مظاهرات عفوية قوامها طلاب جامعة الخرطوم صبيحة ٢٢ اكتوبر وانضم اليها نحو ثلاثين الف مواطن ، ووقعت حوادث عديدة خلال ٢٢ و ٢٣ اكتوبر هاجم خلالها المواطنون سيارات الشرطة. وفي الساعة الثانية بعد ظهر الثالث والعشرين من اكتوبر اعلنت الحكومة حظر التجول . ورغم ان المظاهرات قد اندلعت بصورة عفوية الا ان العمل المنظم لاسقاط الحكم العسكري تكثف في الثالث والعشرين من اكتوبر. ففي ذلك اليوم رفع اساتذة جامعة الخرطوم مذكرة تطالب بالعودة للحكم المدني ورافقت المذكرة استقالة الاساتذة الجماعية ، وانعقدت اجتماعات مماثلة في اوساط المعلمين والاطباء والمحامين والقضاة وموظفي الخدمة المدنية ورفعت مذكرات شبيهة بمذكرة اساتذة الجامعة وادي التنسيق بين هذه الفئات الي تنظيم موكب ينطلق من امام دار القضائية باتجاه القصر الجمهوري حاملا المطلب بالعودة للحكم المدني . وحينما منعت قوات الشرطة الموكب من التحرك صاغت الجماعات التي نظمته دعوة مشتركة للاضراب العام .

ادت طبيعة هذه الحركة الي نقل العمال والمزارعين الي مقدمة الجبهة المناهضة للحكم العسكري ففي الخامس والعشرين من اكتوبر اجتمع ممثلو العمال والمزارعين مع النقابات والهيئات الاخري وشكلوا "جبهة الهيئات" وبدأ الاضراب العام في ٢٦ اكتوبر وكانت له نتائج مذهلة ، وكما قال روث فيرست في كتابه "فوهة البندقية" :

"شل الاضراب المدن السودانية تماما. فتوقفت جميع الاتصالات السلكية واللاسلكية الداخلية وخلت المكاتب تماما من الموظفين وانقطع الجيش في الجنوب عن خطوط امداده وعمت المظاهرات جميع انحاء البلاد ، كانت المدن خارج الخرطوم تتحرك ببطء اكثر ولكنها كانت تتحرك .. بورتسودان .. مدني .. الفاشر .. عطبرة .. وفي الجزيرة شاركت ستون منظمة في مؤتمر اتصل طيلة ايام الاضراب وحضره ثلاثة آلاف مواطن نوقشت خلاله السياسات المستقبلية للبلاد".

وفي مساء اليوم الاول من الاضراب قاد الضباط الاحرار جنودهم واحاطوا القصر الجمهوري في حركة ضغط علي المجلس الاعلى للقوات المسلحة لاقناعه بضعف موقفه .

وفي صبيحة ٢٧ اكتوبر اعلن المجلس الاعلي عن حل نفسه وحل مجلس الوزراء وبقي الفريق عبود بصلاحيات تشريعية وتنفيذية في انتظار تشكيل حكومة انتقالية .

كان اقصاء المجلس الاعلي والذي تبعه اقصاء الفريق عبود في ١٥ نوفمبر، من فعل مجموعات لم تكن تعتمد في التأييد الذي تلقاه علي المؤسسة التقليدية ، فبالرغم من ان اساتذة الجامعات والاطباء والمحامين والمهنين عموما الذين قادوا الحركة، كانوا يتمتعون

بوضع رفيع في المجتمع السوداني الا انهم لم يعتمدوا علي الزعماء الدينيين او القبليين او كبار التجار وانما اتجهوا لتعبئة العمال والطبقات الوسطي وكان عدد من النشطين في المجموعات المهنية من انصار الحزب الشيوعي السوداني ، وتضمنت البرامج الاقتصادية والاجتماعية التي صاغتها جبهة الهيئات مطالب راديكالية مثل احتكار الدولة للتجارة الخارجية وتأميم المصارف والشركات ومزارع القطن الخاصة ..

ومن ناحية اخري انشأت الاحزاب القديمة منظمة تمثلها ، حيث التقت احزاب الامة والوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي وانضمت اليهم جبهة الميثاق الاسلامي (الاخوان المسلمون) في جبهة للاحزاب.

وفي الايام الاخيرة من اكتوبر جرت مفاوضات بين جبهة الهيئات وجبهة الاحزاب لتحديد شكل الحكومة الانتقالية ، وقد انعكس الدور القيادي الذي لعبته جبهة الهيئات في اسقاط الحكم العسكري علي شكل الحكومة التي اعلنت في ٣١ اكتوبر وضمت سبعة وزراء من جبهة الهيئات من بينهم السكرتير العام لاتحاد نقابات عمال السودان وسكرتير اتحاد المزارعين كما ضمت اثنين من الجنوبيين ووزيرًا واحدًا من كل من احزاب الامة والوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي وجبهة الميثاق الاسلامي والحزب الشيوعي السوداني ، وبما ان وزراء جبهة الهيئات كانوا يميلون للتحالف مع الوزير الشيوعي فقد كانت اتجاهات مجلس الوزراء في عمومها راديكالية.وفي الاشهر التي اعقبت تكوينها اتجهت الوزارة نحو التغيير الراديكالي فيما يتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية حيث تم تكوين لجنة للنظر في حل الادارة الاهلية تدريجيا وشكلت محكمة للنظر في قضايا الثراء الحرام والفساد وتخريب الاقتصاد واتخذ قراربمنح المرأة حق التصويت في الانتخابات القادمة ، كما شكلت لجنة لتقديم مقترحات حول الاصلاح الزراعي ووضعت استراتيجية اقتصادية لمساعدة الشركات السودانية علي استلام تجارة الصادر والوارد من الشركات الاجنبية ، كما الغيت القوانين المقيدة للحريات لا سيما المتعلقة بالنقابات ، ووضعت الترتيبات لتنشيط التجارة مع اوروبا الشرقية واتبعت سياسة نشطة في دعم حركات التحرير في افريقيا والشرق الاوسط ..

اثارت كثير من هذه القرارات قلق المؤسسة التقليدية ، فقد كان هناك شك قوي في ان القصد من محكمة الثراء الحرام هو تطهير الخدمة المدنية من العناصر اليمينية وليس فقط العناصر الفاسدة ، غير ان ما اثار القلق اكثر هو اقتراح جبهة الهيئات بتخصيص ٥٠٪ من مقاعد الجمعية التأسيسية المقبلة للعمال والمزارعين .

وقد اصبح جليا ان جبهة الهيئات تبحث عن دور سياسي بعيد المدي حين شرعت في تكوين فروع في مختلف انحاء البلاد وبات من المحتمل ان تخوض الجبهة

الانتخابات القادمة ، ركزت جبهة الاحزاب حملتها علي الدعوة لانتخابات مبكرة وشرعت في تعبئة جماهيرها لسحب البساط من تحت اقدام جبهة الهيئات.وفي ١٨ فبراير قدم سر الختم الخليفة استقالة حكومته وبعد ستة ايام شكل حكومة جديدة ضمت في عضويتها وزراء حزب الامة والحزب الوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي والشيوعي وجبهة الميثاق الاسلامي وجبهة الجنوب ، وانقضت بذلك التجربة الراديكالية .

تمخضت انتخابات ابريل ١٩٦٥ والتي جرت في الشمال فقط نسبة لاضطراب الاحوال الامنية في الجنوب،عن فوز حزبي الامة والوطني الاتحادي بعدد وافر من المقاعد البرلمانية.وبالرغم من ان الوضع السياسي عاد للنمط الذي كان عليه في ١٩٥٦ - ١٩٥٨ الا ان بعض الفوارق تستحق الاهتمام . والجدولان ادناه قد يوضحا هذه الفوارق ..

جدول ٦/٦
توزيع المقاعد في انتخابات ١٩٦٥

الحزب	الدوائر الجغرافية	دوائر الخريجين	المجموع
الامة	٧٦	-	٧٦
الوطني الاتحادي	٥٢	٢	٥٤
جبهة الميثاق الاسلامي	٣	٢	٥
حزب الشعب الديمقراطي	٣	-	٣
الشيوعيون	-	٨	٨
المتعاطفون مع الشيوعيين	-	٣	٣
المستقلون ومؤتمر البجة	٢٤ (١٠ بجة)	-	٢٤
المجموع		١٥	١٧٣

المصدر Pter K. Bechtold السياسة في السودان منذ الاستقلال .

جدول ٦/٧

النتائج الرسمية لانتخابات ١٩٦٨م

الحـــــزب	عدد الاصوات	النسبة	عدد المرشحين	عدد الدوائر التي تم الترشيح فيها	عدد المقاعد التي فاز بها
الاتحاد الديمقراطي	٧٤٢٢٣٦	٤٠,٨٠	٢٩٩	١٩٦	١٠١
الامة ـ جناح الصادق	٣٨٤٩٨٦	٢١,١٥	٢٢١	١٤٨	٣٦
الامة ـ جناح الامام	٣٢٩٩٥٢	١٨,١٣	١٦٨	١١٩	٣٠
المستقلون	٧٠٠٤٧	٣,٨٥	٧٢	٥٩	٩
سانو	٦٠٤٩٣	٣,٣٢	٥٥	٣٧	١٥
جبهة الميثاق الاسلامي	٤٤٥٥٢	٢,٤٥	٢٦	٢٦	٣
الامة	٤٣٢٨٨	٢,٣٨	٤٥	٣٣	٦
جبهة الجنوب	٣٩٨٢٢	٢,١٩	٤٣	٤٠	١٠
الجبهة الاشتراكية	٢١٨١٤	١,٢٠	٥	٥	-
الاشتراكيون	١٩٦٩٠	١,٠٨	١٢	١٢	-
مؤتمر البجا	١٥٣٨٢	٠,٨٥	١١	١٠	٣
الوطني الاتحادي	١٠١٥٩	٠,٥٦	٣	٣	-
لم يحددوا الهوية	٨٢٦٤	٠,٤٥	٢	٢	١
اتحاد المزارعين	٦٦٦١	٠,٣٧	٨	٨	-
القوي العاملة	٥٢٠٤	٠,٢٨	١	١	١
اتحاد جبال النوبة	٣١٧١	٠,١٧	٢	٢	٢
النيل	٢٧٠٤	٠,١٥	٥	٥	١
احرار	١٨٤٤	٠,١٠	٧	٧	-
اسلامي	١٧٧٢	٠,٠٩٦	١	١	-
اتحاد غرب السودان	١٦٩٥	٠,٠٩٣	٣	٣	-
الشيوعيون	١٦٥٢	٠,٠٩١	٢	٢	-
الجنوب الديمقراطي	١٥٣٥	٠,٠٨٤	٣	٣	-
الوحدة	١٤٧٨	٠,٠٨١	٤	٤	-
اتحاد العمال	٦٦٨	٠,٠٣٧	١	١	-
السلام	٣٨٧	٠٠٢١	٤	٤	-
الديمقراطيون الاشتراكيون	٢٢٠	٠,٠١٢	١	١	-
الاتحاد الديمقراطي وجناح الصادق	٦٣	٠,٠٠٣	١	١	-
مؤتمر القوي الحديثة	٣٣	٠,٠٠٢	١	١	-
المجموع	١,٨١٩,٧٧٢	١٠٠	١٠٠٦		٢١٨

المصدر : Pter K. Bechtold السياسة في السودان منذ الاستقلال .

نشطت الاحزاب الاقليمية في شمال السودان في الفترة البرلمانية الثانية وكان اقواها مؤتمر البجا الذي فاز بعشرة مقاعد في انتخابات ١٩٦٥ وثلاثة في انتخابات ١٩٦٨ ، وفي غرب السودان ايضا بدأت النعرة الاقليمية تقوي ، كما ان الزيادة الكبيرة في الاصوات التي حصل عليها المستقلون والعديد من المنظمات الصغيرة (اغلبها من اليسار) توضح ان قبضة الاحزاب السياسية القديمة قد بدأت ترتخي . غير ان العامل الاساسي،الذي انعكس بقوة علي تشكيل الحكومات فيما بعد كان انقسام حزب الامة وانشقاق جناح عصري بقيادة الصادق المهدي عن الجناح التقليدي بقيادة الامام الهادي المهدي .

كان هذا هو الاطار الذي شهد تعاقب عدد من الحكومات في الفترة مابين ١٩٦٥ – ١٩٦٩ ، ففي الفترة من مايو ١٩٦٥ ويونيو ١٩٦٦ ترأس محمد احمد محجوب حكومة تحالف بين الامة والوطني الاتحادي، ومن يونيو ١٩٦٦ الي مايو ١٩٦٧ ترأس الصادق المهدي حكومة ائتلافية بين جناحه والحزب الوطني الاتحادي ومن مايو ١٩٦٧ الي انقلاب مايو ١٩٦٩ عاد محمد احمد محجوب الي رئاسة حكومة ائتلاف بين حزبي جناح الامام الهادي والحزب الوطني الاتحادي .

وبالرغم من انعقاد مؤتمرالمائدة المستديرة في مارس١٩٦٥ الذي حضره عدد من الساسة الجنوبيين المقيمين بالمنفى وجرت خلاله مفاوضات مع ممثلين للاحزاب الشمالية الا ان الصراع في الجنوب ظل مستمرا ..

الوضع الاقتصادي :

اتجهت السياسة الاقتصادية في الفترة من ١٩٥٦ الي ١٩٦٩ الي التوسع داخل نفس الاطار الذي كان سائدا قبل العام ١٩٥٦ ، وكانت الاستثمارات في القطاع الخاص تتجه نحو الزراعة المروية الزراعة المطرية الآلية. وبعد العام ١٩٦٠. انخفضت وتيرة التوسع ، حيث ادي انخفاض اسعار القطن عالميا الي عدم جدوى مشاريع القطن اقتصاديا. وحوالي العام ١٩٦٢ توقف الاستثمار . في هذا المجال ، بينما استمر الاستثمار في مجال الزراعة الالية ، وبحلول عام ١٩٦٩ كانت هناك حوالي خمسمائة مشروع تبلغ مساحتها جميعا حوالي ١.٨ مليون فدان ..

اعطت البيانات والسياسات الحكومية اعتبارا خاصا للتنمية الصناعية وكان الاتجاه ان يكون للقطاع الخاص دور الريادة في هذا المجال ، ونصت وثيقة اصدرتها وزارة التجارة والصناعة والتموين فى عام ١٩٥٦ على ان تقتصر مشاركة الحكومة في

الصناعة علي توفير الخدمات العامة وعلي المجالات التي لا يتوفر فيها للقطاع الخاص القدر الكافي من المعرفة او التي تحتاج لرأس مال اكبر من قدرته.وفي الواقع فان الحكومة لم تشارك مباشرة في التنمية الصناعية الا في عام ١٩٥٩ ففي الفترة من ذلك العام وحتي ١٩٦٩ استثمرت الدولة مبلغ ٢٣ مليون جنيه في انشاء تسعة مصانع ، ثلاثة منها للتعليب واثنين للسكر ومصنع تجفيف البان ومصنع تجفيف بصل ومدبغة ومصنع كرتون.ولم يكن تأسيس هذه المصانع يمثل اتجاها من الحكومة للسيطرة علي الصناعة.فقد كان في تقديرها ان يسهم القطاع الخاص مستقبلا في هذه المصانع او يشتريها . غير ان ذلك لم يتحقق وظلت استثمارات القطاع الخاص في الصناعة ضعيفة للغاية ..

كانت خطة التنمية الوحيدة التي صممت خلال الفترة من ١٩٥٦ الي ١٩٦٩ هي خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العشرية التي وضعها نظام عبود للفترة من ١٩٦١ الي ١٩٧١.وبالرغم من ان الحكومات البرلمانية بعد ذلك تحاشت هذه الخطة الا انها ظلت عمليا اطاراً للقرار الاقتصادي حتي العام ١٩٦٩ ، وكانت الخطة تقضي بالتوسع في القطاع الحديث وتكثيف الاستثمارات الخاصة ، فمن جملة ٥٦٥,٤ مليون جنيه متوقعة للخطة كان المأمول ان يوفر القطاع الخاص ٢٢٨ مليون جنيه منها .

ظلت التجارة الخارجية وثيقة الصلة بالاقتصاد الغربي كما جاءت النسبة الاعظم من العون الاقتصادي الخارجي من دول الغرب .

الفصل السابع

السياسة والاقتصاد تحت ظل نظام نميري
١٩٦٩ - ١٩٨٥

النمط العام

كانت الدولة السودانية،التي انبثقت بعد انقلاب الضباط الاحرار في ٢٥ مايو ١٩٦٩ ، تختلف كثيرا عن تلك التي سادت قبل ذلك التاريخ ، ولا يعني ذلك ان "ثورة مايو" كانت ثورة اصيلة ، فالتغييرات التي احدثت في البنيات الاقتصادية والاجتماعية بفعلها لم تكن في المحصلة النهائية كافية بما يبرر تسميتها "ثورة" ، غير ان الديناميكية السياسية في دولة مابعد ٢٥ مايو ١٩٦٩ ، كانت تختلف كثيرا عن ما كان سائدا قبل ذلك التاريخ،ليس فقط في جانب المؤسسات ولكن ايضا في الاسلوب الذي ارتبطت به السلطة السياسية بقوي البلاد الاجتماعية ..

فبعد مايو ١٩٦٩ لم تعد السلطة السياسية مدينة بالفضل للمؤسسة التقليدية او الطبقة البرجوازية ، فقد ادت حركة التأميم الواسعة التي اجريت في عام ١٩٧٠ الي تقويض مصالح عدد كبير من رجال الاعمال السودانيين والاجانب الامر الذي يعبر عن استقلال النظام من هذه الطبقة ، وقدرته علي اتباع سياسات مجافية لنمط التنمية الرأسمالي ، او علي الاقل اتباع برنامج تنمية اقتصادي متجانس حتي لو كان علي النمط الرأسمالي ، حيث بامكانه استغلال سلطة الدولة المركزية لتكثيف مجهودات التنمية وتحقيق عائد اكبر لقطاعات اوسع من الشعب ..

غير ان مثل هذه الامال لم تتحقق ، فعبر السنوات الستة عشر من عمر نظام نميري اعتمد الاقتصاد السوداني ، في جوانب عديدة ، وبصورة اكبر علي العالم الغربي المتقدم واختل ميزان توزيع الثروة بصورة اكبر ، وهذا ما سنوضح اسبابه في هذا المقام ..

ان اي برنامج تنمية يستجيب لاهداف غير رأسمالية لايمكن تحقيقه الا اذا كانت قيادة النظام العسكري تعتمد علي وتستفيد من التأييد المنظم للكتل الاجتماعية صاحبة

المصلحة في السياسة الاقتصادية الرامية للمساواة ، وبدون هذا التأييد المنظم فان معارضة اولئك الذين تضرهم مثل هذه السياسة بمصالحهم ستؤدي في النهاية الي اضطراب وتقويض هذه الاستراتيجية ، واذا نظرنا الي تاريخ التنظيمات السياسية في السودان لادركنا انه كان بالامكان ان يلعب الحزب الشيوعي السوداني دورا هاما في حشد التأييد المطلوب بنفوذه- في اوساط نقابات العمال واتحاد المزارعين واتحادات الطلاب والاتحادات المهنية ، ولكن بمجرد ان تعرضت علاقة التعاون بين القيادة العسكرية والحزب الشيوعي الي تبادل الاتهامات والصراعات واخيرا القمع فان احتمالات اتباع سياسة غير رأسمالية تضاءلت ثم اختفت .

غير ان التخلي عن محاولات ابعاد الاقتصاد عن نمط الرأسمالية لا يعني بالضرورة عدم الاهتمام بالتنمية الاقتصادية ، فقد كان بوسع النظام انتهاج برنامج طموح للتنمية في اطار اقتصاد حر وبمشاركة نشطة من الدولة ، وقد كانت هذه هي الاستراتيجية التي تبناها النظام في مطلع عام ١٩٧٠ .

وقد ادت هذه الاستراتيجية في النهاية الي اعتماد النظام علي الرأسمال الاجنبي ، وبينما بدأ النظام بتحطيم سيطرة البرجوازية علي الدولة انتهى الي خلق حالة اصبحت فيها الدولة رهن اشارة متطلبات المستثمرين والدائنين الاجانب .

حركة الضباط الاحرار والاستيلاء علي السلطة

قد يبدو الاهتمام بتفاصيل وخلفيات حركة الضباط الاحرار،التي سنتناولها في هذا المقام،مبالغا فيه ، غير انه من الضروري الالمام بصورة واضحة عن افكار وتجارب واهداف اولئك الذين استولوا علي السلطة في مايو ٦٩ ليتسنى لنا فهم النظام الذي شيدوه والاسباب التي ادت في النهاية لانهياره ..

ان التمثيل الذي لحق بجعفر نميري منذ الاطاحة به ـ وان كان عن حق ـ الا انه يشوه طبيعة الحركة التي برز من خلالها والتي كانت عبارة عن مجموعة شبه راديكالية من صغار الضباط،الذين كانوا يؤمنون بقدرتهم علي تحرير الشعب السوداني من سيطرة المؤسسة التقليدية المرتبطة بالرأسمالية العالمية ..

جذور حركة الضباط الاحرار ـ ١٩٥٠

تعود حركة الضباط الاحرار السودانيين الي مطلع الخمسينات ، فبعد اشهر قلائل من انقلاب ١٩٥٢ في مصر ، قام عدد من ضباط قوة دفاع السودان،كانوا يطلقون

علي انفسهم - فيما بينهم - الضباط الاحرار، بتشكيل تنظيم يلتزم بانتهاج خط التجربة المصرية .

كان في قلب هذا التنظيم شقيقان هما يعقوب كبيدة، من الوحدة الشرقية وعبد الرحمن كبيدة، من الوحدة الغربية ، ولما كان السودان لا يزال تحت الحكم الثنائي ، وكانت شريحة هامة من الحركة الوطنية تنادي بالاتحاد مع مصر فانه لم يكن غريبا ان يتخذ اولئك الضباط خطا وحدويا ، وليس من المستبعد ان يكون القائد العسكري المصري في السودان قد اوحى بالفكرة ليعقوب كبيدة الذي كانت تربطه به علاقات حميمة ، ورغم ذلك فيبدو ان الضباط الاحرار قد تخلوا عن هذا الخط حينما خطا السودان نحو الاستقلال في ١٩٥٦ .

لم تكن الحركة التي قادها الاخوان كبيدة في مطلع الخمسينات اكثر من شبكة صداقات وعلاقات بين اشخاص تتقارب افكارهم ، وكانت اهدافهم تتجه (علي الاقل بعد العام ١٩٥٦) نحو رفع كفاءة الحكومة ولم يكن من اهدافهم فرض اي تغيير جوهري في النظام الاقتصادي والاجتماعي .

كانوا يؤمنون بان المؤسسات البرلمانية بعد الاستقلال قد وضعت في السلطة قادة غير اكفاء وفاسدين ، وانهم قادرون علي ان يكونوا بديلا لهذه القيادات في اطار نظام عسكري يحكم البلاد لفترة لا تقل عن خمس سنوات ويعاونه افراد مدنيون مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة، علي ان تحظر الاحزاب السياسية حظرا تاما لانها مدعاة للانقسام والفساد ..

خططت مجموعة كبيدة للاستيلاء علي السلطة يوم ١٤ يونيو ١٩٥٧ . وكان علي ضباط منطقة الخرطوم بقيادة الرائد عبد الرحمن كبيدة ان يحشدوا قواتهم ويستولوا علي المباني الحكومية .

وفي ١١ يونيو تم اعتقال كبيدة ونفر من المتآمرين ، ورغم ان فشل الانقلاب والاعتقالات التي اعقبت ذلك كان ضربة قاسية للضباط الاحرار الا ان التنظيم حافظ علي وجوده ، ولم تتمكن السلطة من كشف جميع عناصر الشبكة ، وحتي المعتقلين اضطرت السلطات الي اطلاق سراح بعضهم لعدم كفاية البيانات .

لم يثن استيلاء الفريق ابراهيم عبود علي السلطة في نوفمبر ١٩٥٨ الضباط الاحرار عن مقاصدهم ، وكانوا يرون ان القيادة العسكرية ليست باحسن حال من السياسيين المدنيين .

كان للضباط الاحرار دور محدود في الاحداث التي قادها الاميرلاي عبد الرحيم شنان والاميرلاي محي الدين احمد عبد الله في مايو ١٩٥٩ والتي كانت تستهدف

تحويل النظام الي وجهة اكثر راديكالية . وقد ادي فشل تلك الاحداث في تحقيق تغيير حقيقي الي قيام الضباط الاحرار بمحاولة انقلاب بقيادة الكولونيل علي حامد في

نوفمبر ١٩٥٩ ، وقد اجهضت الحركة بسبب سوء ادارتها ، وكان رد الفريق عبود عنيفا حيث تم اعدام خمسة ضباط من قادتها من بينهم علي حامد وكبيدة وفصل عدد كبير من الضباط المشتبه فيهم ، وهكذا قضي علي حركة الضباط الاحرار التي ولدت عام ١٩٥٠ .

حركة الضباط الاحرار الجديدة في الستينات

لم يكن لحركة الضباط الاحرار التي نمت في الستينات علاقة تذكر بسابقتها ، ولم يكن لمن انخرطوا في الحركة الجديدة علاقة بحركة الخمسينات ماعدا جعفر محمد نميري وفاروق حمد الله . ومن بين العوامل التي ادت لبروز الحركة الجديدة فان لدور الحزب الشيوعي السوداني الاهمية القصوي .

فمن ناحية فان معارضة الحزب الشيوعي لنظام عبود دفع الشيوعيين للتحالف مع كل من يعادي ذلك النظام،ومن بين اولئك الضباط الاحرار.ومن ناحية اخري يبدو ان الحزب سعي حثيثا لايجاد موقع قدم له داخل الجيش ، كصمام امان لاستخدام سلطات الجيش ضد الحزب. وقد افلح في بناء علاقات تتفاوت درجة متانتها مع عدد لا بأس به من الضباط والجنود ، وقد كان هؤلاء الضباط هم النواة التي نما حولها تنظيم الضباط الاحرار والذي ضم كثيرا من الضباط لم يكونوا علي علم بعلاقة زملائهم بالحزب الشيوعي .

وكما هو متوقع فان ضباط الطبعة الجديدة من الحركة كانوا ملتزمين باعادة بناء السودان علي اسس اكثر راديكالية وتغيير البنيات الاجتماعية والاقتصادية اكثر مما كان يطمع اولئك الذين سبقوهم في الخمسينات ، وان لم يتصوروا بالضرورة ان يكون لهم الدور الرئيسي في عملية التغيير .

بدأ نشاط الحركة في بداية الستينات.وفي ١٩٦١ اصدرت نشرة سرية تحت اسم "صوت القوات المسلحة" كانت تطبع في مطابع الحزب الشيوعي السرية وكانت تتناول قضايا الجيش التنظيمية والفنية الي جانب القضايا الوطنية ، ومن خلال هذه النشرة عبرت الحركة عن اتجاهها "للعمل مع القوي الشعبية لاسقاط النظام" .

وبحلول عام ١٩٦٤ كانت الحركة قد خلقت نفوذا داخل الجيش كاف لان تلعب دورا

في انهاء نظام عبود ، فبالرغم من ان المدنيين هم الذين كشفوا فقدان النظام للشرعية وقوضوا مصداقيته ومعنوياته الا ان الخيارات امام الفريق عبود كانت محدودة للغاية بسبب شكوكه في امكانية الاعتماد علي الجيش.وقد ساعد الضباط الاحرار بحرمان عبود من السند الذي يمكن ان يقمع به حركة المقاومة وامتنع الضباط عن تلقي اي اوامر باطلاق النار علي المتظاهرين،وفي مرحلة لاحقة حاصروا القصر الجمهوري مما زاد الضغط علي عبود لحل حكومته العسكرية .

وخلال الاربع سنوات التي اعقبت سقوط عبود ظلت الحركة في الظل ، غير ان الخط العام للتطورات السياسية لم يكن موضع الرضا عندها ، وكان من رأي الضباط الاحرار ان تعاقب الحكومات المتكررة وعدم الاستقرار يمثل خيانة للآمال والتطلعات التي بشرت بها ثورة اكتوبر ..

عادت السلطة الي المؤسسة التقليدية التي لم تكن تري ثمة ضرورة لاي اصلاح اجتماعي او اقتصادي ، وظلت الحرب في الجنوب مستعرة تلقي بثقلها علي القوات المسلحة ، وبدا المسرح السياسي حافلا بالصراعات والخلافات التافهة ، ولم تجد قضايا البلاد الحقيقة من يقدرها حق قدرها .

بعد تجربة نظام عبود الديكتاتوري اصبحت الجماهير لا تثق في الضباط ذوي الطموح السياسي ، وعلاوة علي ذلك فقد ادي تمرد في صفوف الضباط العاملين في الجنوب في ديسمبر ١٩٦٥ واكتشاف تدبير لانقلاب في ديسمبر ١٩٦٦ الي تكثيف نشاط الاستخبارات العسكرية وكان الضباط المشكوك فيهم ينقلون الي الاقاليم النائية علي اعتبار ان الانقلابات العسكرية لا تحدث الا في الخرطوم .

كان النشاط الرئيسي لحركة الضباط الاحرار خلال هذه الفترة تجنيد المزيد من الاعضاء وكانت عملية التجنيد تبدأ بتوجيه السؤال التالي للمرشح : "هل تعتقد ان استقلال البلاد يتطلب التحرر الاقتصادي الي جانب التحرر السياسي؟"، وكان الذين يجيبون بالايجاب هم الاقرب للحركة ، ومع وجود العقيد نميري، احد كبار اعضاء الحركة ؛ قائدا لمدرسة جبيت للتدريب العسكري، كان الاتصال بالمرشحين للانضمام للحركة سهلا . كان التنظيم العام للحركة من مسئولية لجنة من الضباط في الخرطوم ، وفي اكتوبر ١٩٦٨ اجتمع نحو عشرين من اعضاء اللجنة لمناقشة استراتيجية الحركة المستقبلية ، وكان من رأي غالبية المشاركين في هذا الاجتماع السعي للاستيلاء علي السلطة.اما الاقلية التي عارضت هذا الاتجاه فقد كانت من الضباط وثيقي الصلة بالحزب الشيوعي ، وتم التوصل الي اتفاق ترسم بموجبه الخطط للانقلاب ولكن لا يتم التنفيذ الا بعد التمحيص في وقت لاحق .

وفي الاشهر التي اعقبت ذلك الاجتماع شرع الضباط بالفعل في التخطيط للانقلاب.
وقد كانت طبيعة النظام الذي يتبع الانقلاب في طليعة هموم المخططين ، وقد اتفق علي انتهاج خط التجربة المصرية بان تكون شئون السيادة من اختصاص مجلس قيادة الثورة علي ان تتشكل حكومة مدنية لادارة الشئون اليومية،علي ان يراقب مجلس قيادة الثورة سياسات الحكومة ويتأكد من انها تؤدي الي تحقيق التغيير السياسي والاقتصادي الذي تتطلع اليه الحركة .

وبالرغم من ان الحركة فكرت في تعيين شخص معروف شعبيا كرئيس صوري يضمن للنظام الشرعية ولاتكون له سلطات فعلية ، الا انه صرف النظر عن ذلك وتقرر ان يرأس قيادة الثورة اكبر الاعضاء سنا ، العقيد جعفر محمد نميري .

اهتمت الحركة ايضا بالوسائل التي يمكن بها اكتساب التأييد الشعبي ، وكانت تري ان يكون وجه النظام الجديد عسكريا بحتا ، ورؤي ان تتم الاستعانة بمدني واحد او اثنين يكون لوجودهما في قيادة النظام الجديد بعدا شعبيا.واتفق علي ان يتم الاتصال ببابكر عوض الله الذي كان موضع احترام الشعب،نسبة للدور الذي لعبه في انهاء نظام عبود ، والذي ادت استقالته من منصب رئيس القضاء،احتجاجا علي القانون الذي صدر بحل الحزب الشيوعي،الي احتلاله موقعا بارزا في صفوف اليسار تم الاتصال ببابكر عوض الله في ديسمبر ١٩٦٨ ووافق علي الفور علي التعاون وتقرر ان يكون عضوا في مجلس قيادة الثورة ورئيسا للوزراء .

وبالرغم من انه لم يحط علما بالخطوات العسكرية التي تعتزم الحركة القيام بها لاستلام السلطة الا انه احيط علما بان من مهامه النصح في مجال اختيار الوزراء وتنظيم علاقة النظام الجديد بالتجمعات المدنية، وبحكم وجوده في مجلسي الثورة والوزراء ان يكون حلقة الوصل بين المؤسستين .

في مطلع ١٩٦٩ بدأت مناقشة تفاصيل الانقلاب ، ووردت معلومات بان مدرسة المدرعات ستجري مناورات في منطقة خور عمر في مايو من ذلك العام ، فشكلت هذه الحقيقة القاعدة التي بني عليها التخطيط حيث كان للضباط الاحرار وجود كثيف وسط معلمي المدرسة ، كما ان الخلوة في خور عمر تساعد كثيرا علي تهيئة جنود المدرسة البالغ عددهم نحو ٢٠٠ للقيام بالانقلاب،كما تقرر ان تنضم وحدتان من المظلات - حيث للضباط الاحرار قاعدة قوية - الي جنود خور عمر .

بالاضافة لذلك كانت هناك عناصر مساعدة اخري تجعل من شهر مايو شهرا مناسبا ، ففيه يشتد الحر ويجد كبار القادة العسكريين ذرائع للسفر خارج السودان ، وفيه يكون العقيد نميري في اجازة بالخرطوم .

بنهاية مارس اكتملت الخطة من ناحية الاستيلاء علي السلطة والشكل الذي يكون

عليه النظام الجديد ، وفي ابريل انعقد الاجتماع الحاسم الذي يتقرر فيه المضي قدما ام التريث ، وفي هذا الاجتماع اعترضت الغالبية علي التنفيذ،فمن بين ١٣ عضوا

عارضها سبعة بحجة ان القوي الشعبية ليست جاهزة بعد ، وان النظام القائم ، بالرغم من فساد اركانه لايزال مقبولا شعبيا ، وان الانقلاب قد يؤدي الي تصفية القوى التقدمية في حالة فشله .

كان غالبية المعارضين السبعة علي صلة بالحزب الشيوعي وكانت حجة مؤيدي الانقلاب الستة ان الوقت ملائم للتغيير وان فرصة كهذه لن تتكرر في القريب ، ولكن الاجتماع قرر عدم تنفيذ الخطة والنظر في وقت لاحق في امكانية القيام بالانقلاب .

بعد هذا الاجتماع انقسمت قيادة الحركة الي معسكرين ، فمعسكر المعارضين السبعة اعتبر القرار الذي اتخذه الاجتماع نهائيا ، اما الستة المؤيدين فقد قرروا المضي قدما في تنفيذ الخطة دون احاطة زملائهم المعارضين علما بما يعتزمون القيام به .

كان الضباط الستة هم العقيد جعفر محمد نميري والرائد خالد حسن عباس والرائد ابو القاسم محمد ابراهيم والرائد مأمون عوض ابو زيد وفاروق حمد الله ، والرائد زين العابدين محمد احمد عبد القادر ، وبما ان من بين الستة من كانوا في مواقع هامة في مدرسة المدرعات وفي سلاح المظلات فقد كانت فرص التنفيذ عملية بالنسبة لهم .

وافق بابكر عوض علي التعاون مع هذه المجموعة والقيام بنفس الدور الذي كان مرسوما له. وفي الساعة الرابعة من فجر الخامس والعشرين من مايو احتلت وحدات من الجيش المواقع الرئيسية في العاصمة المثلثة وتم اعتقال كبار قادة الجيش.وفي السابعة صباحا اذاع راديو ام درمان بيانا من جعفرنميري وآخر من بابكر عوض الله ، وفي وقت لاحق اذيع تشكيل مجلس الوزراء وكان الاتفاق قد تم بين مجموعة الستة ضباط وبابكر عوض الله في الثالث والعشرين من مايو علي اسماء الوزراء .

كان الاتجاه في ذلك اليوم ان يعلن عن تشكيل مجلس قيادة الثورة من الضباط الستة بالاضافة لبابكر عوض الله ولكن احداثا جرت خلاله ادت الي توسيع المجلس .

فبينما كان فاروق حمد الله ومأمون عوض ابو زيد وخالد حسن عباس وابو القاسم محمد ابراهيم وزين العابدين محمد احمد عبد القادر يمضون اليوم في تفقد وحدات الجيش وتنظيمات الامن لضمان تأييدها للانقلاب كان جعفر نميري يجري مشاورات مع اثنين من الضباط الاحرار الذين كانوا قد صوتوا ضد تنفيذ الانقلاب وهما المقدم بابكر النور والرائد ابو القاسم هاشم ، وكان بابكر علي صلة وثيقة بالحزب الشيوعي

بينما كانت لابو القاسم علاقات حميمة مع دوائر الناصريين والقوميين العرب(*)، وكان تقييم جعفر نميري ان انضمام الضابطين لمجلس قيادة الثورة يضمن لها تأييد قواعد الشيوعيين والناصريين ، وقد اتخذ نميري منفردا قرارا ضمهما لمجلس قيادة الثورة وكذلك ضم الرائد هاشم العطا - المقرب للحزب الشيوعي - دون الرجوع لزملائه الاخرين ، وهكذا ضم مجلس قيادة الثورة الذي اعلن مساء ذلك اليوم،الي جانب الضباط الذين نفذوا الانقلاب ضباطا كانوا معارضين له قبل اشهر .

برامج التغيير الاجتماعي والاقتصادي ١٩٦٩-١٩٧١

كان مجلس الوزراء الذي تشكل في ٢٥ مايو ١٩٦٩ يبدو مؤهلا لاحداث تغييرات مهمة في النظام الاجتماعي والاقتصادي في السودان ، فاعضاؤه ينحدرون من خلفيات متباينة الا ان غالبيتهم اما اعضاء في منظمات راديكالية كالحزب الشيوعي والاشتراكيين العرب والقوميين العرب* او مثقفين مستقلين ذوي افكار راديكالية وكان اغلبهم نشطين في جبهة الهيئات التي اسقطت نظام عبود في ١٩٦٤ ومنهم من تقلد الوزارة في حكومة اكتوبر الانتقالية.وكان يبدو ان مجلس قيادة الثورة سيدعم برامج التغيير.ففي خطابيهما في ٢٥ مايو ركز كل من نميري وبابكر عوض الله علي قضية التغيير ، وكان بابكر اوضح في طرحه حين ذكر ان "الحكومة الثورية" تعترف بان سبب المصائب الاقتصادية والمالية هو ان البلاد كانت تنتهج خط التنمية الرأسمالية وتعتمد علي النفوذ الخارجي وقال ان زيادة الدخل القومي وحجم الاستثمار يمكن ان تحقق عبر تقوية وتوسيع العلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول العربية والاشتراكية عن طريق الاتفاقيات الثنائية وتوسيع قاعدة القطاع العام لاسيما في مجال الصناعة وتشجيع رأس المال الخاص الوطني غير المرتبط بالاستعمار وتغيير سياسة الاقتراض بحيث لاتتم الاستدانة الا لاغراض التنمية وبأدني اسعار فائدة .

لن نتعرض بالتفصيل للبرامج والسياسات التي طرحت في مطلع عهد الانقلاب فمعظمها عصفت به رياح التغيير ولكننا سنشير الي بعض المبادرات التي تعكس الخط الذي بشر به النظام الجديد .

بدأت محاولات احكام سيطرة الدولة علي الاقتصاد والحد من حريات القطاع الخاص في وقت مبكر.ففي ١٦ اكتوبر اعلن عن تأسيس شركتين حكوميتين للسيطرة علي قطاعات مفتاحية في التجارة الخارجية ، واحدة لاحتكار حقوق استيراد الجوت والسكر والمواد الكيماوية والمبيدات والاخري لاستيراد كل مشتريات الحكومة من

(*) القوميون العرب والناصريون يمثلون تنظيمًا فضفاضًا ، وكان نشاطه يتركز فى جامعة القاهرة فرع الخرطوم - وكانت له علاقات ببعض العناصر الراديكالية فى صفوف الحزب الاتحادى الديمقراطى - وهناك الاشتراكيون العرب وكانوا تنظيمًا صغيرًا، له علاقات مع حزب البعث العربى الاشتراكى فى العراق، وفى تلك الفترة كان التنظيم متحالفًا مع الشيوعيين والتقدميين فى الحزب الاتحادى الديمقراطى وفى النقابات وغيرها..

الخارج كالسيارات والجرارات والادوية .

وفي مايو ١٩٧٠ بادرت الحكومة بمصادرة والاستيلاء علي وتأميم عدد من الشركات الخاصة ، ففي ١٤ مايو تم الاستيلاء علي شركات رجل الاعمال الثري عثمان صالح واولاده وصودرت ١٦ شركة اخري في الرابع من يونيو وكذلك مجموعة شركات بيطار ، وشركة شاكروغلو وشركة كونتوميخالوس وشركة مرهج وشركة سركيس ازمرليان وشركة جوزيف قهواتي وشركة صادق ابو عاقلة واعمال حافظ البربري وشركة السجاير الوطنية .

اعلن جعفر نميري اولى قرارات التأميم في خطاب القاه في الذكري الاولي لاستيلائه علي السلطة وشملت جميع المصارف الي جانب اربع شركات بريطانية ، وشملت البنوك ٢٤ فرعا لبنك باركليز وستة فروع لبنك مصر واربعة فروع لناشونال اند جرندليز وثلاثة فروع للبنك العربي والفرع الوحيد للبنك التجاري الاثيوبي والبنك التجاري السوداني وبنك النيلين والاخيرين تأسسا برأسمال سوداني .

اما الشركات البريطانية الاربع فقد كانت شركة متشل كوتس وشركة جلاتلي هانكي وشركة سودان ميركنتايل وشركة الصناعات الكيماوية الامبريالية ، وفي الرابع من يونيو اممت شركة اسمنت بورتلاند علي اساس ان الاسمنت سلعة استراتيجية ، واعقب ذلك تأميم عشرات الشركات الاخري. وبنهاية يونيو ١٩٧٠ كانت الدولة قد استولت علي كل الشركات العاملة في مجال التصدير والاستيراد وكل المؤسسات المالية وغالبية مؤسسات التصنيع .

وقد تمثل التعويض في شكل صكوك بفائدة ٤٪ وبنفس قيمة الممتلكات المؤممة يبدأ سدادها في عام ١٩٨٠ ويستمر حتي ١٩٨٥ . وقد وصفت صحيفة التايمز اللندنية التعويضات بانها "غير عادلة ولاناجزة وغير فعالة.." .

كانت خطة التنمية الخمسية التي اجازها مجلس قيادة الثورة في ٢٠ مارس ١٩٧٠ وسيلة اخري من وسائل احكام سيطرة الدولة علي الاقتصاد. وقد استهدفت الخطة التي اعدها فريق من الاقتصاديين السودانيين بمساعدة اربعة عشر خبيرا سوفيتيا ان يكون نصيب القطاع العام من جملة الاستثمار العام وحجمه ٣٨٥ مليون جنيه ان يكون ٢١٥ مليونا من الجنيهات وان يرتفع الناتج القومي الاجمالي بنسبة ٨,١٪ مقارنا بـ٤,٧٪ لفترة الخمس سنوات السابقة .

لم تشتمل الخطة علي اية مشاريع كبيرة وركزت علي اعادة تأهيل المشاريع الموجودة لتحقيق انتاجية اكبر وتم التركيز علي الاستثمار المنتج اكثر منه علي البنيات الاساسية ..

جاءت بعض التدابير المبكرة لتصطدم مباشرة مع المؤسسة التقليدية التى كانت

تدعم الانظمة السابقة.ففي ٢٨ يونيو ١٩٦٩ اصدر مجلس الوزراء قرارا بالغاء الادارة الاهلية في مديرية الخرطوم والمديرية الشمالية والمناطق المروية في مديرية النيل الازرق والتدرج في الغائها في مناطق البلاد الاخري .

وفي ١٧ اغسطس ١٩٦٩ اتخذت الحكومة اجراءات لاستعادة متأخرات ضرائب دائرتي المهدي والميرغني ، وتم الاستيلاء علي محلج ربك الذي يمتلكه المهدي وعلي بعض الاراضي العائدة للسيد علي الميرغني في الخرطوم بحري .

وعلي صعيد السياسة الاجتماعية نشطت الحكومة في مراجعة قوانين العمل ، فتم تشكيل مجلس من ٨٢ عضوا لتقديم توصيات حول التشريعات العمالية برئاسة الشفيع احمد الشيخ،رئيس اتحاد نقابات عمال السودان.وفي الاجتماع الاول للمجلس في ٢٦ يونيو ٦٩ دعا وزير العمل،الدكتور طه بعشر،ان "ينبع التشريع من المفاهيم الاشتراكية التي تري في العمل شرفا" ..

اجاز المجلس قانونين وافق عليهما مجلس قيادة الثورة فورا وهما قانون العمل الموحد وقانون الثقافة العمالية .

ومن الاجراءات الاخري علي الصعيد الاجتماعي اصدرت الحكومة في ٧ سبتمبر ٦٩ قرارا بتخفيض ايجارات المنازل بنسبة ٢٥٪ والغاء ديون الحكومة علي مزارعي مشروع الجزيرة والبالغة جملتها حوالي سبعة ملايين من الجنيهات ، وتقييد استغلال موظفي الخدمة المدنية للعربات والمنازل الحكومية ، وفي ٢١ يونيو ١٩٦٩ اصدرت الحكومة قرارا برفع عدد التلاميذ المقبولين في المدارس المتوسطة من ٢٤ الفا الي ٣٨,٥٠٠ وفي المدارس الثانوية من سبعة آلاف الي ١٠,٤٠٠ وذلك للعام الدراسي القادم ..

شهدت السياسة الخارجية ايضا تغييرا جذريا يرتبط بالتغيير الذي حدث في السياسة الاقتصادية ، فمحاولة انتهاج سياسة تنمية موجهة نحو الاكتفاء الذاتي والتوزيع العادل للثروة ارتبطت عند النظام بتقوية العلاقات مع دول الجوار والاقطار الشيوعية التي يمكن ان تساعد السودان علي الانعتاق من التبعية للعالم الغربي اقتصاديا ..

اثار اتجاه السودان نحو المعسكر الاشتراكي اهتمام العالم.ففي ٤ يونيو ١٩٦٩ اعترف بالمانيا الديمقراطية،تبع ذلك زيارة وفد علي مستوى عال من المانيا الشرقية للخرطوم ، وخلال شهري يونيو ويوليو طافت وفود سودانية تجارية ومالية معظم عواصم الدول الاشتراكية كما زارت وفود من تلك الدول السودان .

وفي ١٧ يونيو ٦٩ قدمت بلغاريا قرضا للحكومة السودانية قيمته ٦ مليون جنيه تبعتها تشيكوسلوفاكيا في ٥ يونيو بقرض جملته عشرة ملايين جنيه والمانيا

الديمقراطية في ١٤ يونيو باربعة ملايين جنيه والاتحاد السوفيتي باربعة ملايين في ٢٨ نوفمبر وهنغاريا بعشرة ملايين جنيه في يوليو ١٩٧٠ ، ووصف المسئولون السودانيون هذه القروض بانها تتميز بسعر فائدة اقل وفترة سماح اطول ، كما ان بعض القروض يتم سدادها بمحاصيل سودانية. وفي ٢٩ سبتمبر ١٩٦٩ اعلنت الحكومة ان اغلب وارداتها ستكون من الدول التي تجمعها بها اتفاقيات تجارية .

بالرغم من الدعاية التي لقيتها علاقات السودان بالكتلة الاشتراكية في الغرب الا انه يبدو ان السودان كان مهتما اكثر بعلاقاته مع كل من مصر وليبيا ، ففي ٣٠ يوليو ١٩٦٩ وعقب زيار ة وفد سوداني للقاهرة اعلن عن تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة للنظر في تطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين. وقد تم التوصل لاتفاق تكامل اقتصادي في ٢ سبتمبر من نفس العام نص علي التدرج في رفع القيود الجمركية وحرية تنقل الافراد ورأس المال .

وبعد سقوط النظام الملكي في ليبيا في مطلع ١٩٦٩ اتسع نطاق التعاون بين دول شمال شرق افريقيا ، فقد اقترح معمر القذافي ان تنضم ليبيا لاتفاق التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان وبدأ التعاون يتخذ شكلا سياسيا. ففي ٢٨ ديسمبر تم التوقيع علي ميثاق طرابلس بين الدول الثلاث والذي شمل الي جانب التعاون الاقتصادي مجالات الدفاع والسياسة الخارجية .. وتم الاتفاق علي حتمية الوحدة وضرورة التدرج نحوها ..

وفي نوفمبر ١٩٧٠ انعقدت قمة ثلاثية ضمت نميري والقذافي والسادات الذي خلف الراحل عبد الناصر وتم الاتفاق علي تشكيل قيادة ثلاثية موحدة للاسراع بتقوية وتطوير التعاون بين الاقطار الثلاثة ، واتفق علي ان يجتمع الزعماء الثلاثة بانتظام لتنسيق السياسات والتخطيط لانشاء نظام فدرالي للدول الثلاثة ، وتم تشكيل لجنة عليا للتخطيط ومجلس للامن القومي ولجنة متابعة .

غير ان المناقشات التي جرت خلال تلك المرحلة اوضحت بعض نقاط الخلاف في تناول كل من الحكومات الثلاث لمسألة الوحدة. فبينما كانت الحكومة السودانية تفضل نهجا متدرجا ، كان العقيد القذافي - مدعوما بالسادات - يتعجل انشاء تنظيم سياسي موحد وانتهاج سياسة خارجية موحدة .

وفي ابريل ١٩٧١ ، وحين اعلن شركاء ميثاق طرابلس، الذين انضم اليهم الاسد، عن النية للمضي قدما في بناء مؤسسات فدرالية، رفضت الحكومة السودانية ذلك ورأت ان تنظر في الامر في وقت لاحق .

وفي مرحلة مبكرة اتضح الاتجاه المتميز للنظام الجديد نحو قضية الجنوب. ففي ٩

يونيو ١٩٦٩ اصدر نميري اعلانا عن جنوب السودان اعترف بحق الجنوبيين في حكم ذاتي اقليمي في اطار السودان الموحد،وقال انه وقبل اتخاذ اي اجراء حول الحكم الذاتي فلابد من "بناء حركة ديمقراطية اشتراكية التوجه في الجنوب تكون جزءا من البناء الثوري في الشمال وقادرة علي ادارة مقاليد الحكم في الاقليم ومنع تسلل الامبريالية من الخلف" ..

ولتأكيد نوايا الحكومة الحسنة ولوضع الاسس للحكم الاقليمي اتخذت عدة تدابير منها انشاء وزارة لشئون الجنوب ومد فترة قانون العفو العام ورصد مبالغ اضافية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجنوب وانشاء مركز لتدريب الموظفين الجنوبيين.وربما كان اهم من كل ذلك استعداد الحكومة للاعتراف "بالفوارق التاريخية والثقافية بين الشمال والجنوب وحق الجنوبيين في تطوير ثقافاتهم وتقاليدهم .."

في هذا الاثناء بدأت الخلافات بين اعضاء مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء تطفو الي السطح ، فقد كان من المأمول ان تؤدي صياغة ميثاق وطني يحدد اهداف النظام وسياساته الي قاعدة واسعة للتعاون وبالفعل شكلت لجنة لاعداد الميثاق في ١٣ يوليو ١٩٦٩ احيل للجنة الشعبية للميثاق الوطني الموسعة التي اجتمعت لاول مرة في ١٥ يونيو ١٩٧٠ ، واتضح من خلال مناقشاتها ان الخلافات أعمق مما هو متصور ، وهي ليست قاصرة علي مسائل التكتيك وانما تشمل قضايا اساسية ومبدئية حول طبيعة التنظيم السياسي المطلوب ..

وخارج اطار المشاركين في الحكومة كانت انتفاضة الانصار في الجزيرة ابا في مارس ١٩٧٠ بقيادة الامام الهادي المهدي قد مثلت اول تهديد خطير للنظام ..

انفصام التحالف "التقدمي"

لم يواصل النظام اتباع سياسات التغيير الاقتصادي والاجتماعي التي انتهجها في بداية عهده ، علي الاقل ليس بالشكل والروح التي أملتها ، فبالرغم من الالتزام الاولي القوي بضرورة التغيير الراديكالي، وبالرغم من استقلال النظام عن المؤسسة التقليدية التي كانت فيما مضي تقف في وجه التغيير ، فقد تم التخلي عن محاولة التغيير الجذري، بل ان طبيعة النظام نفسها تغيرت بالتدريج ، ولفهم ماحدث ولماذا حدث فلابد من النظر في الانقسامات التي حدثت في صفوف "الحلف التقدمي" .

كانت القضية المركزية التي دارت حولها الخلافات تتعلق بالتنظيم السياسي.فقد كانت افكار السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني عبد الخالق محجوب حول هذه

القضية تختلف تماما عن افكار الضباط الاحرار الذين استولوا علي السلطة في ٢٥ مايو ١٩٦٩ ، فبالنسبة لعبد الخالق ورفاقه كان الحزب الشيوعي يمثل قلب الحركة التقدمية السودانية وقد اثمرت مجهوداته عبر السنين في اوساط الطلاب والعمال والمزارعين والمهنيين عن خلق قاعدة واسعة ، وامكن له عن طريق اعضائه في تنظيمات هذه القطاعات تعبئة الجماهير ذات الولاءات السياسية المتعددة لمواجهة طغيان الانظمة السابقة ..

وكان عبد الخالق يري ان مستقبل الحركة التقدمية لا ينبغي ان يوضع وبصورة عمياء تحت حماية مجموعة من الضباط البرجوازيين مهما كانت درجة حماسهم ، وانه اذا كان النظام الجديد يرغب في مواصلة سياساته التقدمية فلابد من ان يحتفظ الحزب الشيوعي بوجوده المستقل وبقدرته علي نقد النظام متي ما كان ذلك ضروريا ، وان تنتقل السلطة السياسية الي جبهة وطنية وديمقراطية تجمع الاحزاب والنقابات والاتحادات المهنية التي تؤمن بالاهداف المضمنة في الميثاق الوطني،وان تتعاون كل هذه التنظيمات لانجاز السياسـات المتفق عليها وتكون لها الحرية في التعبير عن آرائها .

الا ان الضباط الاحرار،الذين نفذوا الانقلاب كانت لهم رؤيا مختلفة.فقد كانوا يرون في انفسهم ثوريين اصليين لم يقوموا بانقلاب وانما فجروا ثورة انتزعت السلطة من المؤسسة التقليدية المرتبطة بالاستعمار لوضعها تحت خدمة مصالح الجماهير ، وبالرغم من انهم يقدرون تاريخ الحزب الشيوعي ويتفقون مع غالبية سياساته الا انهم لايرون سببا يدعو لان يحتفظ الحزب بوضع مستقل او حتي بوجود مستقل مادامت السلطة بيد نظام تقدمي .

وكان من رأي الضباط الاحرار ان ينخرط الشيوعيون في التنظيم السياسي الذي ستنشئه الثورة ويعملوا كافراد علي تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يؤمنون بها ، لان الثورة ليست حكرا لاحد وانما هي لجميع الذين يؤمنون بأهدافها وحتي لجماهير الاحزاب التي حلت والتي ضللتها القيادات الفاسدة .

رفض الضباط الاحرار فكرة "الجبهة الوطنية الديمقراطية" من ناحية لان "النقد المستقل" يمكن ان يهدد وحدة النظام كما ان تكوين الجبهة سينقل السلطة من مجلس قيادة الثورة الي الحزب الشيوعي بحكم نفوذه الواسع في اوساط وركائز هذه الجبهة .
يمكن فهم مسلك الحزب الشيوعي بصورة اوضح اذا أخذنا في الاعتبار المناقشات التي دارت في قيادته خلال الستينات والتي تركزت حول دور القوات المسلحة في تعزيز اهداف الحزب.وقد كان لتلك المناقشات وما تمخض عنها من اختلافات دور في

الاحداث التي تلت الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩ .

اثيرت تلك القضية لاول مرة عندما اعلن نظام الفريق ابراهيم عبود عن انتخابات المجلس المركزي في ١٩٦٣ ، فبينما شجعت القيادة اعضاء الحزب علي المشاركة في الانتخابات باعتبار ان ذلك سيساعد علي تعبئة الجماهير،رفضت قيادات اخري في الحزب هذا الاتجاه وانشقت عن الحزب لتؤسس "القيادة الثورية للحزب الشيوعي السوداني" تحت قيادة يوسف عبد المجيد التي دعت لانتهاج حرب العصابات في المقاومة ، وحتي بعد سقوط نظام عبود اعلنت رفضها لسياسة الانتخابات وواصلت الدعوة للعنف الثوري ، غير ان هذه الجماعة لم تلق تأييدا يذكر وانتهت بالتدريج بعد ان مزقت الخلافات عضويتها الصغيرة .

وحتي بعد انشقاق دعاة حرب العصابات بقيت الخلافات داخل الحزب حول الاساليب التي يمكن ان ينتهجها لبلوغ اهدافه.وقد طفت مرة اخري الدعوة للعنف الثوري في وجه محاولات الحكومة خلال عامي ٦٦ و ١٩٦٧ لحل الحزب الشيوعي وتحريم نشاطاته ..

كان عبد الخالق محجوب يعارض العنف الثوري بحجة انه يمكن ان يؤدي الي ردود فعل قاسية ومدمرة ، وقد ركز عبد الخالق علي ذلك في تقريره لمؤتمر الحزب الرابع في ٢٧ اكتوبر ١٩٦٧ والذي اكد علي ضرورة كسب التأييد الشعبي عن طريق العمل السياسي الصبور في اوساط الجماهير وليس عن طريق اي فعل مباشر ضد النظام .

وانسجاما مع خط عبد الخالق اصدر المؤتمر قرارا برفض "المغامرات" وايد تكوين حزب اشتراكي برئاسة امين الشبلي لمواصلة العمل السياسي المكشوف في حالة حل الحزب الشيوعي ، الا ان الخلافات حول نفس الموضوع برزت مرة اخري في المكتب السياسي اثر مقالة كتبها احمد سليمان في جريدة الايام في ٨ ديسمبر وجاء فيها ان انعدام التعاون بين القوي التقدمية،التي اسقطت نظام عبود،والضباط التقدميين هو السبب في عودة المؤسسة التقليدية للحكم ونادي بضرورة قيام مثل هذا التعاون وبضرورة أن يكون للضباط اليساريين دور طليعي حتي يمكن قيام حكومة ثورية .

لقيت مقالة احمد سليمان نقدا عنيفا بين اعضاء القيادة.وفي اجتماع للجنة المركزية في مارس ١٩٦٩ تم تقريعه واربعة آخرين ممن ايدوه ، كما انتقد نقدا لاذعا في ورقة صدرت بعد الاجتماع ..

كان الموقف الحذر الذي اتخذه عبد الخالق محجوب وقيادات الحزب نحو انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ منسجما مع سياسة الحزب.وقد اشار منشور الحزب الذي صدر في نفس اليوم الي الطبيعة البرجوازية للانقلاب والقائمين به ، بالرغم من ان منشورات

لاحقة اكدت تأييد الحزب للنظام الجديد ما التزم بالسياسات التقدمية التي اعلن عنها ومالم يتعرض لحرية الحزب في العمل السياسي .

فتح تقبل عبد الخالق للانقلاب الباب للمزيد من الخلافات داخل الحزب ، حيث انتقدت اقلية مؤثرة داخل اللجنة المركزية،بقيادة معاوية ابراهيم،التأييد المحدود والمشروط الذي ابداه الحزب والذي لا يتناسب والانجاز الذي حققه الانقلاب بقلب الموائد علي القوي التقليدية.ورأت مجموعة معاوية ومن بينها احمد سليمان ان يؤيد الحزب الانقلاب بوضوح وقوة وحسم ..

خلال العامين اللذين اعقبا الانقلاب زادت حدة الانقسام الذي ادي في النهاية الي قبول مجموعة معاوية حل الحزب الشيوعي والانضمام للتنظيم الذي يتصوره مجلس قيادة الثورة .

تقع تطورات هذا الصراع السياسي خلال هذين العامين في خمس مراحل : المرحلة الاولي من مايو الي اكتوبر ١٩٦٩ وتميزت بالتعاون بين الحزب ومجلس قيادة الثورة رغم وجود خلافات تمثلت في اعتراض الحزب علي انفراد المجلس باختيار اعضاء منه للتعاون مع الحكومة بدلاً من تكليف الحزب بهذا الاختيار،وفي اعتراض الحزب علي قرار المجلس بحل "اللجان الثورية" التي كان يسعى لتشكيلها.وفي الفترة مابين اكتوبر ١٩٦٩ ومارس ١٩٧٠ ، بدأت العلاقة تفقد حرارتها ، وقد اتضح الخلاف جليا حين اعلن بابكر عوض الله خلال زيارته لبرلين الشرقية ان "الثورة لن تتخلي عن الشيوعيين" وعلي الفور اصدر مجلس قيادة الثورة بيانا اكد فيه ان عوض الله يعبر عن وجهة نظره الشخصية وان الثورة للجميع بصرف النظر عن انتماءاتهم السابقة وانها تستند علي قيم ومبادئ وتقاليد الشعب وابوابها مفتوحة لكل الوطنيين والاشتراكيين الذين يرفضون نظام الاحزاب السابق .

وفي ٢٨ اكتوبر اجرى تعديل وزاري فقد فيه بابكر عوض الله منصب رئيس الوزراء، الذي تقلده جعفر نميري وتولي عدد من اعضاء المجلس الوزارة لاول مرة، وخرج خمسة وزراء لديهم ارتباطات بالحزب الشيوعي وان كان بعض اعضاء الحزب قد ظلوا في مناصبهم الوزارية .

ومن ابريل الي نوفمبر ١٩٧٠ مارس مجلس قيادة الثورة (او غالبيته) ضغطا شديدا علي الحزب الشيوعي لكسب تأييده للتنظيم السياسي الواحد ، وكان جعفر نميري قد أعلن في ٤ يناير انه سيتم تشكيل "الاتحاد الاشتراكي السوداني" وسيقتصر النشاط السياسي علي هذا الاطار فقط .

ادي ضغط المجلس الي تعميق الخلاف بين جماعة عبد الخالق وجماعة معاوية، ويبدو

ان اعتقال الاول ونفيه الي مصر لمدة ثلاثة اشهر كان يستهدف تقوية جناح معاوية ، الا ان عبد الخالق كسب تأييد الغالبية في مؤتمر تداولي للحزب انعقد في اغسطس وانفتح بذلك الباب امام المواجهة المكشوفة ..

وفي ١٦ نوفمبر ١٩٧٠ تم فصل عضوين من مجلس قيادة الثورة تربطهما علاقات بالحزب الشيوعي هما بابكر النور وهاشم العطا وعضوا ثالثا ابدى تقاربا مع سياسات الحزب هو فاروق حمد الله .

وفي الفترة من فبراير ٧١ بدأ مجلس الثورة وقد تخلص من الخلافات داخله في اجراء عملية تطهير للعناصر المعادية في مؤسسة الدولة حيث جري فصل الشيوعيين المتعاطفين مع عبد الخالق من المراكز ذات الاثر في الحكومة والقوات المسلحة والخدمة المدنية واعتقل عبد الخالق وبعض رفاقه .

وفي خطاب له في فبراير ١٩٧١ اتضح توجه نميري لسحق الجانب الاعظم من الحزب الشيوعي بينما النظام يتوجه نحو تأسيس الاتحاد الاشتراكي السوداني وروافده ، حين شن هجوما عنيفا علي الحزب واتهمه بمحاولة احتواء الثورة وافتعال الفتن وعرقلة الانتاج .

وفي الفترة مابين فبراير الي يوليو ١٩٧١ سعى مجلس الثورة ليس فقط لتطهير المؤسسات من الشيوعيين التابعين لعبد الخالق وانما لتدمير الحزب الشيوعي نفسه حين جري اعتقال العديد من قادة الشيوعيين علي امتداد البلاد ولم يبق من انصار عبد الخالق في الحكومة الا وزير شئون الجنوب جوزيف قرنق بينما احتفظت مجموعة "جناح معاوية" بمواقعها .

ويبدو ان عنف الحملة التي قادها مجلس الثورة هو الذي قاد الي المواجهة النهائية بينه وبين الحزب الشيوعي ، ففي ١٩ يوليو ١٩٧١ افلح ضباط شيوعيون في الاستيلاء علي السلطة، وبالرغم من انه يبدو ان عبد الخالق محجوب كان علي علم بالمخطط فان معظم اعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية لم يكونوا علي علم به ، وفي انقلاب مضاد في ٢٢ يوليو استعاد نميري السلطة وكان من بين من حوكموا بالاعدام عبد الخالق محجوب والشفيع احمد الشيخ رئيس اتحاد العمال وجوزيف قرنق والضباط هاشم العطا وبابكر النور وفاروق حمد الله .

المؤسسات السياسية للنظام بعد ١٩٧١

كان للطلاق بين النظام والحزب الشيوعي مردودا حاسما علي الاول ، فالهدف الاساسي الذي اعلن الضباط الاحرار انهم استولوا على السلطة من اجل تحقيقه ،

والمتمثل في اعادة صياغة البنيات الاقتصادية والاجتماعية بشكل راديكالي ، كان يتطلب تأييد ودعم كل المدنيين الذين يؤمنون بمثل هذا الهدف ، وللشيوعيين نفوذ واسع وسط هذا القطاع نالوه عبر عشرين عاما من العمل المنظم ، وكان من الطبيعي ان يتضاءل هذا التأييد بعد القطيعة مع الشيوعيين ، كما ان النظام نفسه ادخل تغييراً في اولوياته ، فاصبحت قضيتا "الوحدة الوطنية" و "التنمية الاقتصادية" هما البديل لهدف اعادة الصياغة والمحور الذي تدور حوله كل مساعي النظام لاكتساب الشرعية ، وبناءا علي ذلك شرع في بناء المؤسسات التي تشكل قاعدته الشعبية.ومن مظاهر التناقض في هذه المؤسسات انها صيغت في وقت كان هدف النظام فيه راديكاليا وصممت علي اساس احداث التغيير الاقتصادي والاجتماعي الا انها بنيت فعلا في وقت تغير فيه توجه النظام فاصبحت وعاءا لتجميع الجماهير بصرف النظر عن طبقاتها او درجاتها الاجتماعية او انتماءاتها السياسية السابقة اكثر منها ادوات للتغيير ..

وهذا التناقض يفسر سر ضعف تلك المؤسسات ، فهي من ناحية تتمثل بنموذج المؤسسات السياسية الفوقية المركزية الموجودة في الانظمة الثورية ذات الحزب الواحد الا انها لا تشجع دينامية التفاعل مع الجماهير والتي ترتكز عليها المؤسسات التي تستهدف التغيير ، ومن ناحية اخري،فرغم ادعائها بانها تشكل القنوات التي يجد المواطنون من خلالها التمثيل الا انها كانت في الواقع تحت قبضة النظام ومناوراته ، وهكذا وبالرغم من ان الغرض من هذه المؤسسات كان ان تصبح ادوات للتغيير الا انها بحكم تكوينها ركزت السلطة والمبادرة في المركز فقط .

تشكل النظام السياسي الذي اسسه نميري من ستة عناصر نذكرها هنا وفق ترتيب ظهورها في المسرح السياسي .

الاول : هو الميثاق الوطني وهو الوثيقة التي حددت شكل المجتمع والنظام والوسائل التي تتبع لانشائه والذي من المفترض ان يوجه كل نشاطات واهداف المؤسسات الحكومية . وكانت اللجنة المكلفة باعداد الميثاق قد انهت الصياغة الاولي للوثيقة في نوفمبر ١٩٦٩ وتمت مناقشتها في مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء ثم شكلت لجنة شعبية موسعة لمناقشتها في الفترة من نوفمبر ١٩٧٠ الي ابريل ١٩٧١ ، وبعد تعديلات ادخلتها عليها اللجنة اجيزت نهائيا في المؤتمر التأسيسي للاتحاد الاشتراكي السوداني في يناير ١٩٧٢ واعتبرت "الفلسفة الاساسية للثورة" .

وخلال السنوات التي اعقبت ذلك تدهورت الاهمية العملية للوثيقة.وبالرغم من انها لم تلغ الا ان الصورة التي رسمتها للمجتمع السوداني الجديد لم تعد ذات صلة بالواقع .

والعنصر الثاني هو "المنظمات الجماهيرية والفئوية" ويقصد بالاخيرة الاتحادات

المهنية كاتحادات المزارعين والمعلمين والعمال .. الخ ، اما الجماهيرية فيعني بها منظمات الشباب والنساء ولجان تطوير القري .. الخ والعديد من هذه المنظمات كانت موجودة قبل مايو ١٩٦٩، الا انه اعيد بناؤها لتتفق مع التنظيم الجديد وتنسجم مع سياسات الحكومة . وهناك منظمات اخري برزت بعد مايو ٦٩ مثل لجان تطوير القري ووحدات اتحاد شباب السودان .. التي كانت تعرف في البداية باسم "كتائب مايو" ، ولم يكتمل الشكل النهائي للمنظمات الجماهيرية والفئوية الا بنهاية عام ١٩٧٣ حين عقد اتحاد المعلمين واتحاد التجار المؤتمر التأسيسي لكل منهما .

والعنصر الثالث يتمثل في مجالس الحكم المحلي ، فقد نص قانون الحكم الشعبي المحلي الذي صدر في نوفمبر ١٩٧١ علي شكل هرمي للمجالس المحلية في قاعدته مجالس القري ومجالس المدن ومجالس الاسواق والمناطق الصناعية والفرقان ، وقد كان الغرض من البداية ان يكون للمنظمات الجماهيرية والفئوية الحق المطلق في تقديم المرشحين لهذه المجالس بينما يكون لكل المواطنين في الموقع المعين حق التصويت الا انه فرضت بعض القيود في الممارسة العملية علي اسس الترشيح .

وتجئ فوق المجالس القاعدية ، مجالس المدن والارياف ، ويتشكل كل منهما من مندوبين من المجالس الادنى.وفي بعض الحالات خصصت مقاعد لممثلي المنظمات الجماهيرية والفئوية والوزارات في المنطقة.وقد كان الهدف من كل هذا التنظيم هو وضع السلطة في ايدي المجالس وجذب المواطنين للمشاركة النشطة في ادارة شئونهم بدأ انشاء المجالس في مستوي القاعدة في ١٩٧١ ولم يكتمل البناء الا في الجزء الاخير من عام ١٩٧٣ ، وفي مطلع فبراير ١٩٧٤ اعلن وزير الحكم المحلي عن انشاء ٣٩٩٣ مجلس قرية و٧٣٧ مجلس منطقة و ٢٨١ مجلس فرقان و٧٨ مجلس سوق و ١٥ مجلس منطقة صناعية و ٢٢٨ مجلس ريفي ، ٩٠ مجلس مدينة وعشرة مجالس مديريات ، غير ان كثيرا من هذه المجالس لاسيما القاعدية لم تكن اكثر من حبر علي ورق ..

والعنصر الرابع هو الاتحاد الاشتراكي السوداني والذي يصفه الدستور بانه "التنظيم السياسي الوحيد" ، وكان العزم علي انشاء التنظيم السياسي الواحد قد اعلن في الشهر الاول من الانقلاب وحدد اسم "الاتحاد الاشتراكي السوداني" في يناير ١٩٧٠. غير انه لم يتم تشكيل اللجنة التمهيدية المكلفة بوضع الاسس له الا في مايو ١٩٧١ ، وقد اعدت وثيقة بعنوان "النظام الاساسي للاتحاد الاشتراكي السوداني" قدمت للمؤتمر التأسيسي الذي أجازها في يناير ١٩٧٢ ، وكان المؤتمر يتكون من الشخصيات القيادية في المنظمات الفئوية والجماهيرية وممثلين للقوات النظامية

و"شخصيات وطنية" عينها الرئيس ..
حدد النظام الاساسي شكلا من التنظيم "الديموقراطي المركزي" للاتحاد الاشتراكي السوداني تجئ في قاعدته شبكة من "الوحدات الاساسية" تغطي كل انحاء القطر وتختار كل وحدة لجنتها يليها مؤتمر ولجنة الاتحاد الاشتراكي علي مستوي الفرع والقسم والمنطقة والمديرية وتتكون المؤتمرات علي كل مستوى من ممثلين من المستوي الادني ..

اما علي المستوى القومي فالمؤسسات هي المؤتمر القومي،الذي يتكون من ممثلي مؤتمرات المديريات.بالاضافة لشخصيات يعينها الرئيس،ورئاسة الاتحاد الاشتراكي وينتخبها المؤتمر القومي ، والامانة العامة ويعينها الرئيس، واللجنة المركزية ويعين الرئيس نصف عدد اعضائها وينتخب المؤتمر القومي النصف الثاني،والمكتب السياسي وتنتخبه اللجنة المركزية من بين اعضاء يرشحهم الرئيس .

اكتمل بناء الاتحاد الاشتراكي السوداني وفق هذه الاسس بعد انفضاض المؤتمر القومي التأسيسي. وفي يناير ١٩٧٤ انعقد المؤتمر القومي الاول ، وفي تقريره للمؤتمر اعلن نميري عن قيام ٦٣٨١ وحدة اساسية ، و ١٨٩٢ فرع عمل ، ٣٢٥ قسما و٣٤ لجنة منطقة وعشر لجان مديريات .

اما العنصر الخامس فيتمثل في ترتيبات الحكم الاقليمي الذاتي لجنوب السودان ، فقد نصت اتفاقية اديس ابابا التي تم توقيعها في مارس ١٩٧٢، والتي سنتناولها بالتفصيل فيما بعد علي تكوين حكومة اقليمية في الجنوب تمارس صلاحيات محددة وبموجب معونات مالية محددة ، وتؤول السلطة الادارية في الاقليم لمجلس تنفيذي عالي والسلطة التشريعية لمجلس الشعب الاقليمي والذي جرت اول انتخابات له في نوفمبر ١٩٧٣،وبما ان تطبيق الحكم الذاتي الاقليمي قد تعرض وتأثر باعتبارات تختلف عن تلك التي اثرت في العناصر الخمسة الاخري فسنتعرض له بالتفصيل في موقع قادم .

والعنصر السادس هو مؤسسات الحكومة المركزية كما حددها الدستور الدائم والذي اجيز في ابريل ١٩٧٣ بعد مناقشات في الجمعية التأسيسية استغرقت ستة اشهر . واهم المؤسسات المركزية التي نص عليها الدستور الدائم هي رئاسة الجمهورية ومجلس الشعب.وقد كانت سلطات المؤسستين متداخلة الا ان سلطة الرئاسة هي صاحبة القدح المعلى ، فمن حق الرئيس تعيين الوزراء لتنفيذ سياساته ، ومن حق المجلس ان يسائل الوزراء ويجوز له ان يتقدم باغلبية ثلثي اعضائه بطلب لرئيس الجمهورية باعفاء اي من الوزراء من منصبه،غير انه لايمكنه ان يفرض علي الرئيس قبول الاستقالة ، وليس للمجلس الحق في مراجعة سياسات رئيس الجمهورية بالرغم

من انه يمكن ان يجبر الرئيس علي عرض اي من سياساته لاستفتاء عام اذا وافق علي ذلك ثلثا الاعضاء .

وفي جانب التشريع ، وبينما يتمتع رئيس الجمهورية ببعض الحقوق،فبامكانه ان يلغي اي تشريع يجيزه المجلس،غير انه يمكن للمجلس ان يلغي قرار الرئيس باغلبية ثلثي اعضائه .

حدد الدستور ان يتم انتخاب اعضاء مجلس الشعب علي اساس تمثيل المناطق الجغرافية والوحدات الادارية، وتحالف قوي الشعب العاملة.وقد كان هذا هو الاساس لقانون الانتخابات لعام ١٩٧٣ ، حيث اعتمدت ثلاث كليات انتخابية تتمثل الاول في الدوائر الجغرافية حيث لكل المواطنين حق التصويت والثانية للمنظمات الجماهيرية والفئوية حيث تنتخب ممثليها والثالثة لدوائر الحكم المحلي حيث يختار اعضاء المجالس المحلية ممثليهم ، ويعين الرئيس بالاضافة للاعضاء المنتخبين،وعددهم ٢٢٥ ، خمسة وعشرين عضوا آخرين.ووفق ما ينص عليه الدستور فان رئيس الجمهورية يتولى ترشيحه الاتحاد الاشتراكي السوداني وفقا لنظامه الاساسي الذي ينص علي ان يعقب اختيار المؤتمر القومي للمرشح لرئاسة الجمهورية استفتاء شعبي وان تستمر فترة ولاية الرئيس لست سنوات ، ولما كان جعفر نميري قد قدم نفسه للاستفتاء الشعبي في اكتوبر ١٩٧١ عقب حل مجلس قيادة الثورة فلم يكن في حاجة لاستفتاء جديد حتي عام ١٩٧٧.وكان قد شارك في استفتاء ١٩٧١ نحو اربعة ملايين مواطن وحاز نميري علي نسبة ٩٨,٦ من الاصوات ، ولم تخضع عملية التصويت لنظام الاقتراع السري .

العوامل المؤثرة في المؤسسات السياسية :

كما ذكرنا سابقا فان المؤسسات السياسية لنظام نميري كانت قد صممت كأدوات للتغيير الاجتماعي والاقتصادي الراديكالي الا انها استخدمت لاغراض اخري ويمكن فهم طبيعة هذا التحول بالنظر الي المجموعات السياسية التي استحوذت علي النفوذ داخل النظام في مطلع السبعينات وتلك التي فقدته ..

كان اغلب الذين وضعوا الاسس لاطر هذه المؤسسات من الشيوعيين السابقين (جناح معاوية) او القوميين العرب،الذين كانوا يتميزون باتجاه اشتراكي غير ماركسي ويركزون علي تحسين العلاقات مع مصر والدول العربية اليسارية،ويروجون لنمط من التطور السياسي والاقتصادي شبيه بالتجربة المصرية.وكان ابرزهم في قيادة الحكومة في فترة ٧٠-١٩٧١ نائب رئيس مجلس قيادة الثورة بابكر عوض الله ووزير التربية

محي الدين صابر ووزير المالية محمد عبد الحليم ، وعضو مجلس قيادة الثورة ووزير الشباب ابو القاسم هاشم.وكان بعض اعضاء مجلس قيادة الثورة،وخاصة مأمون عوض ابو زيد وخالد حسن عباس،علي صلة فضفاضة بالقوميين العرب .

ومن مايو ١٩٦٩ وحتي نوفمبر ١٩٧٠ تمتع الشيوعيون من جناح معاوية والقوميون العرب بنفوذ كبير داخل النظام،بالرغم من انهم كانوا مواجهين بمنافسة الحزب الشيوعي الاساسي ومجموعة صغيرة من الاشتراكيين العرب ، وقد ازداد نفوذهم بعد نوفمبر ١٩٧٠ حين تم تطهير الشيوعيين الموالين لعبد الخالق محجوب من مراكز الدولة ، وفي الفترة من نوفمبر ١٩٧٠ وحتي اواخر ١٩٧١ بدت سيطرتهم علي المسرح السياسي واضحة وان كانوا يعتمدون تماما علي جعفر نميري ، وخلال هذه الفترة تم تصميم المؤسسات السياسية ، وقد لعبوا دورا بارزا في اعداد واجازة الميثاق الوطني، وكان وجودهم في اللجنة التمهيدية للاتحاد الاشتراكي السوداني كثيفا ، كما لعبوا دورا مركزيا في تأسيس المنظمات الجماهيرية ، ويمكن ملاحظة آثار نفوذهم في المبادئ الاساسية التي تضمنها الدستور الدائم ، وهم وان لم يكن لهم دور في اعداد قانون الحكم المحلي الا ان المبادئ التي تضمنها كانت تنسجم واهدافهم .

وبالرغم من ان مجموعتي القوميين العرب، وجناح معاوية يختلفان في بعض القضايا الا ان تصورهما للنظام السياسي المطلوب كان متشابها ، وكانا يستهدفان خلق مؤسسات تعمل علي تحقيق التغيير الاجتماعي الاصيل . كانا يتصوران دورا راديكاليا للاتحاد الاشتراكي السوداني يقلب فيه ميزان القوي وينزع السلطة والثروة من المؤسسة التقليدية التي استغلت نفوذها الاجتماعي لفترة طويلة لتحكم قبضتها علي موارد البلاد الاقتصادية .

ومن اجل ان يلعب الاتحاد الاشتراكي هذا الدور كانوا يتصورون الا يكون مفتوحا لاي شخص كان جزءا من المؤسسة التقليدية او يعبر عن مصالحها او كان نشطا في حزب الامة او الحزب الاتحادي الديمقراطي ، وبالرغم من ان الاتحاد الاشتراكي مؤسسة جماهيرية اكثر منها كادرا حزبيا،فانه لابد من بذل الاهتمام لجذب العناصر المؤمنة بالتغيير الحقيقي ، وكان في تصورهم انه بمجرد عزل نفوذ المؤسسة القديمة وتحييدها فان الجماهير التي يضمها الاتحاد الاشتراكي ستصبح بالضرورة قوة تغيير،

جاء بنيان الاتحاد الاشتراكي السوداني،كما وضعته المجموعتان في النظام الاساسي.علي نمط الاحزاب الثورية المركزية في يوغسلافيا وكوريا الشمالية وغينيا وتنزانيا ومصر.وحددت واجبات ومسئوليات لجانه ومؤتمراته المختلفة علي اساس مبادئ الديمقراطية المركزية في تلك الاحزاب ، فقد وصفت مقدمة النظام الاساسي

الاتحاد الاشتراكي بانه "طليعة اشتراكية ثورية يجسد تحالف قوى شعبنا العاملة في وحدة وطنية ليقود نضال جماهير شعبنا" .. وكان من المقرر ان يشكل العمال والفلاحون ٥٠٪ من عضوية اي لجنة او مؤتمر في كافة مستوياته .

كان عزم المجموعتين ان يقود الاتحاد الاشتراكي السوداني الحكومة المركزية وسلطات الحكومات المحلية لتحقيق التحول الاجتماعي الذي ينص عليه الميثاق الوطني. وكان الغرض من تفويض رئيس الجمهورية سلطات دستورية واسعة منحه القدرة علي تنفيذ البرامج المطروحة.كما ساد الاتجاه للاعتماد علي المجالس المحلية في المستويات الدنيا وفروع الاتحاد الاشتراكي والمنظمات الفئوية والجماهيرية للضغط باتجاه التغيير.

لم ينعكس نجاح هاتين المجموعتين في التأطير السياسي علي مقدرتهما في الحفاظ علي النفوذ السياسي . ففي الجزء الاخير من عام ١٩٧١ ومطلع ١٩٧٢ ادار نميري وجهه وباتجاه مجموعة جديدة يمكن ان نطلق عليها "التنكوقراط المحايدون" وبالرغم من انها لم تكن مجموعة منظمة الا ان تصورات مشتركة تجمع بين اعضائها وتدفعهم للعمل معا .

كان كل من تقلد منصباحكوميا من هذه المجموعة اختصاصيا في الحقل الذي اختير له. وكان بعضهم ممن عمل في منظمات دولية خارج السودان،وغالبيتهم لم يرتبطوا بالاحزاب السياسية من قبل ، وقد كانوا يركزون علي التنمية من خلال الاطر الموجودة اكثر من محاولة تغيير طبيعة المجتمع السوداني. ولم تكن المؤسسات التي شكلها النظام بالنسبة لهم ادوات للتغيير؛ بل قنوات يمكن للنظام ان يكسب من خلالها التأييد ومشاركة الجماهير . ولم يكونوا ملتزمين بتأكيد دور العناصر الراديكالية في هذه المؤسسات ولا بعزل عناصر المؤسسة القديمة .

ويمكن وصف اغلب الوزراء الذين تقلدوا مناصبهم في ١٩٧٢ والاعوام التي تلتها بانهم تكنوقراط محايدون مثل وزير الحكم المحلي جعفر بخيت، ووزير الخارجية منصور خالد ، ووزير المالية ابراهيم منعم منصور،ووزير المواصلات الدكتور بشير عبادي، ووزير الخدمة العامة والاصلاح الاداري الدكتور عبد الرحمن عبد الله،ووزير الزراعة وديع حبشي .

وبالرغم من انه يمكن تعداد العديد من الاسباب التي ادت لحلول التكنوقراط محل الجماعات الراديكالية الا ان السبب الرئيسي بسيط وواضح . فالمؤسسات الراديكالية، التي تصورها القوميون العرب وجناح معاوية،ما كان لها ان تكون ذات فعالية الا اذا كانت اعداد مناسبة من الراديكاليين علي استعداد للعمل فيها. وبدون دعم ومشاركة الحزب الشيوعي،فان مشاركة الراديكالية تظل متواضعة ، وبالاضافة الي ذلك فان المواطنين الذين التفوا حول نظام نميري، اثر محاولة هاشم العطا الانقلابية في يوليو

١٩٧١ كانوا في الغالب معارضين للتغيير . وقد ايدوا النظام لاقتناعهم بانه افضل من البديل الشيوعي وهكذا اصبحت الاستراتيجية التي اتبعتها مجموعتا القوميين العرب وجناح معاوية فاقدة للواقعية والمنطق .

كان وزراء جناح معاوية اول من فقدوا مواقعهم الوزارية ، فبعد يوليو ١٩٧١ اشتد الضغط،ولاسيما من الجيش،لابعاد كافة الشيوعيين بكافة الوانهم ، وفي تعديل وزاري جرى في شهري اغسطس واكتوبر من عام ١٩٧١ ابعدوا فعلا وحل محلهم التكنوقراط

لم يفلح التكنوقراط المحايدون والقوميون العرب في تشكيل فريق متجانس.وفي اواخر عام ١٩٧١ ومطلع ١٩٧٢ وقعت المواجهة بينهما ، فالي جانب الخلافات حول دور وواجبات المؤسسات السياسية كانت هناك خلافات عميقة حول السياسية الخارجية .

كان التكنوقراط يميلون لاستعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الامريكية (التي قطعت في يونيو ١٩٦٧) لقطع الطريق امام اي محاولة قريبة لتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتي (التي تضررت كثيرا اثر انقلاب ١٩٧١) ، ولمنع اي خطوة نحو انضمام السودان الي التحالف المصري/السوري/الليبي ، وفي كل هذه القضايا كانوا علي طرفي نقيض مع القوميين العرب ، كما برزت خلافات اخري حول الاستثمارات الخارجية وحول الرغبة في الوصول الي اتفاق سلمي حول مشكلة الجنوب عن طريق التفاوض مع حركة تحرير جنوب السودان.وقد القي نميري بثقله الي جانب التكنوقراط.وبنهاية عام ١٩٧٢ كان القوميون العرب البارزون قد فصلوا او استقالوا وحل محلهم تكنوقراط او ساسة جنوبيون،لاسيما بعد اتفاقية اديس ابابا.وقد عمل هؤلاء في تحالف مع التكنوقراط .

وبحلول عام ١٩٧٣ كان التكنوقراط في الصدارة.ولا يعني ذلك ان جميع افراد المجموعتين الراديكاليتين (القوميون العرب وجناح معاوية) قد فقدوا كل موقع،ولكنه يعني ان القلة التي بقيت منهم اصبحت تتقبل الخطوط العامة التي يرسمها التكنوقراط ، وسنحاول فيما بعد استعراض اداء النظام في مرحلة التكنوقراط والتي تغطي بصورة عامة الفترة من ١٩٧٢ الي ١٩٨٠ ..

فخلال هذه الاعوام سعي النظام لتثبيت شرعيته علي ارضية تختلف تماما عن تلك التي نهض عليها في مايو ١٩٦٩،حيث بدأ تصويره علي اساس انه نظام حكم ذا قاعدة عريضة وان مؤسساته مفتوحة لجميع المواطنين وانه طليق من الايديولوجية والانظمة البرلمانية المستوردة،قادر علي تحقيق ما عجزت عنه الانظمة السابقة في الوحدة الوطنية والتنمية الاقتصادية ، وهكذا فانه يمكن دراسة اداء النظام عبر ثلاثة مداخل وهي المشاركة الشعبية والوحدة الوطنية والتنمية الاقتصادية .

المشاركة الشعبية والاتحاد الاشتراكي السوداني

كان التنظيم الاساسي الذي عهد اليه تشجيع المشاركة الشعبية هو الاتحاد الاشتراكي السوداني.وكان المطلوب من التنظيمات الاخري ان تكون ادوات لتنفيذ افكاره وسياساته ، وعليه فانه اذا فشل الاتحاد الاشتراكي في القيام باعبائه،كقناة للمشاركة الشعبية،فان دعوى النظام بالاعتماد علي "قاعدة عريضة" هي التي تشكل سياسة الحكومة تصبح غير واقعية .

ان تحليل عنصر المشاركة الشعبية في ظل نظام نميري سيركز بصورة اساسية علي الاتحاد الاشتراكي وبالاخص علي الوحدات الاساسية (وهو المستوى الذي من المفترض ان يكون فيه التنظيم علي صلة بقواعد الجماهير العريضة) ..

حدد النظام الاساسي للاتحاد الاشتراكي السوداني دور الوحدات الاساسية في التفاعل مع الجماهير في الواجبات التالية :

(١) تتولي لجنة الوحدة الاساسية القيادة الثورية للفكر والنشاط والعمل وقيادة الوحدة للاتصال بجماهير الشعب والعمل وسطها ..

(٢) تتولى قيادة العمل الوطني وادارة النشاط اليومي والقيام بتنفيذ سياسات وخطط الاتحاد الاشتراكي في المستوي الاعلى ودراسة التقارير الدورية والتقارير الاخري التي تقدم اليها وفقا لما تقرره القواعد .

(٣) الاضطلاع بتعميق التربية الفكرية الاشتراكية الملتزمة بمبادئ واهداف ثورة مايو الاشتراكية والمحددة في ميثاق العمل الوطني مع السعي الدؤوب لتعبئة جماهير الشعب العامل للعمل الوطني الاشتراكي .

(٤) العمل المستمر لترقية الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والروحية للجماهير والتعاون مع الوحدات الاساسية الاخري ومع كافة المؤسسات والهيئات والمنظمات الجماهيرية والشعبية والفئوية القائمة في مجال عملها .

(٥) التعرف علي احتياجات ومشاكل الشعب العامل ودراستها والعمل علي حلها بالتعاون مع جميع المؤسسات والمنظمات المحلية وتحديد ما استعصى حله من هذه الاحتياجات والمشاكل ورفعها الي تنظيمات الاتحاد الاشتراكي في المستوى الاعلي والدفاع عن ضرورة حلها .

(٦) تعبئة الجهود لزيادة الانتاج في جميع المجالات .

(٧) محاربة الاستغلال بكافة صوره ومحاربة البيروقراطية التي تعوق تمتع المواطنين اوتعرقل تقديم الخدمات لهم او تحرمهم من فرصهم المتكافئة في العمل او الخدمة اوفي حق آخر .

(٨) نقل سياسات الاتحاد الاشتراكي وخططه وبرامج عمله الي اعضاء الوحدة ونشرها بين الجماهير وحثهم للمساهمة النشطة في تنفيذها .

(٩) العمل علي خلق حياة تنظيمية معافاة داخل الوحدة الاساسية والتأكد من ان كافة الاعضاء يؤدون واجبات العضوية بهمة ومن ان الوحدة مجتمعة تعمل علي دعم الوحدة الوطنية وقيام المجتمع الاشتراكي في بيئتها وتأمين ممارسة الديمقراطية الشعبية الحقة .

(١٠) حث الاعضاء ومعاونتهم علي الاشتراك في المؤسسات والمجالس والهيئات التي تمارس النشاط السياسي والاقتصادي والتأكد من انهم ينفذون داخلها السياسات العامة والخطط السياسية للاتحاد الاشتراكي .

وفي بحث اجراه المؤلف في الفترة مابين ١٩٧٤ و ١٩٧٧ تبين ان نسبة قليلة فقط من الوحدات الاساسية كانت تتمتع باي نشاط ، فمن بين ١٤٣ وحدة غطاها البحث في كل انحاء البلاد كان لدى ٥١ وحدة منها فقط لجنة عاملة ، وبالاضافة لذلك وبالرغم من ان الاتحاد الاشتراكي هو "التنظيم السياسي الوحيد" والتأكيد في النظام الاساسي والوثائق التابعة له علي دور لجنة الوحدة الاساسية والذي اوردناه فيما سبق،الا أن نشاط لجان الوحدات الاساسية انصب في مشاريع تحسين الخدمات المحلية .

والجدول التالي يوضح تفاصيل نشاطات ٥١ لجنة تم مسحها في اطار البحث المشار اليه،وكما يتضح من الجدول فان سبعة انشطة تقع في دائرة "تحسين الخدمات المحلية"، مثل تنظيم الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ونظافة البيئة وتوفير المواد التموينية ، وتقديم مشاريع العون الذاتي التعليمية ومشاريع محو الامية ، وحتي البندين ٨ و ٩ في الجدول والتي تتعلق بالتنظيم السياسي لا تعكس نشاطا سياسيا جماهيريا ، ففي البند ٨ كانت محتويات التقارير تقتصر علي العضوية الجديدة وعلي النشاطات الاجتماعية.كما ان البند ٩ المتعلق بتنظيم اللقاءات الجماهيرية لدعم الحكومة لا يشتمل علي مناقشات اصيلة حول سياسات الحكومة ، والنشاطات التي تتعلق بدور الوحدة الاساسية كحلقة وصل بين القاعدة والقيادة لا تجئ الا في المرتبة الثالثة عشر،ولم تقم الا ١٠٪ من الوحدات بمثل هذا النشاط ، وباختصار فان عشرة من اثني عشر منشطا كانت تتعلق جميعها بما نص عليه النظام الاساسي حول "ترقية الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والروحية للجماهير" ..

ان الانطباع الذي تعطيه النشاطات التي ركزت عليها الوحدات الاساسية (العاملة) هو انها لجان تنمية اجتماعية لم تلعب دورا يذكر في نقل افكار وآراء القواعد للقيادة او تعبئة القواعد سياسيا كما كان المأمول منها (علي الاقل وفق مانص عليه النظام

جدول ١/٧
النشاطات التي قامت بها الوحدات الاساسية العاملة

النشـــــــــــــــاط	عدد اللجان التي قامت بها	النسبة ٪
١ تأسيس الجمعيات التعاونية الاستهلاكية	٢٦	٥٠,١
٢ حملات نظافة	٢١	٤١,٢
٣ مشاريع عون ذاتي تعليمي	٢٠	٣٩,٢
٤ حملات محو الامية	١٩	٣٧,٣
٥ ايصال المواد التموينية للمواطنين	١٦	٣١,٤
٦ تقديم خدمات ، غير حقل الصحة والتعليم	١٥	٥٩,٤
٧ مشاريع صحية بالعون الذاتي	١٠	١٩,٦
٨ رفع تقارير شهرية للمستويات الاعلي في الاتحاد الاشتراكي	١٠	١٩,٦
٩ تنظيم التجمعات لدعم الحكومة	١٠	١٩,٦
١٠ تنظيم اندية اجتماعية ورياضية	٨	١٥,٧
١١ تأسيس جمعيات تعاونية غير استهلاكية	٧	١٣,٧
١٢ تنظيم التجارة في المنطقة	٦	١١,٨
١٣ الاجتماع بالمنظمات الجماهيرية والفئوية	٥	٩,٨
١٤ عقد اجتماعات لتوجيه الحكم المحلي	٤	٧,٨
١٥ اعداد خطة عمل للمنطقة	٤	٧,٨
١٦ عقد اجتماعات الوحدة مرة كل ٦ اشهر علي الاقل	٤	٧,٨
١٧ نقل مبادئ الميثاق الوطني للمواطنين	٣	٥,٨

١٨ دراسات تقارير من المستويات العليا للاتحاد الاشتراكي	٣	٥,٨
١٩ نشر الفكر الاشتراكي في المنطقة	٢	٣,٩
٢٠ اجراء مسح المنطقة	٢	٣,٩
٢١ مناقشة قضايا سياسية في اللجنة	٢	٣,٩
٢٢ مناقشة وسائل رفع الانتاج	-	-

* ملحوظة : عدد الوحدات التي شملها البحث ٥١ وحدة اساسية

* المصدر : بحث للمؤلف

الاساسي) وتؤمن علي ذلك جوانب اخري من عمل الوحدات الاساسية .

فقد كانت مشاركة اعضاء الاتحاد الاشتراكي والقطاعات الاوسع من المواطنين في نشاطات الوحدة الاساسية تعتمد علي مقدرة لجنتها في تحسين الخدمات المحلية وتوفير الاحتياجات العاجلة. وعندما تفشل اللجنة في مقابلة هذه التطلعات كانت المشاركة تنحسر وتصاب الوحدة بالركود .

جاء تشكيل الوحدات الاساسية في منتصف عام ١٩٧٣ في وقت غير ملائم ، ففي اغسطس سبتمبر من ذلك العام حدث شح في المواد الاساسية في المدن السودانية ، وقد كان عدد من سكرتيري لجان الوحدات علي اقتناع بان ضعف التسجيل للعضوية قد نتج من هذا الشح ومن عجز اللجان عن معالجته ، ومن ناحية اخري،فحين بادرت بعض الوحدات ببناء عيادات صحية او مدارس او فصول في المدارس القائمة عجزت الوزارات المعنية (الصحة والتربية) عن توفير مستلزمات هذه النشاطات مما اثر بالضرورة علي نشاط الوحدات الاساسية .

وعلي مستوي الجماهير عموما فقد كان هناك نوع من التشويش حول الدور المتميز للاتحاد الاشتراكي او حتي وجوده المتميز ، فقد كان الكثيرون يخلطون بين الوحدات الاساسية للاتحاد الاشتراكي ومجالس الحكم الشعبي المحلي ولجان تطوير القري وفروع المنظمات الجماهيرية والفئوية فقد انحصر نشاطها جميعها تقريبا في ترقية الخدمات في القرية او الحي وفي تشجيع مشاريع العون الذاتي . وازداد التشويش عمقا لان نفس الاشخاص كانوا يتقلدون المنصب في لجنة الوحدة الاساسية وفي المجلس الشعبي وفي المنظمة الجماهيرية او الفئوية .. الخ

وهكذا وبالرغم من ان الاتحاد الاشتراكي لم يكن غائبا تماما علي مستوى القواعد الا انه لم يشكل قناة فعالة للاتصال السياسي من ادني الي اعلي اوبالعكس.ورغم انه كان للاتحاد الاشتراكي اهمية سياسية علي المستوي القومي الا انه اكتسب هذه الاهمية باعتباره ذراعا للنظام.فالاختلافات في الرأي التي كان يتم التعبير عنها في المؤتمر القومي واللجنة المركزية والمكتب السياسي لم تكن نابعة من مناقشات موسعة في اوساط القواعد ، ولما كان من المفترض ان يوفر الاتحاد الاشتراكي الديناميكية السياسية للمنظمات الاخري،كمجالس الحكم الشعبي ومجلس الشعب والمنظمات الجماهيرية والفئوية،فلم يعد من الغريب ان يصبح حال هذه المنظمات كحال الاتحاد الاشتراكي مجرد ذراع للنظام .

البحث عن الوحدة الوطنية :-
الحكم الذاتي الاقليمي لجنوب السودان

كان اعظم نجاح لنظام نميري في السبعينات،بلا ادني شك،هو تحقيق التسوية السلمية للنزاع في جنوب السودان.ولا ينبغي التقليل من شأن هذا الانجاز نبغيره ما كان من الممكن الشروع في الجهد التنموي المكثف الذي شهدته حقبة السبعينات لانعدام الموارد المحلية في ظروف الحرب والثقة الدولية اللازمة للحصول علي القروض ، وبالرغم من ذلك فان التوصل الي اتفاقية اديس ابابا في مارس ١٩٧٢ كان نتاج الحظ الذي توفر لمجموعة احداث بقدر ما كان نتاجا لسياسة حسنة التخطيط .

من اهم العوامل واقلها حظا من النقاش ، التي ساعدت علي التوصل لاتفاقية اديس ابابا،التغييرات في السلطة السياسية التي حدثت في المعارضة الجنوبية المسلحة ، فقبل ١٩٧١ لم يكن من الممكن التوصل الي تسوية سلمية نسبة لغياب السلطة التي يمكن ان تدير المفاوضات نيابة عن المعارضة المسلحة بواقعية ، فحرب العصابات كانت مشتتة ولا رابط بينها.وكان القادة المحليون للانيانيا غير مسئولين لدي اي جهة الا انفسهم،كما ان الانقسامات الحادة وسط الجماعات السياسية المهاجرة وغياب رابطة قوية ومستمرة بين السياسيين في المنفي ورجال حرب العصابات،ادت الي غياب اي جهة تستطيع ان تدعي التفويض لادارة حوار حول التسوية وضمان نتائجة .

جرت عدة محاولات في اواخر الستينات للتوصل الي صيغة موحدة للمقاومة الجنوبية انتهت غالبيتها الي الفشل ، وفي منتصف ١٩٦٧ قامت مجموعة من شباب السياسيين في المنفي،بقيادة غوردون مورتات وباري واني،بمبادرة لجمع مجموعات

المنفى السياسية وقيادات الانيانيا في تنظيم واحد ، وفي مؤتمر انقودي،الذي انعقد في اغسطس ١٩٦٧، اتفق مندوبون من هؤلاء الجماعات علي تشكيل "حكومة جنوب السودان المؤقتة" برئاسة اجري جادين،علي ان يكون اميليو قائدا عاما لقوات الانيانيا ، غير ان الخلافات القبلية والدينية والشخصية سرعان ما ادت الي انهيار الحكومة المؤقتة .

وفي مؤتمر "بالقو بندي" في مارس ١٩٦٩ جرت محاولة اخري للتوصل الي قيادة موحدة ، وتم تشكيل "حكومة النيل الانتقالية"، برئاسة غوردون مورتات وماركو رومي، نائبا له واميليو تيفانق قائدا عاما للانيانيا مرة اخري ، غير انه كان واضحا من البداية ان حظ حكومة النيل من النجاح ضئيل للغاية فقد نأي عنها عدد من السياسيين. الجنوبيين البارزين في المنفى ولم تحظ باحترام من قادة الانيانيا .

وفي النصف الثاني من عام ١٩٦٩ بدأت السلطة في المقاومة الجنوبية تتجمع حول شخصية جوزيف لاقو،قائد الانيانيا في شرق الاستوائية ، ففي اعقاب مؤتمر بالقو بندي شجب لاقو قيادة اميليو تيفانق واعلن عن تأسيس "منظمة الانيانيا الوطنية" تحت قيادته . وخلال الثمانية عشر شهرا،التي اعقبت ذلك،استطاع جوزيف لاقو ان يبرز كقائد سياسي وعسكري للمقاومة الجنوبية المسلحة .

ثمة عاملين يفسران مقدرة "منظمة الانيانيا الوطنية" علي تسلم مقاليد الدور المركزي في المقاومة الجنوبية ، يتعلق الاول بطبيعة القيادة فقد كان جوزيف لاقو - النقيب السابق في الجيش السوداني - اكثر شبابا وتعليما وديناميكية من اميليو تيفانق وغالبية قادة الانيانيا ، ويتعلق الثاني بحصول المنظمة علي شحنات كبيرة من الاسلحة. وقد كان ذلك نتيجة غير مباشرة للتطورات في الخرطوم . ففي اعقاب انقلاب مايو ١٩٦٩ اثار النفوذ العربي الراديكالي في السودان قلق الحكومة الاسرائيلية التي سعت علي الفور لتقويض النظام الجديد وشغله عن القضايا العربية الكبرى .

اختارت السلطات الاسرائيلية الانحياز للفئة التي كانت تبدو اكثر نفوذا وقدرة، وبدأت اعتبارا من سبتمبر ١٩٦٩ بمد منظمة الانيانيا الوطنية بالاسلحة ، بمعدل دفعتين شهريا يتم القاؤها من الجو ، ومن غريب المتناقضات ان الدعم الاسرائيلي، الذي استهدف زيادة الحرب الاهلية،ادي في النهاية الي النقيض تماما ، فبحصوله علي الاسلحة استطاع لاقو ان يوحد تحت قيادته كل الاجنحة المتنافرة والمتصارعة ويصبح في وضع يستطيع من خلاله ان يتفاوض مع الحكومة المركزية لتسوية النزاع .

شهدت الفترة مابين ١٩٦٩ و ١٩٧١ التوحيد التدريجي للمقاومة الجنوبية المسلحة. ففي منتصف ١٩٦٩ انسلخ اميليو تيفانق عن حكومة النيل رغم اعترافها به قائدا عاما

لقوات الانيانيا، واسس حكومة انيدي الثورية بالتضامن مع رئيس اركانه فردريك ماقوت،والتي لم تلق سوي تأييد متواضع من الانيانيا وفي ابريل ١٩٧٠ اعترف اميليو بقيادة جوزيف لاقو.وفي يونيو ١٩٧٠ فقدت حكومة النيل آخر معاقلها في حركة الانيانيا حين انسلخ عنها قائد منطقة بحر الغزال ايمانويل ابور ووضع نفسه تحت قيادة جوزيف لاقو . وفي نفس الوقت اعلن قائد منطقة غرب الاستوائية،صموئيل ابو جون الذي كان يسعى لاعلان دولة مستقلة لقبائل الزاندي،عن التخلي عن خططه والاعتراف بقيادة جوزيف لاقو ، وقد دفع كل ذلك حكومة النيل للاعتراف بالواقع وحل نفسها وتسليم القيادة لمنظمة الانيانيا التي انصرف قائدها جوزيف لاقو الي تقوية سيطرته علي الانيانيا واعادة تنظيمها فيما تبقي من عمر العام ١٩٧٠ .

ومع مطلع العام ١٩٧١ اصبحت الانيانيا تحت قيادة جوزيف لاقو قوة مسلحة موحدة وكونت في المناطق التي تقع تحت سيطرتها ادارات مدنية، وفي يناير ١٩٧١ اعلن لاقو عن تأسيس "حركة تحرير جنوب السودان" وشكل قيادة سياسية تعمل تحت امرة قوات الانيانيا المسلحة ، وهكذا بقيت الصفوة المهاجرة "في الصورة" بقدر حاجة الانيانيا لها ، وبرزت جبهة مقاومة جنوبية متحدة لديها المقدرة والسلطة لانهاء النزاع .

ليس من العدل بالطبع الزعم بان اتفاقية اديس ابابا كانت نتاجا لاعادة تنظيم المقاومة الجنوبية فقط فقد بدأت الحكومة المركزية اعتبارا من العام ١٩٧١ في اعادة النظر في سياساتها تجاه نزاع الجنوبيين لسببين : الاول هو فشل تلك السياسة ، لان محاولة تطبيق برنامج تنمية اقتصادي مكثف في الجنوب يضع الاساس للحكم الذاتي لم تنجح بسبب فقدان الحكومة السيطرة علي العديد من مناطق الجنوب ، كما ان تخريب المشاريع كان اسرع من انشائها . والسبب الثاني يتمثل في التشكيل الجديد للحكومة المركزية، كما ان الاهمية المتزايدة التي اكتسبها شعار الوحدة الوطنية مقابل شعار "البناء الاشتراكي" دفعت نظام نميري للبحث عن اقصر الطرق للوصول لمصالحة وطنية ، غير انه تجدر الاشارة الي ان الخطوات الاولي نحو المفاوضات بدأت وجوزيف قرنق (الملتزم بالبناء الاشتراكي) يحتل مقعد وزير شئون الجنوب .

علاوة علي ذلك فان بروز هيئة وساطة مقبولة للطرفين كان من الاهمية بمكان ، حيث ابدي مجلس كنائس عموم افريقيا منذ منتصف الستينات رغبته في التوصل لتسوية سلمية لنزاع الجنوب.وفي يناير ١٩٧١ تم توجيه الدعوة للمجلس لارسال وفد للسودان للاطلاع علي مساعي الحكومة لتطبيع الاحوال في الجنوب.ورغبة منه في استغلال هذه الفرصة احسن استغلال وجه المجلس وفده بطرح احتمالات التسوية السلمية .

وقبل مغادرته الي الخرطوم اجتمع وفد الكنائس في يوغندا بما يسمى "بلجنة

كمبالا" وهي مجموعة من الجنوبيين وغير السودانيين،المتعاطفة مع حركة تحرير جنوب السودان والمقيمين في يوغندا، وناقشت مسألة الحل السلمي،وعندما وصل الوفد الي الخرطوم في مايو ١٩٧١ كان مصمما علي بحث التسوية واحتمالاتها اكثر من مجرد الاطلاع علي اوضاع الجنوب ، وفي مناقشته مع وفد الحكومة تم الاتفاق علي اطار لمباحثات بين حكومة السودان وحركة تحرير جنوب السودان يتضمن الاتي :

(١) تؤيد الحكومة اجراء اتصالات بين وفد مجلس كنائس عموم افريقيا وحركة تحرير جنوب السودان بغرض التمهيد لمباحثات تستهدف التسوية السلمية .
(٢) يشمل التمثيل الجماعات ذات النفوذ في الجنوب وفي اوساط اللاجئين .
(٣) تجري المباحثات في اي مكان .
(٤) توافق الحكومة علي فترة (تبريد) اذا لم يكن هناك ما يهدد الامن .
(٥) تجري مناقشة تفاصيل الحكم الذاتي الاقليمي في اطار السودان الواحد .
(٦) تتم الاجابة علي سؤال "من يرعى المباحثات" في مناقشة لاحقة .

شرع الوفد بعد عودته ليوغندا في الاتصال بالحركة ، ونسبة لبعد موقع قيادة جوزيف لاقو في جنوب السودان وتبعثر قادة الانيانيا والسياسيين في المنفى،الذين قد يرغب لاقو في مشاورتهم،فقد جرت الاتصالات ببطء . وفي يوليو ١٩٧١ ابلغ ثلاثة من موفدي الحركة مندوب مجلس الكنائس،كانون بيرجس كار،بان الحركة علي استعداد للتفاوض شريطة ان تجري المباحثات في ارض محايدة وبرعاية زعيم افريقي مقبول .

وفي نوفمبر انعقدت مفاوضات تمهيدية بين الحكومة والحركة بهدف وضع الاسس للمفاوضات وذلك في اديس ابابا وتحت رعاية الامبراطور هيلاسلاسي ، وقد اتصلت المفاوضات الكاملة في اديس ابابا وتحت رعاية الامبراطور في فبراير ١٩٧٢. وكان وفد الحكومة برئاسة ابيل الير ووفد الحركة برئاسة ازبوني منديري وتم الاتفاق علي ثلاثة نصوص تشكل في مجموعها اتفاقية اديس ابابا وهي :

(١) قانون ينظم الحكم الذاتي الاقليمي لجنوب السودان ولائحة بالمسائل المالية .
(٢) اتفاقية وقف اطلاق النار .
(٣) بروتوكولات حول الترتيبات الانتقالية المتعلقة بالادارة والمسائل العسكرية والقضائية والتأهيل والتوطين .

شهد الشهر الذي تلا الاتفاقية عملا سياسيا مكثفا داخل حركة تحرير جنوب السودان ، فجوزيف لاقو لم يكن راضيا عن بعض جوانب الاتفاق (برغم توقيع وفده عليه) وكان عازما اجراء بعض التعديلات قبل التوقيع النهائي .

وعدت الحكومة الاسرائيلية جوزيف لاقو بزيادة دعمها له اذا ما نقض الاتفاق ، غير

انه في النهاية كان لبعض الضغوط الجانبية الاثر الفعال ، فقد وقعت الحكومتان السودانية واليوغندية علي اتفاق بابعاد العناصر المعادية لكل منهما من البلدين،ونجحت الحكومة الليبية في اقناع الرئيس اليوغندي عيدي امين في مارس ١٩٧٢ بطرد المستشارين العسكريين الاسرائليين من بلاده وقطع العلاقات مع اسرائيل ، وهكذا اصبحت يوغندا مكانا غير آمن لجوزيف لاقو من حيث الادارة وتلقي المساعدات الاسرائيلية.وفي ١٨ مارس وقع لاقو علي الاتفاق الذي تم التوصل اليه في فبراير

وتوقفت الحرب الاهلية .

تم تطبيق الحكم الذاتي الاقليمي لجنوب السودان كما اتفق عليه ونص القانون الذي صدر بذلك في مادته السابعة علي أن تكون المسائل التالية من سلطة الحكومة المركزية :

(١) الدفاع الوطني
(٢) الشئون الخارجية
(٣) العملة
(٤) النقل الجوي والنهري
(٥) المواصلات السلكية واللاسلكية
(٦) الجمارك والتجارة الخارجية ـ ماعدا تجارة الحدود وبعض البضائع التي تحددها الحكومة الاقليمية وتوافق عليها الحكومة المركزية .
(٧) الجنسية والهجرة والجوازات ..
(٨) التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
(٩) التخطيط التربوي
(١٠) المراجع العام

ونصت المادة (١١) علي ان من حق مجلس الشعب الاقليمي التشريع في مجالات المحافظة علي النظام العام والامن الداخلي والادارة الكفوءة وتنمية الاقليم الجنوبي في مجالات الثقافة والاقتصاد والمجتمع ..

كما نص القانون علي ان يعين رئيس الجمهورية رئيس مجلس الجنوب ويعفيه بناءا علي توصية من مجلس الشعب الاقليمي ، وعلي تعيين واعفاء اعضاء المجلس التنفيذي العالي بواسطة رئيس الجمهورية بناءا علي توصية من رئيس المجلس التنفيذي ، وبهذا الاسلوب اصبح اعضاء المجلس التنفيذي ورئيس مجلس الشعب الاقليمي مسئولين امام جهتين هما الرئيس القومي ومجلس الشعب الاقليمي الذي يتم انتخابه بواسطة الاقتراع السري ، ولرئيس الجمهورية حق النقض "الفيتو" لاي تشريع يجيزه المجلس ويراه الرئيس مجافيا للدستور .

اما فيما يتعلق بالقوات المسلحة فقد اوجز "موم كونيال ارو" الترتيبات التي اتفق عليها فيما يلي :

نصت الاتفاقية علي ان تنشأ قيادة جنوبية تتكون من اثني عشر الف ضابط وجندي نصفهم من ابناء الجنوب والنصف الاخر من بقية اجزاء السودان ، وكان من المأمول ان يكون اغلب الجنوبيين من افراد الانيانيا ، غير انه كان هناك نص علي ان يتم صهر المجموعتين ، وذلك بان يكون في كل وحدة جنوبية ضابط شمالي يكون نائبا للقائد وبعض الضباط والجنود الفنيين والاداريين الشماليين ..

وفي منتصف السبعينات تمت ادارة الحكم الذاتي الاقليمي لجنوب السودان بقدر معقول من النجاح ، حيث تم استيعاب الانيانيا في القوات المسلحة وفي مواقع مدنية اخري ، وتم توطين اللاجئين الذين وفدوا من الاقطار المجاورة بفعالية ، وجرت الانتخابات لمجلس الشعب الاقليمي لدورتين في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٨ ، وكان للمجلس دور مفيد في الرقابة علي المجلس التنفيذي العالي الذي نجح لبعض الوقت في احتواء الخلافات القبلية .

ولم تكن عودة الحرب الاهلية في الثمانينات نتيجة لاي خلل في ترتيبات الحكم الذاتي الاقليمي ، وانما تسبب فيها بعض سياسات نظام نميري وسنتعرض لذلك في وقت لاحق .

السياسة الاقتصادية :

كانت التنمية الاقتصادية احدي مفهومين اساسيين ركزت عليهما مجموعة التكنوقراط التي سيطرت علي الحكم من منتصف الي اواخر السبعينات.وكانت النظرة للتنمية انها لا تتطلب تغييرات في البنيان الاقتصادي والاجتماعي الموروث من فترة ماقبل ١٩٦٩ ، وانما تحتاج لان يحقن البنيان الموجود بكمية وافرة من رأس المال ، مع قيام الدولة بالتركيز علي توفير البنيات الاساسية (المواصلات ، الكهرباء .. الخ) ومنح القطاع الخاص دور الرائد في ميدان الانتاج والدخول معه في شراكات ، وتمهيد الطريق له عن طريق الاستثمار الانتاجي في بعض القطاعات كقطاع السكر وقطاع النسيج ..

وهكذا اصبح اجتذاب رأس المال هـو هم الحكومة الاقتصادي الاول،الامر الذي اقتضي استصدار التشريعات المتعلقة بحماية الاستثمار الخاص واتباع سياسات يرضي عنها صندوق النقد الدولي لاكتساب ثقة المستثمرين ..

جاء اتباع هذه السياسة في وقت تصاعدت فيه عائدات النفط في الخليج وتراكمت بحثا عن مجال مناسب للاستثمار . وكان الهم الاول للدول العربية المنتجة للنفط ان تستثمر في مجال انتاج الغذاء داخل الوطن العربي حتي تواجه الاعتماد علي العالم الخارجي في توفير الطعام . .

تبلغ المساحة الصالحة للزراعة في السودان ثمانين مليون فدان لم يستغل منها سوى ١٧ مليونا ، هذا بالاضافة الي الاراضي الصالحة للمرعي والتي تبلغ مساحتها مائتي مليون فدان.واذا ما اضيفت عائدات النفط العربية الي موارد السودان الطبيعية فمن الممكن ان يصبح السودان "سلة غذاء العالم". ويمكن لهذا الجهد من التنمية ان يتم بالتعاون بين ثلاثة اضلاع هي المال العربي والتكنلوجيا الغربية وموارد السودان الطبيعية والعمالة المتوفرة فيه بما يعود بالنفع علي كل الاطراف .

وبالرغم من ان خطة التنمية الخمسية ظلت رسميا موجودة ، وتم تمديدها لعامين أخرين،الا ان السياسة الاقتصادية لم تسر تماما في الخط الذي رسمته الخطة ، فقد وضع البرنامج المرحلي (١٩٧٤/٣ - ١٩٧٧/٦) الاسس لجهد تنموي اكثر طموحا واعظم نفقة وركز علي قطاعات السكر والقمح والنسيج علي اساس الاكتفاء الذاتي في المدي القريب والتصدير للخارج علي المدي الابعد ، وعلي اساس التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المختلط .

ومن ابرز ملامح الخلاف في ميزان الاستثمار بين الخطة الاصلية والبرنامج المرحلي التركيز علي الانفاق العام في مجالات النقل والمواصلات وبناء الطرق والخطوط الحديدية والموانئ.وفي العام ١٩٧٢ ثم تبني برنامج صندوق النقد الدولي للتركيز الاقتصادي مقابل قرض تبلغ جملته ٢٤ مليون دولار.وقد كان لهذا البرنامج وما اعقبه من برامج اثرها العظيم في السياسة الاقتصادية طيلة السبعينات ومطلع الثمانينات ويبدا كما لو كان صندوق النقد الدولي يدفع تكنوقراط السودان المحايدين باتجاه يرغبون بالفعل في السير فيه.وقدتمثلت اهم عناصر برامج صندوق النقد الدولي في هذه الفترة في الاتي :

(١) تقليل دور القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص :

- استبدال الشراكة بين مشروع الجزيرة والمزارعين بادخال نظام حساب الارض والماء .
- الغاء احتكارات الدولة في التصدير والاستيراد :
- حل المؤسسات الصناعية العامة واعادة صياغتها كشركات خاصة .
- الاستعانة بالخبرة الاجنبية في الادارة لدي الضرورة .

(٢) حرية التجارة والغاء الدعم :

- الغاء نظام الرقابة علي النقد .
- الغاء الدعم عن السلع الاساسية (الدقيق والسكر والبترول) وعن الخدمات .
(٣) محاربة التضخم :
- تقليل الانفاق العام ولاسيما الخدمات الاجتماعية .
- تخفيض سعر صرف الجنيه السوداني لتصحيح ميزان المدفوعات .

جدول ٢/٧

نموذج الاستثمار بالقطاع العام ٦٥/١٩٧٥

القطـــاع	٦٥/١٩٧٠ "الفعلي"	٧٠/١٩٧٥ "الخطة الاساسية"	٧٠/١٩٧٥ "الخطة المعدلة"	٧٠/١٩٧٥ "الفعلي"
* الزراعة والري	٣٥	٣٨	٢٣	٢٧
* الصناعة والمناجم	٦	١٧	١٨	٢١
* الطاقة	٩	٦	٦	—
* النقل والمواصلات	١٨	١٤	٣٤	٣٢
* الخدمات	١٩	١٩	١٤	١٦
* قطاعات متنوعة "تشمل المساعدات الفنية"	١٣	٦	٦	٤
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : سيد نميري ، الخطة الخمسية : (٧٠-١٩٧٥) الخرطوم ١٩٧٦ ، ص ١٨

صممت خطة التنمية للست سنوات (٧٧-١٩٨٣) علي نمط البرنامج المرحلي ووجهت لتتلاءم مع توجيهات صندوق النقد الدولي. وبلغ حجم الموارد الخارجية ٥٢٪ من حجم الاستثمار الكلي ، ولما كان القطاع الخاص لايزال محجما عن الاستثمار المباشر في الاقتصاد السوداني،وقد بلغ حجم استثمارات القطاع العام ٥٩٪ من حجم الاستثمار الكلي .

وفي الاطار الذي حدده البرنامج المرحلي والخطة الستية وسياسات صندوق النقد الدولي تحقق نشاط تنموي كبير في حقبة السبعينات وارتفع حجم الانفاق علي التنمية من ٢٧٨ مليون جنيه في ١٩٧٣/٢ الي ٤٣٢,٩ مليون جنيه في ١٩٧٤/٣ . والي ٦٦٦,٢ مليون جنيه في ١٩٧٥/٤ وفاق الالف مليون جنيه في ١٩٧٧/٦ ، وفي القطاع الزراعي تم اعداد عدة مشاريع زراعية كبيرة ابرزها الرهد وسليت والدمازين وكنانة. ونالت البنيات الاساسية ايضا حظها من الاهتمام حيث تم تأهيل السكك الحديدية ، وتحسين مرافق ميناء بورتسودان وبناء طريق الخرطوم بورتسودان (الذي اكتمل في العام ١٩٨٠) واعداد محطات توليد كهرباء جديدة والبدء في حفر قناة جونقلي التي تستهدف تحويل عشرين مليون متر مكعب من المياه يوميا من منطقة السد للاستفادة منها في ري ٣ الي ٤ مليون فدان من اراضي وسط السودان ومساحة مماثلة من اراضي مصر .

ومن مجالات التنمية التي لم ترد في البرنامج المرحلي قطاع التنقيب عن البترول ، فقد بدأت شركة شيفرون التنقيب في العام ١٩٧٤ وتبعتها عدة شركات اخري ، وفي العام ١٩٨٠ كان جليا ان البترول موجود وبكميات يمكن استغلالها في الطرف الشمالي من مديرية بحر الغزال (منطقة شفرون) .

وبالرغم من ان عبء الانفاق الرئيسي علي هذا القطاع قامت به شركات التنقيب الا ان الحكومة انجزت بعض البنيات الاساسية المساعدة ، كما كان من واجب الحكومة حالما يصبح استغلال البترول ممكنا ان تبحث عن تمويل لخط الانابيب المقترح لنقل البترول الي بورتسودان والذي يبلغ طوله الف ميل .

ادي النشاط التنموي المحموم في السبعينات الي دخول السودان في ازمة اقتصادية عميقة فبنهاية هذه الحقبة كان واضحا ان قلة فقط من المشروعات قد اكتملت في موعدها،والتي اكتملت لم تحقق الاهداف الانتاجية المحددة لها،كما ان العائد من المشاريع الزراعية والصناعية القديمة اخذ في التدهور،وبدلا من ان ينمو الناتج المحلي الاجمالي فقد قل بنسبة ٤.٣٪ في ١٩٧٩/٨ وبنسبة واحد بالمائة في ١٩٨٠/٩ ، ولما كانت الحكومة السودانية قد اقترضت مبالغ كبيرة من المال علي امل السداد من انتاج المشروعات الجديدة ، فقد وجدت نفسها مثقلة بديون باهظة دون ان يكون هناك عائد تسدد منه هذه الديون التي بلغت ثلاثة بلايين دولار في ١٩٧٨ وارتفعت الي ٥,٢ بليون دولار في بداية ١٩٨٢ وعند سقوط نظام نميري في ابريل ١٩٨٥ كان حجم الديون تسعة بلايين دولار ..

وجد السودان نفسه في دائرة من الديون المتزايدة والانتاج المتدني ، فالنقد الاجنبي الذي يتم التحصل عليه عن طريق الصادرات يذهب لسداد فوائد الديون بحيث لا يتبقى

ما يلبي احتياجات الصناعة والزراعة وواردات البترول وقطع الغيار ، وقد اثر ذلك علي الانتاج الزراعي والصناعي وبالتالي علي الصادرات وعائد النقد الاجنبي واختل ميزان المدفوعات بصورة حرجة وارتفعت نسبة التضخم في ١٩٨٠ الي ٦٠٪ سنويا وفقد الجنيه السوداني قيمته بالتدريج وتدهور مستوي المعيشة بصورة حادة .

ثمة سببين رئيسيين وراء فشل نظام نميري في تحقيق آمال التنمية الطموحة في السبعينات : اولها ان التخطيط للتنمية كان ضعيفا ومبتورا.فعلي الرغم من وجود خطة التنمية الخمسية والبرنامج المرحلي وخطة التنمية الستية،فقد كانت القرارات حول الانفاق علي التنمية تتم عشوائيا ، وكانت بعض المشاريع تنفذ لمجرد انه يمكن تمويلها وليس لانها كانت ضمن خطة التنمية . ويبدو انه تم تقدير تكاليف وعائد المشاريع بصورة منفصلة بدون اهتمام بالاثر الذي تحدثه كل المشاريع مجتمعة علي الاقتصاد (في مجالات القوي العاملة ، والنقد الاجنبي واستخدام البنيات الاساسية) ، كما ان بعض الوزارات كانت تبادر بتنفيذ مشروعات بقروض اجنبية تحصل عليها بنفسها بدون الحصول مسبقا علي موافقة وكالة التخطيط المركزي والتي علي اية حال كانت تحت قيادة وزير دولة ليس بوسعه فرض ارادته علي كبار الوزراء .

وقد كان من المحتوم ان تحدث اختناقات وشح في الموارد مما عطل اكمال المشاريع وقلل من فعالية المشاريع التي انجزت فعلا وقوض المشاريع الزراعية والصناعية التي كانت موجودة من قبل .

لم يكن ضعف التخطيط عائدا لسوء الادارة فحسب،فقد لعب الفساد دورا رئيسيا. فقد كانت بعض المشاريع تنفذ لان لبعض المسئولين فوائد مالية من ورائها وليس لقيمتها الاقتصادية الحقيقية ..

اما السبب الثاني للفشل فيكمن في عدة عوامل خارجية ليس لحكومة السودان قدرة علي قهرها ، فلم يكن من الممكن التنبؤ بالزيادات المتواصلة في اسعار البترول عند صياغة البرنامج المرحلي في ١٩٧٢ ، وقد كان الاثر المباشر لهذه الزيادة هو تضخم فاتورة البترول السودانية. ومع الحاجة الماسة للوقود لمشاريع التنمية في مرحلتي التشييد والتشغيل،فان التقديرات الاقتصادية للمشاريع قد اختلت بصورة خطيرة وتضاعفت التكلفة بكثير جدا مما كان متوقعا .

ومن الاسباب غير المباشرة والتي كانت ذات اثر علي المدي البعيد ان ارتفاع اسعار البترول قد شجع دول الخليج علي تنفيذ برامج تنمية كبيرة ، الامر الذي زاد من حجم طلبها للعمالة العربية من مهنيين وعمال مهرة وفعلة.وكانت سوق العمالة في السودان في وضع يسمح لها بالاستجابة لهذا الطلب . وبالرغم من ان العمل في الخليج حقق

مكاسب شخصية للكثير من الافراد الذين هاجروا الي هناك ، وعاد للسودان بنقد اجنبي من تحويلاتهم ـ اقل مما كان مقدرا ـ الا انه حد من قدرة الحكومة السودانية علي السيطرة علي الاقتصاد ، فنتيجة للنقص في العمال المهرة والفنيين الذين هاجروا للخليج بحثا عن ظروف عمل افضل،اضطرت الحكومة لرفع المرتبات في محاولة لوقف الهجرة،مما زاد من حدة التضخم وعمق الفوراق الاجتماعية بين المواطنين نتيجة تخفيف القيود علي رقابة النقد والاستيراد لمنح المغتربين حوافز لتحويل مدخراتهم لبلادهم .

ادت تحويلات المغتربين هي الاخري لزيادة الضغط علي النظام الاقتصادي حيث صرفت علي شراء العربات المستوردة والمواد الكهربائية والاستهلاكية والاراضي والعقارات مما زاد من الحاجة للوقود والكهرباء وبالتالي للنقد الاجنبي ورفع اسعار العقارات والاراضي الزراعية الامر الذي ادي لزيادة اسعار المواد الغذائية وتعميق حدة التضخم .

تمثلت الاثار غير المباشرة لهجرة العمالة علي السودان في عدم القدرة علي تنظيمها بفعالية وعدم القدرة علي السيطرة علي الاسعار وازدياد الحاجة للوقود والطاقة باسرع مما كانت الحكومة تتصور مما استنزف قدرا كبيرا من النقد الاجنبي،كما ارتفعت المرتبات وفقدت الحكومة السيطرة علي مداولات النقد الاجنبي ـ وكان ذلك احد مطالب صندوق النقد الدولي .

ورغم ان دولا اخري قد عاشت تجربة العمالة المهاجرة وانعكاساتها السلبية الا ان التخطيط الاقتصادي الخاطئ عمق من مشكلة السودان ، فقد كان يمكن ان يستفيد السودان من ارتفاع عائدات النفط العربية اذا امكن للحكومة ان تحكم السيطرة علي الاقتصاد وتنظيم الهجرة وتحديد الاولويات بصورة منهجية ..

اسباب تصدع نظام نميري

كانت المصاعب التي واجهت الاقتصاد السوداني في مطلع الثمانينات هي العامل المؤثر الذي ادى الي بعث الحرب الاهلية في جنوب السودان وسقوط نظام نميري ، فالدين الخارجي الضخم والاختلال الحاد في الاقتصاد لم يترك للحكومة هامشا يذكر للمناورة.فالارصدة التي تحت تصرف الحكومة تصرف علي تشغيل المشاريع وازالة الاختناقات التي تعوق انتاجها.فعلي هذه المشاريع يتعلق الامل في ان يتمكن السودان من سداد ديونه .

كانت اغلب هذه المشاريع في وسط السودان،بينما تعاني الاطراف ليس فقط من الحرمان من التنمية وانما الحرمان حتي من الصرف علي الانفاق الجاري،مع معايشة كل الاثار السلبية للوضع الاقتصادي من تضخم وشح في السلع الضرورية .

عززت ضغوط خارجية من ورطة السياسات الاقتصادية ، فصندوق النقد الدولي وكونسيرتيوم دائني السودان خلقا اطارا لا مهرب منه سوي امتناع السودان من سداد ديونه.وكلاهما اصر علي تخفيض الانفاق الحكومي بصورة كبيرة وعدم الدخول في اية مشاريع جديدة وان ينحصر الانفاق علي المشاريع الزراعية والصناعية القائمة، كما ان المستثمرين العرب الذين تربطهم صلات بالادارة السودانية ذهبوا نفس المذهب.

لم يكن النظام عديم الاحساس بالمخاطر السياسية الكامنة في هذه الاوضاع.ففي عام ٨٠/٧٩ ادخل نظام الحكم الاقليمي الذي يستهدف نقل التركيز الاداري والتنموي من وسط السودان نحو المديريات . وهناك الكثير من الفضل الذي يمكن ان يرد لهذه السياسات ولكن في الواقع فان الحكومة السودانية لم تكن تملك من الموارد ما يسند هذه السياسات،لانها تزيد من النفقات بينما الحكومة تسعى للحد منها ، وقد اصبحت هذه السياسات اداة لتحويل الاهتمام الشعبي من الفشل الاقتصادي وكسب ولاء اعيان الاقاليم الذين يتطلعون الي شغل مواقع مهمة في مناطقهم .

كان للمصاعب الاقتصادية الاثر السياسي الاعظم في جنوب السودان،حيث تمزقت الحكومة الاقليمية بسبب توقف التنمية والاحوال المعيشية الصعبة . ولقد كان يمكن مواجهة الانقسامات والاختلافات العرقية والقبلية والشخصية ببرنامج تنمية طموح وفعال.ولكن غياب البرنامج اخلى الساحة السياسية في الجنوب للانقسامات التي اثرت علي مصداقية المؤسسات القائمة ولاسيما الخلاف حول تقسيم الاقليم الجنوبي الي ثلاثة اقاليم، بحجة تقليل سيطرة قبيلة الدينكا علي السياسة في الجنوب .

في هذا الاطار بعثت الحرب الاهلية في الجنوب.ففي يناير ١٩٨٣ هاجم منشقون مدينة اويل في مديرية بحر الغزال ولقي اثني عشر تاجرا شماليا مصرعهم.وفي فبراير من نفس العام تمردت الكتيبة ١٠٥ في بور والتي تتكون من جنود جنوبيين وهرب نحو الف ضابط وجندي الي الغابة حاملين اسلحتهم معهم . وخلال ذلك الصيف وقعت احداث اخرى.فقد تأسست الحركة الشعبية لتحرير السودان في اغسطس ١٩٨٣ واكسبت المقاومة في الجنوب شكلا رسميا.وبحلول منتصف ١٩٨٤ بدا كما لو ان اغلب المساحة شرق النيل الابيض في الجنوب تحت سيطرة الحركة او عرضة لهجماتها

وكما ان الفشل الاقتصادي ادي الي التمزق السياسي ، فان التمزق السياسي عمق من حدة الازمة الاقتصادية ، فقد ادت هجمات رجال حرب العصابات علي موظفي الشركة الفرنسية في ديسمبر ١٩٨٣ الي وقف العمل في قناة جونقلي،وادت

هجمات مماثلة علي العاملين في شركة شيفرون للتنقيب علي النفط الي وقف اعمال التنقيب ، وادت هذه التطورات الي قتل الامل في ان يتمكن الاقتصاد السوداني من النهوض من كبوته في المدي القريب .

وكان الجفاف الذي ضرب السودان في عام ١٩٨٥/٨٤ كارثة طبيعية،كانت ستؤدي الي نفس النتيجة القاسية بضرف النظر عن السياسة الاقتصادية المتبعة ، الا ان الاهمال الذي لقيته الاطراف في السبعينات ادي الي ان يصبح السكان في شرق وغرب السودان في وضع لايمكنهم من مواجهة اي كارثة طبيعية كبيرة ..

وهكذا انهارت طموحات النظام في تحقيق التنمية الاقتصادية بالفشل وفي تحقيق الوحدة الوطنية بعودة الحرب الاهلية الي جنوب السودان ..

وبدأ النظام يغير اهدافه وتوجهاته وشرع النظام في الترويج لوضع قاعدة شرعية اسلامية للنظام وحاول تعديل الدستور الذي صاغه النظام نفسه قبل سنوات لتحقيق هذه الاغراض ..

وفي ٢٦ مارس ١٩٨٥ انطلقت المظاهرات في شوارع الخرطوم ، وكان سببها الرئيسي الزيادة التي اعلنت في اسعار الخبز والسكر والزيادة التي سبقتها في سعر البترول والتي بلغت نسبتها ٧٥٪ وبعد سفر نميري في اليوم التالي للولايات المتحدة للكشف الطبي زادت حدة المظاهرات وانضمت اليها قطاعات واسعة من المواطنين بصورة عفوية،وتحول شعار المظاهرات الي اسقاط النظام،وبدأت مجموعات سياسية ومهنية ونقابية بتنظيم وتطوير المعارضة. وفي٦ ابريل اعلن وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة من راديو ام درمان عن "ان قوات الشعب المسلحة حقنا للدماء وحفاظا علي استقلال الوطن ووحدة اراضيه قد قررت بالاجماع ان تقف الي جانب الشعب واختياره وان تستجيب لرغبته بالاستيلاء علي السلطة ونقلها للشعب عبر فترة انتقالية محددة"

واعقب ذلك الاعلان عن الاطاحة بنميري واعفاء نوابه ومساعديه ومستشاريه ووزرائه وتعطيل الدستور واعلان حالة الطوارئ واغلاق الحدود ووضع السلطة في ايدي مجلس عسكري انتقالي .

خاتمة :-

ان سجل نميري حافل بالفرص الضائعة والكبت السياسي ، فقد كان النظام يبدو قادرا علي انتهاج سياسة تنموية متناغمة وخلق مجتمع تسوده العدالة واقتصاد مكتفي ذاتيا ، وكانت الدولة تتمتع بقدر وافر من حرية الحركة ولم تكن تعتمد علي المؤسسة التقليدية التي عجزت في الماضي عن تنمية البلاد.ورغم ذلك فقد اسلم النظام نفسه لرأس المال العالمي ، ولم تعد تضاريس السياسة الاقتصادية تحكمها مصالح السودان

السياسية والاجتماعية والاقتصادية وانما تقرر فيها متطلبات بعض الاشخاص والمصارف والشركات والمؤسسات والحكومات، الذين هم علي استعداد لاقراض السودان والاستثمار فيه، والذين اصبحوا فيما بعد دائني السودان ، وقد ساعد علي دفع النظام في هذا الاتجاه مزيج من الفساد وسوء الادارة بالاضافة للفشل في خلق قاعدة شعبية .

استغل نميري السياسات الوطنية في تكتيكات لكسب التأييد الشعبي المؤقت وليس في استراتيجيات تستهدف رفاهية البلاد وبدلا من ان تصبح الساحة السياسية منبرا لمناقشة المشاكل الوطنية وايجاد الحلول لها اصبحت مسرحا للرئيس يقدم فيه مشاهد لالهاء الشعب عن متاعبه الاقتصادية . وقد استغل نميري القضايا الداخلية والخارجية لخدمة هذا الاتجاه ..

فالازمة في العلاقات مع مصر عام ١٩٧٢ ، والحملة المناهضة لليبيا واثيوبيا في اواخر السبعينات واوائل الثمانينات، والمصالحة الوطنية قصيرة العمر مع الصادق المهدي وبعض عناصر الجبهة الوطنية في ٧٧-١٩٧٩ ، وسياسات الحكم الاقليمي (٧٩-١٩٨٠) واخيرا تبني الشريعة الاسلامية كأساس لقوانين السودان ، كانت كلها مشاهد مسرحية اكثر منها سياسات جوهرية ..

وهكذا غرقت القضايا الحقيقية في المشاهد المسرحية وانعزل شعب ذو حيوية سياسية دافقة عن الاسهام في النظام..

ان مستقبل السودان يبدو محاصرا بالمشاكل الاقتصادية ، ورغم ذلك فان حيوية شعب السودان الدافقة وموارده الهائلة وتقاليده السياسية الرفيعة توفر الامل في مستقبل زاهر ، ولابد من ايجاد وسيلة لضمان الحريات الديمقراطية في اطار نظام سياسي يستجيب لحاجات الطبقات الاقل حظا في المجتمع ، وتأكيد ان التباين الديني والعرقي والثقافي هو مصدر للقوة وان التفاعل بين هذا التنويع اضافة لحيوية الامة وليس انتقاصا من وحدتها وقوتها ..

---

* القوميون العرب والناصريون يمثلون تنظيما فضفاضا ، وكان نشاطه يتركز في جامعة القاهرة فرع الخرطوم - وكانت له علاقات ببعض العناصر الراديكالية في صفوف الحزب الاتحادي الديمقراطي - وهناك الاشتراكيون العرب وكانوا تنظيما صغيرا ، له علاقات مع حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق ، وفي تلك الفترة كان التنظيم متحالفا مع الشيوعيين والتقدميين في الحزب الاتحادي الديمقراطي وفي النقابات وغيرها ..

الهوامش

هوامش الفصل الاول :

(١) اعتمدنا في الحديث حول التطورات الاقتصادية في السودان خلال الفترة ١٥٠٠ - ١٨٠٠ علي كتابات اوفاهي وسبولدنق عن الممالك السودانية ، وكذلك كتابات سبولدنق عن العبدلاب ، واوفاهي عن دارفور وتجارة الرقيق في دارفور ، وكراوفورد عن مملكة الفونج في سنار بالاضافة الي كتابات اخري

(٢) انظر K. Polani, Primitive, Archaic and Modern Economies, New York, 1974

(٣) اوفاهي وسبولدنق Kingdoms of the Sudan, London, 1974

(٤) اوفاهي وسبولدنق ، مصدر سابق

(٥) عوض السيد الكرسني ، التجارة والمجتمع في مدينة الدامر ، غير منشور / سيد البشري ، المدن السودانية في القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر ، غير منشور / مجلة السودان في رسائل ومدونات ، Vol. L 11, 1971

(٦) التطورات اللاحقة تؤكد هذه الحقيقة .. ويبدو ان عدد التجار كان كبيرا في نهاية القرن السابع عشر ، الامر الذي مكنهم من دخول مجالات التجارة الخارجية علي حساب امتيازات السلطان ..

(٧) الشادوف كان يمثل وسيلة الري الصناعي الرئيسية خلال فترة ما قبل القرن التاسع عشر ..

(٨) Brausch, Problemes du Travail au gezira, Civilizations, No: 3,1965

(٩) اوفاهي وسبولدنق ، مصدر سابق

(١٠) نفسه

(١١) انظر الهامش رقم ٥ اعلاه

(١٢) Brown, Travels in Egypt, Syria and Africa, London, 1799

(١٣) المعلومات المتضمنة في الفقرات التالية ماخوذة من اوفاهي وسبولدنق ، مصدر سابق

(١٤) اوفاهي ، مصدر سابق

(١٥) نفسه

(١٦) سيد البشري ، مصدر سابق

(١٧) اوفاهي

(١٨) Brausch مصدر سابق

(١٩) انظر محمد ابراهيم ابو سليم ، بعض وثائق الارض في مملكة الفونج ، وحدة ابحاث السودان الخرطوم ، ١٩٦٧

(٢٠) اوفاهي

(٢١) ر . هيل ، مصر في السودان ، جامعة اكسفورد ، ١٩٥٩

(٢٢) نفسه

(٢٣) الاحواض هي المناطق المنخفضة القريبة من النيل ، وتروي من النيل مباشرة او عن طريق الفيضان وتزرع مرة واحدة في السنة

(٢٤) انظر هيل ، مصدر سابق

(٢٥) انظر :

Collins, The Southern Sudan, 1883 - 1898, Yale Uinversity, 1962

وكذلك ، عباس ابراهيم محمد ، السياسة البريطانية وتجارة الرقيق في السودان ، جامعة الخرطوم ، ١٩٧٢ ، بالانجليزية

(٢٦) هيل ، مصدر سابق

(٢٧) اوفاهي

(٢٨) هولت ، دولة المهدية في السودان ، اكسفورد ، ١٩٧٠.

(٢٩) مجلة السودان في رسائل ومدونات ، المجلد XLV ، ١٩٦٤ ، كذلك سلاطين ، السيف والنار / اهدولدر ، عشر سنوات في سجون المهدي ، لندن ، ١٩٨٢ / ونجت ، المهدية والسودان المصري مذكرات يوسف ميخائيل ، غير منشورة ، رسالة دكتوراة ، جامعة لندن

(٣٠) مجلة مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية ، العدد ٢٤ ، الخرطوم ، ١٩٧٤ ، ص ٦ - ١٠

(٣١) سلاطين مصدر سابق

(٣٢) بارنت ، الجزيرة : انتاج القطن واعادة انتاج التخلف ، في :

Oxaal, Beyond The sociology of Development, London, 1975

(٣٣) نفسه

(٣٤) Jackson, Sudan Days and ways, London, 1954

(٣٥)مكي شبيكة ، السودان المستقل ، (روبرت سبلر ، نيويورك ، ١٩٥٩)

(٣٦) D.M. Benn, The Theory of Plantation Economy and Society, Journal of Commonwealth and Compartive Politics, Nov. 1974

(٣٧) W. Tewson, Golden Jublee, 1904 - 1954, The Sudan Plantation comp. and Kasala Comp. and Their work in Sudan, London, 1954

(٣٨) الفدان يساوي ١,٠٤ ايكر

(٣٩) المعلومات المذكورة هنا ملخوذة من جتسكل ، الجزيرة : نموذج للتنمية / كذلك خطاب العاني ، مشروع الجزيرة ، رسالة دكتوارة ، غير منشورة ، جامعة كولمبيا ، ١٩٥٩ ..

(٤٠) ماكينون ، مديرية النيل الازرق ، في ج ـ د ـ توثيل ، الزراعة في السودان ، اكسفورد ، ١٩٤٨

(٤١) جتسكل ، مصدر سابق

(٤٢) سعيد المهدي ، حول منازعات الاراضي ، جامعة الخرطوم ، ١٩٧١ ، بالانجليزية

(٤٣) الجنيه المصري يساوي ١٠٠ قرش ، وكان يمثل العملة الرسمية في السودان في تلك الفترة ..

(٤٤) توزيع الحواشات لا علاقة له بالملكيات ـ فالحواشة قد تكون في منطقة بعيدة من الاراضي التي يملكها المزارع او قريبة منها

(٤٥) فرح حسن آدم ، السياسة الزراعية ، غير منشورة ، بالانجليزية

(٤٦) انظر الصفحات ..

(٤٧) بربور ، جمهورية السودان ، لندن ١٩٦١ ـ بالانجليزية ـ

(٤٨) كلمة الفلاتا ، في السودان ، تشير الي كل الذين دخلوا البلاد من الحدود الغربية ـ ومعظمهم من شمال نيجيريا

(٤٩) مشروع شركة كسلا في الجزيرة كان يروى من قنوات مشروع الجزيرة ومساحته متضمنة في الارقام السابق ذكرها عن المساحة المروية في الجزيرة

(٥٠) ترسي ، المديرية الشمالية ، في توثيل ، الزراعة في السودان ، اكسفورد ، ١٩٤٨ ، بالانجليزية

(٥١) ليست هناك معلومات عن عائدات المزارعين في المراحل الاولى للمشروع ـ لكن يبدو ان اوضاعهم لم تتغير كثيرا ـ فقد توصل ترسى Teracey الي ان متوسط دخل المزارع ، في عام ١٩٤٤ ، كان كما يلي :

* اجمالي الدخل :

ـ مبيعات المحاصيل	٣٠ جنيه
ـ مبيعات اخري	١٠ جنيه
ـ اجمالي الدخل	٤٠ جنيه

* المصروفات :

ـ فتة المياه	٢٠,٤ جنيه
ـ العمل المأجور	٣,٠
ـ ضريبة الارض	٢,١
الجملة	٢٥,٥
ـ صافي الدخل	١٤,٥

هذا الجدول لا يشمل المحاصيل الغذائية التي تعود كلها للمزارع (الذرة ، اللوبيا ، الاعلاف)

(٥٢) بريور ، مصدر سابق

(٥٥) انظر ، التقارير السنوية لحكام المديريات ، كوركوهيل ، لندن

(٥٦) ماكلوفلين ، سوق العمل والاجور في المدن الثلاث ١٩٠٠ - ١٩٥٠ ، السودان في رسائل ومدونات ١٩٧٠ ، بالانجليزية

(٥٧) نفسه

هوامش الفصل الثاني :

(١) انظر مكي شبيكة ، السودان المستقل ، مصدر سابق ، بالانجليزية

(٢) توثيل ، مصدر سابق

(٣) السودان المناخ ، الخرطوم ، ١٩٤٢

(٤) في فترة الحرب كانت اسعار القطن في اسواق لندن مجمدة ، وسعر رطل القطن السوداني كان اقل من ١١ بنسا ـ وبعد رفع القيود ، بعد نهاية الحرب ، ارتفع السعر الي ١٩ بنسا في ١٩٤٧ ، و ٣٨,٥ بنسا في ١٩٤٨

(٥) انظر الجدول (٢) في الملاحق

(٦) الاحصائيات الداخلية ١٩٦٠ / ١٩٦١ ، جمهورية السودان

(٧) نفسه
(٨) انظر الجدول (٢) في الملاحق
(٩) الاحصائيات الداخلية ١٩٦١/٦٠ ، مصلحة الاحصاء
(١٠) نفسه
(١١) الجدول (٢) الملاحق
(١٢) السودان المناخ
(١٣) الجدول (٢) في الملاحق
(١٤) جتسكل ، الجزيرة : قصة التنمية في السودان ، لندن ١٩٥٩
(١٥) بريور ، مصدر سابق
(١٦) ماكينون ، مصدر سابق
(١٧) Hurst, The Nile, London, 1951
(١٨) اكبر مشاريع النيل الابيض (مشروع عبد الماجد) ، الذي كانت مساحته حوالي ٣٨٠٠٠ فدان في عام ١٩٤٤ ، كان يروى من قنوات مشروع الجزيرة - ومساحته متضمنة في الارقام الخاصة بالمساحة المروية في الجزيرة
(١٩) ترسي ، مرجع سابق
(٢٠) مديرية النيل الازرق تشمل مشاريع طلمبات في النيل الابيض والنيل الازرق علي السواء
(٢١) و - ن - آلان ، الري في السودان ، توثيل ، مرجع سابق
(٢٢) احصاء مشاريع الطلمبات ، الخرطوم ، ١٩٦٧
(٢٣) نفسه
(٢٤) اراضي السلوكة هي الاراضي الواقعة علي شواطئ النيل ، وتشمل الجزر داخل مجري النيل نفسه - وهذه الاراضي تغطيها مياه الفيضان في العادة ، وتسمي ايضا (الجروف) ، وتزرع مرة واحدة في السنة - وكلمة السلوكة تشير الي اداة زراعية تقليدية منتشرة في السودان
اما اراضي الساقية فهي تقع خارج مجري النيل ، ولا تصلها مياه الفيضان في الغالب - وهي تروي عن طريق الساقية
(٢٥) الارقام المذكورة هنا تشمل المزارعين اصحاب الملكيات
(٢٦) ستريمالار ، مشروع سكر الجنيد ، السودان في رسائل ومدونات ، ١٩٧١
(٢٧) احصاء مشاريع الطلمبات ، مرجع سابق
(٢٨) مشروع سكر الجنيد ، مرجع سابق
(٢٩) المعلومات المذكورة هنا ملخوذة من فيرجسون ، مشروع الزاندي ، الخرطوم ١٩٥٤ - وفي الجوانب الاجتماعية والانثربولجية انظر : رينتغ ، مشروع الزاندي ، دراسة انثريولوجية حول التنمية الاقتصادية في افريقيا ، جامعة نورث وستيرن ، ١٩٦٦
(٣٠) هذا نتيجة لانطباعات المؤلف الشخصية من خلال لقاءاته مع بعض الشخصيات السياسية المحلية في منطقة الزاندي
(٣١) بريور ، مرجع سابق

(٣٢) تجدر الاشارة هنا الي ماحدث في مشروع الزاندي في تلك الفترة ، والذي كان يمثل احد العوامل العديدة التي ادت الي تمرد اغسطس ١٩٥٥ ـ فقد قام عمال محالج القطن باضراب عن العمل من اجل زيادة الاجور ـ وقامت قوات الشرطة بمواجهة مظاهرات العمال بعنف شديد ادي الي وفاة عدد من العمال المضربين ـ وكان لهذا الحادث اثره الكبير في وسط جنود الحاميات الجنوبية وفي نظرتهم لمستقبل الجنوبيين بعد استقلال السودان

(٣٣) مصطفي مكاوي ، صناعة النسيج في السودان ، في فيصل بشير امام ، الصناعة في السودان (الاوراق المقدمة لمؤتمر اركويت الاول) المطبعة الحكومية ، الخرطوم ، ١٩٧٣

(٣٤) هناك ، بالطبع ، مشاريع تجريبية اخري ، اشرف عليها بعض رجال الاعمال الاجانب في المديرية الشمالية ، قبل الحرب العالمية الاولى ـ ولكنها كانت مشاريع صغيرة لا اهمية لها

(٣٥) احصاء مشاريع الطلمبات ، مرجع سابق ـ ليست كل المشاريع المذكورة كانت تتمتع بنفس امتيازات الري ـ فهناك تفاوت في الامتيازات بين رخص المشاريع المختلفة ولكننا فضلنا عدم الدخول في التفاصيل

(٣٦) نفسه

(٣٧) استعملنا هنا تعبير (المشرف علي المشروع) وليس (صاحب المشروع) لان صاحب المشروع قد لايكون هو نفسه المشرف عليه ـ والكتابات الحكومية تعامل المشرفين باعتباره اصحاب الرخص

(٣٨) فرح حسن آدم ، مرجع سابق / انظر ايضا ، عبد الرحمن الحضري اقتصاديات الانتاج الزراعي في مشاريع الطلمبات الخاصة ، غير منشورة ، قسم الاقتصاد الزراعي ، جامعة الخرطوم ، ١٩٦٨ / د ـ س ـ ثورنتون ، دراسة مقارنة لمشاريع الطلمبات في المديرية الشمالية ، غير منشورة ، جامعة الخرطوم ، ١٩٦٥ بالاضافة لكتابات قسم الاقتصاد الزراعي الاخري ومجلة السودان في رسائل ومدونات

(٣٩) فرح حسن آدم ، تقييم الاصلاح الزراعي في مشاريع القطن الخاصة ، غير منشورة ، قسم الاقتصاد الزراعي ، جامعة الخرطوم ، ١٩٧١

(٤٠) المعلومات المذكورة هنا مأخوذة من احصاء مشاريع الطلمبات (مرجع سابق)

المعلومات حول مشاريع الطلمبات تشمل المشاريع التي تشتغل بطلمبات اكثر من ٣ بوصات فقط ـ ومع ان هناك مشاريع كثيرة تشتغل بطلمبات ٣ بوصات او اقل ، الا ان مساحاتها تمثل نسبة صغيرة من اجمالي مساحات مشاريع الطلمبات

(٤١) احصاء مشاريع الطلمبات ، مرجع سابق

(٤٢) ١٠٠ قرش = اجنيه مصري

(٤٣) مصروفات الرخصة تتفاوت حسب حجم الطلمبة ، وكمية المياه المطلوبة (موسمية ام بشكل دائم) فمصروفات رخصة الري الدائم تساوي ١٫٣٧ قرشا في عام ١٩٤٤ ، والموسمية حوالي ٦٤ قرشا فقط .

(٤٤) تقديرات وزارة الري لعام ١٩٥٦ تقريبية ، مبنية علي متوسط فترة الخمسينات ، وعلي احصاء عام ١٩٦٣

(٤٥) مشروع الـ ٣٠٠٠٠ فدان في جزيرة ابا ، مثلا ، انشاه السيد عبد الرحمن المهدي ، ولكنه

مسجل تحت اسم دائرة المهدي الزراعية

(٤٦) المعلومات المذكورة هنا مأخوذة من فرح حسن أدم ، القطاع التعاوني في الاقتصاد السوداني ، غير منشورة ، قسم الاقتصاد الزراعي ، جامعة الخرطوم ، ١٩٧٣ / النظام التعاوني في السودان ، ميونخ ١٩٧٣

(٤٧) المؤلف لا يملك اي معلومات حول تكلفة البنيات الاساسية لانشاء مشروع زراعي في الثلاثينات والاربعينات ـ لكن في الستينات كانت التكلفة تصل الي ١٠٠٠ جنيه بالنسبة لمشروع خضروات (٨٥ فدانا) في مديرية النيل الازرق ، و ١٧٠٠٠ جنيه بالنسبة لمشروع ٥٠٠ فدان في المديرية الشمالية قرب مدينة مروي ـ وبالطبع لم يكن في مقدور المزارعين ، النين كانوا يعيشون حياة الكفاف ، توفير مبالغ بهذا الحجم ..

(٤٨) كانت البنوك التجارية وبعض الشركات التجارية تقوم بتمويل مشاريع الطلمبات ولكنها لم تقدم اي شئ للجمعيات التعاونية ..

(٤٩) لقد ادت زيادة السكان ومحدودة الاراضي الراعية في المناطق النيلية الي هجرات واسعة من تلك المناطق منذ القرن الثامن عشر ..

(٥٠) حكومة السودان ، قانون الجمعيات التعاونية ، الخرطوم ، ١٩٤٨

(٥١) Kampbell, Cooperative Possibilities, Paras, 6545 - 55

(٥٢) باردلين ، النظام التعاوني

(٥٣) نظريا ليست هناك اي امكانية امام الاقلية المتيسرة للقيام بمثل هذا الدور ـ فقانون ١٩٤٨ ينص علي انتخاب اللجنة التنفيذية للجمعية التعاونية في الاجتماع السنوي العام . وعلي اساس صوت واحد لكل عضو بغض النظر عن نصيبه من الاسهم ـ واكثر من ذلك ، فاللجنة التنفيذية ملزمة بالسماح للاعضاء مواجهة حسابات الجمعية في اي وقت ، وبتقديم تقرير مالي سنوي للاجتماع العام ـ ولذلك يمكن لغالبية الاعضاء ، اصحاب الاسهم الصغيرة ، الذين ترتبط مصالحهم بتطوير العمل التعاوني ، مواجهة مناورات الاقلية المتيسرة ، التي تستهدف زيادة ارباحها فقط ولكن ، في الواقع العملي ، فان هذه الاقلية هي التي تلعب الدور الحاسم وذلك بحكم اعتماد الجمعية عليها في كل احتياجاتها المالية ..

(٥٤) المعلومات الخاصة بتطور الزراعة الالية مأخوذة من ديفس ، الثورة الزراعية في افريقيا المدارية : تطور الزراعة الآلية في السهول الطينية في السودان ، ١٩٦٤ ـ وهناك مراجع عديدة حول الموضوع المذكور في جامعة الخرطوم ووزارة الزراعة

(٥٥) الاراضي التي شملتها مشاريع الزراعة الآلية ليست خالية تماما من السكان ـ فمعظمها جزءا لا يتجزأ من اراضي الرعي التقليدية للقبائل الرعوية ـ وعند بداية الزراعة الالية لم تجد ترحيبا من تلك القبائل بسبب تغولها علي مناطق الرعي والزراعة التقليدية ـ وكان من الطبيعي ان تقاومها ـ وهذا ما حدث بالفعل ـ ولذلك اضطر اصحاب المشاريع للاستعانة بالقوات المسلحة لحماية مشاريعهم .

(٥٦) يعود نظام المزارعة التقليدي في مناطق النيل الي دخول الساقية للسودان ـ فصاحب الساقية قد لا يملك الاراضي الزراعية المجاورة للنيل ـ ومن هنا جاء نظام المزارعة التقليدي ، حيث يوزع عائد الانتاج علي النحو الآتي : واحد علي عشرة لصاحب الارض ، واحد علي عشرة عشر لصاحب

الساقية ، اثنين علي عشرة لصاحب الثيران التي تقود الساقية ، واحد علي ثلاثين لصاحب المعدات الزراعية ، اربعة علي عشرة للعمال والمزارعين ، اثين علي ثلاثين لتغذية الثيران ـ انظر توثيل ، مرجع سابق

(٥٧) فرح حسن ، مرجع سابق

(٥٨) ديفس ، الثورة الزراعية

(٥٩) هارفي وكليف ، الدخل القومي للسودان ، مصلحة الاحصاء ، الخرطوم ، ١٩٥٩

(٦٠) حتي اولئك الذين يتشئون المنازل بهدف السكن ، كانوا يستفيدون كثيرا ـ فمع ارتفاع اسعار المنازل السكنية ، ظلت قيمة منازلهم في ارتفاع مستمر ـ وهذا ما جعلهم في وضع مميز وافضل من الذين لا يملكون مثلهم ـ لذلك يمكنهم عرضها للايجار باسعار عالية او بيعها بمبالغ كبيرة .

(٦١) مسح الاسر، ١٩٦٥/٦٤ ، ام درمان ، مصلحة الاحصاء ، ١٩٦٦

(٦٢) كان الموظفون يتلقون بعض القروض لتشييد منازلهم ـ لكن بعد اكتمال المنزل ، كان العديدون منهم يقومون باستئجار منازلهم والاستمرار في السكن في المنازل الحكومية

(٦٣) هارفي وكليف

(٦٤) التكوين الرأسمالي ٥٥ - ١٩٥٩ ، مصلحة الاحصاء ، ١٩٦١

(٦٥) التعداد السكاني الاول ١٩٥٦/٥٥ ، مصلحة الاحصاء ، ١٩٥٧

(٦٦) انظر عمر محمد عثمان ، تطور المواصلات والنمو الاقتصادي في السودان ١٨٩٩ ـ ١٩٥٧ ، رسالة دكتوراة ، غير منشورة ، جامعة لندن ـ وهارفي وكليف

(٦٧) التطور المحدود للقطاع الصناعي كان يعني ضعف حاجته لعدد كبير من اللواري والشاحنات وبعضها قد يكون تابعا لشركات المقاولات ، ولكن غالبيتها تستخدم في الاغراض التجارية

(٦٨) ليست هناك شركات تملك اساطيل كبيرة من عربات التاكسي ـ هناك شركات وتجار يملكون عددا محدودا منها

(٦٩) دليل السودان التجاري ، ١٩٥٨/٥٧ ، لندن ، ١٩٥٨

(٧٠) الصناعات الصغيرة تشمل وحدات صغيرة تستخدم التكنيك الصناعي الحديث ، ويعمل فيها اكثر من ٥ عمال حسب التعريف الرسمي ـ اما الصناعات الحرفية فانها تستخدم الادوات التقليدية ـ لذلك يجب ان لا نخلط بين الاثنين

(٧١) هارفي وكليف

(٧٢) التكوين الرأسمالي ، مرجع سابق

(٧٣) فريد عتباني ، السياسة العامة والقطاع الخاص في السودان ، رسالة دكتوراة ، جامعة هارفرد ، ١٩٦٥

(٧٤) نفسه

(٧٤) نفسه

(٧٦) هارفي وكليف

(٧٧) نفسه

(٧٨) التكوين الرأسمالي

(٧٩) اشار هارفي وكليف الي ان هناك عدد كبير من صغار المقاولين الذين لا تعرف اسماءهم

(٨٠) المريسة مشروب محلي
(٨١) هارفي
(٨٢) السودان المناخ ، ١٩٥٠
(٨٣) انظر محمد عبد الرحمن ، الانفاق الحكومي والتنمية الاقتصادية في السودان ، جامعة الخرطوم ، ١٩٧٤
(٨٤) الدخل القومي للسودان ، مصلحة الاحصاء ، ١٩٥٩
(٨٥) تشمل الزراعة المروية ، في اطار القطاع الحديث ، الري بالطلمبات ، الري الانسيابي ،

وبالحيضان ـ ولا تشمل الري بالساقية ، التي تعتبر ضمن اطار القطاع التقليدي ـ ومنذ عام ١٩٤٣ ظل عدد السواقي في انخفاض مستمر ـ فقد انخفض من حوالي الـ ١٠٠٠٠ عام ١٩٤٣ الي ٦٧٣٣ في عام ١٩٥٦ (هارفي)
(٨٦) المزيد من المعلومات حول العمال والمزارعين والفئات الاخري نجدها في الفصل الثالث
(٨٧) علي عبد الله علي ، ميزان مدفوعات السودان ١٩٥٦ - ١٩٦٦ ، اكسفورد ، ١٩٧٠
(٨٨) العرض الاقتصادي ، ١٩٦١ ، مصلحة الاحصاء ، ١٩٦٢
(٨٩) كونداي ، تصدير القطن
(٩٠) احصائيات الدخل القومي ، ١٩٦٨
(٩١) حنين ، تجارة السودان الخارجية
(٩٢) التقارير السنوية لادارة مشروع الجزيرة
(٩٣) الضرائب والتنمية الاقتصادية في السودان ، سيد نميري ، ١٩٧٤ ، والضرائب في السودان ، علي احمد سليمان ، جامعة الخرطوم ، ١٩٧٠ .
(٩٤) هارفي

هوامش الفصل الثالث :

(١) "الصفوة الاقتصادية" لا نعني ، هنا ، فئة اجتماعية محددة ، وانما نشير فقط الي مجموعة الافراد الذين استفادوا اقتصاديا خلال فترة الحكم الثنائي ..
(٢) لمعرفة المزيد عن الطرق الصوفية في السودان انظر ملحق الفصل الثالث حول الموضوع ـ وتجدر الاشارة هنا الي ان حركة الانصار (المهدوية) لا تدخل ضمن هذه الطرق وذلك رغم انها اصبحت تتمتع بكل خصائص الطريقة الصوفية ـ فقبل اعلان مهديته كان محمد احمد المهدي ينتسب للطريقة السمانية والادريسية ـ وبعد ذلك قام بتصفية كل الطرق الصوفية باعتباره مهدي الله الذي يملأ الارض عدلا بعد ان ملئت جورا وظلما .
(٣) السيد عبد الرحمن المهدي (١٨٨٥ - ١٩٥٩) هو اصغر ابناء المهدي ـ ولمعرفة المزيد عنه انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب ..
(٤) الصادق المهدي ، جهاد في سبيل الاستقلال ، المطبعة الحكومية ، الخرطوم ، ١٩٦٥ .
(٥) محمد عمر بشير ، الحركة الوطنية في السودان ، لندن ، ١٩٧٤ ، بالانجليزية ..

(٦) المهدي ، جهاد في سبيل الاستقلال ..

(٧) عبد السلام ، تاريخ حزب الامة ١٩٤٥ - ١٩٦٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الخرطوم ، ١٩٧٩ .

(٨) السيد علي بن محمد عثمان الميرغني (١٨٧٥ - ١٩٦٨) كان يستقر بالقاهرة طوال فترة حكم المهدية ، ثم رجع الي السودان بعد الفتح الانجليزي المصري عام ١٨٩٨ ـ انظر ملحق الفصل الثالث والفصل الخامس ..

(٩) الشريف يوسف بن محمد الامين الهندي (١٨٦٥ - ١٩٤٢) مؤسس الطريقة الهندية كفرع مستقل عن الطريقة السمانية التي كان ينتسب اليها وهو من اسرة تنتسب للاشراف ، حاربت مع قوات المهدية ضد الحكم التركي وظلت تؤيد الدولة المهدية حتي سقوطها عام ١٨٩٨ ـ وبعد ذلك ساندت الحكم الثنائي .

(١٠) ج . فول ، تاريخ الطريقة الختمية في السودان ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة هارفرد ١٩٦٩ .

(١١) خطاب مدير الامن لمدير الاراضي ، بتاريخ ١٩٢٣/٤/١٠ ، دار الوثائق المركزية ، الخرطوم ، ارشيف مديرية النيل الازرق ٢/١ .

(١٢) هناك كتابات عديدة تصف اسلوب القيادات التقليدية في ادارة الموارد الاقتصادية التابعة لها ، خاصة الكتابات الانثروبولجية ... مثل كتابات طلال اسد عن الكبابيش ، وكونيسون عن البقارة ، وعبد الغفار عن رفاعة الهوى الخ ..

(١٣) انظر G. Warburg في كتابه : السودان تحت حكم ونجت ، لندن ، ١٩٧١ .

(١٤) نفسه

(١٥) عبد الغفار محمد احمد ، عرب النيل الابيض : القيادة السياسية والتغيير الاقتصادي ، لندن ١٩٨٠ .

(١٦) انظر Warburg ، السودان ..

(١٧) عبد الغفار ، عرب النيل الابيض .

(١٨) فاطمة بابكر ، جذور الرأسمالية السودانية وتطوراتها ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة هل ، ١٩٧٨ .

(١٩) نفسه

(٢٠) بيشاي ، الصادرات والتنمية الاقتصادية في السودان ١٩٠٠ - ١٩٦٧ ، لندن ، ١٩٧٦ ، بالانجليزية .

(٢١) فاطمة ، جذور الرأسمالية .

(٢٢) نفسه

(٢٣) نفسه

(٢٤) بيشاي ، الصادرات

(٢٥) هارفي وكليف ، مرجع سابق

(٢٦) فاطمة ، جذور الرأسمالية

(٢٧) مدثر عبد الرحيم ، الامبريالية والقومية في السودان ، اكسفورد ، ١٩٦٩

(٢٨) ماكمايكل ، السودان ، لندن ، ١٩٥٤ .
(٢٩) بيتر وودورد ، الحكم الثنائي والحركة الوطنية السودانية ، لندن ، ١٩٧٩ .
(٣٠) ماكمايكل .
(٣١) انظر الجدول رقم ٦ في ملاحق الكتاب .
(٣٢) معظم الاراضي الزراعية في السودان مملوكة للدولة ، ولكنها في الارياف تخضع ، عمليا لادارة زعماء القبائل الذين يقومون بتوزيعها علي الافراد لاستغلالها ـ انظر F. Parth في : النشاط الاقتصادي في دارفور جامعة بيرجن ، ١٩٦٧ .
(٣٣) التعداد السكاني الاول ١٩٥٦/٥٥ ، جمهورية السودان .
(٣٤) مفهوم الحاجة للعمل مع الاخرين من اجل تحسين الدخل ، في بعض جوانبه ، يخضع للتقديرات الذاتية للفرد المعني ، ويعتمد علي مستوى المعيشة وعلي السلع التي يقوم بشرائها ـ ومن هنا فمن الممكن تشجيع الافراد للعمل مع الاخرين عن طريق توفير كميات كبيرة من السلع المطلوبة ، او زيادة اسعارها ـ ويبدو ان ادارة الحكم الثنائي كانت تقوم بمثل هذه الاجراءات عن طريق فرض ضرائب نقدية علي المزارعين والرعاة .
(٣٥) تقسيم المزارعين بهذه الطريقة جاء في الحردلو ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة كارل ماركس ، لايبزج ، ١٩٧٥ ..
(٣٦) الحردلو .
(٣٧) التعداد السكاني الاول ١٩٥٦/٥٥ .
(٣٨) حنين ، التطور الاقتصادي والهجرات السكانية الداخلية ، ١٩٦٣ .
(٣٩) تعبير الرعاة ، هنا ، قد لايكون مناسبا .
(٤٠) التعداد السكاني الاول .
(٤١) صحيح ان المزارعين المستقرين يسعون إعدادا كبيرة من الماشية ، وان بعض الرعاة ، الذين شملهم التعداد السكاني الاول ، كانوا يعملون معهم ـ وهذا ما يؤكد التداخل بين المزارعين المستقرين والقبائل البدوية ..
(٤٢) محسوبة علي اساس الجدول رقم ٦ في ملاحق الكتاب
(٤٣) التعداد السكاني الاول .
(٤٤) هارفي وكليف
(٤٥) نفسه
(٤٦) قانون ضريبة القطعان لسنة ١٩٢٥ ، ينص علي حق حكام المديريات في فرض ضرائب علي الجمال ، الابقار ، الحمير ، الاغنام ، الحصين ، الضأن الخ .. وحجم الضريبة كان يتغير من وقت لاخر .
(٤٧) كونيسون ، البقارة .
(٤٨) الاستثناء الوحيد كان يتمثل في مناطق زراعة القطن في جبال النوبة .
(٤٩) هارفي وكليف .
(٥٠) بيشاي ، الصادرات
(٥١) في بعض الحالات كان المزارعون يعتمدون علي (الوكلاء) في ادارة مشاريعهم او زراعاتهم .

والتعداد لم يعتبر مثل هؤلاء مزارعين .

(٥٢) نشير هنا الي حجم الاراضي المزروعة فعلا وليس الي الحجم الكلي للحواشة ونفس الحال مع الارقام الاخري المشابهة .

(٥٣) M. W. Wilimington, Aspects of Money - Lending in Northern Sudan, Middle East Journal, 9, 1955

(٥٤) مشروع الجزيرة .. ماهو وكيف يعمل ، وزراة الاعلام ، الخرطوم ، ١٩٦٧ .

(٥٥) تعداد مشاريع الطلمبات ، ١٩٦٣ .

(٥٦) نفسه

(٥٧) محمود ، جذور الرأسمالية .

(٥٨) يبدو ان المزارعين ، انفسهم ، ظلوا يشعرون بعدم الراحة النفسية من وضعهم في المشروع - فهم يصرون علي وصف انفسهم كمزارعين Farmers ، بينما تصفهم الادارة كمستأجرين Tenants انظر بارنت ، مشروع الجزيرة او وهم التنمية ، لندن ، ١٩٧٧ .

(٥٩) نفسه .

(٦٠) مع انه لم يحدث اي تغيير في نصيب المزارعين حتي عام ١٩٥٦ ، الا ان حساب التكلفة شهد بعض التغييرات . فبعض البنود التي كان يتحملها المزارعون تحولت الي جانب الادارة - انظر جتسكل ، مشروع الجزيرة : قصة التنمية في السودان ، لندن ، ١٩٥٩ .

(٦١) حدث ذلك بعد انتهاء امتياز شركة السودان الزراعية واستيلاء الحكومة علي نصيبها في المشروع (٢٠٪) .

(٦٢) يوسف عبد المجيد ، اجراء الريف ، الخرطوم ، ١٩٥٤ .

(٦٣) التعداد السكاني الاول لم يكن دقيقا في ارقامه الخاصة بالعمالة الموسمية ، حيث قدرها بحوالي ٥٨٦٨٩ فقط - الرقم الذي اعتمدناه في الكتاب يستند علي معلومات الحردلو - وهو رقم تؤكده تقديرات احتياجات الزراعة المروية (مليون فدان) من العمالة التي تقدر بحوالي ٢٥٠ - ٣٠٠ الف عامل في العام ..

(٦٤) عبد المجيد ، اجراء الريف .

(٦٥) التعداد السكاني .

(٦٦) نفسه

(٦٧) بنك السودان ، الصناعة الحديثة في السودان ١٩٥٦ - ١٩٦٨ ، غير منشور ، ١٩٦٨ .

(٦٨) الحردلو ، مرجع سابق .

(٦٩) هناك اختلافات اساسية بين فئات المستثمرين المختلفة ، ليس فقط بين الصناعيين والزراعيين والتجاريين ، بل ووسط كل فئة من هذه الفئات - وفي هذا الخصوص يلاحظ سيد احمد نقد الله ان هناك اختلافات اساسية بين اصحاب المشاريع الزراعية الذين يديرونها علي اساس العلاقات الاقطاعية مع المزارعين ، واولئك الذين يديرونها علي اساس اقتصادي محض (انظر سيد احمد نقد الله ، القيادة السياسية السودانية ، رسالة دكتوراة ، غير منشورة ، جامعة مانشستر ، ١٩٧٣) .. والجزم بوجود اختلافات بين المستثمرين الصناعيين والزراعيين والتجاريين في السودان يمثل عنصرا

رئيسيا في برنامج الحزب الشيوعي في السودان والذي يقول بامكانية جذب (الرأسمالية الوطنية غير المرتبطة بالاستعمار) للتحالف مع الفئات الاجتماعية الدنيا والوسطى في مواجهة البرجوازية الكمبرادورية المرتبطة بالامبريالية) .. ولكن ، اذا وضعنا في الاعتبار تداخل وتشابك الاستثمارات الزراعية والتجارية والصناعية ، فقد يبدو من غير الممكن تصور امكانية استقلال المصالح الاقتصادية لاي مستثمر عن المصالح الرأسمالية العالمية ، وبما ان صغار التجار يمثلون غالبية الفئات التجارية في السودان (انظر الجدول رقم ١١/٣) ، فان ذلك يعني امكانية مشاركة هذه الفئات في التحويل الاشتراكي دون تضحية كبيرة بمصالحها الخاصة .

(٧٠) العمالة الموسمية لا تمثل العمل المأجور الحر ، وذلك لانها لا تعتمد ، في حياتها ، بشكل كلي ، علي الاجور ـ انظر بارنت ، مرجع سابق .

(٧١) مع وضع الاعتبار للاطار الذي ترد فيه كلمة (برجوازية) في مواقع اخري ، يمكننا ان نقول ، هنا ، بعدم وجود هذه الطبقة في الفترة المذكورة من تاريخ السودان .

(٧٢) الاستثناء هنا يتمثل في بعض اصحاب المرتبات المتوسطة ، الذين يمكنهم الصعود الي اعلى السلم الوظيفي ـ وتحويل العوائد الي نشاط اقتصادي آخر يمكن ان يقوم به المزارعون المستأجرون ، بشكل رئيسي وذلك عن طريق دخول النشاط التجاري بجانب النشاط الزراعي .

(٧٣) توفير العمالة الحضرية يجئ ، بشكل رئيسي ، من تدهور ظروف الارياف التي تدفع بالقوي العاملة هناك الي الهجرة الي المناطق الحضرية ومثل هذه الظروف هي نتاج لظروف طبيعية (الجفاف مثلا) او للسياسات الحكومية ـ ففرض ضرائب نقدية علي المواشي والاراضي ، يدفع سكان الارياف للعمل الموسمي في المشاريع الزراعية ـ وموقع السودان في طريق الحج الي مكة ، هو الاخر ، يساعد علي توفر عمالة موسمية اضافية (حجاج غرب افريقيا الذين يتوقفون في السودان ثم يواصلون سيرهم الي الحجاز) ..

(٧٤) انظر ص ٨٨ .

(٧٥) الصوفية في السودان تختلف عن الطرق الصوفية في مصر ، وذلك لانها دخلت عن طريق الحجاز وليس عن طريق مصر .

(٧٦) ترمنجهام ، الاسلام في السودان ، لندن ، ١٩٦٥ ـ هذا المرجع هو المصدر الرئيسي لمعلوماتنا عن الطرق الصوفية ..

(٧٧) انتسب الميرغني قبل تأسيس طريقته الخاصة ، في عدة طرق صوفية : النخشبندية ، القادرية ، الجنيدية ، الشاذلية ، والادريسية ـ واعتبر طريقته كختم او ختام لكل هذه الطرق ـ ومن هنا جاء اسم الطريقة (الختمية) ، وليس من اسم الختم ..

(٧٨) ظل البريطانيون يدعمون السيد علي الميرغني ، وذلك بسبب الدور الذي كانت تلعبه الطريقة الختمية حتي عام ١٩٢٤ ـ وبعد ذلك برز السيد علي كراعي للحركة الوطنية (الاتحادية) المؤيدة لمصر خاصة في نهاية الثلاثينات ، ولم يعد في حاجة للدعم من اجل تقوية موقفه ..

هوامش الفصل الرابع :

(١) جتسكل ، قصة التنمية في السودان ، مرجع سابق .

(٢) محمد عمر بشير ، الحركة الوطنية ، مرجع سابق .

(٣) العلاقة بين هذه الجمعية العمالية وجمعية اللواء الابيض ليست واضحة تماما ـ فالدكتور جعفر محمد علي بخيت يقول بارتباطها باللواء الابيض في كتبه (النشاط الشيوعي في االشرق الاوسط ، معهد الدراسات الافريقية والاسيوية ، الخرطوم ، ١٩٦٨ ، بالانجليزية) ونفس الشئ يقوله تقرير حاكم الخرطوم المشار اليه ، في الكتاب ـ وفي الوقت نفسه يقول محمد نوري الامين ان علي احمد صالح لم يكن مرتبطا ، ارتباطا تنظيميا ، باللواء الابيض (انظر : جذور الحركة الشيوعية في السودان ، رسالة دكتوراة ، جامعة اكسفورد ، ١٩٨٣) ـ ومع كل ذلك ، فان تصاعد الاضرابات والمظاهرات في تلك الفترة دفعت العمالة الحضرية لكي تقوم بتنظيم نفسها كجزء من النشاط الوطني العام في عام ١٩٢٤ ، وذلك بغض النظر عن حقيقة ارتباط تنظيماتها بجمعية اللواء الابيض .

(٤) الامين ، جذور الشيوعية ..

(٥) بشير ، الحركة الوطنية ..

(٦) نفسه .

(٧) نفسه

(٨) بخيت ، النشاط الشيوعي ..

(٩) ديفس ، النقابات الافريقية ، بنجوين ، ١٩٦٦ .

(١٠) فوزي ، الحركة العمالية في السودان ، جامعة اكسفورد ، ١٩٥٧

(١١) جمهورية السودان ، قوانين السودان ١٩٠١ – ١٩٢٥ ، النائب العام ، الخرطوم ، ١٩٧٥

(١٢) عبد المنعم الغزالي ، الشفيع احمد الشيخ والحركة النقابية والوطنية في السودان ، دار الفارابي ، بيروت ١٩٧٢ – في هذا الكتاب شرح جيد لتدهور مستوى معيشة العمال في تلك الفترة .

(١٣) ديفس ، النقابات

(١٤) تقرير اللجنة المستقلة للتحقيق في وضع الاجور ، المطبعة الحكومية ، الخرطوم ، ١٩٤٨

(١٥) فوزي ، الحركة العمالية ..

(١٦) بشير ، الحركة الوطنية ..

(١٧) فترة الانتقال في افريقيا من الحكم الاستعماري الي الاستقلال ، روبرسون ، لندن ، ١٩٧٤ .

(١٨) هندرسون ، السودان الانجليزي المصري ١٨٩٨ – ١٩٤٤ ، لندن ، ١٩٤٦ .

(١٩) روبرسون ، فترة الانتقال .

(٢٠) اتحاد نقابات عمال السودان ، من تجارب الحركة العمالية ، الخرطوم ، ١٩٦٥ .

(٢١) لقاء مع عبد الماجد ابو حسبو .

(٢٢) روبرتسون ، فترة الانتقال .

(٢٣) عبد الرحمن الطيب علي طه ، الحركة العمالية السودانية ، رسالة دكتوراة ، غير منشورة ، جامعة كالفورنيا لوس انجلس ، ١٩٦٨ .

(٢٤) هولت ، تاريخ السودان الحديث ، لندن ١٩٦١ .

(٢٥) انظر هندرسون ، السودان الانجليزي المصري ، للمزيد من المعلومات حول نشاطات مدرسة السكة حديد ومدرسة الصناعة .

(٢٦) روبرتسون ، مرجع سابق .

(٢٧) هندرسون ، مرجع سابق .
(٢٨) روبرتسون ، مرجع سابق .
(٢٩) هندرسون ، مرجع سابق .
(٣٠) فوزي ، الحركة العمالية .
(٣١) من وقائع الاجتماع السادس عشر لهيئة العمل الحكومية .
(٣٢) الفكرة مأخوذة من كتاب العلاقات الصناعية ، وزارة العمل البريطانية ، ١٩٤٤ .
(٣٣) قبل الاجتماع العام الذي انعقد بين ٦/٢٩ - ٧/١٦ ، عقدت عدة اجتماعات سرية صغيرة

ضمت العناصر التي كانت تمثل قيادة الهيئة الحقيقية منذ ١٩٤٤ - وكان الشفيع هو المنظم الرئيسي لتلك الاجتماعات - انظر عبد المنعم الغزالي ، مرجع سابق .
(٣٤) فوزي ، الحركة العمالية ..
(٣٥) نفسه .
(٣٦) نفسه .
(٣٧) نفسه .
(٣٨) بشير ، الحركة الوطنية .
(٣٩) للمزيد من المعلومات حول القوانين المذكورة انظر فوزي .
(٤٠) روبرتسون .
(٤١) نفسه .
(٤٢) العجباني ، العلاقات الصناعية والتطور الاقتصادي في السودان ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات الاجتماعية ، لاهاي ، ١٩٧٧ .
(٤٣) ديفس ، النقابات الافريقية .
(٤٤) اعداد المؤلف ، علي اساس الارقام القياسية لتكاليف المعيشة .
(٤٥) انظر الغزالي لمعرفة المزيد من تطورات هذه الفترة .
(٤٦) انظر هندرسون .
(٤٧) التشريعات الحكومية تسببت في اثارة تلك المخاوف - ففي عام ١٩٥٠ قامت الحكومة باجراء تعديلات علي قانون قوة دفاع السودان لمنح الحاكم العام سلطات اضافية في حالة الاضرابات عن العمل - وفي ١٩٥٢ تقدمت بمجموعة اجراءات هدفها تقييد النشاط النقابي حسب تقديرات القيادات النقابية ، وذلك بسبب دمجها في قانون النشاط الهدام .
(٤٨) فوزي الحركة العمالية .
(٤٩) بيتر وديورد ، الحكم الثنائي .
(٥٠) فوزي ، الحركة العمالية .
(٥١) نفسه .
(٥٢) الامين ، جذور الشيوعية .
(٥٣) فوزي الحركة العمالية ، والغزالي - في ابريل ١٩٥٢ حاول اتحاد النقابات تنظيم اضراب عام من اجل اطلاق سراح القيادات العمالية - ولكن بعض النقابات الرئيسية ، ومنها نقابة عمال السكة

حديد ، اعلنت معارضتها للاضراب قبل يومين من التاريخ المحدد لتنفيذه ـ ولذلك لم ينفذ ، بل حكم علي ١١ من قيادات الاتحاد بسنتين سجنا ، بتهمة الاعداد لاضراب عن العمل بدون انذار لمدة ١٥ يوما ـ ثم خفضت عقوبة ٤ منهم الي ٦ شهور ـ وهذا ما اضعف مكانة الاتحاد وسط العمال ..

(٥٤) طه ، الحركة العمالية .

(٥٥) نفسه .

(٥٦) بعض التصريحات والمذكرات يمكن الرجوع اليها في اليسار السوداني في عشرة اعوام ، محمد سليمان ، مكتبة الفجر ، ودمدني ، ١٩٧١ ..

(٥٧) التقرير السنوي لاتحاد النقابات ، مأخوذة من طه ، الحركة العمالية .

(٥٨) الغزالي .

(٥٩) الحركة العمالية والنشاط السياسي في السودان ، الخليفة ، بحث للدبلوما ، معهد الدراسات الافريقية والاسيوية ، الخرطوم ، ١٩٧٤ .

(٦٠) للمزيد من المعلومات انظر الحردلو ، مرجع سابق .

(٦١) الجداول ٩.٨.٧ في الملاحق توضح عائدات المزارعين ، الحكومة ، والشركة من مشروع الجزيرة ٢٦ - ١٩٥٠ - والمعلومات الخاصة بالاضراب مأخوذة من جتسكل الجزيرة ..

(٦٢) نفسه .

(٦٣) نفسه .

(٦٤) الشيخ بابكر الازيرق من اغنياء المزارعين ، كان رئيسا لهيئة المزارعين ـ وكان يعمل بالتجارة ، ويملك مقهي في الخرطوم ..

(٦٥) لقاء مع شيخ الامين عام ١٩٧٤ .

(٦٦) جتسكل ، الجزيرة ..

(٦٧) شيخ الامين كان يملك نصف حواشة (٥ فدان) ، وكذلك العديد من العناصر الراديكالية ..

(٦٨) قضايا الخلاف بين هيئة المزارعين والادارة في تلك الفترة يصفها جتسكل باسهاب في كتابه الجزيرة : قصة التنمية في السودان ..

(٦٩) انظر سليمان ، اليسار ....

(٧٠) يبدو ان اتحاد النقابات لعب دورا كبيرا في تأسيس تلك الجمعيات والاتحادات ، انظر فوزي ، الحركة العمالية .

(٧١) هندرسون ، جمهورية السودان ، لندن ، ١٩٦٥ .

(٧٢) محمد عمر بشير ، تطور التعليم في السودان ، جامعة اكسفورد ، ١٩٦٩ .

(٧٣) انظر الجدول ٤/٦

(٧٤) المادة II (ii) من الاتفاقية .

(٧٥) بشير ، تطور التعليم .

(٧٦) نفسه .

(٧٧) سودان المناخ ، اعداد السنوات المذكورة .

(٧٨) بشير ، تطور التعليم .

(٧٩) نفسه .
(٨٠) نفسه
(٨١) لقاء مع دكتور حبيب عبد الله ـ كان طالبا بالكلية وقت الاضراب .
(٨٢) سنناقش اضراب ١٩٣١ في الفصل السادس بتفصيل .
(٨٣) عبد القادر مشعال ، مقال في مجلة كلية غردون ، العدد ١، ١٩٤٦
(٨٤) نفسه .
(٨٥) الطيب ، الحركة الطلابية في السودان ، مطبعة جامعة الخرطوم ، ١٩٧١ .
(٨٦) نفسه .
(٨٧) نفسه .
(٨٨) للمزيد من المعلومات حول حزب الاشقاء ، انظر الفصل السادس .
(٨٩) حسن مكي ، حركة الاخوان المسلمين في السودان ، دار الفكر ، الخرطوم ، ١٩٨٣ ، فيه ما يكفي عن تاريخ الحركة ..
(٩٠) نفس المفهوم كان يقف خلف انشاء اتحاد النقابات ..
(٩١) بشير ، تطور التعليم .
(٩٢) جاء اختيار مدينة رفاعة بسبب وجود بابكر بدري هناك وهو اول ناظر للمدرسة ، وكان ابرز مناصري تعليم المرأة ، وادار خلوة لتعليم البنات منذ ١٩٠٧ ، انظر ذكرياتي ، بابكر بدري ، لندن ١٩٨٠ .

(٩٣) M. hail and B. A. Ismail, Sisters under the Sun the Story of the Sudanese Women, London, 1981.

(٩٤) انظر الجدول ٤/٥ .
(٩٥) نفسه .
(٩٦) سجلات جامعة الخرطوم .
(٩٧) فاطمة بابكر ، دور الاتحاد النسائي السوداني في السياسة السودانية ، بحث لنيل البكالوريوس ، جامعة الخرطوم ..
(٩٨) كان ذلك في مستوي التعليم الاولي ، بشكل رئيسي .
(٩٩) لم تتمكن من تقديم وصف دقيق لتطورات الحركة النسوية في تلك الفترة بسبب تضارب المعلومات المتوفرة ـ ولذلك اعتمدنا علي دراسة فاطمة بابكر بشكل رئيسي لانها تستند علي لقاءات عديدة مع العناصر التي ساهمت في انشاء وادارة التنظيمات النسوية المذكورة ..
(١٠٠) فاطمة طالب الله كانت تعمل ، وقتها ، في التدريس ، ثم اصبحت مفتشا للتعليم بوزارة التربية ..
(١٠١) خالدة زاهر كانت ، وقتها ، طالبة في المدرسة الطبية ، ثم اصبحت واحدة من اول طبيبتين في السودان .
(١٠٢) انظر ص ٢٠٠ .
(١٠٣) فاطمة بابكر ، دور الاتحاد .
(١٠٤) فوزي ، الحركة العمالية .

(١٠٥) تأسس عام ١٩٤٧ لتقديم الاستشارات حول الحكم المحلي .
(١٠٦) فاطمة ، دور الاتحاد .
(١٠٧) نفسه
(١٠٨) نفسه .
(١٠٩) الطريقة التقليدية في تصفيف شعر النساء .
(١١٠) ملابس معينة تلبسها النساء بعد وفاة الاقرباء لفترة محددة من الزمان كتعبير عن الحزن وتقديرا لمكانة المتوفي ..
(١١١) فاطمة محمود ، دور الاتحاد .

(١١٢) انظر ص ١٦٩ - ١٦٣ من الكتاب .
(١١٣) انظر الجدول ٣/٤ .
(١١٤) ماكمايكل ، السودان الانجليزي المصري ، لندن ، ١٩٣٤ .
(١١٥) اهتمامنا ، هنا ، يتركز في السودانيين الذين التحقوا بالعمل العسكري الحديث ـ والافتراض ان الانخراط في العمل العسكري يساعد علي توفير الشروط الضرورية لنشوء التنظيمات الوطنية اكثر من العمل العسكري التقليدي ، القبلي والديني ـ وللمزيد من المعلومات حول العسكرية السودانية التقليدية يمكن الرجوع الي : قبائل السودان الكبري ، ابو قرون ، دار النشر الاسلامي ، ام درمان ، ١٩٦٩ ـ نكولس ، الشايقية ، لندن ، ١٩١٣ ـ ومعظم الكتابات تركز علي شجاعة المقاتل السوداني وصبره علي القتال .
(١١٦) صالح ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، حول الجيش والسياسة في السودان جامعة الخرطوم ، ١٩٧٤ ، هناك وصف جيد لتاريخ الجيش السوداني ـ والمعلومات الواردة هنا حول خطة نابليون ومحمد علي باشا مأخوذة من : بشير ، تاريخ الجيش السوداني ، ورقة غير منشورة قدمت لمعهد الدراسات الافريقية والاسيوية ، جامعة الخرطوم ، ١٩٧٢ .
(١١٧) انظر كيرك ، سودانيون في المكسيك ، السودان في رسائل ومدونات ، ٢٤ ، ١٩٢٤ .
(١١٨) كلمة (السود) التي ترد كثيرا في التقارير الرسمية للموظفين البريطانيين ، تشير الي الجنوبيين والنوبة وبعض القبائل في دارفور وكردفان ..
(١١٩) هذا الاتجاه يعود الي تمرد الحامية ١٤ ، التي كانت تتبع للجيش المصري ، عام ١٩٠٠ ـ والحامية المذكورة كانت واحدة من ست حاميات سودانية دخلت السودان مع جيش كتشنر عام ١٨٩٨ ـ وقد جاء في تقرير لجنة التحقيق ، برئاسة الكولونيل جاكسون ، ان التمرد كان نتيجة لتأثر الجنود والضباط السودانيين بالاحداث الجارية وقتها في مصر ـ واوصى التقرير بابعاد العسكريين السودانيين عن تأثيرات السياسة المصرية حتي لا تتكرر حالات التمرد ـ انظر ، بشير ، الحركة الوطنية ..
(١٢٠) P. F. Martin, the Sudan in Evolution, New York, 1970
(١٢١) نفسه .
(١٢٢) صالح ، الجيش والسياسة في السودان ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة الخرطوم ، ١٩٧٤ .

(١٢٣) جذور الصراع بين الموظفين البريطانيين والحكومة المصرية ترجع الي موقع الحاكم العام ، كمسؤول عن شئون الحكم في السودان ، وكسردار للجيش المصري في السودان ـ وكان هذا الوضع نتيجة لاستمرار الحماية البريطانية علي مصر ـ ومع انتهاء الحماية عام ١٩٩٢ كان لابد ان يحدث الصراع بين الحاكم العام والحكومة المصرية بحكم استمرار الاول في موقعه كسردار للجيش المصري .

(١٢٤) ماكمايكل ، السودان .

(١٢٥) نفسه .

(١٢٦) نفسه .

(١٢٧) في مذكرة لرئيس الوزراء البريطاني ، في ١٩٢٤/٨/١٩ ، كتب الحاكم العام يقول (الحل الوحيد لضمان وجود قوة عسكرية كفؤة لحفظ الامن في السودان يتمثل في بناء قوة عسكرية سودانية خالصة ـ ولذلك نقترح سحب كل الوحدات العسكرية المصرية من السودان وتكوين قوة دفاع سودانية خالصة ..

(١٢٨) صالح .. الجيش والسياسة ..

(١٢٩) نفسه ، المساهمة المصرية جاءت بعد المذكرة التي رفعتها الحكومة المصرية للحكومة البريطانية في ١٩٢٩/٣/١٣ وفي المذكرة عبرت الحكومة المصرية عن رغبتها في المحافظة علي علاقاتها ومصالحها في السودان ، واعلنت قرارها بدعم حكومة السودان بمبلغ ٧٥٠ الف جنيه مصري سنويا لمقابلة المصروفات العسكرية ـ وبعد توقيع اتفاقية ١٩٣٦ تقرر ايقاف المساهمة بالتدريج ـ فانخفضت الي ٥٦٢ الف عام ١٩٣٨ ، والي ٣١٢ الف عام ١٩٣٩ ، ثم الي ٦٢ الف عام ١٩٤٠ ..

(١٣٠) الفكي ، تاريخ قوة دفاع السودان ..

(١٣١) الطاهر محي الدين ، اللحظات الحرجة في الحرب العالمية الثانية ، مطبعة جامعة الخرطوم ، ١٩٧٤

(١٣٢) و ـ قوتريدج ، المؤسسات العسكرية والسلطة في الدول الجديدة ، لندن ، ١٩٦٤ .

(١٣٣) التعداد السكاني .

(١٣٤) بول ، تاريخ قبائل البجا في السودان ، لندن ، ١٩٥٤ .

(١٣٥) التعداد السكاني الاول .

(١٣٦) مختار محمد علي ، الاراضي القبلية في المديرية الشمالية ، بحث غير منشور ، معهد الدراسات الافريقية والاسيوية ، جامعة الخرطوم ، ١٩٧٤ .

(١٣٧) نفسه .

(١٣٨) محمد اسماعيل ، كفاح البجا ، الخرطوم ، ١٩٥٣ .

(١٣٩) نفسه .

(١٤٠) سليمان ابكر ابراهيم ، النزعات الاقليمية والسياسية السودانية ، بحث غير منشور ، كلية الاقتصاد ، جامعة الخرطوم ، ١٩٧٥ .

(١٤١) ابريلي ، الحرب والسلام في السودان ٥٥-١٩٧٢ ، ١٩٧٤ .

(١٤٢) ج . هويل ، التنظيمات والقيادات السياسية في جنوب السودان رسالة دكتوراة ، جامعة ردينق ، ١٩٧٨ ،
(١٤٣) نفسه .
(١٤٤) عباس ابراهيم محمد علي ، البريطانيون وتجارة الرقيق في السودان ١٨٢٠ - ١٨٨١ ، دار جامعة الخرطوم ، ١٩٧٢ ..
(١٤٥) نفسه .
(١٤٦) فيلين ، غردون والتعليم في السودان ، منشور في Missionary Review of the World العدد ٣١ ، عام ١٩٠٨ ..
(١٤٧) S-Diamond, Transformation of East Africa, New York, 1966
(١٤٨) هويل ، التنظيمات .
(١٤٩) بشير ، جنوب السودان ، خلفيات الصراع ..
(١٥٠) النشاط التبشيري في الشمال حصر في خدمة المجموعات المسيحية الموجودة فقط .
(١٥١) ر- هيل ، الحكومة والبعثات المسيحية في السودان ، مجلة دراسات الشرق الاوسط ، العدد ٢ ، يناير ١٩٦٥ .
(١٥٢) ساندرسون ، تطور التعليم في جنوب السودان : ١٩٠٠ - ١٩٤٨ ، السودان في رسائل ومدونات ، ١٩٦٢ ..
(١٥٣) من مذكرة الحكومة لمؤتمر اللغات في الرجاف ، وكانت تحمل العنوان (ملاحظات حول اعتماد اللهجات في التعليم الاولي) - انظر بشير ، تطور التعليم ..
(١٥٤) ر - ك - ونتر ، التعليم في السودان ، لندن ، ١٩٣٥ ..
(١٥٥) كولنز ، السياسة البريطانية في جنوب السودان ١٨٩٨ - ١٩٥٣ ، سمنار التاريخ الافريقي ، جامعة بوسطن ، ١٩٦٢ ..
(١٩٥٦) مدثر عبد الرحيم ، السياسة البريطانية في جنوب السودان ١٨٩٩ - ١٩٤٧ ، جامعة الخرطوم ، ١٩٦٨ .
(١٥٧) نفسه .
(١٥٨) قوانين السودان ، المطبعة الحكومية ، ١٩٤١ .
(١٥٩) نفسه
(١٦٠) نفسه .
(١٦١) مدثر ، السياسة البريطانية .
(١٦٢) نفسه .
(١٦٣) ج - و - سومر ، السودان : الجذور التاريخية والاجتماعية للصراعات السياسية ، رسالة دكتوراة ، جامعة بوسطن ، ١٩٦٨ .
(١٦٤) كولنز ، السياسة البريطانية .
(١٦٥) انظر ص ١٩٣ في الكتاب .
(١٦٦) بشير ، جنوب السودان .
(١٦٧) هويل ، التنظيمات .

(١٦٨) بيتر ود ورد ، الحكم الثنائي ، مرجع سابق ـ وتجدر الاشارة الي ان لجنة السودنة التزمت الاسس الصحيحة في ملء الوظائف خاصة الكفاءة والاقدمية ..

(١٦٩) خطاب السكرتير الاداري في مؤتمر جوبا ..

(١٧٠) عقد الاعضاء الجنوبيون والشماليون اجتماعا في منزل دكتور حبيب عبد الله في جوبا ، احد المشاركين في المؤتمر ـ وفي ذلك الاجتماع اقتنع الجنوبيون بمشاركة الجنوب في الجمعية التشريعية المقترحة ..

(١٧١) هوبل ، التنظيمات .

(١٧٢) مدثر عبد الرحيم ، الامبريالية والوطنية في السودان ، اكسفورد ، ١٩٦٩ .

(١٧٣) نفسه .

ملحوظة :

في الفصول ٥ ، ٦ ، ٧ الهوامش متضمنة داخل الكتاب في موقعها المحدد .

ملحق احصائيات اقتصادية واجتماعية

(١) الايرادات والمصروفات الحكومية ١٨٩٩-١٩٥٦ بالجنيهات المصرية

السنة	الايرادات	المصروفات
١٨٩٩	١٢٦٥٩٦	٢٣٠٢٣٨
١٩٠٠	١٢٦٨٨٨	٢٣١٩١٨
١٩٠١	٢٤٢٣٠٠	٤٠٧٢٣٥
١٩٠٢	٢٧٠٢٢٦	٥١٦٩٤٥
١٩٠٣	٤٦٢٦٠٥	٦١٦٣٦١
١٩٠٤	٥٦٧٠١٣	٦٢٨٩٣١
١٩٠٥	٦٦٥٤١١	٦٨١٨٨١
١٩٠٦	٧٨٠٨٥٨	٧٩٣٦٥٧
١٩٠٧	٩٢٣٦٣٠	٩٦٠٩١٨
١٩٠٨	٩٢٤٨٣٢	١١٠٩٧٧٤
١٩٠٩	٩٨٢٣٠٢	١١٠٠٦٢٠
١٩١٠	١١٠٤٨٧٣	١١٥٨٥٦٢
١٩١١	١٢٣٦٤٤٦	١٢٨٦١٢٠
١٩١٢	١٣٥٥٦٣٥	١٤٢١٣٣٤
١٩١٣	١٥٦٨٣٥٢	١٥٢٣٠٦٣
١٩١٤	١٥٤٣٥٤٩	١٥٣١٣٤٦
١٩١٥	١٤٩٥٢٢٧	١٤٦٢٩٣٤
١٩١٦	١٨٥٧٨٥٦	١٧٤٥٣٢٠
١٩١٧	٢١٩٥٣٥٥	١٩٠١٩٤١
١٩١٨	٢٧٧٤٦٨٩	٢٣٣٦٣١٥
١٩١٩	٢٩٩٢٧٩٢	٢٧٢٠٥١٣
١٩٢٠	٤٤٢٥٣٤٠	٣٥٦٤٨٤٨
١٩٢١	٤٠٦٩٢٣٥	٣٩٠٠٢٤٢
١٩٢٢	٣٤٩٨٥٩٥	٣٤٩٦٩٩٩
١٩٢٣	٣٧٦٦١٣٣	٣٣٩٢٤٧٠
١٩٢٤	٤٢٩٨٨٥٦	٣٤٥٣٢٧٣
١٩٢٥	٤٨٨٦٨٨٣	٤٣٧٥٦٧٠
١٩٢٦	٥٨٥٧٩٨٨	٥٤٨٢٣٨٨
١٩٢٧	٥٩٢٩٩٤٤	٥٥٠٤٨٩٠
١٩٢٨	٦٦٤٦٨٣٣	٦٠٤٥٢٨٧
١٩٢٩	٦٩٨١٥٩٠	٦٦١٠٢٧٤
١٩٣٠	٤٦٩٣٦٢٣	٤٦٩٣٦٢٣
١٩٣١	٤٣٩٦١٨٠	٤٣٩٦١٨٠
١٩٣٢	٣٨٥٣٧٩٨	٣٨٥٣٧٩٨
١٩٣٣	٣٦٣٩٥٧٠	٣٥٢١٩٥٧
١٩٣٤	٣٧٧٤٩١١	٣٧٩٤٤٨٨
١٩٣٥	٤٠٩٨٤١٣	٣٩٩٣١١٣
١٩٣٦	٤٤٠٢٣٠٩	٤٢٠٤٩١٧
١٩٣٧	٤٧٤٨٣٠٢	٤٤٥٧٧٨٤
١٩٣٨	٥١٣١٦٣٥	٤٨٥٧٧٨٤
١٩٣٩	٥٠٣٥٧٦٥	٤٨٥٧٧٨٤
١٩٤٠	٤٦٣٢٣٥١	٤٥٤٣٧٩٠
١٩٤١	٥٣٧٩٢٧٧	٥٠٤٧١٦٠
١٩٤٢	٥٨١٤١٦٥	٥٣٣٧٩٩١
١٩٤٣	٥٨٦١٩٤٤	٥٦٠١٧٩٠
١٩٤٤	٦٥٧٨٧٦٩	٦٥٢٩٦٦٢
١٩٤٥	٧٧٦٣٠٧٨	٧٥٤٨١٨٦
١٩٤٦	٨٢٨٨٩٨٥	٨٢٠٦٨٠٢
١٩٤٧	١٠١٤١٤٩٥	٩٥٣٤٦٦٨
١٩٤٨	١٢٦٩٧٨٠٩	١١٣١٨٥٨٩
١٩٤٩	١٩١٧٢٥٤٨	١٣٩٦٤٠٠٧
١٩٥١/٥٠	٤١٨٦٧٣٥٩	٢٣٩٥٦٥١٠
١٩٥٢/٥١	٤٦٢٩٩٦٥٨	٢١٥٣١٩٩١
١٩٥٣/٥٢	٣٠٢٩٥٦٥٧	٢٥٦٥٨٧٤٧
١٩٥٤/٥٣	٣٥٤٣٦٤٢٢	٢٧٦١١٠٣٤
١٩٥٥/٥٤	٣٨١١٠٥٣٠	٣٠٥٨٨٦٤٢
١٩٥٦/٥٥	٤٢٣٢٢٥٥١	٣٢٠٩٧٧٠٥
١٩٥٧/٥٦	٤٥٨٦٩٤٠١	٣٢٦٩٨٨٥٧

المصدر : محمد عمر بشير تطور التعليم في السودان ١٨٩٨ - ١٩٥٦ ، جامعة اكسفورد ، ١٩٦٩

(٢) ملخص ايرادات ومصروفات الحكومة المركزية والحكومات المحلية ١٩٠٨ - ١٩٥٦ بالجنيهات المصرية

السنة	الحكومة المركزية			الحكومات المحلية		
	الايرادات	المصروفات	الفائض + العجز -	الايرادات	المصروفات	الفائض + العجز -
١٩٠٨	٥١٨٦٩٦	٧٠٣٦٣٨	-١٨٤٩٤٢	٥٤٥١٠	٥٣٨٨٢	+٦٢٣
١٩١٨	١٨١٤٠٩٨	١٣٧٥٧٢٤	+٤٣٨٣٧٤	١٣٨٩٩٧	١١٠٦٩٠	+٢٨٣٠٧
١٩٢٨	٤٦٨٠١٨٩	٤٠٧٨٥٩٢	+٦٠١٥٩٧	١٣٣٥٧٧	١١٦٧٤٣	+١٦٨٣٤
١٩٣٨	٥١٣١٦٣٥	٤٨٥٧٧٨٤	+٢٧٣٨٥١	٢٢١٠٠٥	٢٠٣٩٣٠	+١٧٠٧٥
١٩٤٨	١٠٥٤٣٥٣١	١٠٥١٤٦٤٠	+٢٨٨٩١	٣٠٢٤٠٨	٢٨٩٣٤٨	+١٢٨٦٠
١٩٥٣/٥٢	٢٨٦١٩٤٤٥	٢٤٥٥٧١٨٥	+٤٠٦٢٢٦٠	٢٥٨٧٩٦٧	٢٤٩١٢٦٦	+٩٦٧٠١
١٩٥٤/٥٣	٢٨٤٧٣٣٦٧	٢٦٨٠١٢٣٦	+١٦٧٢١٣١	٢٩٩٢١٢١	٢٧٥٨٥٦٧	+٢٣٣٥٥٤
١٩٥٥/٤٥	٣٦١٢٢١٧٦	٣١٧٢٧٢٥٤	+٤٣٩٩٩٢٢	٣٥٧٣٥٩٨	٣٣٤٥٩٧٢	+٢٢٨٠٢٦
١٩٥٦/٥٥	٣٦١٤٨٨٨	٣٣٠١٢٠٦٨	+٣١٣٦٨٢٠	٤٠٢٥٨٦٨	٣٧٠٧٢٢٨	+٣١٨٦٤٠

المصدر : الاحصائيات الداخلية ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ، مصلحة الاحصاء ، الخرطوم

(٢) التوزيع الوظيفي لاجمالي مصروفات الحكومة المركزية والحكومات المحلية
في عام ٥٥/١٩٥٦ (آلاف الجنيهات المصرية)

	المصروفات			٪ المصروفات	
	الحكومة المركزية	الحكومات المحلية	اجمالي المصروفات	الحكومة المركزية	الحكومات المحلية
١- الخدمات العامة :					
- الادارة العامة	٥٣٩٩	١٨٢٣	٧٢٢٢	٪١٣	٪٤١
- الشرطة والقضاء	١٩٩٠	١١	١٩٧٩	٪٥	—
- الدفاع	٣٦٢٣	—	٣٦٢٣	٪٩	—
٢- الخدمات الاجتماعية :					
- التعليم	٣٨٦٨	٥٢١	٤٣٨٩	٪٩	٪١١
- الرفاهية الاجتماعية	٢٠٧٤	٢٥	٢٨٩٩	٪٧	٪١
- الصحة	٣٤١٧	٥٢٠	٣٩٣٧	٪٨	٪١١
- الاسكان	٩٠٤	٩٨	١٠٠٢	٪٢	٪٢
٣- الخدمات الاقتصادية					
- الزراعة	٢١٤٩	٢٦	٢١٧٥	٪٥	٪١
- الطاقة	٤٦٦	—	٤٦٦	٪١	—
- الطرق	٣١٨	٥١١	٨٢٩	٪١	٪١١
- المواصلات الاخري	٤٢٩٢	٥٤	٤٣٤٦	٪١٠	٪١
- الصناعة والتجارة	١٠٢٨	١	١٠٢٩	٪٣	—
٤- مصروفات اخري	١٠٨٦٨	٩٣٣	١٠١٧٠	٪٢٧	٪٢١

المصدر : احصائيات الدخل القومي ، ١٩٥٩ الخرطوم

(٤) تطور مشاريع الطلمبات الزراعية ١٩٢٠ - ١٩٦٣

الفترة	عدد المشاريع		المســـــاحة		مجموع عدد المشاريع		مجموع المساحة	
	العدد	٪	بالفدان	٪	العدد	٪	بالفدان	٪
- حتي عام ١٩٢٠	١٥	,٧	٣١٢٠٠	٢,٤	١٥	,٧	٣١٢٠٠	٢,٤
- ١٩٢١ - ١٩٣٠	١٨	,٨	٣٧٣٩٩	٢,٩	٣٣	١,٥	٦٨٥٩٩	٥,٣
- ١٩٣١ - ١٩٤٠	٥٦	٢,٤	٥٥٨٤٧	٤,٣	٨٩	٣,٩	١٢٤٤٤٦	٩,٦
- ١٩٤١ - ١٩٤٥	٥١	٢,٢	٢٥٦٤٩	٢,٠	١٤٠	٦,١	١٥٠٠٩٥	١١,٦
- ١٩٤٦ - ١٩٥٠	٢٦٩	١١,٨	١١٥٣٦١	٨,٩	٤٠٩	١٧,٩	٢٦٥٤٥٦	٢٠,٥
- ١٩٥١ - ١٩٥٥	٧٥٧	٣٣,٢	٤٧٥٤١٦	٣٦,٨	١١٦٦	٥١,١	٧٤٠٨٧٢	٥٧,٣
- ١٩٥٦ - ١٩٦٠	٧٨٥	٣٤,٤	٤١٧٧٧٨	٣٢,٤	١٩٥١	٨٥,٥	١١٥٨٦٥٠	٨٩,٧
- ١٩٦١ - ١٩٦٣	٣٣٢	١٤,٥	١٣٢٤٨٠	١٠,٣	٢٢٨٣	١٠٠,	١٢٩١١٣٠	١٠٠,٠
الجملة	٢٢٨٣	١٠٠	١٢٩١١٣٠	١٠٠				

المصدر : تقرير حول المشاريع الزراعية ، ١٩٦٣ ، مصلحة الاحصاء ، الخرطوم

(٥) تطور مشاريع الطلمبات الزراعية حسب المديريات ١٩٢٠ - ١٩٦٣

الفترة	مديرية النيل الازرق				المديرية الشمالية				مديرية الخرطوم			
	عدد المشاريع		المساحة		عدد المشاريع		المساحة		عدد المشاريع		المساحة	
	العدد	٪	بالفدان	٪	العدد	٪	بالفدان	٪	العدد	٪	بالفدان	٪
– حتي عام ١٩٢٠	—	—	—	—	١٢	١,٢	٢٦٨٨٨	١١,٧	٢	,٩	٤٣٠٧	١١,٧
– ١٩٢١ – ١٩٣٠	٤	,٤	١٤٥٠٣	١,٦	١٠	١,٠	٢١٢٨٩	٩,٣	٤	١,٨	١٦٠٧	٤,٧
– ١٩٣١ – ١٩٤٠	١٧	١,٧	٤٧٦٦٦	٥,٤	٢٦	٢,٦	٧٠٣٤	٣,١	١٣	٥,٩	١١٤٧	٣,١
– ١٩٤١ – ١٩٤٥	١٥	١,٥	١٠٩٤٢	١,٢	٢٥	٢,٥	١١٣٨٨	٥,٠	١٠	٤,٥	٣٣١٧	٩,٠
– ١٩٤٦ – ١٩٤٥	١١٤	١١,٦	٦٨٦٤٠	٧,٧	١١٣	١١,١	١١٣٧٤	١٤,٦	٣٤	١٥,٥	٦٦٥٣	١٨,٠
– ١٩٥١ – ١٩٥٥	٤٣١	٤٣,٩	٣٨٨٥٩٠	٤٣,٧	٢٤٤	٢٤,١	٤٨٠٤٢	٢١,٠	٥٤	٢٤,٦	٥١٤٨	١٤,٠
– ١٩٥٦ – ١٩٦٠	٣٦٠	٣٦,٧	٣٢٣٠٩٦	٣٦,٤	٣٤٠	٣٣,٥	٥٥٨٦٥	٢٤,٤	٦٦	٣٠,٠	٢٤٣٩	٦,٦
– ١٩٦١ – ١٩٦٣	٤٠	٤,١	٣٥٠٧٢	٤,٠	٢٤٤	٢٤,١	٢٤٩٥٨	١٠,٩	٣٧	١٦,٨	١٢١٩٩	٣٣,١
الجملة	٩٨١	١٠٠	٨٨٨٥٠٩	١٠٠	١٠١٤	١٠٠	٢٢٨٨٣٨	١٠٠	٢٢٠	١٠٠	٣٦٨١٧	١٠٠

تابع (٥)

الفتـــرة	مديرية اعالي النيل				مديرية كســـلا				كل المديريات			
	عدد المشاريع		المســاحة		عدد المشاريع		المســاحة		عدد المشاريع		المساحة	
	العدد	٪	بالفدان	٪	العدد	٪	بالفدان	٪	العدد	٪	بالفدان	٪
- حتي عام ١٩٢٠	١	١,٩	٥	—	—	—	—	—	١٥	,٧	٣١٢٠٠	٢,٤
- ١٩٢١ - ١٩٣٠	—	—	-	—	—	—	—	—	١٨	,٨	٣٧٣٩٩	٢,٩
- ١٩٣١ - ١٩٤٠	—	—	-	—	—	—	—	—	٥٦	٢,٥	٥٥٨٤٧	٤,٣
- ١٩٤١ - ١٩٤٥	١	١,٩	٢	—	—	—	—	—	٥١	٢,٢	٢٥٦٤٩	٢,٠
- ١٩٤٦ - ١٩٥٠	٨	١٥,٤	٦٦٩٤	٥,٠	—	—	—	—	٢٦٩	١١,٨	١١٥٣٦١	٨,٩
- ١٩٥١ - ١٩٥٥	٢٤	٤٦,٢	٣٢٨٨٦	٢٤,٥	٤	٢٥,٠	٥٧٠	٢٨,٠	٧٥٧	٣٣,٢	٤٧٥٤١٦	٣٦,٨
- ١٩٥٦ - ١٩٦٠	١٢	٢٣,١	٣٤٩٠٤	٢٦,٠	٧	٤٤,٠	١٤٧٤	٥٤,٠	٧٨٥	٣٤,٤	٤١٧٧٧٨	٣٢,٤
- ١٩٦١ - ١٩٦٣	٦	١١,٥	٥٩٧٦٦	٤٤,٥	٥	٣١,٠	٤٨٥	١٨,٠	٣٣٢	١٤,٥	١٣٢٤٨٠	١٠,٣
الجملة	٥٢	١٠٠	١٣٤٢٥٧	١٠٠	١٦	١٠٠	٢٧٠٩	١٠٠	٢٢٨٣	١٠٠	١٢٩١١٣٠	١٠٠

المصدر : مصلحة الاحصاء ، مصدر سابق

(٦) توزيع السكان حسب حسب الوظائف في عام ١٩٥٦/٥٥

المجموعات الوظيفية	ذكور		اناث	
	من ٥سنوات حتي سن البلوغ	فوق سن البلوغ	٥ سنوات حتي سن البلوغ	فوق سن البلوغ
ـ المجموع	١٣٢٢٢٤٨٤	٢٨٥١٠٠٩	١٠٤٩٢٩٥	٢٩٩٦٨١٢
ـ النشطون اقتصاديا	٦٩٢١٢٥	٢٧٥١٥٠٦	٧٢٦٣٥	٢٨٣٠٣٧
ـ ٪ للنشطين اقتصاديا	٥٢,٣	٩٦,٥	٦,٩	٩,٤
١- وظائف مهنية غير فنية :				
ـ المحاسبون ، الاقتصاديون والاحصائيون ..	—	١٩٧	—	—
ـ معلمو الجامعات والمدارس الثانوية ..	—	٦٥٢	—	١٤١
ـ الوزراء ، كبار الموظفين في الحكومة والحكومات المحلية	—	١٠٢٨	—	١٦
ـ الوظائف الدينية العليا	—	١٥٢	—	١٠
ـ وظائف مهنية اخري	—	٤٥١	—	٤
ـ اخري	—	١٤١	—	١٤١
٢- وظائف مهنية فنية :				
ـ وظائف طبية ...	—	٢٥٩	—	١٧
ـ هندسة ، مساحة ، معمار	—	٥٦٣	—	—
ـ علوم طبيعية ...	—	١٠٨	—	٤
ـ وظائف فنية اخري ...	—	١٧٨	—	—
٣- وظائف ادارية تجارية وصناعية :				
ـ اصحاب المحلات التجارية الكبيرة	—	٥٧٨	—	٤

- مديرو المحلات التجارية الكبيرة	—	٢٨١	—	٤
- اصحاب الصناعات الكبيرة	—	٧٨٥	—	٥
- مديرو الصناعات الكبيرة	—	٤٢	—	٢
٤- وظائف زراعية :				
- وظائف زراعية اخري	١	٥	—	—
- اصحاب المزارع والمديرون	—	١٩١	—	٣٩
٥- وظائف شبه مهنية غير فنية :				
- كتبة حسابات ، صرافون	٩	٣٧٧٤	—	٢٠
- معلمو المدارس الاولية والوسطى	٣	٤٩٧١	٢	١٤٢١
- الوظائف الصغرى في الحكومة والحكومات المحلية	١	٧٠٥	—	١٠
- الوظائف الدينية الصغرى	—	٩٠٢	٧	١٣٠
- وظائف اخري	١٠٣	٢٧٧١١	—	٧٣
- محلات الترفيه ..	٦	٨٥	—	٤
٦- شبه مهنية فنية :				
- وظائف طبية	١٢٥	٤٣٣١	١٤٠٦	٢٠٦٨
- هندسة ، مساحة ، معمار	—	٩٠٥	—	٤
- علوم طبيعية ...	٨	٩٢١	—	١
- اخري	٢٩	٦٠٨	—	٨
٧- المحلات التجارية ، الورش ، والصناعة :				
- اصحاب المتاجر	١٨٨٥	٦٣٩١٣	٣	٨٦١
- وظائف اشرافية اخري ...	٨	١٥٠٩	—	٣
- وظائف اشرافية في المحلات التجارية	—	١٩	—	—
- اصحاب الورش	—	١٢٣	—	—
- فورمانات	—	٢٠١	—	—

٨- الوظائف الكتابية العليا وماشابه ذلك :				
ـ الوظائف الكتابية العليا في الحكومة والحكومات المحلية	—	٢٧١٢	—	٤٣
ـ وظائف اخري ...	—	١٧	—	—
ـ الوظائف العليا في الصناعة والتجارة	٣	٩٤٠	—	٤٠
٩- الحرف والماكينات :				
ـ حرف اخري	٧٠٩	٦٠٨٣	—	٢٩
ـ صناعات معدنية حرفية ...	٩٠٢	١٢٦٤٩	—	١٧
ـ صناعات معدنية	٧٣	٩٧٥	—	—
ـ صناعة الاخشاب	٩٧٧	١٢١٧٨	—	١٧
ـ البناء وما شابه	٣٨٢	١٢٧٦٤	٦	١٦٧
ـ النسيج	١٧٥٨	١٤٨٧٧	١١٣١	٦٣٣٢
ـ حرف الصناعات الخفيفة	٩٦٤	١٩٩٩٢	٢٤٢٧	١٤١٧٧
١٠- المهارات الفردية الماهرة				
ـ اخري	--	٢١٦	—	١٥
ـ بياعون	٣٧٤٣	١٥٣٩٩	٥٤٤	٦٥٧٦
ـ خدم المنازل	٤٥٠٦	٢٢٧٩٣	٣١١٤	٨٧٥٥
ـ مراسلات ، غفراء	٣٤٥	٤٦٤٣	١٢	٣٥٢
١١ مزارعون ، صيادون :				
ـ وظائف اخري	٥	٤٨	—	٢
ـ مزارعون	٢٦١١٩٢٠	١٨٦٣٠٩٩	٢٣٩٧٤	٢٢٢٦٥٢
ـ صيادون	٦٨٣	٥١٦٩	—	٤١
١٢- اصحاب الثروة الحيوانية :				
ـ اخري	٥٥٩٧	٥٩٢٥١	١٦٦	٥٨٥
ـ بدو	٣٨٦٨	٩٠٧٧٤	٧٧	١٠٥٥
١٣- الوظائف الكتابية الصغري :				
ـ معلمو المدارس الصغرى	٨٧	٤٧٩٦	٢	١٤٩

- الوظائف الصغرى في الحكومة والحكومات المحلية	٤٨	١.١٤٩	١٤	٢١٥
- وظائف اخري	٦	٦٦١	—	١
١٤- تشغيل الماكينات :				
- اخري	٦٥	٢.٠١	—	٦
- المواصلات	٣٨٨	٢٦٨٩٦	٥٦	٣٨
- ماكينات الصناعات	١٦٤	٣٧٦٦	١.	٢٥٨
١٥- الوظائف شبه الماهرة وغير الماهرة :				
- أخري	٢.٥٢	٢٥٩٥٦	٢١٥٤	٢٧٣٤
- عمال الصحة	٦٩	٤.٢٥	١٩	١٦.١
١٦- الوظائف العمالية (غير عمال الزراعة) :				
- اخري	٤٣١٢	٦٥٣٥٢	٢١٦	١٦.١
- البناء والتشييد	٢٨٦	٤٨٣٩	١٥	٢٤٥
- الطرق	٥	٤١٨٤	—	٣
١٧- عمال الزراعة والغابات :				
- الزراعة	٨٤٧٩	٣٦٤١٣	٤٨٣	٣٩.٧
- الغابات	٤٥	١٢٦٧	١١٧	٦
١٨- الرعاة :				
- الرعاة	٣٨٧١٩٩	٢٧٩٢١٤	٣٦٦٨.	٧٧٢٢
١٩- وظائف الدفاع :				
- القوات المسلحة	٢٣٨	٧٣٨.	—	٤
- البوليس والسجون	—	٩٣٤٢	—	٢٦
- المطافئ	—	١٧٧	—	—
٢٠- وظائف غير انتاجية :				
- طلاب ، ربات منازل ...	٢٧٩٩٤	٥١٦٣	٦٤٢٧٣٣	٢٥٥٤٥٦٥
- عطالة ، شحاتون	٧١٧	١٢٩٧٨	١٩١	٢٧١..
- وظائف غير معروفة	٦.١٦٤٨	٨١٣٦١	٣٣٣٧٣٦	١٣٢١١.

(٧) نصيب الحكومة من عائدات مشروع الجزيرة ١٩٢٦ - ١٩٥٠ (بالجنيهات المصرية)

السنة	نصيب الحكومة من العائدات	المصروفات المباشرة	الفائض	العجز	مجموع الفوائض	مجموع العجوزات
٢٥-١٩٢٦	٧١٣٣٤٧	٧١٨٩٢٥	—	٥٥٧٨	—	٥٥٧٨
١٩٢٧	١١٥٠١٩١	٧٢١٤١٢	٤٢٨٧٧٩	—	٤٢٣٢٠١	—
١٩٢٨	٩٥٨٨٣٥	٨١٤٠٠٩	١٤٤٨٢٦	—	٥٦٨٠٢٧	—
١٩٢٩	١٢٥٦٠٧٦	٩٧٠٥٠٤	٢٨٥٥٧٢	—	٨٥٣٥٩٩	—
١٩٣٠	٣٣٧٧٨٥	١٠٢٧٢٤٥	—	٦٨٩٤٦٠	١٦٤١٣٩	—
١٩٣١	١٥٠٠١٦	١٠٢٣١٠٣	—	٨٧٣٠٨٧	—	٧٠٨٩٤٨
١٩٣٢	٨٦٣٠٦٦	٩٩٢٥٣٩	—	١٢٩٤٧٣	—	٨٣٨٢٤١
١٩٣٣	٣٣٠٢٦٧	٨٩٦٢١٩	—	٥٦٥٩٥٢	—	١٤٠٤٣٧٣
١٩٣٤	٣٨٥٨٥٠	٨٩٢٩٠٧	—	٥٠٧٠٥٧	—	١٩١١٤٣٠
١٩٣٥	٨٣٦٤٤٤	٩٥٢٤٨٣	—	١١٦٠٣٩	—	٢٠٢٧٤٦٩
١٩٣٦	٧٩٠١٠٤	٩٣٠٥٢٦	—	١٤٠٤٢٢	—	٢١٦٧٨٩١
١٩٣٧	١١٢٠٠٩٣	٩٥٦٢١٧	١٦٣٨٧٦	—	—	٢٠٠٤٠١٥
١٩٣٨	٨٠٠٣٥٠	١٠٢٧٨٤٤	—	٢٢٧٤٩٤	—	٢٢٣١٥٠٩
١٩٣٩	٨٦٢٣١٤	١٠٣٢٣١٣	—	١٦٩٩٩٩	—	٢٤٠١٥٠٨
١٩٤٠	١٠٤٥٢٣٦	٧١٤٦٥٤	٣٣٠٥٨٢	—	—	٢٠٧٠٩٢٦
١٩٤١	١١٤٧٠٧٦	٦٩٦٧٤٠	٤٥٠٣٣٦	—	—	١٦٢٠٥٩٠
١٩٤٢	١١٣٣٩٣٣	٦٩٨٣٦٥	٤٣٥٥٦٨	—	—	١١٨٥٠٢٢
١٩٤٣	١٤٣٤٨٢٤	٧١٦٧٩٢	٧١٨٠٣٢	—	—	٤٦٦٩٩٠
١٩٤٤	٩٦٥٠٠٢	٧٣٧٣٢٣	٢٢٧٦٧٩	—	—	٢٣٩٣١١
١٩٤٥	١٥٥٩٦٣٦	٧٥٢٥١٩	٨٠٧١١٧	—	٥٦٧٨٠٦	—
١٩٤٦	٩٣٩٤٨١	٧٧٣٥٤٣	١٦٥٩٣٨	—	٧٣٣٧٤٤	—
١٩٤٧	٢٦٩٦٥١٠	٨٥٥٨٤٣	١٨٤٠٦٦٧	—	٢٥٧٤٤١١	—
١٩٤٨	٤٧٠٣٦٠٤	٩١٨٨٣٢	٣٧٨٤٧٧٢	—	٦٣٥٩١٨٣	—
١٩٤٩	٥٥٢٣٨٤٤	٩٦٦٦٢٨	٤٥٥٧٢١٦	—	١٠٩١٦٣٩٩	—
١٩٥٠	٦٤٥٥٦٠٩	١١٣٤٦٩٣	٥٣٢٠٩١٦	—	١٦٢٣٧٣١٥	—
الجملة	٣٨١٥٩٤٩٣	٢١٩٢٢١٧٨	١٩٦٦١٨٧٦	٣٤٢٤٥٦١		

المصدر : جتسكل ، الجزيرة : قصة التنمية في السودان ، لندن (١٩٥٩) بالانجليزية

ملحوظة : المصروفات المباشرة تشمل ايجار الارض ، اقساط الديون وتكلفة صيانة الخزان والقنوات

٨ – نصيب المزارعين من عائدات مشروع الجزيرة ١٩٢٦ – ١٩٥٠ (بالجنيهات المصرية) .

السنة	الانتاج	السعر	مجموع نصيب المزارعين من العائدات	متوسط نصيب الحواشة الواحدة	ناقص متوسط ديون المزارعين	ناقص التحويلات لمال احتياطي المزارعين	متوسط الارباح المدفوعة	اضافة التحويلات من مال احتياطي المزارعين	صافي متوسط الارباح
١٩٢٦-٢٥	٤,٨	١٨,٠	٩٣٦٢٤٦	١١٧	٥٠	—	٦٧	—	٦٧
١٩٢٧	٤,٧	١٨,٠	١٣٤٢٦٥٢	١٣٤	٥٠	—	٨٤	—	٨٤
١٩٢٨	٣,٣	١٩,٧	١٠٢٥٣٦١	١٠١	٤٣	—	٥٨	—	٥٨
١٩٢٩	٣,٦	١٨,٤	١٣٠٧٦٦٥	١٠٠	٤٥	—	٥٥	—	٥٥
١٩٣٠	٢,٣	٧,٩	٢٥٤٣٦٢	٢٠	٣٤	—	—	—	—
١٩٣١	١,٤	٦,٤	١٥٧٥٧٥	٨	٢٧	—	—	—	—
١٩٣٢	٤,١	٨,٥	٩٠٨٣٩٥	٤٦	٣١	—	١٢	—	١٢
١٩٣٣	١,٩	٨,١	٣٥٠١٣٩	١	٢٢	—	—	—	—
١٩٣٤	٢,٣	٨,٦	٤١٠١٣٠	٢٠	٢٣	—	٥	—	٥
١٩٣٥	٤,٥	٨,٢	٨٧٥١٦٧	[illegible]	٢٨	٥	١٧	—	١٧
١٩٣٦	٣,٧	٧,٩	٨٣١١٤٣	٤٩	٢٧	٦	١٦	—	١٦

١٩٣٧	٥,٤	٨,٦	١١٦٣٣٦٤	٥٨	٢٨	٦	٢٤	—	٢٤
١٩٣٨	٤,٦	٥,٩	٨٣٦٧٦٥	٤٠	٢٧	٢	١١	—	١١
١٩٣٩	٥,٤	٦,٢	٩٠١١٧٨	٤٤	٢٧	٦	١١	—	١١
١٩٤٠	٣,٨	٩,٦	١٠٨٨٩٦٣	٥٣	٢٤	١٢	١٧	—	١٧
١٩٤١	٤,٠	٨,٩	١١٨٠٨٩٧	٥٧	٢٥	١١	٢١	—	٢١
١٩٤٢	٤,٠	٩,١	١١٦٩٠٣٧	٥٧	٢٥	٩	٢٣	—	٢٣
١٩٤٣	٤,٨	٩,٣	١٤٧٨٩٩٢	٧١	٣٢	٦	٣٣	—	٣٣
١٩٤٤	٣,١	١٠,٦	١١١٤٩١٥	٥٤	٢٦	٢	٢٦	٢	٢٨
١٩٤٥	٤,٩	١٠,٦	١٨٧٦٥٣٦	٩٠	٣٤	٢	٥٤	—	٥٤
١٩٤٦	٣,٤	١٠,٣	١١٤٨٦٥٨	٥٨	٢٦	٣	٢٩	٢٠	٤٩
١٩٤٧	٤,٠	١٩,٢	٢٧١٥٨٧٠	١٣٢	٣٥	١	٩٦	—	٩٦
١٩٤٨	٣,٤	٣٨,٥	٤٧٠٠٩٩٩	٢٢٨	٣٦	٣	١٨٦	١٥	٢٠٤
١٩٤٩	٤,٣	٣٨,٥	٥٥٢٧٩٣٣	٢٦٧	٤٥	١	٢٢١	—	٢٢١
١٩٥٠	٤,٦	٤١,٣	٦٤٤٧٢٦٢	٣١٢	٣٢	—	٢٨١	—	٢٨١
الجملة			٣٩٨٥٠٢٠٤						

المصدر : جتسكل ، مصدر سابق

٩ نصيب الشركة من عائدات مشروع الجزيرة ٢٦ - ١٩٥٠ (بالجنيهات المصرية)

	نصيب الشركة من العائدات	نصيب الشركة + الفوائد علي المزارعين	مصروفات الشركة	صافي الارباح
٢٥ - ١٩٢٦	٥٨٢٢٨١	٦٢٢٠٠٨	٢١٥٧٦٣	٤٠٦٢٤٥
١٩٢٧	٧٥٩٣١٩	٨٢١٤٨٧	٢٧٨٨٨٨	٥٤٢٥٩٩
١٩٢٨	٥٧٣٩٤٥	٦٣٢٩٧٩	٢٢٣٥٥٧	٤٠٩٤٢٢
١٩٢٩	٦٩٩٦٣٠	٧٧١٦٦٦	٢٣٧٢٢٦	٥٣٤٤٤٠
١٩٣٠	١٩٢٧٠٢	٢٩٣٧٧٩	١٨٨٠٦٠	١٠٥٧٩٠
١٩٣١	٨٥٥٥٢	٢١١٦٥٣	٢٢٦٢٣٧	١٤٥٨٤ (-)
١٩٣٢	٤٩٥٨٠٧	٦٤٧١٧٨	١٩٠٣٤٨	٤٥٦٨٣٠
١٩٣٣	١٩٣٢٩٩	٣٠٩٨٦٧	٢١٤٢٨٨	٩٥٥٧٩
١٩٣٤	٢٢٦٨٤١	٣٢٩٣١٧	٢٢٠٤٠٧	١٠٨٩١٠
١٩٣٥	٤٧٠٤٢٥	٥٧٤٧٤٢	٢٥٠٣٥٥	٣٢٤٣٨٧
١٩٣٦	٤٥١٣٨٦	٥٥٦٥٠٦	٢٨٠٥٢٤	٢٧٥٩٨٢
١٩٣٧	٦١٨٨٣٢	٧١٥٢٠١	٣١١٦٤٧	٤٠٣٥٥٤
١٩٣٨	٤٥١١٠٤	٥٦٨١٩٥	٢٩٠٦٦٧	٢٣٦٤٨١
١٩٣٩	٤٨٥٢٨٥	٥٦٨١٩٥	٢٧٤٨٧٨	٢٩٣٣١٧
١٩٤٠	٥٨١٩٥٨	٦٥٩٨٠٦	٢٤٠٥٢٨	٤١٩٢٧٨
١٩٤١	٦٢١٩٩٣	٧٠٩٨٧١	٢١٧٨٠٩	٤٩٢٠٦٢
١٩٤٢	٦١٦٢٦١	٦٩٣٦٨٧	٢١٤٨٧٠	٤٧٨٨١٧
١٩٤٣	٧٧٦٨٧٨	٨٤٧٢٦٦	٢٢١٥٤٥	٦٢٥٧٢١
١٩٤٤	٥٣٣٥٨٤	٦٠٨٣٠٣	٢٣٧١٣١	٣٧١١٧٢
١٩٤٥	٨٣٧٦١١	٩١٢٦٠٢	٢٦٠٠٤٧	٦٥٢٥٥٥
١٩٤٦	٥١٦٩٣٨	٥٨٤٦٩٢	٢٧٠١٨٩	٣١٤٥٠٣
١٩٤٧	١٣٧٢٠٤٢	١٤٦٥٥١٢	٣٠١٧١٦	١١٦٣٧٩٦
١٩٤٨	٢٣٣٩١٢٠	٢٤٤٧٧١٦	٣٣٦٤٢٣	٢١١١٢٩٣٢
١٩٤٩	٢٧٤١٢٠٦	٢٨٦١٢٠٦	٤٠١٢٤٣	٢٤٥٩٩٦٣
١٩٥٠	٣١٨٩٣٧٤	٣٣١٩٣٧٤	٥٤١١٠٨	٢٧٧٨٢٦٦
الجملة	٢٠٤١٣٣٨٢	٢٢٦٩١٧٦١	٦٦٤٥٤٥٤	١٦٠٤٦٣٠٧

المصدر : جتسكل ، مصدر سابق

١٠ - تكوين الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات (بالنسبة المئوية)

	١٩٥٦	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧١	١٩٧٣
اجمالي الناتج المحلي بملايين الجنيهات	٢٨٤,٢	٣٥٢,٤	٤٤١,٣	٦٣٢,٤	٦٩٨,٦
الزراعة ، الغابات ، الثروة الحيوانية	٦١,٠	٥٧,٣	٤٧,٧	٣٨,٢	٣٨,٢
الصناعة ، التعدين ، الحرف	٤,٥	٤,٨	٦,٠	٨,٣	٨,٣
الكهرباء ، المياه	٤,٥	٤,٣	٣,٧	٢,٧	٢,٧
التشييد	٥,٧	٦,٣	٥,١	٤,٢	٤,١
التجارة ، الفنادق	٦,٠	٦,٧	١٤,٧	١٦,١	١٦,٦
المواصلات	٧,٥	٧,٦	٧,٠	٨,١	٨,١
المالية ، التأمين ، العقارات	٣,٧	٣,٦	٣,٨	٦,٤	٦,٤
الخدمات الحكومية	٦,٧	٨,٦	١٠,٤	١٤,٥	١٤,٥
اخري	٠,٤	٠,٨	١,٦	١,٥	١,١
الجملة	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

* المصدر : الخطة العشرية ١٩٦٢/٦١ - ١٩٧١/٧٠ - وزارة المالية والتخطيط

١١ - الصادرات ، الواردات ، الميزان التجاري (ملايين الجنيهات)

	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	٪ الواردات للصادرات
١٩٧٠	١٠١,٦	١٠٨,٣	٦,٧ -	١٠٦,٦
١٩٧١	١١٤,٤	١٢٣,٦	٩,٢ -	١٠٨,٠
١٩٧٢	١٢٤,٥	١٢٣,١	١,٤ +	٩٨,٩
١٩٧٣	١٤٣,٥	١٦٦,٩	٢٣,٤ -	١١٦,٣
١٩٧٤	١٥٢,٨	٢٤٦,٢	٩٣,٤ -	١٦١,١
١٩٧٥	١٤٧,٦	٢٤٨,٣	٢٠٠,٧ -	٢٣٦,٠
١٩٧٦	١٩٩,٥	٣٥٥,٩	١٥٦,٤ -	١٧٨,٤
١٩٧٧	٢٢٣,٣	٣٧٨,٨	١٥٥,٥ -	١٦٩,٦
١٩٧٨	١٨٣,١	٣٧٤,٨	١٩١,٧ -	٢٠٤,٧
١٩٧٩	٢٥٢,٨	٤٥٨,٥	٢٠٥,٧ -	١٨١,٤
١٩٨٠	٢٩٢,١	٨٥٦,٣	٥٦٤,٢ -	٢٩٣,٢

المصدر : اعداد المؤلف من مجموعة تقارير

١٢ – المديونية الخارجية العامة وخدمة الديون ١٩٧٦ – ١٩٨١ (ملايين الدولارات)

	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
* جملة المديونية	١,٧٢٢	١,٩٤٩	٢,٢٥٠	٢,٨٥٧	٣,٤٨٧	٣,٦٩٤
* دفعيات خدمة الديون	١٥٩	١٢٤	١٣١	١٤٠	١٦٣	٢٣٥
* الاقساط	٨١	٦٣	٧٣	٥١	١٠١	٩٧
* الفوائد	٧٨	٦٢	٥٨	٨٩	٦٣	١٣٨
* نسبة خدمة الديون للصادرات	٪٢٣,٥	٪١٥	٪١٥	٪١٣,٤	٪٢١	٪٢٧,٥

المصدر : عبد الله محمد الحسن ، الدولة وتنمية الرأسمالية الزراعية في السودان ، رسالة دكتوارة ، غير منشورة ، جامعة ايست انجليا ، ١٩٨٥ ..

الفهرست

الصفحة